مذكرات محمد فريد

القسم الأول

تاريخ مصر من إبتداء سنة 1891 مسيحية

حققه وقدم له

دكتور رءوف عباس حامد

كلية الآداب بجامعة القاهرة

صدرت الطبعة الأولى عام 1975

محتويات الكتاب

تصدير 3
المقدمة 7
رحلة المذكرات 7
مذكرات وأوراق محمد فريد 9
سياسة الإحتلال البريطانى فى مصر 14
الحياة السياسية فى مصر تحت الإحتلال 31
الحياة العامة والتكوين السياسى لمحمد فريد 42
تاريخ مصر من إبتداء سنة 1891 مسيحية 51
سنة 1891 51
سنة 1892 80
سنة 1893 109
سنة 1894 150
سنة 1895 181
سنة 1896 201
سنة 1897 224

جميع الحقوق محفوظة لورثة د. رءوف عباس. ولا يحق لأى طرف أن يعيد نشر هذا العمل أو أى جزء منه بأى وسائل سمعية أو بصرية أو إلكترونية أو مطبوعة أو أى وسيلة نشر معروفة حاليًا أو تستحدث مستقبلاً باللغة العربية أو مترجما إلى اللغات الأجنبية إلا بعد الحصول على موافقة كتابية. للإتصال: info@RaoufAbbas.org

تصدير

يسرنا أن نقدم إلى قراء العربية والباحثين فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر، القسم الأول من مذكرات الزعيم الوطنى الراحل محمد فريد، والذى ألفه فى صورة مخطوط إختار له عنوان "تاريخ مصر من إبتدء سنة 1891 مسيحية"، وسجل فيه يوميات عن الأحداث التى شهدها فى تلك الحقبة المبكرة من حياته التى تقع بين 1891 – 1897، وهى الفترة التى سبقت إنخراطه فى تيار الحركة الوطنية بزعامة مصطفى كامل، ثم توليه رياسة الحزب، ومن ثم الحركة الوطنية بعد وفاة مصطفى كامل.

وفضلاً عما تقدمه هذه المذكرات من مادة تاريخية هامة عن أحداث مصر فى فترة التحضير للحركة الوطنية كرد فعل لإتجاه الإحتلال البريطانى إلى إبقاء مصر تحت السيطرة البريطانية إلى أجل غير مسمى، فهى تعطينا صورة واضحة عن التكوين السياسى لمحمد فريد فى مرحلة ما قبل الزعامة السياسية، فلا ريب أن فترة التكوين هذه لها أهمية بالغة عند تقديم مواقف وأعمال محمد فريد بعد توليه زعامة الحركة الوطنية.

ويرجع إهتمامى بمذكرات محمد فريد إلى عام 1964 حين كنت أحضر رسالة عن "الحركة العمالية فى مصر 1899 – 1952" للحصول على درجة الماجستير وأردت أن أحقق ما ذهب إليه بعض الباحثين من أن ثمة إتجاهات إشتراكية لمحمد فريد، واستطعت أن أطلع على المذكرات والأوراق التى خلفها الزعيم لنجله المرحوم عبد الخالق فريد (ولم تكن دار الوثائق التاريخية القومية قد فتحت باب الإطلاع على تلك المذكرات للباحثين)، فإذا بى أمام تجربة محمد فريد الإنسان قبل الزعيم، ورغم أننى فندت الآراء التى ذهبت إلى أن محمد فريد تأثر بإتجاهات حزب العمال البريطانى الإشتراكية، إلا أننى إقتنعت بضرورة نشر تلك المذكرات نشراً علمياً محققاً، وكذلك نشر الأوراق التى خلفها محمد فريد وهى مجموعة خطابات تلقاها من بعض الأفراد المشايعين للحركة الوطنية. وبدأت بنسخ القسم الأول من المذكرات وعكفت على تحقيقه حتى كان خريف 1969 حين فكر مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر أن يشارك فى إحياء الذكرى الخمسين لمحمد فريد بنشر مذكرات وأوراق الزعيم الراحل. وكلفت بإعداد القسم الأول

للنشر، كما كلف الزميل الدكتور محمود إسماعيل بتحقيق القسم الثانى من المذكرات الذى إختار له محمد فريد عنوان "مذكراتى بعد الهجرة".

والأمر يتعلق بخطة مركز تاريخ ووثائق مصر المعاصر – عندئذ– نشرت هذه المذكرات على عجل لمواكبة إحتفالات الذكرى الخمسين، فنشر القسم الأول (الذى توليت تحقيقه) بمجلة الكاتب بأعداد نوفمبر وديسمبر 1969 ويناير 1970 بمقدمة قصيرة كتبت على عجل يشوبها القصور، وتحقيق متواضع وتلى ذلك قيام الزميل الدكتور محمود إسماعيل بنشر معظم أجزاء القسم الثانى بنفس المجلة خلال عام 1970 مع مقدمة يسيرة لكل جزء ودون تحقيق يذكر. وكان عزاؤنا – يومئذ– أن مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر سيهئ لنا فرصة نشر المذكرات نشراً علمياً محققاً فى كتاب من جزئين تعنى بإخراجه هيئة الكتاب، ومن ثم نستطيع إعادة النظر فيها وتدارك أوجه القصور التى شابت النشر فى "مجلة الكاتب"، وخاصة أن طبيعة النشر فى مجلة سياسية شهرية تختلف تماماً عن النشر العلمى.

ومرت سنوات دون أن يهتم مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر بنشر المذكرات، ربما لإنصراف هيئة الكتاب إلى إحياء التراث الإسلامى دون أن تلقى بالاً إلى نشر المصادر الحية الأصلية لتاريخنا القومى، وخاصة مذكرات زعماء الحركة الوطنية مثل محمد فريد وسعد زغلول، وغيرهم من الزعماء الذين خلفوا لنا مذكرات خطية على قدر كبير من الأهمية التاريخية ولم يطلع عليها سوى نفر قليل من الباحثين الذين استخدموها بين مصادرهم عند إعداد بحوثهم التاريخية.

وإيماناً منى بضرورة نشر تراث محمد فريد نشراً علمياً محققاً، عكفت على دراسة النص من جديد متسلحاً بالخبرة التى إكتسبتها خلال تلك السنوات الطوال التى عشتها مع محمد فريد فى مذكراته؛ ورأيت أن القسم الأول من المذكرات الذى يحمل عنوان "تاريخ مصر من إبتداء سنة 1891 مسيحية" يصلح للنشر فى كتاب قائم بذاته.

وهكذا عادوت النظر فى القسم الأول "تاريخ مصر من إبتداء سنة 1891 مسيحية" الذى يسعدنى أن أقدمه اليوم إلى القراء والباحثين فى تاريخ مصر القومى؛ فعدت إلى النص

معلقاً على حواشيه بما يوضح للقارئ الحقائق التاريخية التى أوردها محمد فريد، كما قدمت له بمقدمة وافية عالجت فيها قصة المذكرات كما رواها لى المرحوم عبد الخالق فريد، وبينت مدى أهميتها كمصدر من مصادر تاريخنا القومى، ثم قدمت دراسة للمناخ السياسى الذى عاشه محمد فريد حين كتب هذه المذكرات، فأبرزت ملامح السياسة البريطانية فى مصر مبيناً دواعى الإحتلال والمراحل التى مرت بها سياسة الإحتلال فى مصر، وما أدخله من تغييرات على الإدارة والمالية والإقتصاد، ثم أنهيت المقدمة بدراسة للتكوين السياسى لمحمد فريد كما تعكسه المذكرات.

وقد استخدمت فى كتابة تلك المقدمة الوثائق المصرية والبريطانية، والدراسات التاريخية التى عالجت جوانب من تاريخ الإحتلال البريطانى فى مصر سواء تلك التى نشرت بالعربية أو الإنجليزية أو الفرنسية. محاولاً بذلك أن أكمل جوانب الصورة التى رسمها محمد فريد، موضحاً للقارئ الظروف والملابسات التى صنعت الأحداث التاريخية التى سجلها محمد فريد فى هذا القسم من المذكرات.

وآمل أن أكون قد ساهمت بهذا الجهد العلمى المتواضع فى خدمة تاريخ مصر القومى وأداء بعض الواجب نحو الزعيم الوطنى الراحل.

مدينة نصر فى أول سبتمبر 1974

د. رءوف عباس حامد

إلى كل من آمن بمصر..

وضحى فى سبيلها..

إلى ذكرى الزعيم محمد فريد

المقدمة

رحلة المذكرات

فى مساء السبت 15 نوفمبر 1919، وتحت سماء برلين، فاضت روح الزعيم الوطنى محمد فريد بعد حياة حافلة بالنضال الوطنى قضى معظمها على أرض مصر يناضل ضد الإحتلال البريطانى مع رفيق كفاحه مصطفى كامل ثم حمل لواء الحركة الوطنية منذ عام 1908 بعد وفاة مصطفى كامل، ولقى من عنت السلطات ومضايقاتها ما دفعه إلى الهجرة خارج البلاد فى 26 مارس 1912 حيث واصل العمل من أجل مصر فى تركيا وفى الدوائر السياسية الأوربية حتى وافاه الأجل المحتوم.

وكان قد أرسل – حين ثقل عليه المرض وأحس بدنو أجله– إلى صديقه إسماعيل لبيب، الذى كان يقيم بجنيف، خطاباً فى 11 سبتمبر 1919 يطلب منه سرعة الحضور إلى برلين ليقضى معه بعض الساعات ويتحدث إليه فى مسائل يريد الإفضاء بها قبل وفاته. فلبى الصديق دعوته، وحين إلتقى به فى برلين طلب منه محمد فريد أن يتسلم صندوقاً أودعه عند سيدة ألمانية كان يسكن عندها وأوصاه أن يحافظ عليه وأن يحمله إلى مصر – حين تسنح الفرصة– ليسلمه إلى إبنه عبد الخالق فريد. أما ذلك الصندوق فكان يضم مذكرات وأوراق الزعيم الراحل.

ونفذ الصديق الوصية، فبعد وفاة صديقه حمل الأمانة إلى مصر وحفظها لديه حتى يشب نجل الفقيد عن الطوق فيسلمه تراث أبيه. ويأبى القدر إلا أن يحرم إسماعيل لبيب من الوفاء بوعده، فينتقل إلى جوار ربه، وتقوم السيدة أرملته بتسليم الأمانة إلى عبد الخالق فريد.

ويحتفظ الإبن بتراث أبيه يحبسه فى بيته ولا يفكر فى نشره فى ظروف سياسية لم تكن مواتية ثم سمح لبعض من تعرضوا لتاريخنا القومى بالدراسة بالإطلاع عليه، فكان المرحوم عبد الرحمن الرافعى أول من إطلع على هذه المذكرات والأوراق فاستعارها لعدة سنوات ظلت خلالها تحت يده، واستعان بها عند تأليف كتابيه عن "مصطفى كامل" و"محمد فريد"، ونشربعض الخطابات التى تبادلها الزعيمين فى هذين الكتابين.

ولم يكن عبد الرحمن الرافعى مجرد مطلع على المذكرات، فقد ترك عليها بصماته بصورة واضحة، إذ سمح لنفسه بتغيير بعض الألفاظ وشطب بعض العبارات التى وردت بالقسم الأول من المذكرات على وجه الخصوص، فقد عز عليه – وهو الذى كان يعد نفسه تلميذاً وطنياً لمحمد فريد– أن يترك فى هذه اليوميات ما يشير إلى أفكار محمد فريد التى تستحسن الإصلاحات الإدارية والمالية التى أدخلها الإنجليز على مصر فى تلك الحقبة المبكرة من حياة محمد فريد قبل أن ينخرط فى الحركة الوطنية، فراح عبد الرحمن الرافعى يعدل تلك العبارات أو يشطبها، وأضاف بعض الكلمات إلى النص لتستقيم عبارته، وصحح بعض الأخطاء النحوية التى وردت به، كما كان يضع خطوطاً تحت بعض العبارات التى يرى أنها ذات دلالة معينة ويعلق على هامش المذكرات بما يفيد تلك الدلالة، كأن يقول – على سبيل المثال– "تذكر فى كتابنا عن السودان" أو ".. وهو ليس والد الفقيد" عندما يرد بالمذكرات إسم أحمد فريد مدير الشرقية فى مطلع التسعينات. وقد أسقطنا تلك الإشارات عند تحقيقنا للنص، ولكننا أشرنا إلى التعديلات التى أدخلها عبد الرحمن الرافعى على بعض عبارات النص فى مواضعها.

كذلك سمح عبد الخالق فريد للكثير من الباحثين – مصريين وأجانب– فى السنوات الأخيرة بالإطلاع على هذه المذكرات والأوراق، فتداولتها الأيدى، وتسربت نصوص بعض الكراسات من القسم الثانى من المذكرات (مذكراتى بعد الهجرة) فنشرها محمد صبيح فى كتابه "اليقظة، مواقف حامسة فى تاريخ القومية العربية، الجزء الثانى (القاهرة 1964)" دون تحقيق وأسقط من النص بعض الكتابات التى كتبت بالفرنسية والألمانية، ونشرت جريدة الأخبار بعض ما جاء بكتاب صبيح فى صيف 1964، كما قامت الجامعة الأمريكية بالقاهرة بتصويرها بترخيص من عبد الخالق فريد.

ولفت ذلك أنظار بعض أساتذة التاريخ بالجامعات المصرية فدعوا إلى إعادة كتابة تاريخنا القومى استناداً إلى الوثائق والمذكرات، ونادوا بضرورة استيلاء الدولة على تلك الوثائق والمذكرات الخاصة بتاريخ مصر المعاصر المبعثرة فى بيوت ورثة من شاركوا فى صنع أحداثه، وحذروا من خطورة استيلاء الهيئات العلمية الأجنبية على تلك الوثائق. وأثمرت هذه الحركة فجمعت بعض المذكرات والوثائق وكان من بينها مذكرات وأوراق محمد

فريد التى حصلت عليها دار الوثائق التاريخية القومية فى 1964 وسمحت للباحثين بالإطلاع عليها منذ ربيع 1965.

مذكرات وأوراق محمد فريد

وهذه الوثائق عبارة عن ستة عشر كراساً دون فيها الزعيم الراحل مذكراته، ومجموعة من الخطابات المرسلة من بعض الأفراد إلى محمد فريد وكذلك الخطابات المرسلة منه إلى إسماعيل لبيب، ويبدو أن الأخير أضافها إلى مجموعة الخطابات قبل أن تسلم لعبد الخالق فريد[1].

أما الكراسات فتنقسم إلى قسمين: القسم الأول، ويضم 5 كراسات كتبها محمد فريد وإختار لها عنوان "تاريخ مصر من إبتداء سنة 1891 مسيحية" ويقع هذا القسم فى 132 صفحة منها سبع صفحات بدون كتابة تركها محمد فريد بيضاء ربما ليدون فيها أخبار رحلته الأولى إلى أوربا ثم أغفل ذلك، وتضم كل صفحة حوالى 21 سطراً، ويحتوى السطر على حوالى 22 كلمة. وهى ليست دراسة تاريخية بالمعنى المفهوم، ولكنها يوميات كتبت فى حينها، سجل فيها صاحبها بعض الأحداث اليومية وعلق على بعضها، ولم يعلق على البعض الآخر، وكان يشير إليها فى المتن على إنها "مذكرات" و"معلقات".

ويورد محمد فريد فى تلك اليوميات مادة تاريخية متنوعة: فهو يتتبع أعمال الحكومة ومواقفها، ونشاط الخديو توفيق، ثم إبنه عباس حلمى الثانى، وجهود الإنجليز للسيطرة على الشئون الداخلية للبلاد كما يبين الحالة الإقتصادية من خلال تتبعه للميزانيات السنوية وللمقررات الخاصة بالضرائب والقروض، وكذلك يعنى بتسجيل كل تطور فى التشريع وفى تركيب الهيئة القضائية بمنتهى الدقة. وأهم من ذلك كله فإن هذه اليوميات التى كتبها محمد فريد وهو فى الثالثة والعشرين من عمره[2] تعكس بصورة صادقة تفسيره السياسى وإتجاهاته السياسية، ومن ثم فهى تضيف الكثير إلى معلوماتنا عن تاريخ مصر فى تلك

[1] هناك – بالإضافة إلى ذلك – كراستان بعنوان "مقدمة تاريخية" إعتبرتها دار الوثائق التاريخية القومية جزءاً من المذكرات وهو خطأ بين، لأن الكراستين عبارة عن مسودة مقدمة كتاب محمد فريد عن تاريخ الدولة العلية العثمانية الذى نشر فى 1894، ويعرض فى تلك المقدمة موجزاً لتاريخ الخلافة الإسلامية منذ الخلفاء الراشدين حتى إنتقلت إلى العثمانيين، ولذلك فنحن نستبعدها من المذكرات.

[2] ولد محمد فريد فى 20 يناير 1868.

الحقبة من الزمان التى لم تنل حقها من الدراسة، وكذلك عن تكوين محمد فريد السياسى فى تلك الفترة.

وتنتهى هذه الكراسات نهاية مقتضبة، فهى تقف عند أحداث يونيو 1897 بصورة توحى بأن لها بقية لم تصل إلينا، ودليلنا على ذلك أن أسلوب فريد فى الكتابة تطور من تسجيل الأحداث وقت وقوعها إلى تسجيل بعض الحوادث وإرجاء الكلام عن بعضها الآخر إلى منتصف الشهر أو نهايته – وهو ما يبرز بصورة واضحة فى الكراس الخامس– فيقول مثلاً: "وأهم ما حدث فى النصف الأول من شهر (كذا)..." أو "وأهم ما حدث فى النصف الأخير من شهر (كذا).."، وكان هذا يتطلب منه أن يدون رؤوس الموضوعات التى سيجملها عند منتصف الشهر أو عند نهايته، وقد سجل على الغلاف الأخير للكراس الخامس بعض النقاط، ثم شطب على ما سجله بالكراس منها وأبقى على نقطتين لم يرد لهما ذكر بالكراس المذكور وهما: "نيشان النمسا للخديو" و"إحتكار تجارة..."، وهذا يقطع بوجود بقية لهذه الكراسات عالج فيها محمد فريد هذه النقاط وغيرها.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن القسم الثانى من المذكرات الذى كتبه محمد فريد بعد الهجرة (إبتداء من عام 1913) يبدأ بذكر ملخص الحوادث إبتداء من سنة 1904. ونحن لا نميل إلى الإعتقاد أن فريداً قد بدأ هذه البداية بمحض المصادفة إذ لابد أن يكون قد عالج أحداث الفترة السابقة (من 1897 حتى 1904) فى كراسات أخرى هى – بلا ريب– المكملة للقسم الأول من المذكرات إذ ليس ثمة مبرر لتوقفه عن الكتابة فى تلك الفترة فجأة، وخاصة أن القسم الثانى من المذكرات يمثل مرحلة متطورة فى أسلوب كتابة فريد لمذكراته، فقد تحول من تسجيل الأحداث العامة والإشارة إلى أهم الحوادث الخاصة به، إلى إجمال بعض الحوادث المهمة فى نهاية كل شهر أو فى منتصفه، إلى تسجيل الأحداث التى تتعلق بنشاطه السياسى فحسب. ونستنتج من الكراس الذى سجل فيه محمد فريد مذكراته إلى قبيل وفاته بقليل أنه كان يكتب مسبقاً بعض النقاط على هامش الكراس حتى تسنح له فرصة كتابتها كاملة، فقد ترك على الهامش إشارة إلى "لجنة ملنر" ولكن الأجل لم يمهله حتى يكتب ملاحظاته حول تلك النقطة، وهى نفس الطريقة التى كان يتبعها فى الكراس الخامس من القسم الأول الذى يتناول يومياته منذ 1891، وهذا يؤكد

أيضاً أنه لم يتوقف عن الكتابة فى الفترة من 1897 حتى 1904، ويقطع بضرورة وجود كراسات مفقودة تحمل ما كتبه محمد فريد عن هذه الفترة.

فأين ذهبت هذه الكراسات المفقودة ؟ هل ضاعت من محمد فريد خلال الظروف التى مرت به قبل أن يغادر مصر سراً فى 26 مارس 1912 ؟ هل ضاعت خلال الرحلة الصعبة التى قطعتها المذكرات فى برلين فى 1919 حتى استقر بها المطاف فى دار الوثائق التاريخية القومية فى 1964، وخاصة أنه قد تداولتها الأيدى وبعضها لم يكن يقدر قيمتها التاريخية والعلمية حق قدرها ؟ هل إمتدت إليها يد مجهول وأخفتها عمداً وخاصة أنها تسجل أهم فترات نضال الزعيم الراحل، ولا ريب أنها كانت تجيب على سؤال هام هو: كيف كان حجم الدور الذى لعبه محمد فريد فى الحركة الوطنية فى الفترة السابقة على توليه رئاسة الحزب الوطنى ؟

ومن المحتمل أن تكون الظروف التى واجهت محمد فريد قبل خروجه من مصر ومطاردة سلطات الإحتلال له سبباً لإختفاء الكراسات المفقودة، ومن المحتمل – أيضاً– أن الظروف التى أحاطت به أثناء وجوده خارج مصر وعدم استقراره، وتنقله المستمر بين تركيا وبعض العواصم الأوربية كانت تخلق جواً ملائماً لفقد هذا الجانب من المذكرات.

وعلى كل فإن محمد فريد إختار للقسم الثانى من المذكرات عنوان "مذكراتى بعد الهجرة" وهو يقع فى أحد عشر كراساً تضم 227 صفحة وتشمل الصفحة على حوالى 21 سطراً، ويضم السطر حوالى 22 كلمة. وقد بدأ كتابتها فى 1913 واستمر فى كتابتها حتى أقعده المرض عن الكتابة قبيل وفاته بأيام، وهى تختلف عن الكراسات التى أشرت إليها آنفاً تمام الإختلاف، فبينما كانت كراسات القسم الأول "يوميات" نجد الكراسات التى كتبها بعد الهجرة تضم "مذكرات" سياسية بكل ما تحمله الكلمة من معنى، فهو يسجل فيها المواقف والأحداث السياسية التى شارك فيها أو التى تدخل فى نطاق إهتمامه كما تحتوى على بعض المرفقات كمسودات الخطابات والمذكرات وبعض الخطابات المرسلة منه والواردة إليه.

ويلاحظ على هذا القسم من المذكرات وجود فقرات مشطوبة بصورة تصعب معها قراءتها فى الصفحات من 199 إلى 202، وصفحات 204، 205، 208، 209، وقد شطبت هذه الفقرات بنفس الحبر الذى كتبت به وبطريقة واحدة، وهى تتناول الحديث عن إجتماعات عقدها الخديو عباس الثانى مع محمد فريد وبعض أعضاء الحزب الوطنى بجنيف للبحث فى مستقبل مصر عن الحرب، ودار خلالها الحديث حول العلاقة مع الإنجليز.

ولا ندرى لماذا شطبت تلك الفقرات وماذا كان الدافع وراء شطبها، فهل كانت هذه الفقرات تتناول آراء أدلى بها أو حبذها محمد فريد ثم كبر عليه أن يتركها بعد أن قام بتسجيلها فشطبها، وخاصة أنه لم يصل إلى إتفاق مع الخديو وقاطعه بعد هذه الإجتماعات ورماه بالخيانة وبأنه لا يسعى إلا وراء مصلحته الشخصية ؟ أم شطبها بعض أعضاء الحزب الوطنى كإسماعيل لبيب مثلاً الذى لابد أن يكون قد قرأ المذكرات –وقد كانت بحوزته لوقت طويل– وربما يكون قد شطب منها ما وجده منافياً لما هو معروف عن موقف الحزب الوطنى من الإنجليز وخاصة أنه إشترك فى تلك الإجتماعات ؟

إن ما يدعونا إلى استبعاد أن يكون فريد هو الذى قام بطمس ما سجله أن هناك شطباً بصفحة 233 للثلاثة سطور الأخيرة من الصفحة بحبر مخالف للحبر الذى كتبت به وبنظام مخالف للشطب السابق، وتتناول هذه السطور عبارات وردت ضمن واقعة ذكرها محمد فريد تتلخص فى أن الطبيب الذى كان يتولى علاجه – فى أواخر أيام حياته– نصحه بأن صحته لا تتحمل جو البلاد الباردة، وأنه يجب أن يعود إلى مصر ويتنازل عن موقفه المشدد من الإنجليز ثم يلى ذلك السطور المشطوبة، وقد تمكنا من قراءتها بصعوبة بالغة ونصها كالآتى:

"فى حالة الاستجابة لذلك يمكن أن يتفقوا معنا على ما يضمن لهم مصالحهم التجارية والمالية فى مصر وقنال السويس ونحن مستعدون للتساهل معهم إلى آخر درجة. فى (نظير) هذا تصبح مصر حليفة لهم فى مقابل الاستقلال التام ودخولنا ضمن لجنة الأمم (عصبة الأمم) المشروع الآن إيجادها...".

وقد رفض فريد هذا العرض وعد الطبيب الألمانى جاسوساً للإنجليز. ولذلك فمن الغريب حقاً أن يطمس فريد كلاماً لا يمس وطنيته بل يؤكد صلابته وتمسكه بموقفه، وليس ثمة تفسير لذلك سوى أن يكون الطمس قد تم بيد أحد أعضاء الحزب الوطنى ممن وقعت فى يدهم المذكرات، وربما كانت نفس اليد أو الأيدى وراء طمس الفقرات الأخرى بالصفحات التى سبقت الإشارة إليها. ومما يؤكد أن محمد فريد لم يفعل ذلك بنفسه أن العناوين الجانبية التى إعتاد أن يدونها على هامش مذكراته ظلت كما هى، ولو كان فريد يهدف إلى إخفاء المعلومات التى أوردها بتلك الفقرات لقام بطمس العناوين الجانبية أيضاً.

ومهما يكن الأمر فإن هذا القسم من المذكرات على درجة كبيرة من الأهمية التاريخية، فهو يلقى الأضواء على علاقة الخديو عباس حلمى الثانى بكل من الحزب الوطنى وتركيا والإنجليز، كما يوضح حالة الحزب الوطنى عقب وفاة مصطفى كامل، والدور الذى لعبه محمد فريد فى الحركة الوطنية فى ذلك الحين، وموقفه من الخديو والإنجليز والظروف التى دفعته إلى الهجرة من مصر، ونشاطه السياسى فى الآستانة وفى عواصم أوربا من أجل القضية الوطنية والخلافات التى نشبت بين أعضاء الحزب الوطنى الموجودين خارج مصر خلال الحرب العالمية الأولى. كما يعبر فى نفس الوقت عن رأى محمد فريد فى بعض الشخصيات السياسية الهامة، وتعليقاته على ما كان يصله من أخبار الوطن، وتصوره لمستقبل العلاقة بين مصر والدولة العثمانية، وموقف ألمانيا من المسألة المصرية خلال الحرب العالمية الأولى. ولذلك فهى تضيف إلى معلوماتنا التاريخية الشئ الكثير عن هذه الفترة.

وبالإضافة إلى ذلك، هناك مجموعة من الأوراق عبارة عن خطابات تلقاها محمد فريد من بعض زملائه فى الحزب الوطنى كمصطفى كامل، وعلى كامل (شقيق مصطفى)، وإسماعيل لبيب، ومحمود أبو النصر، ومحمود لبيب محرم وغيرهم. كذلك تشتمل المجموعة على خطابات تلقاها من بعض رجال الصحافة فى تركيا وأوربا ممن كان يكلفهم الحزب الوطنى بشرح وجهة نظره فى المسألة المصرية، وأيضاً بعض السياسيين الإنجليز مثل ويلفر دبلنت وكير هاردى وغيرهما، وخطابات من المسئولين من منظمات الطلبة المصريين فى أوربا.

ولا ندرى ما إذا كانت هذه الخطابات هى كل ما خلفه محمد فريد من أوراق، أم أن يد الضياع قد إمتدت إلى البعض منها فى ضوء الظروف التى تعرضت لها المذكرات والتى ألمحنا إليها فيما سبق. فنحن لا نستطيع أن نقطع برأى فى هذا الأمر نظراً لإختلاف طبيعة المذكرات عن الخطابات، فليس من السهل إكتشاف ما يكون قد فقد من الخطابات، ولكننا لاحظنا على سبيل المثال أن مجموعة من الخطابات التى تلقاها محمد فريد من مصطفى كامل يرجع بعضها إلى سنوات 1896 و1898 ثم يلى ذلك خطابات ترجع إلى عام 1906، فهل توقف مصطفى كامل عن الكتابة لمحمد فريد فيما بين 1898 – 1906 ؟ (أم أنه كتب له خطابات لم يقدر لها أن تصل إلينا ؟).

وعلى أى حال، فإن هذه الأوراق تضيف الكثير إلى معلوماتنا عن تاريخ الحركة الوطنية قبل الحرب العالمية الأولى وفى أثنائها، وهى تجيب على أسئلة كثيرة تدور فى أذهاننا حول أسلوب نضال الحزب الوطنى وحقيقة علاقته بتركيا، وأحوال الحزب الوطنى فى مصر خلال الحرب العالمية الأولى، وهى تعد مكملة للمذكرات فى هذا الصدد.

سياسة الإحتلال البريطانى فى مصر

هذه إلمامة بمذكرات وأوراق محمد فريد، حاولنا أن نبين فيها ما لهذه المذكرات من أوراق تاريخية. وننتقل بعد ذلك إلى دراسة القسم الأول من المذكرات (تاريخ مصر من إبتداء سنة 1891 مسيحية) الذى يشتمل على يوميات الزعيم الراحل فى السنوات من 1891 حتى منتصف 1897، وقد وقفنا فيما سبق على وصف تلك اليوميات، ونأتى الآن إلى دراسة لأهم ما حوته من موضوعات.

لقد عالجت هذه اليوميات أحداث مصر السياسية فى سبع سنوات تعتبر من أدق فترات تاريخها وهى الفترة التى تلت العقد الأول من الإحتلال البريطانى لمصر الذى وقع فى 1882 وهى حافلة بالجهود التى بذلها الإنجليز لإرساء دعائم الإحتلال فى الداخل ومحاولة الحصول على إعتراف كامل به من الدول الأوربية، بينما كان الخديو محمد توفيق باشا (1879 – 1892) – الذى هيأ لهم سبيل الإحتلال– مستسلماً تمام الاستسلام لكل ما يتخذونه من إجراءات، ولكن وفاته وتولية إبنه عباس حلمى الثانى (8 يناير

1892) غيرت الموقف إلى حد كبير، وبدأ ساعد الحركة الوطنية يشتد، وتدعمت ثقة المصريين بأنفسهم.

ولا يمكن فهم الأحداث السياسية التى تناولتها اليوميات إلا فى ضوء دراسة سياسة الإحتلال البريطانى فى مصر.

دخلت الجيوش البريطانية مصر بحجة سحق "العصيان العسكرى" وحماية الخديو والمصالح الأوربية، وأكدت بريطانيا للدول أن الإحتلال مؤقت مرهون بتحقيق الأغراض التى جاء من أجلها، ولم تمس المؤسسات الدولية التى فرضت على البلاد كصندوق الدين والمحاكم المختلطة، كما لم تغير شكل العلاقة بين مصر وتركيا. ولذلك كان لزاماً على الإحتلال أن يوجد مبرراً قوياً لاستمراره فى البلاد يضمن له الإمساك بزمام السلطة فيها، فكانت خطة الإصلاح الوئيدة التى كانت تستهدف خدمة المصالح الإستراتيجية والتجارية البريطانية، وتخفيف ضغط القوى الأوربية عن طريق ضمان حقوقها المالية بتحسين أحوال مصر الإقتصادية بصورة تمكنها من سداد ما عليها من ديون.

ونستطيع أن نميز بين مرحلتين من مراحل التطور مرت بهما السياسة البريطانية تجاه مصر فى عهد الإحتلال:

(أولاً): المرحلة التى تبدأ بالإحتلال بعد هزيمة التل الكبير (14 سبتمبر 1882) وتنتهى بفشل مشروع إتفاقية دراموند وولف (يوليو 1887)، وهى مرحلة كان وضع الإحتلال فيها موقوتاً، ومن ثم كانت سياسته فى مصر تتميز بالحرص ومراعاة عدم تجاوز المهام التى أخذتها بريطانيا على عاتقها عندما جاءت إلى مصر.

(ثانياً): مرحلة ما بعد فشل إتفاقية دراموند وولف، أو مرحلة الإحتلال الدائم، حيث بدأت بريطانيا تتوسع فى مشروعات الإصلاح الداخلى بعدما أيقنت أن وجودها فى مصر ضرورة حيوية بالنسبة لمصالحها فى الهند، ولذلك أخذت بريطانيا تخطط من أجل استمرار الوجود البريطانى فى مصر.

وكان الهدف الرئيسى للسياسة البريطانية فى مصر – فى المرحلة الأولى– الجلاء عن البلاد متى أصبحت أحوالها الإدارية والإقتصادية تسمح بذلك، فوزارة الأحرار التى تولت

السلطة فى بريطانيا عشية الإحتلال لم تكن ترغب فى استمرار الإحتلال حتى لا تفسد الصداقة التقليدية بين حزب الأحرار وفرنسا من ناحية، وبسبب الوعود التى بذلها الحزب للناخبين خلال المعركة الإنتخابية من ناحية أخرى، وإنما كانت تهدف إلى تحقيق الهدوء والاستقرار فى مصر حتى لا تؤدى الإضطرابات والقلاقل الداخلية إلى تهديد المصالح الإستراتيجية البريطانية فى الطريق إلى الشرق.

ولتحقيق هذه الغاية كان على بريطانيا أن تعمل على إحياء ما يثبت صلاحيته من النظم الإدارية التقليدية، أو استحداث نظم جديدة تتلاءم مع الحاجات الفعلية للبلاد على أن يتم ذلك فى مدة لا تتجاوز خمس سنوات فقد كان الأحرار يعدون مصر عبئاً كبيراً يجب على بريطانيا أن تتخلص منه بالجلاء، بينما كان المحافظون يرون ضرورة أن تتحمل بريطانيا تبعة إدارة أمور مصر، وعدوا ذلك ضرورة حيوية بالنسبة لبريطانيا وإرجاء النظر فى فكرة الجلاء إلى حين تقوم بمصر نظم إدارية مبنية على الطراز الغربى ويعاد تنظيم المجتمع المصرى ذاته.

وساعد على التريث فى رسم سياسة بريطانية بعيدة المدى خاصة بمصر – فى تلك الحقبة– إن إنجلترا لم تكن مطلقة اليد فى مصر، فقد كانت مصر تتمتع بحكم ذاتى فى إطار السيادة العثمانية، وكان يمثل بريطانيا فى مصر قنصل عام لا يزيد مركزه أهمية – من الناحية النظرية– عن غيره من قناصل الدول، وهو يتبع الخارجية البريطانية بالطبع ولا صلة له بوزارة المستعمرات فحتى قيام الحرب العالمية الأولى كانت الخارجية البريطانية ترسم السياسة الخاصة بمصر، ومارس قنصل بريطانيا العام فى مصر صلاحيات واسعة لم يكن يكفلها له وضعه القانونى فى البلاد، كذلك كانت الدول الأوروبية تتمتع بحق التدخل فى شئون مصر الداخلية – بصورة أو بأخرى– من خلال المؤسسات الدولية الموجودة بمصر مثل صندوق الدين والمحاكم المختلطة واستناداً إلى الإمتيازات الأجنبية[3].

وجرت أول محاولة لرسم سياسة بريطانية خاصة بمصر على يد لورد دفرن Lord Dufferin –السفير البريطانى بالآستانة– الذى قدم إلى مصر فى نوفمبر 1882 لدراسة

[3] Tingor R L: Modernization and British Colonaial Rule in Egypt 1882 – 1914, Princeton 1966, PP. 48 – 52.

الأحوال الداخلية للبلاد، وتقديم المقترحات اللازمة للنهوض بها. وكانت التعليمات التى زوده بها جرانفيل Granville – وزير الخارجية– تنص على أن تقوم عملية إعادة تنظيم الإدارة المصرية على أساس تقديم ضمانات كافية لاستمرار السلام والنظام والرخاء فى مصر لتدعيم سلطة الخديو، وتطوير الحكم الذاتى بصورة تضمن وفاء مصر بإلتزاماتها المالية نحو الدول الأوروبية.

وتضمنت التعليمات الصادرة لدفرن أن يدرس وضع الجيش والشرطة، وأن يقترح وضع نظاماً بديلاً للرقابة الثنائية، وأن يعمل على تخفيض عدد العناصر الأجنبية فى فروع الإدارة المصرية المختلفة، وتطوير النظام القضائى، وإعادة تقدير الضرائب بصورة تكفل تحقيق المساواة بين الناس، وتطوير المجالس النيابية، ومنع تجارة الرقيق، وتحديد الوضع الخاص بقناة السويس. حتى إذا أمكن حل هذه المشاكل جميعاً كان باستطاعة القوات البريطانية الإنسحاب من مصر دون أن تخشى تجدد الإضطرابات الداخلية[4].

وقد أعطى تقرير دفرن – الذى صدر فى فبراير 1883[5] – إنطباعاً مفاده أن الإحتلال لن يطول أمده، ولم يلق التقرير بالاً إلى الشئون المالية، فلم يتناولها بالبحث التفصيلى ربما لكونها ذات طابع دولى تمس المصالح الأوروبية عامة، وإن كان دفرن – قد شعر أن رخاء مصر يعتمد على ضبط مياه النيل والاستفادة القصوى منها فى الرى، ولذلك نصح الحكومة المصرية بالاستعانة بمهندسى الرى الإنجليز الذين يعملون فى الهند للعمل على إصلاح نظام الرى فى مصر، واستجابت الحكومة المصرية للنصح فعينت كولن سكوت مونكريف Colin Scott – Moncrieff، مديراً للرى وكان من المهندسين الإنجليز الذين خدموا سنوات طوال بالهند وبورما. وذهب دفرن فى تقريره إلى أن مصر ليست فى حاجة إلى قوة عسكرية كبيرة العدد للدفاع عنها، وأن مهمة الجيش يجب أن تنحصر فى إقرار الأمن والنظام داخل البلاد، وإن إنشاء جيش لا يتجاوز عدده ستة آلاف جندى كاف لهذا الغرض، على أن يتولى قيادته إنجليزى لمدة من الزمن (لم يحددها التقرير) يعاونه

[4] Ibid; PP. 53 – 57.

[5] حول نص تقرير دفرن انظر:

Dufferin to Grauville, No 38, Feb. 1883, HCSP, Egypt No 6 (1883) LXXXIII.C 3529.

لفيف من الضباط الإنجليز. كذلك رأى أن توضع الشرطة تحت أمره مفتش عام ومساعد له من الأوروبيين يعاونهما فى ذلك بعض المفتشين البريطانيين.

وأشار التقرير إلى ضرورة إصلاح النظام القضائى، فقد عد دفرن غياب القوانين والتشريعات المحدد ونظام المحاكم التى تتولى فض المنازعات من بين الأسباب التى تؤدى إلى الإضطرابات الداخلية فى مصر، لأن أحد عوامل قيام الثورة العرابية – فى رأيه– استفحال مشكلة ديون الفلاحين، مما دفع هؤلاء إلى التمادى فى الاستدانة وإثقال كواهلهم بالأعباء المالية، فتولد السخط بينهم وهدد الاستقرار السياسى بالخطر. وأشار إلى لائحة ترتيب المحاكم الأهلية التى كانت قد أقرت فى 17 نوفمبر 1881 وتعطل العمل بها نتيجة الثورة العرابية، وحبذ إدخال العنصر الأوروبى فى المحاكم الأهلية وإسناد وظيفة النائب العام إلى إنجليزى.

وقد صدرت لائحة ترتيب المحاكم الأهلية الجديدة فى 14 يونيو 1883 على نحو مشابه لما جاء بلائحة 1881 فأنشئت المحاكم الإبتدائية بالقاهرة والأسكندرية وعواصم المديريات، وأنشئت محاكم جزئية فى دوائر إختصاص المحاكم الإبتدائية، ومحكمة استئناف بالقاهرة، ومحكمة التمييز (النقض والإبرام)، والنيابة العامة[6]، وصدر القانون المدنى ثم القانون التجارى، والقانون التجارى البحرى، وقانون المرافعات، وقانون تحقيق الجنايات، تباعاً فيما بين أكتوبر ونوفمبر 1883، وكانت جميعها على نسق القوانين التى تطبقها المحاكم المختلطة.

أما عن نظام الحكم، فقد رأى دفرن الإبقاء على السلطة الفردية التى كانت للخديو على أن يكون مجلس النظار بمثابة مجلس إستشارى له، مع إيجاد صورة شكلية للحكم الذاتى تتمثل فى مجالس نيابية تعطى أصحاب المصالح الحيوية فى البلاد فرصة إسماع أصواتهم دون أن تقيد الحكومة بسلطة نيابية حقيقية. وهكذا أشرف دفرن على وضع القانون الأساسى الذى صدر فى أول مايو 1883، ونص على إنشاء مجالس للمديريات تتكون من عدد يتراوح بين ثلاثة وثمانية أعضاء منتخبين يرأسهم المدبر، وتقتصر مهمة

[6]الوقائع المصرية، عددى 1883/6/20، 1883/12/31.

هذه المجالس على النظر فى الشئون المحلية المتعلقة بالمديرية، كما قرر إنشاء مجلس "شورى القوانين" ويتكون من ثلاثين عضواً، تعين الحكومة أربعة عشر منهم بما فيهم الرئيس كأعضاء دائمين، وتختار مجالس المديريات مثل هذا العدد، وتنتخب مدينة القاهرة عضوا، كما تنتخب الأسكندرية وبعض الثغور الأخرى عضواً آخر. وكان لهذا المجلس حق مناقشة الميزانية على ألا يتعرض للبنود الخاصة بإلتزامات مصر الدولية، ولكن قرارات المجلس لم تكن ملزمة للحكومة التى كان عليها فقط أن توافى المجلس بأسباب رفض تلك القرارات.

وبالإضافة إلى ذلك نص القانون الأساسى على إنشاء جمعية عمومية تتكون من 82 عضواً هم: الوزراء الستة وأعضاء مجلس شورى القوانين، و46 نائباً يقوم السكان بإنتخابهم وفق شروط معينة، وتقرر ضرورة موافقة الجمعية العمومية على الضرائب قبل فرضها، وضرورة أخذ رأيها فى القروض العامة، وشق الترع، ومد السكك الحديدية وترتيب ضرائب الأطيان حسب أنواعها، كما كان لها الحق فى إبداء الرأى فى المسائل الإقتصادية والمالية والإدارية دون أن تلتزم الحكومة بالأخذ بهذا الرأى.

وصدر مع القانون الأساسى قانون للإنتخاب[7] خول لكل مصرى بلغ العشرين من عمره حق الإنتخاب على أن لا يكون ثمة ما يحول دون تمتعه بهذا الحق، كأن يكون قد حكم عليه جنائياً، أو طرد من وظيفته بموجب حكم قضائى.

وللناخبين حق إنتخاب مندوبى الإنتخابات، وهؤلاء بدورهم ينتخبون أعضاء الجمعية العمومية وأعضاء مجالس المديريات وعضوى مجلس شورى القوانين عن القاهرة والثغور. أى أن الإنتخاب للجمعية العمومية ولمجالس المديريات كان على درجتين، أما إنتخاب قضاء مجلس شورى القوانين فكان على ثلاث درجات.

ولم يدع دفرن إلى التوسع فى الإصلاحات الإدارية والمالية فى مصر، رغم أن إهتمامه الكبير بتحسين الرى وترقية الزراعة قد يفسر على أنه إتجاه إلى إستغلال الموارد الإقتصادية للبلاد بما يخدم مصالح الأوربيين. غير أن هذا الإهتمام يتمشى مع إتجاه

[7] الوقائع المصرية، 1883/5/2.

السياسة البريطانية نحو مصر فى ذلك الحين من حيث الإقتصار على تحسين الموارد الإقتصادية للبلاد بصورة تجعلها قادرة على سداد الديون، والعمل على استقرار الأمن والنظام داخل البلاد. ولم يلق دفرن بالاً إلى وسائل قد تعد حجر الزاوية بالنسبة للإتجاه نحو الاستغلال الإقتصادى مثل السكك الحديدية والعملة والبنوك والتسويق، والصادرات وخاصة المواد الخام اللازمة للصناعة، وغير ذلك من أمور تتصل بالأهداف الإقتصادية للإحتلال. ولم ير تقرير دفرن فى مصر مورد للمواد الخام الضرورية لبريطانيا، أو سوقاً لتصريف المصنوعات البريطانية أو استثمار الأموال الأوربية، فقد كان التركيز فى ذلك الحين على قيمة مصر الإستراتيجية بالنسبة للدفاع عن الإمبراطوية البريطانية.

ليس معنى هذا أن مطامع بريطانيا لم تمتد إلى ناحية الاستغلال الإقتصادى لموارد البلاد، أو فتح المجال أمام رءوس الأموال البريطانية للحصول على فرص استثمار مربحة فى مصر، فإن هذا الجانب – وإن بدا محدود الأهمية فى مستهل عهد الإحتلال– إلا أنه كان وارداً على الأقل فى أذهان الرجال الذين أوكل إليهم أمر تطبيق السياسة البريطانية فى مصر، فقد جاء معظمهم من الهند حيث التجربة الاستعمارية البريطانية العريقة، ومهد – دفرن فى تقريره– لذلك بإشارته إلى التشابه الكبير بين مصر والأقاليم الزراعية التى تعتمد على الرى فى شمال الهند، ولذلك كان من الطبيعى – على حد قول دفرن– الاستفادة بالتجربة الهندية عند النظر فى أمور مصر، هذا على الرغم من أن دفرن نفسه لم يتصل بالهند من قريب أو بعيد.

ولكن ثمة سبب جوهرى فى إتخاذ التجربة الاستعمارية فى الهند نموذجاً يحتذى به عند رسم السياسة البريطانية فى مصر هو أن الرجال الذين أرسو دعائم تلك السياسة كانوا ينتمون إلى المدرسة الاستعمارية الهندية، فاللورد نورثبروك Northbrook الذى كان وزيراً فى حكومة جلادستون الثانية ومستشارها فى الشئون المصرية سبق له أن شغل منصب نائب الملك فى الهند كذلك لورد ريبون Ripon وزير المستعمرات من 1892 حتى 1895 كان نائباً للمك فى الهند، وكان لورد سولسبرى Salisbury الذى وجه السياسة البريطانية فى مصر حتى نهاية القرن التاسع عشر كان وزيراً للهند مرتين: الأولى (1866 – 1867) والثانية (1874 – 1878). وجاء من الهند عدد كبير من

الموظفين والخبراء الإنجليز الذين طبقوا السياسة البريطانية فى مصر مثل مهندسى الرى كولن سكوت مونكريف، ووليم جارستن William Garstin، ووليم ولكوكس William Willcocks، والمستشار القانونى جون سكوت John Scott. وكان إيفلن بارنج Evelyn Baring (لورد كرومر فيما بعد) هو همزة الوصل بين المدرسة الاستعمارية الهندية وبين السياسة البريطانية فى مصر، فقد خدم بالهند سكرتير خاص لنائب الملك (1872 – 1876)، وعضو مالى بمجلس نائب الملك (1880 – 1883)، ثم عين قنصلاً عاماً ومعتمداً بريطانياً بمصر (1883 – 1907) فتولى مسئولية التطبيق العملى للسياسة البريطانية فى مصر مسترشداً بالتجربة الاستعمارية الهندية[8].

وقد استمد كرومر من الهند الكثير من النظم التى أدخلها فى مصر، ولم يكن يوافق أولئك الذين ذهبوا إلى عدم صلاحية تلك النظم لمصر، فقد كان يعتقد أن أحوال مصر مطابقة لأحوال الهند، وأن الحكومات المحلية فى كلتا البلدين كانت مستبدة وفاسدة وعاجزة عن إدارة الشئون المالية، ومن ثم يجب إتباع سبل متماثلة لتحقيق الإصلاح فى البلدين. كما كان يعتقد أنه "مهما بلغ شأن البلد الذى تتولى بريطانيا إدارته، فإن الهدف الرئيسى الذى لا يجب إغفاله هو إدخال الحضارة الأوربية إلى ذلك البلد، وعملية كهذه تقتضى استخدام وسائل متماثلة، ولا يهم إن كان هذا البلد الهند أو الجزائر أو مصر أو البوسنة أو تونس[9]..". ولذلك اعتبر التجربة الهندية مصدراً يمكن الرجوع إليه لحل المشاكل الإدارية فى مصر. ولا ريب أن علو كعب المدرسة الاستعمارية الهندية فى مصر كان يشكل رصيداً قوياً يدعم الوجود البريطانى فى مصر ويمهد السبيل لاستمراره، وهو ما كان يتنافى مع الأهداف المعلنة لبريطانيا وهى الجلاء عن مصر عندما يتحقق استقرار الأمور الداخلية ويستتب الأمر فى البلاد.

وكان إندفاع كرومر وغيره من المسئولين الإنجليز بمصر نحو تحقيق المزيد من الإصلاحات الإدارية بالبلاد موضع خلاف بينهم وبين الخارجية البريطانية، فقد كان كرومر يرى استحالة الجلاء عن مصر دون إعادة تنظيم البلاد على نحو يضمن عدم

---

[8] Owen, R: the Influence of Lord Cromer's Indian Experience on British Policy in Egypt 1883. St. Antony's Papers No 17. P 111;

[9] Cromer: Modern Egypt. Vol I. P 4.

عودة الاستبداد القديم والفوضى الداخلية، وقدم الكثير من المقترحات لوزارة الخارجية البريطانية التى كانت تدور حول الإصلاح الإدارى، ورأى أن تحقيق تلك الإصلاحات يصبح من السهولة بمكان إذا أطلقت يد الحكومة المصرية وحررت من القيود التى يفرضها وضعها الدولى وتعدد المصالح الأوربية فيها، ورأى أن تنفيذ النظام الذى وضعه دفرن من الصعوبة بمكان إذا أصرت فرنسا على عرقلة جهود بريطانيا فى مصر، واقترح على الخارجية البريطانية (أكتوبر 1882) إرسال مذكرة إلى الدول "تشرح الصعوبات التى نواجهها، وتبدى عدم استعدادنا للتشاور معهم حول كل صغيرة وكبيرة... اعطنى 2000 رجل والصلاحيات الضرورية لتسوية الأمور بين الحكومتين الإنجليزية والمصرية، وسأضمن لك أن لا يكون هناك جندى إنجليزى فى مصر فى خلال 12 شهراً... وتصبح البلاد فى موضع لا يجعل المسألة المصرية تبدو فى الأفق من جديد لسنوات عديدة.."، فقد

كان بارنج (كرومر) يعتقد أن القيود الدولية التى فرضت على الحكومة المصرية تحول دون إنجاز الإصلاحات التى تؤدى إلى جلاء الإنجليز عن مصر[10].

غير أن مرحلة الحرج هذه التى إتسمت بها سياسة الإحتلال فى مستهل عهدها ما لبثت أن أفسحت الطريق لسياسة ثابتة وصفها ملنر Milner بالحماية المقنعة Veilled Protectorate"[11] وهى نمط فريد من العلاقات الاستعمارية الإمبريالية، تهدف إلى السيطرة التامة على البلاد لدوافع إستراتيجية بالدرجة الأولى، ثم إقتصادية بالدرجة الثانية، دون أن تتحول هذه العلاقة الفريدة إلى حكم استعمارى مباشر.

فقد تغيرت الظروف –من وجهة نظر الإنجليز– بعد نجاح الثورة المهدية فى السودان وتهديد المهديين لحدود مصر نفسها، مما كان يهدد بإنضمام جماهير الفلاحين المصريين الساخطين إلى صفوفهم، وهو ما يعرض النظام والأمن فى مصر للخطر، وهى الذريعة التى إتخذت مبرراً للإحتلال. لذلك أصبح من الخطورة بمكان أن يجلو الإنجليز عن

[10] Tignor. R.L.: Op. cit., Pp. 68 – 70.
[11] Milner: England in Egypt. London 1920. P 28.

مصر، فإذا كانت الظروف الدولية تحتم على بريطانيا الجلاء، فلا بأس من إطالة أمد البقاء فى مصر عن طريق بذل الوعود بالجلاء دون تحديد موعد ثابت لإنجازه.

وبذلت عدة محاولات لكسب تأييد الدول المعنية للسياسة البريطانية فى مصر أو –على الأقل– تحييد تلك الدول حتى لا تعرقل تلك السياسة. فعقد مؤتمر فى لندن فى صيف 1884 للنظر فى مالية مصر إنتهى بالفشل وإن كان قد تم عقد قرض قدره تسعة ملايين جنيه مصرى بضمان جميع الدول صاحبة المصالح المالية فى مصر. وفى يونيو 1885 حل سولسبرى محل جلادستون فى رئاسة الوزارة، وشرع فى إيجاد تسوية للمسألة المصرية مع تركيا صاحبة السيادة على مصر، فأوفد لهذه الغاية هنرى دراموند وولف Henry Drummond Wolff إلى الآستانة، وزوده بمعلومات تقضى بالعمل تحديد موعد للجلاء عن مصر فى المستقبل القريب بشرط ضمان استمرار المصالح البريطانية فى مصر بأن يوافق السلطان على عودة إنجلترا إلى إحتلال مصر متى أرادت ذلك. وكان السلطان عبد الحميد مستعداً للقبول بشروط بريطانيا، غير أن فرنسا لم تقبل الموافقة على عودة إنجلترا إلى إحتلال مصر من حيث المبدأ، وظاهرتها روسيا فى موقفها هذا.

وأسفرت مفاوضات دراموند بالآستانة عن توقيع إتفاق مع وزير خارجية تركيا (24 أكتوبر 1885) نص على إيفاد مندوب سامى عثمانى وآخر إنجليزى إلى مصر تكون مهمتهما البحث عن أفضل السبل لتهدئة الأحوال فى مصر، وإقرار السلام فى السودان، والتفاهم مع الخديو حول إعادة تنظيم الجيش المصرى، ودراسة الأحوال الإدارية فى مصر وإقتراح التعديلات التى يمكن إدخالها عليها، على أن يؤدى ذلك إلى توقيع إتفاقية تحدد موعداً مناسباً لإنسحاب القوات البريطانية فى مصر.

وحضر المندوبان الساميان: الإنجليزى (دراموند وولف) والعثمانى (الغازى مختار باشا) إلى مصر واستمرت المفاوضات بينهما لمدة ثمانية عشر شهراً. وفى أثناء ذلك وصل الأحرار إلى الحكم فى بريطانيا لفترة قصيرة ثم عاد سولسبرى مرة أخرى إلى رئاسة الوزارة (يونيو 1886)، ولكن موقفه من المسألة أصبح أشد صلابة. إذ بينما استمر يؤمن بالإحتفاظ بالتوازن بين الدول الأوربية. رأى أن إفريقيا ستكون محط أنظار أوربا وموضع تنافس دولها من أجل تكوين المستعمرات، ومن ثم تبدو أهمية مصر الحيوية

بالنسبة لبريطانيا لوقوعها على الشريان الذى يربط بريطانيا بالهند. وعلى حين أنه لم يتراجع عن سياسة دزرائيلى Disraeli التى تهدف إلى المحافظة على كيان الإمبراطورية العثمانية كسبيل لوقف تقدم الروس نحو شرق البحر الأبيض المتوسط، فإنه بدأ يرى علامات الإحتضار تبدو على تلك الإمبراطورية، ومن ثم تصبح مصر ذات أهمية فائقة بالنسبة لبريطانيا من الناحية الإستراتيجية.

ونص الإتفاق الذى توصل إليه دراموند وولف مع المندوب العثمانى (22 مايو 1887) على جلاء الحامية البريطانية فى خلال ثلاث سنوات وإنسحاب الضباط الإنجليز من الجيش المصرى بعد أن يتم جلاء القوات البريطانية بسنتين، على أن تعد مصر بلداً محايداً. ولكن نص فى المادة الخامسة من الإتفاق على أن تعدل القوات البريطانية عن الجلاء فى حالة إحتمال قيام خطر داخلى أو خارجى يقتضى تأجيل موعد الجلاء إلى أن يزول هذا الخطر. على أن يكون لتركيا وبريطانيا حق إرسال قوات إلى مصر وإحتلالها فى حالة إضطراب الأمن والنظام فيها، على أنه فى حالة وجود مانع لدى تركيا يحول دون إرسال قواتها إلى مصر فإنها توفد مندوباً يبقى فى مصر طوال مدة إحتلال الجيش البريطانى لمصر.

وقد وضعت هذه الإتفاقيية السلطان فى موقف لا يحسد عليه، فإذا صدق على الإتفاقية قد يعطى بذلك سابقة للدول الأوربية فتقدم على إحتلال بعض بلاد الإمبراطورية العثمانية، ثم تجلو عنها على أن يكون لها حق العودة لإحتلالها متى شاءت أسوة بما نالته بريطانيا فى مصر، وإذا إعترض على ما جاء بالإتفاقية قد يفقد مابقى له من سيادة إسمية على مصر[12]، وهما أمران أحلاهما مر.

وكان لابد من تصديق السلطان على الإتفاقية حتى تصبح سارية المفعول، فإعترض عليها سفيرا فرنسا وروسيا بالآستانة لما تضفيه على المصالح البريطانية فى مصر من مركز ممتاز لابد أن تنعكس آثاره على مجريات الأمور فى البحر المتوسط، وأسفرت مساعى الدولتين عن إحجام السلطان من التصديق على الإتفاقية، فأصبحت كأن لم تكن، وبذلك إنتهت مفاوضات دراموند وولف بالإخفاق التام.

[12] Mansfeild, P.: The British in Egypt. U.S.A. 1972. Pp. 82 – 84.

أما الغازى مختار باشا فقد استمر فى مصر – رغم إخفاق المفاوضات– لأنه إعتبر أن مهمته هى مطالبة بريطانيا بالجلاء، وهى مهمة لا تنتهى إلا بتحقيق الجلاء، وصرح فى غير مرة أنه يعد نفسه "إحتجاجاً حياً على الإحتلال" فكسب بذلك عطف المصريين[13].

غير أن فشل تسوية المسألة المصرية بين بريطانيا والدولة العثمانية جعل بريطانيا تخطط للبقاء فى مصر فى وقت إشتد فيه التنافس بين الدول الأوربية فى إفريقيا، وحتى تضمن سلامة مواصلاتها مع الهند. فاستمرت تمارس إدارة مصر من خلال "الحماية المقنعة"، وأصبح المعتمد البريطانى فى مصر هو الحاكم الفعلى للبلاد، فهو الذى يتولى إختيار كبار الموظفين الإنجليز الذين يعملون فى خدمة الحكومة المصرية، و"نصائحه" التى يسديها للحكومة المصرية فى حالة الضرورة ملزمة لا تقبل المناقشة. واستمر وضع إنجلترا فى مصر غير محدد – من الناحية الدولية– حتى استطاعت أن تسوى خلافها مع فرنسا بتوقيع الوفاق الودى (1904) وبذلك أطلقت يدها فى مصر، غير أنها أبقت الوضع على ما هو عليه، فلم تستبدل "الحماية المقنعة" بحماية صريحة إلا فى عام 1914 عندما نشبت الحرب العالمية الأولى وإنضمت تركيا إلى معسكر الوسط ضد الحلفاء.

* * *

وبحلول عام 1888 تبدأ المرحلة الثانية من السياسة البريطانية فى مصر، فقد كان ذلك العام نقطة تحول بالنسبة لتلك السياسة، إذ أصبح من السهولة بمكان بالنسبة للموظفين البريطانيين فى مصر أن يضعوا مخططاً طويل الأمد للإصلاح الإدارى، وأن يطمئنوا إلى بقائهم حتى يتم تنفيذ تلك الإصلاحات. وكان النفوذ البريطانى سائداً بصورة ملحوظة فى نظارة الأشغال العمومية ونظارة المالية، وتركزت جهود الخبراء الإنجليز على تحقيق الاستقرار المالى فى البلاد بصورة تكفل سداد الديون، ومن ثم إهتموا بتحسين الموارد الزراعية.

ولم يكن سولسبرى وحكومة المحافظين متحمسين لفكرة تطوير إقتصاديات مصر، فقد كان همهم الأساسى ضمان الوجود البريطانى فى مصر بأقل تكلفة ممكنة، فلم يكن من

[13] عبد الرحمن الرافعى: مصر والسودان فى أوائل عهد الإحتلال، ط 3، القاهرة 1966، ص 91.

المتوقع أن تقبل الطبقات صاحبة المصالح الإقتصادية فى مصر بإصلاحات من شأنها أن تؤدى إلى تغيير البناء الإجتماعى فى البلاد، ولا تمس توزيع المصالح المادية أو البناء الإجتماعى القائم من قريب أو بعيد. ووجهت هذه الحقائق السياسة الإصلاحية التى تولى الإحتلال تنفيذها فى مصر مدفوعاً بعوامل عديدة من بينها أن البلاد غارقة فى الديون، وأن عليها أن تسدد هذه الديون ولذلك يجب إصلاح المالية المصرية بصورة تحقق التوازن بين الموارد والمصروفات، ولأن سداد الديون للدول الأوربية من شأنه أن يقلل من الضغوط التى كانت تقع على بريطانيا من تلك الدول لإنهاء الوجود البريطانى ويسقط حجتها فى ذلك.

واستمر الهيكل الإدارى على ما كان عليه قبل عام 1888، وظل الحل والعقد بيد المستشارين الإنجليز بالنظارات المصرية دون أن يلقى الإنجليز مقاومة تذكر، اللهم إلا تلك الأزمات التى نشبت بينهم وبين رؤساء النظارات الذين تولوا الحكم فى تلك الفترة – رغم استعدادهم التام للتعاون مع الإحتلال– وأسفرت عن استقالة محمد شريف باشا حين رفض الموافقة على إتجاه الإنجليز إلى إخلاء السودان، واستقال نوبار باشا بسبب معارضته الإشراف الإنجليزى على البوليس، واستقال رياض باشا بسبب عدم موافقته على تعيين المستشار القضائى الإنجليزى، وأخيراً وجد المعتمد البريطانى ضالته المنشودة فى شخص مصطفى فهمى باشا الذى كان على استعداد تام لتنفيذ رغبات الإنجليز دون أدنى معارضة، فقدر له أن يشغل منصب رئاسة النظار لمدة لا تقل عن ستة عشر عاماً.

* * *

وحظى الرى بالقدر الكبير من عناية الإحتلال، وبنيت على أساسه سياسة الإحتلال الزراعية التى كان حجر الزاوية فيها أن تتخصص مصر فى إنتاج القطن، ولابد لزراعة القطن من ضمان قدر وفير من الرى الصيفى، لذلك واصل الإحتلال سياسة توفير الرى الدائم، فأصلحت القناطر الخيرية (1891) وأقيمت قناطر على النيل عند أسيوط (1902) وزفتى (1903) وإسنا (1908)، وأنجز العمل فى خزان أسوان (1902) وتمت تعليته – للمرة الأولى– فى عام 1912 لمواجهة متطلبات الرى الدائم فى الدلتا ومصر الوسطى، هذا بالإضافة إلى إتاحة الفرصة لتوسيع رقعة الأراضى الزراعية التى زادت مساحتها

من 4.700.000 فدان فى عام 1894 إلى 5.460.000 فدان فى عام 1914، أى بنسبة تبلغ نحو 16%، وتعدلت الدورة الزراعية، فأصبح من الممكن زراعة مساحات كبيرة من الأراضى أكثر من مرة واحدة.

وقد رسمت سياسة الرى بدقة حتى ترضى أصحاب المصالح الإقتصادية فى البلاد، سواء كانوا من الأجانب – كشركات الأراضى والبيوت المالية وأصحاب مصانع الغزل بإنجلترا وأوربا وحملة سندات الدين المصرى، أو من أبناء البلاد، ونعنى بهم طبقة ملاك الأراضى الذين استفادوا من سياسة الرى فى عهد الإحتلال استفادة كبيرة[14].

وترتب على سياسة الرى إرتفاع قيمة الأراضى التى كانت تستفيد من الرى الصيفى لما أصبح يتوفر لتلك الأراضى من مزايا إنتاجية، وإزداد الطلب على الأطيان الزراعية نتيجة الرخاء الإقتصادى الذى شهدته البلاد منذ عام 1897 الذى إرتفعت فيه أسعار القطن وتوفرت الأموال فى أيدى متوسطى الملاك وكبارهم وإرتفعت قيمة الأطيان إرتفاعاً كبيراً. وكان السبب فى إرتفاع قيمة الأراضى التى تتمتع بالرى الدائم كونها تخصص لزراعة القطن، ذلك المحصول الذى وجهت إليه سلطات الإحتلال عنايتها، وعملت على أن تتخصص مصر فى إنتاجه، مما أدى إلى ربط الإقتصاد المصرى بالسوق العالمى، وأصبح القطن – فى عهد الإحتلال– يمثل ما يتراوح ما بين 81% و93% من صادرات البلاد[15]. وبذلك تعرضت البلاد لمخاطر الإعتماد على محصول واحد.

وقد أخذت سلطات الإحتلال بمبدأ الحرية الإقتصادية، وجعلته حجر الزاوية فى السياسة الإقتصادية التى رسمتها للبلاد، فحرص على عدم توريط الحكومة فى توجيه السياسة الزراعية، أما بالنسبة للتجارة فقد إتبع الإحتلال سياسة الباب المفتوح وهى سياسة أدت إلى وأد الصناعات الحرفية التى كانت قائمة فى البلاد. وكانت هذه السياسة تستند إلى ضآلة الرسوم الجمركية المقررة على الواردات، إذ عقدت الحكومة إتفاقيات منذ عام

[14] رءوف عباس، النظام الإجتماعى فى مصر فى ظل الملكيات الزراعية الكبيرة، دار الفكر الحديث، القاهرة 1973، ص 112 – 113.

[15] Crouchley: The Economic Development of Modern Egypt. P 196.

1884 وحتى عام 1901 مع عدد من الدول الأوربية التى كانت تقوم بينها وبين مصر علاقات تجارية، وتحددت الرسوم الجمركية على الواردات بما يتراوح بين 8 – 10% من قيمتها، وترتب على ذلك أن غمرت الأسواق المصرية بالمنتجات الأوربية التى كانت تفوق الصناعات المحلية جودة. وبدأ يحدث تحول فى عادات الاستهلاك، فزاد الإقبال على المنتجات الأجنبية، وكسدت بالتالى سوق المصنوعات المحلية، وبذلك أخذ شأن طوائف الحرف يضمحل تدريجياً.

ووقفت السياسة الجمركية حجر عثرة فى وجه بعض أثرياء المصريين الذين حاولوا إقتحام مجالات الأعمال المالية والصناعية، من ذلك المحاولة التى قام بها إثنان من الممولين المصريين لإقامة مصنع للزجاج بالأسكندرية (1885) ومشروع شركة الغزل والنسيج بالأسكندرية (1896)، وشركة سكك حديد الفيوم الضيقة (1898) وقد فشلت جميع تلك المحاولات بسبب مقاومة الإحتلال لها وعدم استطاعتها الصمود فى وجه المنافسة الأجنبية[16].

وبذلك حرص الإحتلال على إبقاء الممولين المصريين فى إطار الدور المحدد لهم داخل نظام إقتصادى متخصص فى إنتاج القطن لتوفير المواد الأولية للصناعة البريطانية، وبذلك تظل مصالحهم الإقتصادية مرتبطة بالاستعمار البريطانى، إذ لم يسمح الإحتلال لرأس المال الوطنى أن ينفرد بالعمل فى المشروعات المالية الكبيرة، وإنما كان له مكان الشريك الأصغر، من ذلك ما حدث فى مايو 1894 حين إعترض مجلس النظار على بيع تفتيش بسنديلة التابع للدائرة السنية إلى شركة وطنية تكونت لهذا الغرض من محمد بك البابلى وحسن بك مدكور وبعض العمد والتجار والأعيان، وكان المزاد قد رسا على الشركة الوطنية ففضلت الحكومة أن تعطى التفتيش إلى "شركة رى البحيرة" وهى شركة أجنبية مقابل مبلغ كان على الحكومة أن تدفعه للشركة.

ولقد ترتب على هذه السياسة تجميد العلاقات الإجتماعية الإنتاجية وإيقاف نموها، وهو أمر يتفق مع السياسة الاستعمارية لأن تطور قوى الإنتاج يصاحبه تطور لحركة التحرر

[16] رءوف عباس، المرجع السابق، ص 126 – 129.

الوطنى، ومن ثم كان من مصلحة الاستعمار أن يجمد العلاقات الإجتماعية الإنتاجية بأن يوجه الإقتصاد القومى نحو التخصص فى إنتاج المواد الخام فقط واستيراد المنتجات الصناعية من الخارج.

وقد إتفقت مصلحة الاستعمار مع المصالح الطبقية للبرجوازية الزراعية المصرية حتى ما قبيل الحرب العالمية الأولى، لأن نمو القوى الإنتاجية لابد أن يصاحبه نمو للطبقة العاملة وإزدياد لنشاطها بما يترتب على ذلك من آثار على حركة الصراع الإجتماعى، لذلك كانت مجاراة الاستغلال الاستعمارى أخف الضررين بالنسبة للبرجوازية المصرية.

كذلك لم تتأثر البرجوازية المصرية تأثراً كبيراً بسياسة الإحتلال الجمركية لأن استثماراتها كانت تتركز فى الزراعة وإنتاج المحاصيل النقدية وخاصة القطن الذى تجدد أسعاره حسب حركة العرض والطلب فى السوق العالمية. كما أن هذه الطبقة كانت تمثل القطاع العريض
من مستهلكى المنتجات الأجنبية لأنها كانت الطبقة الثرية التى يجرى المال وفيراً بين أيديها، ومن ثم كان يهمها أن تحصل على حاجتها من المواد والمصنوعات الاستهلاكية المستوردة بأسعار رخيصة، وهو ما كانت توفره لها السياسة الجمركية التى إتبعها الإحتلال، والتى لم تؤد إلا إلى إفقار صغار المنتجين المحليين من طوائف الحرف التى عجزت عن مواجهة المنافسة الأجنبية.

وإقتصر استثمار رؤوس الأموال الأجنبية على مجالات تقليدية تخدم الإقتصاد الزراعى أيضاً، كشركات الرهن العقارى والبنوك والشركات المالية التى تتولى تقديم القروض للمزارعين، وشركات الأراضى الزراعية التى كانت تتولى استصلاح الأراضى البور وإعادة بيعها فى مساحات صغيرة للراغبين فى الشراء، وشركات النقل كالترام والسكك الحديدية الضيقة والملاحة النهرية، وشركات المرافق كالكهرباء والغاز والمياه[17].

وقد إزدادت رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة فى الشركات فى مصر على مر الفترة من 1882 – 1914 زيادة كبيرة نتيجة سياسة "الباب المفتوح" التى إتبعتها سلطات

[17] Crouchley: The Investment of Foreign Capital in Egyptain Companies and Public Debt, Cairo 1936. P 70.

الإحتلال البريطانى فى مصر، فبينما كانت تبلغ قيمتها 6.400.000 جنيه فى عام 1883، نجدها تقفز إلى 30.868.000 جنيه فى عام 1897، وتصل قيمتها إلى 82.039.000 جنيه فى عام 1914. هذا بخلاف رؤوس الأموال التى كان يستغلها أفراد من الأجانب فى تجارة القطن وفى تقديم القروض لصغار الفلاحين بفوائد باهظة وهى مبالغ طائلة لا يوجد حصر دقيق لها[18].

وقد أدى استيلاء الإحتكارات الأجنبية على جزء كبير من الدخل القومى عن طريق تصدير الأرباح وعن طريق التبادل التجارى غير المتكافئ أدى إلى إعاقة تكوين السوق الوطنية، وإضعاف القوة الشرائية للمواطن المصرى، أضف إلى ذلك ما ترتب على تجميد العلاقات الإجتماعية الإنتاجية من إبطاء التطور الطبيعى للرأسمالية الوطنية المصرية إلى درجة تقرب من الركود.

وأدى إنخفاض مستوى الدخل القومى تحت الإحتلال، وتصدير الأرباح للخارج، وضعف القوى الإنتاجية إلى عدم خلق ظروف ملائمة لتراكم رأس المال الوطنى، وعلى الرغم من ذلك تجمع جزء من فائض الأموال فى أيدى حفنة من كبار الملاك الزراعيين تمثل فى الأرصدة المودعة فى البنوك وفى عمليات المضاربة فى سوق الأوراق المالية –التى نشطت فى أواخر التسعينات ومطلع القرن العشرين– وفى الإقبال المتزايد على شراء الأطيان الزراعية بصورة جعلت أسعارها ترتفع إرتفاعاً كبيراً فى الفترة ذاتها.

غير أن تراكم هذا القدر من رأس المال الوطنى لم يؤد إلى تدعيم الإقتصاد القومى، فقد بعثرت البرجوازية الزراعية المصرية هذه الأموال على الجرى وراء الأخذ بمظاهر المدنية الغربية، ومن ثم كان جانباً كبيراً من تلك الأموال ينفق فى المجال الاستهلاكى. أضف إلى ذلك حرص هذا القطاع من البرجوازية على توسيع مساحة ما تملكه من أطيان زراعية بإطراد، وعزوفه عن إرتياد مجالات جديدة لاستثمار الأموال تساعد على دعم قوى الإنتاج القومى فى مصر[19].

---

[18] Ibid, p 44.

[19] رءوف عباس، المرجع السابق، ص 130 – 132.

الحياة السياسية فى مصر تحت الإحتلال

دعم الإحتلال البريطانى وجوده فى البلاد عن طريق إقامة نوع من التوازن بين القوى الإجتماعية صاحبة المصالح الإقتصادية فى البلاد، وإحتضن طبقة كبار الملاك الزراعيين، وحرص على أن يظل التوازن قائماً بين شرائحها المختلفة: الذوات (الأتراك): وأعيان المصريين (أو الفلاحين كما كانوا يسمونهم) ليتمكن الإحتلال من أن يلعب دور الحكم بين بعضها البعض فلم يكن يسمح لإحدى تلك القوى بأن تحيد عن الخط الذى رسم لها أو أن تتحد مع بعضها البعض فى عمل موجه ضد الإحتلال.

وحين دخل الإنجليز مصر، كان الذوات الأتراك لا يزالون يتربعون على قمة الجهاز الحكومى، فمنهم النظار ورؤساء الدواوين والحكام، ولم يكن بين هؤلاء إلا نفر قليل من المصريين الذين استفادوا من السياسة التعليمية التى إنتهجها كل من محمد على وإسماعيل، وأتاح لهم تعليمهم فرصة التقلب فى وظائف الحكومة، وهيأ لهم إرتباطهم بالذوات وأصهارهم إليهم فرصة إرتقاء المناصب الكبرى.

وقد أبقى الإحتلال على الذوات واستعان بهم فى الوظائف الكبرى لتمرسهم بتلك الأعمال، وحتى يحين الوقت الذى ينشئ فيه الإحتلال كوادر إدارية جديدة من أبناء الذوات والأعيان تحل محل هؤلاء الذوات فى تولى المناصب الإدارية الكبرى.

ورغم لجوء الإحتلال إلى الاستعانة بالذوات، فإنه وضع حداً لنفوذهم بتعيين عدد من المستشارين والمفتشين الإنجليز فى النظارات المختلفة كان بيدهم – وحدهم– الحل والعقد. ويرجع تمسك الإحتلال بالعناصر التركية الحاكمة إلى أن هذه الفئة لم تكن لها جذور متينة فى المجتمع المصرى، فهى تضم أخلاطاً من الأتراك والشراكسة والأرمن والسوريين والأتراك، وغيرهم ممن كانوا يحتقرون المصريين ويتعالون عليهم، وينظرون لهم نظرة المتبوع للتابع ولا يرون فيهم إلا أدوات خلقت لتخدمهم وتوفر لهم الحياة الرغدة اللينة، ومن ثم أصاب المصريين من مظالمهم الشئ الكثير، وغرس ذلك كراهيتهم فى قلوب المصريين، ولذا فإن سيطرتهم على مراكز السلطة تضمن نجاح سياسة الإحتلال لأن أزمة الثقة التى إحتدمت بينهم وبين المصريين تجعل إنضمامهم إلى أبناء البلاد فى أى عمل وطنى يوجه ضد الإحتلال أمراً مستبعداً.

ورغم ميل الذوات إلى الدولة العثمانية، فإنهم كانوا حريصين على أن لا يتعدى الباب العالى على إمتيازات أسرة محمد على – ولية نعمتهم– لأن عودة مصر إلى وضعها السابق على عهد محمد على يقضى على ما إكتسبوه من وضع ممتاز فى البلاد، ومن ثم لا يجدون حرجاً فى التعاون مع الإنجليز ما دام الخديو يركن إليهم فى تدعيم سلطته. وإن بقيت عواطفهم مع الدولة العثمانية[20].

ورغم ذلك فهم يحاولون مقاومة إتجاه الإنجليز إلى زيادة نفوذهم فى الإدارة، ومزاحمتهم فى السلطة، فيرفعون من وقت لآخر أصبع المعارضة فى وجه الإنجليز، إذ يستقيل محمد شريف باشا من رئاسة النظار إحتجاجاً على سياسة إخلاء السودان (1884)، ويصطدم رياض باشا بالمستشار القضائى الإنجليزى (1891)، ويقاوم نوبار باشا المستشار الإنجليزى لنظارة الداخلية ويحاول تحديد سلطاته (1894).

أما أعيان المصريين فلم يتجه الإحتلال إلى إشراكهم فى الحكم – بصورة إيجابية– إلا فى وقت متأخر، وأكتفى بما أعطى لهم فى القانون الأساسى الصادر فى أول مايو 1783، الذى نص على أن تكون هناك ثلاث هيئات نيابية هى: مجالس المديريات، ومجلس شورى القوانين، والجمعية العمومية. وقنع الأعيان بنصيبهم من (المشاركة) فى إدارة أمور البلاد من خلال تلك المجالس، وأخذوا يلعبون دورهم فى الحياة السياسية – خلال السنوات العشر الأولى من عهد الإحتلال– فى حدود ما كفله لهم القانون الأساسى من حقوق، ومن ثم صرفوا جهودهم إلى الذب عن مصالحهم خاصة ومصالح المشتغلين بالزراعة عامة، كما حرصوا على تدعيم وضعهم فى المجتمع من خلال التشريعات الخاصة بتوسيع إختصاصات العمد.

لذلك ران الركود على الحياة السياسية المصرية طوال العقد الأول من عهد الإحتلال، فلم يرتفع فيه صوت بالمعارضة سوى بعض الذوات الذين استهوتهم فكرة الجامعة الإسلامية، فأسسوا جريدة "المؤيد" عام 1889 للترويج لها، ولتنتقد – بحذر شديد– سياسة الإحتلال وترد على مزاعم "المقطم" لسان حال الإحتلال.

[20] Cromer: Modern Egypt. Voi II, Pp 169 – 72.

وبوفاة الخديو توفيق وتولية إبنه عباس حلمى (8 يناير 1892) تغير الموقف، فقد كان الخديو الجديد لا يود أن يكون دمية فى يد الإحتلال، وتطلع إلى مزاولة سلطته كاملة، لذلك لم يرتح لسلوك مصطفى فهمى رئيس النظار فأقاله فى 15 يناير 1883، وأسند الوزارة إلى حسين فخرى (ناظر الحقانية فى وزارة رياض)، ولم يستشر كرومر فى هذا التعيين كما كانت تقضى بذلك التقاليد المتبعة فى عهد والده توفيق، وإكتفى بأن أبلغه بقرار تشكيل الوزارة بعد أن تم تشكيلها بالفعل. وكان الأمر بمثابة إنقلاب سياسى، أحدث أثراً كبيراً فى الشعب، وبعث الأمل فى نفوس الجماهير، مما زاد الخديو الشاب تمسكاً بموقفه، وأخيراً إضطر أن يقبل حلاً وسطاً – بناء على نصيحة قناصل الدول– فأقال وزارة حسين فخرى وكلف رياض باشا بتشكيل الوزارة فى 19 يناير، وكان هذا الحل كسباً فى حد ذاته، إذ استطاع عباس أن يقيل مصطفى فهمى الممالئ للإحتلال.

وترتب على تلك الأزمة أن إلتهب حماس الشعب وإلتف حول الخديو؛ كذلك كان من نتائج تلك الأزمة إتجاه الخديو إلى تقوية علاقاته مع السلطان العثمانى – بإعتباره صاحب السيادة على مصر – ليتخذ من هذا الوضع القانونى سلاحاً يشهره فى وجه الإحتلال، وكان لذلك أكبر الأثر فى توجيه الحركة الوطنية صوب الجامعة الإسلامية.

ولكن الإنجليز لم يتركوا الموقف يفلت من أيديهم، إذ كان لابد من إعادة الخديو إلى حظيرة الطاعة والخضوع لمشورة المعتمد البريطانى، وهيأت لهم الظروف الفرصة فيما عرف بأزمة الحدود (يناير 1894)، فقد زار الخديو الوجه القبلى، ووصل إلى وادى حلفا حيث استعرض فرقة من الجيش المصرى، وأبدى بعض الملاحظات على نظام الجند، فعد كتشنر (سردار الجيش المصرى) هذه الملاحظات إهانة له ولضباطه الإنجليز، وقدم استقالته من منصبه وأبلغ كرومر بذلك، فأرسل الأخير إلى الحكومة البريطانية يستشيرها فيما يجب عمله، وكان ردها أن يطلب من الخديو إصدار أمر يومى بشكر السردار وإمتداح الضباط الإنجليز، فبادر رياض إلى نصح الخديو بضرورة إصدار الأمر المطلوب، واستسلم عباس لهذه النصيحة، وبذلك قضى على نفوذه بالجيش المصرى، وبدأ يتراجع عن خطة مواجهة الإحتلال بصورة مباشرة تعرضه للوقوع فى أزمات جديدة قد تكلفه عرشه.

وهكذا حين استقال رياض باشا فى 16 أبريل بسبب موقفه أثناء أزمة الحدود، أسند الخديو الوزارة إلى نوبار، وإشترك مصطفى فهمى – ربيب الإنجليز– فى تلك الوزارة كناظر للحربية، وكان أول عمل للوزارة الجديدة تعيين السير الدون جورست مستشاراً للداخلية، وبذلك تحققت سيطرة الإنجليز على جهاز الأمن والإدارة المحلية لأن سلطة المستشار الجديد إمتدت إلى تعيين المديرين ومأمورى المراكز والعمد.

وحين استقالت وزارة نوبار فى نوفمبر 1895 قبل الخديو عودة مصطفى فهمى باشا إلى رئاسة النظار؛ واستمرت وزارته حتى نوفمبر 1908؛ واستطاع الإحتلال أن ينفذ فى عهدها سياسته دون أن يلقى من الخديو أدنى معارضة؛ فوافقت الحكومة المصرية على تجريد حملة لاسترداد السودان بقيادة كتشنر (12 مارس 1896)، ووقعت مع بريطانيا إتفاقية الحكم الثنائى للسودان فى 9 يناير 1899.

غير أن موقف المعارضة للإحتلال الذى أبداه الخديو عباس حلمى الثانى فى بداية حكمه ساعد على ظهور روح المعارضة فى مجلس شورى القوانين الذى خرج عن إطار الإهتمام بكل ما يمس مصالح كبار الملاك بصورة مباشرة وأخذ يبدى إهتماماً ملحوظاً بالأمور السياسية. وبدأ يعترض على الميزانية – للمرة الأولى– فى ديسمبر 1893. فقد عقدت اللجنة التى شكلت لبحث مشروع ميزانية الحكومة فى عام 1894 مقارنة بين أبواب الميزانية والحالة المالية للأمة المصرية، فرأت "أن الأمة المصرية سائرة فى طريق الفقر وعسر الحال، وأن هذا يزيد على توالى الأيام وتداول الأعوام.."، وطالبت اللجنة بوضع نظام جديد للضرائب يخفف الأعباء الواقعة على عاتق الأهالى، وحل مشكلة الديون العقارية، وإعترضت اللجنة على درجات الوظائف العليا التى يشغل الأجانب معظمها، وإعترضت على إنشاء الأقلام الأفرنجية بالمصالح الحكومية، ورأت إنقاص مصروفات الجيش المصرى والبوليس والحد من استخدام الضباط الأجانب فيهما، وطالبت بإلغاء مجلس بلدية الأسكندرية لسيطرة الأجانب عليه، ورأت إنقاص إعتمادات مصلحة إبطال الرقيق التابعة للداخلية وإحالة عملها على خفر السواحل، وطالبت باستخدام الأموال

المقتصدة من ذلك كله فى تخفيف ضرائب الأطيان وعشور النخيل والدخولية وتعميم التعليم[21].

ورد رياض باشا – رئيس النظار– على إعتراضات المجلس بخطاب عدد فيه إنجازات الحكومة الخاصة بالرى وإلغاء بعض الضرائب الشخصية، ثم نصح الأعضاء بإتباع "خطة الإعتدال والاستقامة فى كافة الأمور[22]".

وأرادت سلطات الإحتلال أن تلقن أعضاء مجلس شورى القوانين درساً يجعلهم يعرفون حدودهم، فكان حادث الرقيق (يوليو 1894) الذى إتهم فيه على باشا شريف رئيس المجلس ومحمد الشواربى باشا عضو المجلس مع إثنين آخرين من كبار الموظفين الذوات، وقد أورد محمد فريد تفاصيل الحادث فى هذا القسم من المذكرات.

ولكن ذلك لم يفت فى عضد المجلس الذى واصل سياسة المعارضة، فإعترض على مشروع ميزانية 1895، وأكد الملاحظات التى سبق أن أبداها على مشروع ميزانية 1894، وبدأ عداؤه سافراً لسياسة استخدام الأجانب المدنيين والعسكريين، وإعترض على إعتماد مبلغ 150 ألف جنيه لمشروع خزان أسوان بإعتبار أن هذا المشروع يتطلب ملايين الجنيهات، وليس فى استطاعة الحكومة تنفيذه دون اللجوء إلى زيادة الضرائب على الأطيان وغيرها، وهو ما يعجز عنه الأهالى الذين أثقلت كواهلهم الأعباء الضريبية وأصبحوا يعانون ضائقة مالية بسبب إنخفاض أسعار القطن فى موسم 1894[23].

وبلغت المعارضة السياسية لمجلس شورى القوانين ذروتها فى ديسمبر 1896 عند نظر مشروع ميزانية 1897 إذا أصر المجلس على التمسك بالملاحظات التى كان قد أبداها فى السنوات السابقة، وأضاف إليها الإعتراض على الإعتماد المخصص لمواجهة نفقات جيش الإحتلال، وبلغ المجلس فى معارضته حد تأنيب الحكومة لإغفالها شأن الجيش المصرى

[21] مضابط شورى القوانين، جلسة 1893/12/11.
[22] المصدر السابق، جلسة 1893/12/23.
[23] المصدر السابق، جلسة 1894/12/11.

الذى أصبح لديه من الكفاية والاستعداد ما يكفل حماية البلاد من الداخل والخارج، ويكفيها مئونة الاستعانة بجيش الأجنبى[24]، فكان ذلك بمثابة إحتجاج على وجود الإحتلال ذاته.

وردت نظارة المالية على إعتراضات المجلس بلهجة عنيفة، فذكرت أنها "لم تكن ملاحظات مجلس شورى القوانين التدقيق الفعلى ولا التدبير العملى الواجب التعويل عليهما عند البحث فى الميزانية، حتى كان يتسنى للحكومة أن ترمق بعين القبول والإعتبار الملاحظات الناتجة عن نظر الميزانية بفكر صائب ورأى سديد[25].

ولكن روح الخضوع والاستسلام والقنوط التى أصابت البلاد بعد إنسحاب فرنسا من فاشودة (1898) وإبرام إتفاقية السودان (1899)، كان لها صداها على موقف المعارضة السياسية للإحتلال الذى كان يتخذه الخديو وبعض الذوات والأعيان، فلم يعد مجلس شورى القوانين يبدى ملاحظات تفصيلية على الميزانية. كذلك كان لهذا التطور أثره على إتجاه الحركة الوطنية ذاتها، التى كانت تعتمد – حتى ذلك الوقت– على الاستفادة من تضارب المصالح بين إنجلترا والقوى الأوربية المناوئة للوجود البريطانى فى مصر. وإتجه مصطفى كامل إلى الإهتمام بتعبئة الجماهير المصرية لمناهضة الإحتلال داعياً إياها إلى الإعتماد على جهودها الذاتية وحدها فبدأ ينادى منذ أكتوبر 1900 بضرورة إقامة مجلس نيابى يحقق مشاركة الأمة مشاركة حقيقية فى إدارة أمور البلاد، وكرر الدعوة فى نوفمبر 1902 حين طالب بأن يكون للمجلس النيابى السلطة التشريعية الكاملة، لأن بقاء السلطة المطلقة فى يد الحكام يلحق الضرر بالبلاد. ورأى (مارس 1904) أن تحقيق الحكم النيابى يعد خطورة كبرى فى طريق الاستقلال[26].

ويبدو أن الخديو كان – فى تلك المرحلة– راضياً عن حركة المطالبة بالدستور، ثم ما لبث أن رأى أن لا ينفرد مصطفى كامل بهذه الدعوة، فأشرك رجله الشيخ على يوسف (صاحب المؤيد) فى تلك الحركة، إذ نجد الأخير يعرض على الجمعية العمومية – فى

[24] المصدر السابق، جلسة 1896/12/10.
[25] المصدر السابق، جلسة 1896/12/29.
[26] عبد الرحمن الرافعى، مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية، ط 4، القاهرة 1962، ص 166 – 167.

فبراير 1904 – إقتراحاً بمطالبة الحكومة بإنشاء مجلس نيابى، فطلب الأعيان من أعضاء الجمعية تأجيل النظر فى هذا الإقتراح[27]. ويروى الشيخ على يوسف[28] أنه قد عقد إجتماع فى بيت حسن باشا عبد الرازق حضره بعض كبار الأعيان الذين أبدوا استياءهم لطرح هذا الإقتراح على الجمعية قبل إمعان النظر فيه والتحقق من ملائمة أحوال البلاد للمجلس النيابى على النمط الأوربى، ثم استقر رأيهم على تأييد الإقتراح – على كره منهم– حتى لا يطعن فى وطنيتهم. وحين طرح الإقتراح على الجمعية للتصويت وافقت عليه أغلبية الأعضاء.

على أن حركة المطالبة بالدستور ما لبثت أن ضعفت نتيجة موجة اليأس التى شملت البلاد بعد توقيع الوفاق الودى (1904) التى أطلقت فرنسا بمقتضاه يد إنجلترا فى مصر؛ وإنصرف الخديو عن تأييد الحركة الوطنية ومالأ الإحتلال بصورة علنية، فشهد العرض العسكرى الذى أقيم فى ميدان عابدين بمناسبة عيد ميلاد الملك إدوارد السابع (9 نوفمبر 1904)، وعين ضابطاً إنجليزياً ياوراً خاصاً له فى عام 1905. وأخذ الذوات والأعيان يتحينون الفرص لإبداء ولائهم للإحتلال بعدما إنفردت إنجلترا بمصر ولم ينازعها فى إحتلال البلاد أحد، وبعد أن أصبح واضحاً أن سلطات الإحتلال ستوجه جل إهتمامها إلى تصفية المعارضة السياسية.

فحين أخذ كرومر يظهر بمظهر صاحب السلطة فى البلاد، وطوف بعواصم الأقاليم، قوبل من المديرين والأعيان بالحفاوة والتكريم. وإمتدح رياض باشا كرومر فى خطبة ألقاها فى حفل عام حضره الخديو بالأسكندرية (23 مايو 1904)، فأشاد بما "له من اليد الطولى فى كل ما له مساس بالمصالح والمنافع العمومية"، وما ساقه الإحتلال إلى البلاد من "التقدم والرقى وبث العلوم والمعارف"[29].

ولم يبق فى ميدان المعارضة السياسية سوى بعض الأعيان وأبناء "الطبقة الوسطى"، تلك الطبقة التى نمت مع نمو المدن المصرية نتيجة التطور الذى لحق بمجتمع المدينة منذ

[27] مضابط الجمعية العمومية، جلسة 1904/2/25.
[28] من خطبة للشيخ على يوسف فى إجتماع لحزب الإصلاح على المبادئ الدستورية (المؤيد، 1909/1/7).
[29] عبد الرحمن الرافعى، مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية، ص 174 – 176.

مطلع القرن التاسع عشر، حين قام محمد على بهز دعائم النظام الإقتصادى والإجتماعى القديم، وما تبع ذلك من إضمحلال شأن طوائف الحرف – التى كانت دعامة مجتمع المدينة – وتلاشيها مع نهاية القرن التاسع عشر. ولم يتح نظام الإحتكار الذى أقامه محمد على فرصة قيام (برجوازية) محلية تعمل بالتجارة والصناعة، وتدفع عجلة التطور فى مجتمع المدينة. وحين إنتهى عهد محمد على، وإنتهت بإنتهائه سيطرة الدولة على الأمور المالية بإبطال الإحتكار وإطلاق حرية التبادل التجارى، كانت الطبقة الوسطى المصرية عاجزة تماماً عن دخول الميدان لتحل محل الدولة، فإضطرت أن تترك الميدان فسيحاً أمام الرأسمالية الأوربية التى كانت تتطلع إلى السيطرة على الأسواق فيما وراء البحار لضمان تصريف منتجاتها وضمان استثمار ما تراكم لديها من أموال استثماراً مجزياً بعيداً عن مجالات المنافسة التى حفلت بها القارة الأوربية.

لذلك لم تتح الفرصة لمجتع المدينة فى مصر لينمو نمواً طبيعياً على نحو ما حدث لمجتمع المدينة فى أوربا، وإنما كان نمو المدن المصرية مرتبطاً برغبة خلفاء محمد على – وخاصة إسماعيل– فى الأخذ بمظاهر المدينة والعمارة الأوربية، ويعزى إلى هذا السبب ما أصاب القاهرة والأسكندرية من تطور ونمو منذ منتصف القرن التاسع عشر إلى ما قبيل الحرب العالمية الأولى، فكانتا تتضمنان (وفق إحصاء 1907) نحو 60% من جملة سكان المدن الرئيسية التى يربو تعداد سكانها على 20 ألف نسمة[30].

كما ترتب على التحول الذى طرأ على الإنتاج الزراعى من حيث زيادة الإهتمام بإنتاج المحاصيل النقدية، وما نتج عن ذلك من تغيير نظام السوق، إزدهار بعض المراكز التجارية فى الريف المصرى خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر، مثل: طنطا والمنصورة ودمنهور وبلقاس فى الدلتا، وبعض مدن مصر الوسطى كالفيوم وبنى سويف والمنيا، ومدينة إسنا بالصعيد. وقد إرتفعت نسبة تعداد سكان المدن المصرية إلى التعداد العام للسكان فى البلاد من 9.5% عام 1821 إلى 12.8% عام 1883 إلى 14.3% عام 1907[31].

[30] Baer. G.: Studies in the Social History of Modern Egypt; PP 147 – 48.
[31] Ibid. p 136.

وأدى نمو المدن وإزدهارها فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر إلى نشوء (طبقة وسطى) مصرية ضمت أولئك الذين إنحدروا من أصول ريفية، ونالوا حظاً من التعليم فى عهد محمد على مكنهم من أن يجدوا لأنفسهم مكاناً فى أجهزة الحكم، وإتصلوا بالغرب إما من خلال البعثات التعليمية أو من خلال من إحتكوا بالمجتمع الغربى وعبروا عن أفكاره مثل رفاعة رافع الطهطاوى، وإلى جانب هؤلاء كان هناك المهاجرون السوريون الذين قامت على أكتافهم الصحافة والإدارة والتجارة، وبعض الملاك الزراعيين الذين عاشوا حياة المدينة إعتماداً على ريع أطيانهم.

وما كاد القرن التاسع عشر يبلغ نهايته، حتى كانت العناصر المثقفة من أرباب المهن الحرة كالمحامين والمهندسين والأطباء تتصدر قيادة الطبقة الوسطى وتعبر عن مصالحها، وقد كان هؤلاء – فى الغالب– من أبناء الأعيان وكبار الموظفين الذين إعتنى ذووهم بتعليمهم فى المدارس بمصر والخارج لتأهيلهم لتولى مناصب الدولة، فإختار بعضهم ممارسة المهن الحرة بينما إلتحق البعض الآخر بالوظائف الحكومية، فقد كان هؤلاء رغم إنحدارهم من أصول ريفية يمثلون مصالح سكان المدن، ويسعون إلى زيادة فاعليتهم عن طريق المطالبة برفع مستوى التعليم وجعله ميسوراً لقطاع كبير من المصريين، ومن ثم كان إهتمامهم بإنشاء الجامعة المصرية والمطالبة بتوسيع حقوق الإنتخاب، ومنح الأمة دستوراً على النمط الأوربى.

وكانت الطبقة الوسطى دعامة نضال الحزب الوطنى تحت زعامة مصطفى كامل، الذى إهتم بتنظيم المثقفين فأسس "نادى المدارس العليا" فى ديسمبر 1905 ليجمع شمل الطلاب والخريجين حول حركة الحزب الوطنى، ونجح هؤلاء فى تنظيم إضراب مدرسة الحقوق (فبراير 1906)، الذى كان بمثابة إحتجاج على سياسة الإحتلال التعليمية. وبلغ نشاط الحزب الوطنى ذروته خلال حادث طابه (1906) وحادث دنشواى (يونيو من العام نفسه)، إذ استطاع أن يعبئ الشعور الوطنى ضد الإحتلال ويجمع حوله صغار الملاك والفلاحين والحرفيين بالإضافة إلى التجار والمثقفين. وإشتدت حملة مصطفى كامل على الإحتلال فى داخل البلاد وخارجها حتى إضطرت الحكومة البريطانية إلى تعديل سياستها فى مصر بالعدول – تدريجياً– عن سياسة الشدة وإشراك العناصر المصرية من مثقفى

الأعيان فى الحكم الذى كان قاصراً – حتى ذلك الوقت– على الذوات الأتراك دون غيرهم، فكان تعيين سعد زغلول ناظراً للمعارف (أكتوبر 1906)، ثم تبع ذلك استقالة كرومر (مايو 1907).

وقد ترتب على تلك التطورات تحول كبير فى مسيرة الحركة الوطنية، فأخذت الإتجاهات السياسية المتباينة تنظم نفسها فى شكل أحزاب سياسية تعبر عن وجهة نظرها فى القضية الوطنية. فأعلن مصطفى كامل تأسيس الحزب الوطنى بصفة رسمية فى 23 أكتوبر 1907 – كرد فعل لتأسيس حزب الأمة– بعد ما ظل إسمه علماً على الحركة الوطنية منذ عام 1894، وكان يعبر عن مصالح الطبقة الوسطى. أما حزب الأمة فكان يعبر عن مصالح الأعيان الذين عاصروا عهد إسماعيل، وإرتفع قدرهم تحت الإحتلال، وأصدروا (الجريدة) لتعبر عن مصالحهم وتنطق بلسانهم (يوليو 1907) وقد أعلن تأسيس الحزب فى 21 سبتمبر 1907، وتزعمه حسن باشا عبد الرازق. ونظم المرتبطون بالقصر أنفسهم فى "حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية" (9 ديسمبر 1907) برئاسة الشيخ على يوسف. وإلى جانب هذه الأحزاب الثلاثة كان ثمة جماعات سياسية لم يكن لها وزن كبير فى الحياة السياسية للبلاد إنتظمت العناصر الطفيلية التى لم يكن لها جذور فى المجتمع، وإرتبط مصيرها بالإحتلال – كبعض مثقفى الذوات الأتراك والشوام والأقباط– ممن تربوا فى المعاهد الأوربية، وأسندت إليهم سلطات الإحتلال بعض الوظائف الكبرى، فقد تكون "الحزب الوطنى الحر" برئاسة وحيد بك الأيوبى (5 يوليو 1907) ليعبر عن مصالح هؤلاء. كذلك أسس بعض أثرياء الأقباط – الذين إرتبطوا بالإحتلال– "الحزب المصرى" بزعامة أخنوخ فانوس (2 سبتمبر 1908)[32].

وإهتمت هذه الأحزاب بتحديد موقفها من قضيتى الإحتلال والدستور من وجهة نظر كل جماعة من الجماعات التى كانت هذه الأحزاب تعبر عن مصالحها.

[32]انظر / يونان لبيب رزق، الحياة الحزبية فى مصر فى عهد الإحتلال البريطانى 1882 – 1914، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 1970.

أما بالنسبة لقضية الإحتلال، فقد ذهب "حزب الأمة" إلى الإعتدال فى مواجهة المحتلين وعدم معاداتهم" وتقبيح أعمالهم التى لا يحكم العدل بقبحها..[33] لأن الوقت لم يحن لمناقشة قضية الإحتلال، فالاستقلال لا ينال إلا بالتدريج لأن "الطفرة محال.. وعوامل التشبث بها خطرة جداً، وأن الاستقلال لا يكون إلا بمعداته..[34]" وهذه المعدات فى نظر الحزب – هى النهوض بالتعليم، وترقية الزراعة مع عدم إغفال الصناعة والتجارة[35].

ورأى حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية أن حل قضية الإحتلال يكون فى الإعتماد على الوعود والتصريحات التى بذلتها بريطانيا عند قيامها بإحتلال مصر، ومطالبتها بالوفاء بها مع التمسك بالسيادة العثمانية. وتأييد سلطة الخديو فى حدود الحقوق التى كفلتها له الفرمانات التى تنظم استقلال مصر الإدارى[36].

أما الحزب الوطنى، فقد أصر على الجلاء ورفض الإحتلال، مع التمسك بالسيادة العثمانية فى حدود الفرمانات التى تنظم استقلال مصر الإدارى.

ورأى الحزب الوطنى الحر أن الخير يكمن فى مسالمة الإنجليز، إذ أن المصلحة الحقيقية – فى نظر الحزب– تقضى بالإعتماد على "الدولة المحتلة العادلة فى جميع شئونها المادية والأدبية"، وذهب إلى مسالمة جميع الأجانب المقيمين فى البلاد ومعايشتهم[37].

ورأى الحزب المصرى أن تنظم علاقة مصر بإنجلترا فى شكل معاهدة تتيح للمصريين إدارة الأمور الداخلية للبلاد تحت الحماية البريطانية[38]، وتضمن مصر سلامة المواصلات البريطانية إلى الهند فى مقابل أن يتعهد الإنجليز بالمحافظة على استقلال البلاد والدفاع عنها ضد الدول الأجنبية[39].

---

[33] الجريدة، 1907/9/30.
[34] المصدر السابق، نفس العدد.
[35] المصدر السابق، 1907/9/21.
[36] المؤيد، 1907/12/9.
[37] المقطم، 1907/7/5.
[38] Alexander: The Truth About Egypt. London 1911 P. 174.
[39] الأحرار، 1908/9/6.

وعلى حين وقفت الأحزاب المعبرة عن العناصر الطفيلية المرتبطة بالإحتلال موقف الرفض التام لفكرة الدستور فرأى الحزب الوطنى الحر أن إنشاء المجلس النيابى سابق لأوانه ضار بمصلحة البلاد والأمة[40]، وسار الحزب المصرى على نفس الدرب، إتخذ حزب الأمة موقفاً وسطاً فطالب بتوسيع إختصاصات مجالس المديريات ومجلس شورى القوانين والجمعية العمومية بالشكل الذى يجعل الآراء التى تبديها هذه المجالس ذات وزن فى مسائل الرى والقضاء والتعليم حتى يمكن الوصول – تدريجياً– إلى المجلس النيابى الذى يوافق حالة البلاد السياسية، ويرى أن الأعيان لهم نيابة طبيعية عن الأمة بحكم كونهم رؤساء "العائلات" ومن ثم فمن حقهم أن يشتركوا مع الحكومة فى إدارة أمور البلاد[41].

وفى ذلك إشارة ضمنية إلى أن يقتصر حق الإنتخاب على فئة الأعيان من كبار الملاك. أما "الحزب الوطنى" فقد أصر على المطالبة بالدستور على النمط الغربى، وبقانون إنتخاب يحقق تمثيل الأمة تمثيلاً حقيقياً، ولذلك كان طبيعياً أن يتصدر الحزب الوطنى حركة المطالبة بالدستور وأن يحمل لواء حركة التحرر الوطنى.

الحياة العامة والتكوين السياسى لمحمد فريد

وكما سجلت مذكرات محمد فريد – التى نحن بصددها– الأحداث السياسية فى مطلع عهد الإحتلال وفى فترة التحضير للحركة الوطنية المناهضة للإحتلال التى قدر لمحمد فريد أن يمسك بزمام قيادتها فيما بعد، فإنها – بالإضافة إلى ذلك– تعطينا فكرة واضحة عن الحياة العامة لمحمد فريد فى تلك الحقبة، كما تعتبر مرآة صادقة لتفكيره السياسى فى تلك المرحلة المبكرة من حياته.

لقد كان محمد فريد – عندما شرع فى كتابة هذه المذكرات– يعمل وكيلاً لقلم القضايا بالدائرة السنية، التى كان قد عين بها منذ مايو 1887 عشية تخرجه من مدرسة الإدارة (الحقوق)[42]، وحصل على الرتبة الثانية (البكوية) فى أغسطس 1891، ونقل فى نفس الشهر إلى النيابة العمومية بوظيفة مساعد نيابة من الدرجة الثانية، ورقى إلى وكيل نيابة

---

[40] الأحرار، 1908/3/15.

[41] الجريدة، 1907/9/21.

[42] عبد الرحمن الرافعى، محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية، ط، النضهة المصرية، القاهرة 1962، ص 26.

فى 1893، ثم نقل إلى نيابة الاستئناف فى مايو 1895، ومن هنا كان إهتمامه بتسجيل كل تطور طرأ على التشريع وخاصة فى مطلع التسعينات حيث إهتم الإحتلال بإصدار سلسلة من التشريعات الخاصة بالقانون المدنى وبالإجراءات، كما وضعوا الإطار العام لنظام الهيئة القضائية، وحرص صاحب المذكرت كذلك على تتبع تنقلات وترقيات رجال القضاء والنيابة، وأدلى برأيه فى بعض الأشخاص – من رجال الهيئات القضائية– بصورة تنم عن معرفته لهم عن قرب، كما تتبع محاولات الإنجليز للسيطرة على القضاء ثم النيابة.

وإجتذبت الحركة الماسونية محمد فريد، فإنضم إلى "محفل النيل" الماسونى فى أواخر عام 1892، وكان عضواً بالجمعية الجغرافية، وصديقاً حميماً لبعض الشخصيات العلمية كأحمد زكى باشا، وعضواً نشطاً فى الجمعية الخيرية الإسلامية، وقد حرص على أن يسجل فى هذه اليوميات أخبار نشاطها وإجتماعات جمعيتها العمومية ومركزها المالى.

ولكن الأهم من ذلك كله ما تلقيه المذكرات من أضواء على التكوين السياسى الفكرى لمحمد فريد – فى تلك الحقبة– بصورة توضح الخلفية الفكرية التى دخل بها الحركة الوطنية بعد ذلك.

فقد كان محمد فريد – فى بداية الأمر– لا يكاد يختلف كثيراً عن "المعتدلين" من أتباع مدرسة الشيخ محمد عبده فى نظرته للإحتلال البريطانى، فنجده يكتب فى يناير 1891 معدداً ىالإصلاحات التى طرأت على مالية البلاد وعلى أحوالها الإقتصادية، ويبدى إعجابه بمن بيدهم الأمور المالية للبلاد، ويذهب إلى أن "الإنكليز لم يأتوا حتى الآن ما يوجب كراهتنا لهم، فهم يعاملون الأهالى بالرفق والدعة، إنما حب الوطن يلزمنا إلا التمنى بخروجهم من مصرنا العزيزة بشرط عدم عودتنا إلى الدولة العثمانية، وفى الواقع فإنى أعترف بدون مبالاة أننا محتاجين لمساعة الإنكليز لنا مدة لا تقل عن خمسة عشر سنة حتى نبلغ شأونا من التمدن والتقدم فى سبيل المعارف فيمكننا أن ندبر أحوالنا بأنفسنا".

وهنا يبرز الإتجاه القومى لدى محمد فريد واضحاً تمام الوضوح، فهو يرى الإحتلال ضرورة حتمتها ظروف مصر، ولكنه يرى أن يكون دوره محدداً بمهمة تدريب المصريين على حكم أنفسهم، حتى إذا أتم مهمته سعى المصريين إلى التخلص منه، وأن السبيل لذلك هو "أن نؤيد الوحدة الوطنية، بل نوجدها من العدم، ونسعى فى منع الدخيل من التداخل فى إدارتنا، لكن يلزم أن يكون ذلك شيئاً فشيئاً لا مرة واحدة كما رغب العرابيون فى سنة 1882 فعادوا بالخيبة"، وهو ما يتناقض مع ترحيبه بالإنجليز، ويبدو أنه كان يرى أن دورهم يجب أن يقتصر على دور الخبراء والمستشارين، لا ذوى السلطة المنفذين الذى يجب أن يختص به المصريون وحدهم. ومن الجلى أنه لم يتفهم الدوافع الموضوعية التى كانت تكمن وراء الإحتلال والتى كانت تستهدف المصالح الإستراتيجية لبريطانيا، فهى لم تكن مجرد رسول تمدن وداعية إصلاح كما كان يظن المعتدلون ومن نسجوا على منوالهم.

ثم نجده بعد ذلك يعدل عن خطة المقاومة، فيكتب فى 7 مارس 1891 ناعياً على الخديو توفيق تخاذله أمام الإنجليز، ويرى أن "ذلك من ضعف عزيمة الخديو على مقاومتهم وملاينته لهم حرصاً على نفسه من أن يسعى الإنكليز فى عزله مع أن الواجب هو المحافظة على صالح الوطن ولو أدى ذلك إلى عزله فإنه فى هذه الحالة يجد من الأمة ظهيراً ومن دول أوربا نصيراً" وهو ما يتناقض مع رأيه السابق الذى يذهب إلى مقاومة الإنجليز تدريجياً واستهجان أسلوب المراجعة مع الإنجليز.

ويوغل فريد فى الإتجاه؛ فيذهب إلى ضرورة عدم التعاون مع الإنجليز (14 ديسمبر 1891)، ويعيب على النظار المصريين رضوخهم لطلبات الإنجليز، بدلاً من أن يمتنعوا عن قبول الوظائف الكبرى فى ظل تلك الظروف، ويرميهم بالحرص على مرتباتهم أكثر من الحرص على استقلال الوطن، ويتهمهم صراحة بأنهم هم الذين ساعدوا الإنجليز على إحتلال البلاد، "ويساعدونهم الآن على كمال ضمها لأملاكهم الواسعة بسيرهم الذاهب باستقلال البلاد".

وعندما يتولى عباس الثانى الحكم ويتجه إلى مقاومة الإنجليز وتوثيق علاقته بالسلطان العثمانى، يبارك محمد فريد هذا الإتجاه (31 يوليو 1893) ويرى فيه منهجاً قويماً، ويشيد

بالخديو لتركه "سياسة إسماعيل وتوفيق ومن قبلهما القاضية باستقلال مصر استقلالاً تاماً، لما فى هذه السياسة العوجاء من تسهيل السبل لإحتلال الأجانب وإمتلاكهم لها". فهو بعد أن كان يرى عدم عودة مصر إلى حظيرة الدولة العثمانية بعد خروج الإنجليز منها، يتمسك بالسيادة العثمانية، ويرى أن استقلال مصر التام يجعلها مطمعاً للدول الأجنبية، ويلفت النظر (22 فبراير 1894) إلى "ما لتأييد روابط التابعية من غل أيدى الإنجليز على إبتلاع مصر صفقة واحدة".

ثم نشر فى غضون تلك الأيام كتابه عن "تاريخ الدولة العلية العثمانية" (عام 1894)، الذى ذهب فيه إلى أن الإبقاء على دولة الخلافة الإسلامية إبقاء للإسلام نفسه، لأن الدولة الإسلامية دافعت عن الإسلام ضد جميع دول أوربا المسيحية، وينتهى إلى أن المسألة الشرقية حلقة من حلقات الصراع بين الدولة العثمانية والقوى المسيحية، فهى مسألة دينية وليست سياسية. ويزداد هذا الإعتقاد رسوخاً فى نفسه؛ فعندما يعقب على واقعة إعتذار الحكومة المصرية عن حادث تفتيش أحد المراكب اليونانية دون حضور القنصل اليونانى (25 ديسمبر 1893) نجده يرجع ذلك إلى أن اليونان دولة مسيحية، وأن ".. كل الدول المسيحية مساعدة لها، وهكذا فى كل أعمالهم، فإن الكفر ملة واحدة والغرب يد واحدة على الشرق بأجمعه خصوصاً المسلمين".

وهكذا بلغ الإتجاه الإسلامى ذروته فى فكر محمد فريد، وترددت أصداءه حينما كان يعلق على إسناد منصب كبير إلى قبطى أو مسيحى، ويرى فى ذلك غبناً للمسلمين، وتعصباً من الإنجليز لأبناء ملتهم، وعلى الرغم من ذلك ظل الإتجاه الوطنى واضحاً لديه تمام الوضوح، فهو يرحب بمشروع الحكومة فى تغيير المديرين الذين ينتمون إلى الذوات الأتراك، واستبدالهم بالمتعلمين من الشباب (17 نوفمبر 1894) ويرى فى ذلك الخير كل الخير لأن المديرين القدامى كانوا يكتفون بمظاهر "الأبهة والعظمة وإضطهاد المصرى وإحتقاره، كالباشوات القدماء الذين من أصل تركى أو يدعون ذلك وكانوا سبباً فى ضياع البلاد، بل ربما كان لهم يد فى إدخال الإنكليز بمعارضتهم عرابى باشا فى مشروعاته الوطنية لكونه (فلاح) ليس إلا". وغاب عن باله أن إتجاه الحكومة إلى ذلك – أو بمعنى أصح إتجاه جورست مستشار الداخلية– إنما كان يهدف إلى التخلص من هؤلاء المديرين

الذين يميلون إلى الخديو والدولة العثمانية، واستبدالهم بغيرهم ممن تربوا فى ظل الإحتلال وعرفوا بولائهم له وتأييدهم لسياسته، وذلك من بين أبناء الذوات الأتراك وأعيان المصريين على حد سواء.

كذلك نجد محمد فريد يعيب على محافظ الأسكندرية والخديو عباس الثانى إلقائه الخطب باللغة الفرنسية فى حفل إفتتاح أول معرض وطنى بالأسكندرية (22 أبريل 1894)، ويرى أنه كان يجب عليهما الخطابة باللغة العربية بإعتبارهما مصريين وطنيين.

ثم نراه يقيس الشعور الوطنى عند المصريين بمقدار ما يظهرون من الولاء للدولة العثمانية وتأييدها ضد أعدائها، فيشيد بحملة الإكتتاب لمساعدة الدولة العثمانية فى حربها مع اليونان (مايو 1897) ويرى فى نجاح تلك الحملة وإقبال المصريين عليها دليل على "زيادة الإحساسات الوطنية عند المصريين"، وينعى على الموظفين عدم مشاركتهم فى الإكتتاب، ويعد ذلك دليل على "إنحطاط هذه العواطف" الوطنية فيهم.

وهكذا تبلور الفكر السياسى لمحمد فريد – حتى نهاية الفترة التى تناولها هذا القسم من المذكرات– حول الإتجاه الإسلامى الوطنى، فهو يكره الإنجليز ويتمنى خروجهم من مصر ليتولى أبناؤها حكمها بأنفسهم، ولكنه لا يرى ضرورة حصول مصر على الاستقلال التام، وإنما يرى أن تظل فى حظيرة الدولة العثمانية حماية لها من المطامع الاستعمارية ولم يوضح محمد فريد فى مذكراته درجة التبعية للدولة العثمانية فى رأيه، وإن كان يفهم من سياق كلامه أنه كان يتطلع إلى إعادة أوضاع مصر إلى ما كانت عليه قبل عام 1882، أى أن تتمتع مصر باستقلالها الذاتى طبقاً للفرمانات والمعاهدات الدولية الصادرة بهذا الشأن، وذلك فى ظل السيادة العثمانية، بإعتبار ذلك خطوة ضرورية فى مسيرة استقلال مصر.

وقد ظل محمد فريد طوال حياته ملتزماً بهذا الخط السياسى فيما يتعلق بالقضية الوطنية، أما عن قضية الدستور التى كانت الشغل الشاغل له بعد توليه زعامة الحزب الوطنى، فلا نكاد نلمح لها أثراً واضحاً فى هذه المرحلة المبكرة من حياته، بل على النقيض من ذلك نجد مفهومه للحياة النيابية لا يكاد يختلف عن مفهوم تلامذة الشيخ محمد عبده له، رغم أنه

لم يكن أحدهم، إذ نجده ينعى على الأهالى عدم إكتراثهم بإنتخابات الجمعية العمومية، ويرجع ذلك إلى "منح الحكومة حق الإنتخاب لجميع المصريين على السواء، ولم تحصر هذا الحق المهم فيمن يمكنهم إدراك معناه وأهميته بالنسبة للبلاد" (ديسمبر 1895)، أى أنه يريد حياة نيابية يشارك فيها المتعلمون وحدهم، رغم أن حق الإنتخاب لم يكن مكفولاً – فى ظل القانون الأساسى الصادر فى 1883– لجميع المصريين. وإنما كان مقصوراً على طبقة ملاك الأراضى. ويبدو أن محمد فريد كان يريد تضييق هذا الحق أكثر من ذلك بجعله قاصر على المتعلمين وإقامة نوع من الديموقراطية المحدودة أو "ديموقراطية الصفوة الممتازة". ولا نعتقد أن تطوراً ملموساً قد طرأ على هذا الجانب من أفكار محمد فريد بعد توليه زعامة الحزب الوطنى، فقد إقتصرت مطالبته بالدستور على ضرورة تمكين المصريين من إدارة أمورهم بما يوافق مصالحهم، دون أن يشير إلى جعل حق الإنتخاب حقاً عاماً لجميع المصريين، فلا نكاد نلمس إشارة إلى ذلك فى خطبه ومقالاته.

وهنا يعن لنا سؤال: متى بدأت صلة محمد فريد بمصطفى كامل، ومتى بدأت مساهمته الفعلية فى الحركة الوطنية ؟

الواقع أن المذكرات لا تكشف حقيقة هذا الأمر بوضوح، وقد ذكر عبد الرحمن الرافعى[43] أن صلة محمد فريد بمصطفى كامل ترجع إلى عام 1893 مستنداً فى ذلك إلى خطبة ألقاها محمد فريد فى 14 فبراير 1908 قال فيها أنه عرف مصطفى كامل أيام إنشاء "مجلة المدرسة"، لكن يبدو أن علاقته بمصطفى كامل – فى ذلك الحين– كانت علاقة سطحية، وربما إقتصرت على متابعة ما كان يكتبه الأخير فى "مجلة المدرسة"، ودليلنا على ذلك أن فريداً لم يشر فى المذكرات إلى مصطفى كامل عند ذكره لمجلة "المدرسة"، فقد كتب فى أبريل 1893: ".. كثرت الجرائد العلمية المصرية فمنها الشرائع ويحررها جماعة من طلبة الحقوق، والهدى والنديم والتلميذ والمدرسة ويحررها أيضاً تلامذة من هذه المدرسة (يقصد الحقوق)، ولم يذكر أسماء أولئك (التلامذة). كذلك لم يرد ذكر مصطفى كامل بهذا القسم من المذكرات حتى نهاية 1895، رغم حرص محمد فريد على تدوين أخبار أصدقائه كأحمد زكى الذى يحرص على أن يذكره بـــ "أخينا أحمد أفندى

[43] نفس المصدر السابق، ص 39.

زكى"، وإدريس راغب، وإسماعيل عاصم، وغيرهم ممن كانوا أقل شأناً من مصطفى كامل.

وقد أشار محمد فريد فى خطبته آنفة الذكر إلى أنه وطد صداقته بمصطفى كامل حين إلتقى به فى باريس عام 1895 قبل أن يلقى الأخير خطبته السياسية بمدينة تولوز (4 يوليو)، كذلك أشار – فى رثائه لمحمود لبيب محرم– أنه تعاهد معه ومصطفى كامل فى عام 1896 على خدمة الوطن حتى الممات وفى المذكرات ما يؤيد ذلك، فقد ترك محمد فريد الصفحات من 99 حتى 106 من المخطوط بيضاء ليسجل عليها أخبار رحلته الأولى إلى أوربا فى صيف 1895 والتى ربما كانت تتضمن أخبار إلتقائه بمصطفى كامل فى فرنسا، ولكنه لم يدونها لسبب نجهله، ثم بدأ فجأة يذكر أخبار مصطفى كامل (29 فبراير 1896) فذكر أنه قد نشر بالمؤيد "صورة جواب مرسل من الوطنى الصادق مصطفى أفندى كامل إلى المستر غلادستون زعيم حزب الأحرار السابق.. ثم استطرد فى سرد الخبر دون أن يعلق عليه كعادته التى إلتزمها فى طول المذكرات من التعليق على الأنباء التى يرى أنها ذات أهمية خاصة، وهو ما فعله عندما ذكر مصطفى كامل للمرة الثانية فى المذكرات (15 أبريل 1896)، إذ يشير إلى الخطبة التى ألقاها مصطفى كامل باللغة الفرنسية على مسرح زيزينيا بالأسكندرية، ويذكر أن المدعوين "خرجوا شاكرين هذا الشاب على مساعيه الوطنية كللها الله بالنجاح"، ثم ينتقل بعد ذلك إلى ذكر حادث تقديم على فهمى كامل شقيق مصطفى كامل إلى المحاكمة بتهمة التهرب من الخدمة العسكرية (وكان ضابطاً بالجيش) ويعقب على ذلك بقوله أن ذلك كان "إنتقاماً من أخيه.. لا لذنب جناه بل لكونه أخو مصطفى كامل".

ويستمر بعد ذلك فى تتبع أخبار مصطفى كامل وسفره إلى أوربا فى مطلع 1896، وتنقله بين باريس وبرلين ووبانا (فيينا) والآستانة. وبعد أن استقال محمد فريد من خدمة الحكومة (19 نوفمبر 1896) إحتجاجاً على نقله إلى بنى سويف بسبب حضوره محاكمة الشيخ على يوسف وتوفيق كيرلس فيما عرف بقضية التلغرافات، نجده يعبر عن إرتياحه للتخلص من خدمة الحكومة "التى لا تقبل إلا كل خاضع لأوامر الإنكليز ميت الإحساس غير شريف العواطف"، ثم يذكر بعد ذلك عودة مصطفى كامل من رحلته ويقول أن

الجرائد الألمانية بفيينا وبرلين ذكرت عنه "ما يشجع كل وطنى على الإقتداء بمثله وإتخاذه قدوة حسنة".

ويؤكد ذلك كله أن ثمة علاقة وطيدة قامت بين الرجلين خلال عام 1896، بعد أن إلتقيا بأوربا فى صيف 1895، وأن مشاركة محمد فريد فى العمل الوطنى بدأت منذ ذلك التاريخ، إذ يذكر الأخير – فى رثائه لمحمود لبيب محرم– أن أول عمل شرع فيه مع مصطفى كامل ومحمود لبيب محرم بعد أن تعاهدا على خدمة الوطن، هو تأسيس جريدة أسبوعية باللغتين الفرنسية والألمانية، وكان يديرها شاب ألمانى هو هنس رزنر، وتولى تحرير الجزء الأكبر منها محمود لبيب بدون توقيع، واستمرت الجريدة فى الظهور حتى مات رزنر، فترجم ثلاثتهم الكتاب الذى كان قد ألفه رزنر بالفرنسية عن المسألة المصرية.

ولكن محمد فريد لم يحدد تاريخ صدور تلك المجلة، ولم يذكر عنوانها حتى نقف على تاريخ بداية عمله مع مصطفى كامل من أجل القضية الوطنية كما لم يرد بالمذكرات أية إشارة إلى هذا العمل المبكر، ولعل تلك الجريدة تكون قد صدرت بعد يونيو 1897 التى ينتهى عنده هذا القسم من المذكرات.

ومهما يكون الأمر، فقد توالت الخطابات من مصطفى كامل – فى أسفاره– على محمد فريد، ويرجع أقدم ما وصل إلينا منها إلى 21 أكتوبر 1896. وفيه يتحدث مصطفى كامل إلى صديقه عن نشاطه ببرلين، وتتم عبارته عن مدى ما كان يكنه لهذا الصديق من ود ومحبة؛ وكان يحرص على موافاته بتفاصيل نشاطه فى عواصم أوربا، وكانت بعض تلك التفاصيل مما يعده سراً لا يؤتمن عليه سواه، وكثيراً ما كان يطلب منه أن يمده بالمال حين يحتاج إليه، وتدل الخطابات على أن محمد فريد أقرضه أكثر من مرة، وقدر له مصطفى كامل هذا الإخلاص والتضحية فكتب إليه فى 26 أغسطس 1898 يقول: "... فحقاً أنت الأخ الصادق الذى يضحى بنفسه فى محبة إخوانه، فدم لى يا مثال الوفاء، وأعتقد أبد الدهر أن لك فى أصدق الناس كافة وأوفاهم إليك، فحياتى لك بعد الوطن العزيز".

وهكذا إنخرط محمد فريد فى الحركة وساهم فيها مساهمة فعالة، وإن كانت تفاصيل تلك المساهمة لا تبرز بوضوح فى المذكرات، ولعله عنى بتسجيلها فى الكراسات التى لم يقدر لها أن تصل إلينا.

* * *

وننشر فيما يلى النص الكامل للقسم الأول من المذكرات، وقد حرصنا على أن ننقل ما كتبه فريد بأمانة تامة، ولكننا تصرفنا قليلاً فى الشكل الذى أخرجنا به النص، فقد جرت عادة فريد أن يكتب الحوادث متلاحقة دون أن يورد كل حدث فى فقرة قائمة بذاتها، وهو ما قمنا به نحن تيسيراً للقارئ، فأوردنا كل خبر مستقل على حدة، وقمنا – أحياناً– بإضافة بعض كلمات إلى المتن ميزناها بأقواس من هذا النوع [ ] ليتسق الأسلوب، ولم نعن بالإشارة إلى أرقام الصفحات فى المخطوط الأصلى على أساس أننا ننقل من أصل واحد هو المودع بدار الوثائق التاريخية القومية.

تاريخ مصر من إبتداء سنة 1891 مسيحية

سنة 1891

إبتدأت هذه السنة وخديو مصر محمد توفيق الأول بن إسماعيل باشا إبن إبراهيم باشا بن محمد على باشا الكبير مؤسس العائلة الخديوية ووزيره الأول مصطفى رياض باشا[44] وهو أيضاً ناظر المدرسة الداخلية والمالية ومصطفى باشا فهمى ناظر الحربية لكنه ناظر إسماً أما الأشغال فبيد السردار السير جرانفيل باشا الإنكليزى وهو بمثابة قائد عام للجيوش المصرية وإنما أبقى الناظر وطنياً مراعياً للظواهر ليس إلا وكذلك فى نظارة الأشغال العمومية فإن ناظرها الإسمى محمد زكى باشا الذى لا يدرى من الهندسة ولا إسمها فإن أشغال تلك النظارة فى قبضة وكيلها الإنكليزى السير اسكوت منكريف ومن أتى معه من بلاد الهند من مهندسى الرى أما نظارة الخارجية فناظرها ذو الفقار باشا وهو رومى الأصل ووكيله تجران باشا الأرمنى ولا أهمية لهذه النظارة لأن المخابرات الخارجية تجرى رأساً بين رئيس مجلس النظارة ووزير إنكلترا ونظارة الخارجية بلوندره التى نحن تابعون لها فعلاً إن لم يكن رسمياً وناظر المعارف العالم الشهير على باشا مبارك الوطنى الأصل والنزعة ولم يكن للإنكليز يد فى نظارته حتى السنة الماضية حيث تعين فيها مفتش إنكليزى عام لا يلبث أن يعين وكيلاً لها وبذلك إبتدأت اللغة الإنكليزية بالإنتشار فى المدارس الأميرية فأنشأ فى المدرسة التوفيقية قسم لتعليم الإنكليزى وكذلك فى أغلب المدارس الإبتدائية لكن لا يهمنا أن تعلم الأولاد اللغة الإنكليزية أو الفرنساوية فكلتاهما أجنبيتين والمهم بالنسبة إلينا هو إنتشار المعارف بين الشبان فيعرفون حقوقهم ويطلعون بواسطة الجرائد على الأحوال الحاضرة فيكون بذلك رأى عام تخشاه الحكومة.

أما نظارة الحقانية فناظرها فخرى باشا[45] وهو من الشبان المصريين الذين تربوا فى أوربا ودرسوا بها علم الحقوق ولكن لم تسلم نظارته من التداخل الإنكليزى بل عينوا له

---

[44] كانت توليته الحكم (النظارة) فى 9 يونيه 1888 وهى المرة الثانية التى يتولى فيها رئاسة النظار أما الأولى فكانت فى 21 سبتمبر 1879 وهى النظارة التى طالب العرابيون بسقوطها وتم لهم ما أرادوا فى 10 سبتمبر 1881.

[45] هو حسين فخرى بن جعفر باشا صادق الفريق الذى كان من قواد جيش محمد على، ولد فى 1845 وحصل على ليسانس الحقوق من فرنسا فى 1874، وتقلب فى مناصب الإدارة حتى تولى نظارة الحقانية فى 21 سبتمبر 1879 فى وزارة مصطفى رياض باشا الأولى.

مستشاراً يدعى المستر سكوت ليدرس أحوال القطر المصرى ويرى فيما يناسبه من النظامات الحقوقية كأن لم يكن فى البلاد من يعرف إحتياجاتها لكن لا يسع الحكومة الإذعان لطلبات الإنكليز الذين يسعون دائماً فى نسبة كل إصلاح لهم ولعمالهم كى يستميلوا الأهالى إليهم ويحببونهم فيهم مع أن ذلك بعيداً جداً لاسيما والوحدة الجنسية آخذة فى النمو بين الأفراد وكذلك الشعائر الوطنية ففى إزدياد يوماً عن يوم حتى لم يعد المصرى يأنف من كونه مصرياً وينتحل له جنسية أجنبية كأن يدعى أنه تركى مثلاً. وعلى أى حال فلو كان الإصلاح حاصل من إنكليزى أو فرنساوى أو غيره فنتيجته عائدة على الوطن المصرى حتى إذا نشأ جيل جديد ونسيت المظالم وتربت روح الحرية فى الشرق كماهو مشاهد الآن كان من وراء ذلك مطالبة الأمة بحقوقها بالطرق القانونية وربما بذلك حصلت على استقلالها السياسى فى زمن ليس ببعيد.

والحالة المالية آخذة فى التقدم سنة عن سنة لاسيما تلقاء ما نقوم من أداء فوائد الديون التى تركها على عاتقنا سئ الذكر وخامل الإسم إسماعيل باشا الخديو السابق وصرفها فى أنواع الإسراف والترف وإرتكاب المحرمات بكافة أنواعها حتى كان يعطى المومسة ما يزيد عن أربعين ألف جنيه وبذلك إنتشر الفسق بين الطبقات العليا من ذوات البلد حتى صارت الدياثة من أكبر وسائل التقرب من جنابه. فلله در من بيدهم أمورنا المالية. إذا قاموا بوفاء تلك الفوائد وتنظيم الإدارة وتأسيس المدارس وإلغاء العونة[46]. التى كانت من أكبر الضرائب والمصائب على الفلاح وترك كثير من العوائد والمكنوس كالفردة[47] وعوائد القبانة[48] وتخفيض أجر التلغرافات 50% وإجعال أجرة الكلمة عشرة فضة صاغ وتنزيل الرسوم بالبوسطة إلى 20 فضة عن الجواب داخل القطر وإلى ثلاثة مليم عن تذاكر البوسطة وهاك بيان ما رفع عن عاتق الأهالى من الضرائب[49] فى هذه السنة والسنة الماضية نقلاً عن ما جاء فى المذكرة المرفوعة من اللجنة المالية إلى رئاسة

[46] ضريبة كانت قد قررت فى 1889 بواقع 1/2, 4 قرش عن كل فدان لمواجهة نفقات مشاريع الرى وصيانة الجسور زمن الفيضان وهى أعمال كانت تؤدى عن طريق السخرة ثم أصبحت تجرى عن طريق المقاولات التى تمول من حصيلة تلك الضريبة. ورغم ذلك فقد ظلت السخرة فى بعض الجهات.

[47] ضريبة شخصية كانت تفرض على كل ذكر بالغ من المصريين وكانت بداية تقريرها فى 1835.

[48] عوائد رخص كانت تحصل سنوياً من الصيارف والوزانين مقابل السماح لهم بمزاولة المهنة.

[49] لقد كان الدافع وراء إلغاء معظم هذه الضرائب أن الحكومة تتفق على جبايتها مبالغ كبيرة تجعل العائد منها غير مجز، فكان إلغاء هذه الضرائب حركة سياسية بارعة هدف الإنجليز من ورائها كسب رضاء الشعب – وخاصة الطبقة الكادحة – على سياستهم المالية.

مجلس النظار ملحقة بالجريدة الرسمية الصادرة فى 29 ديسمبر سنة 1891 يكون ما صار رفعه من سنة 1891 مبلغ 53000 جنيه مصرى وبيانه إلغاء عوايد الأغنام والماعز[50] 40 ألف جنيه – إلغاء عوايد الدخولية[51] عن الزيوت والبذورات الزيتية ثلاث آلاف جنيه – تخفيض أجر التلغراف 9 آلاف جنيه تخفيض أجرة تذاكر البوسطة 1000 جنيه.

أما ما صار رفعه فى سنة 1890 فهو كما يأتى إلغاء ويركو أرباب الكارات[52] ماية وعشرين ألف جنيه– إلغاء عوايد الدخولية برشيد وعوايد الأرز 7 آلاف جنيه– عوايد القبانة 28 ألف جنيه– تخفيض رسوم البوسطة 16 ألف جنيه إلغاء عوايد الحملة[53] 4 آلاف جنيه إلغاء العونة 150 ألف جنيه فيكون المجموع فى سنتى 1890، 1891 (378 ألف جنيه) ومجموع الإيرادات التقديرية عن سنة 1891 (9 مليون وثمانيماية وعشرين ألف جنيه) والمصروفات 9 مليون وثلاثة ماية وعشرين ألف جنيه أى أن زيادة الإيرادات عن المصروفات تبلغ نصف مليون جنيه منها ثلاثة ماية وإثنى عشر ألف من الوفر الحاصل من تنزيل فائدة الدين الممتاز[54]. من خمسة فى الماية إلى ثلاثة ونصف ودين الدائرة السنية[55] من خمسة إلى أربعة فى الماية والباقى من الإقتصاد فى المصروفات ومن الإصلاحات التى عملت فى بدء هذه السنة زيادة ثمانية آلاف وخمسماية إلى نظارة المعارف عدا ألفين لكتاتيب وألف وخمسماية لتعليم الخوجات اللازمة لهذه المدارس وعشرة آلاف وخمسماية زيدت لها فى سنة 1890.

أما ما وجدته ظلماً على الأهالى فى هذه الميزانية فهو ما تدفعه الحكومة فائدة لأسهم قنال السويس البالغ قدرها 177643 التى باعها إسماعيل باشا إلى الحكومة الإنكليزية بعد أن باع فائدتها مقدماً لمدة آخرها سنة 1894 وهو مبلغ 195 ألف جنيه وهذا أيضاً من آثار

---

[50] ضريبة كانت تؤخذ على كل رأس من الماعز والأغنام التى يبلغ سنها سنة فأكثر بواقع ثلاثة قروش ونصف عن كل رأس تحصل سنوياً وكانت هذه الضريبة مقررة منذ 1867.

[51] ضريبة كانت تؤخذ بنسبة 9% على أثمان كافة أصناف المأكولات والمشروبات المحلية التى كانت ترد من الريف إلى مدن وثغور القطر.

[52] ضريبة كانت مقررة منذ 1860 على كل فرد من المصريين المشتغلين بالحرف والصناعة.

[53] ضريبة كانت مقررة منذ 1857 على وسائل النقل بالمدن.

[54] أنشئ الدين الممتاز فى 1876 وكانت قيمته 17 مليون إسترلينى لمدة 65 عاماً بفائدة 5% سنوياً.

[55] يتكون من ثلاثة قروض عقدت فى أعوام 1865 و1867 و1870 بضمان أطيان الدائرة السنية التى يملكها الخديو.

إسماعيل باشا التى تخلد له فى قلوب المصريين من الكراهة ما لا يمحه كر الدهور ومرور الأزمان وكذلك ما يدفع للخديوى وعائلته وهو مبلغ 268 ألف جنيه وكسور نعم إن هذا المبلغ كثير فى حد ذاته إلا أنه قليل فى جانب ما كان يأخذه والده الذى كان يصرف مال البر سنوياً فيما لا خير فيه ويستدين قدره عشر طاقات ولم يوجد التحسين المالى إلا منذ تولى إدارتها أكفان [أكفاء] الرجال خصوصاً لما تولى زمامها الرجل الوطنى رياض باشا لكن بعضهم ينسب ذلك التحسين إلى من بهذه النظارة من الإنكليز مثل المستر ملنر وكيلها والمستشار المالى وخلافه من مجانيسهم لكن ذلك التحسين لم يظهر ولم توجد الزيادة فى الميزانية إلا منذ تولى رياض باشا الوزارة خصوصاً لم يسمع بمصر قبل الآن قبل الحكومة تنازلت عن بعض الضرائب بل الضرائب دائماً فى إزدياد وناهيك عما كان يرتكبه الحكام فى التحصيل مما يطول شرحه وقد إكتفينا بهذه العجالة عن أحوال الديار المصرية فى بدء سنة 1891 ميلادية وسنأتى على ذكر ما يحصل بها من الحوادث المهمة والإصلاحات المفيدة آتين على شرح ما كانت عليه قبل هذا الدور الجديد والعصر والعيد بالمناسبات وبضده تتميز الأشياء.

أهم حدث فى أوائل شهر يناير استعداد أهالى الوجه القبلى لمقابلة الخديوى فى سياحته العازم على إبتدائها فى 4 منه ولحسن أخلاقه ووداعة طباعة طلب من المديرين أن لا يلزموا العمد فى أعمال زين أو مهرجانات لاستقباله لكنهم (المديرين) صاروا يستعجلون من العمد والأعيان الورطه أى يظهروا لهم أن ذلك من الواجب عليهم لإظهار ولائهم لخديوهم المعظم وإنى أجد فى حسن مقابلة الخديوى فائدتان مهمتان: أولهما رواج الأعمال قليلاً بالنسبة للأخذ والعطا وثانيهما نسبة ما هم عليه الآن من رفاهية وراحة بل والتنعيم بالنسبة لما كانوا من زمن إسماعيل باشا إلى سموه ووزراءه المصريين لا إلى الإنكليز المحتلين لوطننا لإصلاحنا كما يدعون لكن الحق يقال أن الإنكليز لم يأتوا حتى الآن أمراً يوجب كراهتنا لهم فهم يعاملون الأهالى بالرفق والدعة إنما حب الوطن يلزمنا إلا التمنى بخروجهم من مصرنا العزيزة بشرط عدم عودتنا إلى الدولة العثمانية وفى الواقع فإنى أعترف بدون مبالاة أننا محتاجين لمساعدة الإنكليز لنا مدة لا تقل عن خمسة عشر سنة حتى نبلغ شأناً من التمدن والتقدم فى سبل المعارف فيمكننا أن ندبر أحوالنا

بأنفسنا لأننا الآن كالشاب الذى لم يحز من الدربة ما يؤهله لمباشرة أعماله بنفسه خشية أن تغره الظواهر فيذهب فريسة أهواؤه وأمياله الخبيثة لاسيما وأن المصريين لم يعتادوا على إدارة أعمالهم بأنفسهم من مدة أحقاب فالواجب علينا إذا أن نؤيد الوحدة الوطنية بل نوجدها من العدم ونسعى فى منع الدخيل من التداخل فى إدراتنا لكن يلزم أن يكون ذلك شيئاً فشيئاً لا مرة واحدة كما رغب العرابيون سنة 1882 فعادوا بالخيبة.

فى يوم أول يناير صدرت الأوامر العالية باستدعاء مجالس المديريات[56] للنظر فى أشغال الرى المختصة لسنة 1891 وتقرير ما يلزم إحداثه وما يلزم ترميمه أو تطهيره لكن لاحظت فى هذه الأوامر شيئاً مهماً ربما لا يلتفت إليه وهو أن مفتشى الرى (وكلهم إنكليز ما عدا أبو السعود بك مفتش قسم خاص) يكون لهم فى مجلس المديرية رأى معدود لا رأى استشارى كما كان قبلاً وهذا أيضاً مما يوجب زيادة تداخل الإنكليز فى الإدارة الداخلية. وكذلك فى اليوم المذكور صدر أمر عال باستدعاء مجلس مدينة الفيوم فى يوم [؟] لتقرير السكك الزراعية المراد إنشائها فى تلك المديرية فيكون لمفتش الرى رأى معروفين والسكك الزراعية هى عبارة عن طرق عمومية تنشأ على مصاريف أهل المديرية والمديريات المنتفعة منه والقصد سهولة الإتصال بين القرى والبنادر المهمة وتسهيل سبل التنقل للتجارة وهى الإصلاحات الجديدة لكن لسوء الحظ لم يقدرها المزارعون حق قدرها ولا يحكموا صلاحيتها وذلك لعدم تعودهم عليها.

فى يوم الأحد 4 يناير سافر الخديوى من محطة بولاق الدكرور الساعة ثمانية أفرنكى صباحاً قاصداً المنيا لتتميم سياحته التى عزم عليها بالحدود المصرية وكان وصوله للمنيا فى الساعة واحدة ونصف بعد الظهر وقد قوبل بالإحتفال فى كافة المحطات التى مر بها وكذلك فى المنيا.

وفى يوم الثلاثاء 6 منه سافر سموه من المنيا إلى أسيوط فوصلها قبل الظهر بقليل وقضى يوم الأربعاء بها.

[56] كانت مجالس المديريات تتكون من عدد من الأعضاء يتراوح بين ثلاثة وثمانية يرأسهم مدير المديرية ويختار الأعضاء بالإنتخاب المباشر من بين أعيان المديرية وعمدها. ومهمة المجلس البحث فى الشئون المحلية كشق الطرق والقنوات وإقامة الأسواق إلخ...

وفى يوم الخميس 8 منه صدر الجورنال وبه أمر عال صادر بتاريخ 3 يناير فى التفويض لناظر المالية بأن يجرى بشئون الديون المطلوبة من الأهالى للحكومة المعروفة بإسم (ديون الأهالى) بحسب حالة إقتدار كل مدين سواء كان يأخذ جانب من الأطيان أو جانب من الدين نقداً والإبراء من الباقى أو الإبراء من كل الدين حسبما يراه فى حال المدين وبأن يجرى فك الرهن لأطيان المدينين المذكورين عند الإقتدار وأن يوكل من ينوب عنه فى إجراء كل هذه التفويضات وأن جميع ما أجراه ناظر المالية بشأن الديون المذكورة يكون صحيحاً معتبراً – قد تضمن هذا الأمر العالى أحسن مأثرة وأجل مرحمة يعود نفعها على الفلاح ولنشرح موضوع هذه الديون فنقول ليعلم القراء كنه أميال رجال حكومتنا السنية نحو منفعة الفلاح المصرى وذلك أنه قضت الأحوال السابقة التى كانت تستعمل مع الأهالى فى طرق جلب الأموال أن يستدينوا ولكن لما نضبت ثروتهم وعمهم الإفلاس إضطروا أن يأخذوا ديوناً باهظة من الأجانب حتى إرتبكوا وكاد أن تنزع منهم الأملاك وخشى وقتئذ إسماعيل باشا من إنتقال الأملاك إلى أورباويين فلا يستدر ضرعها كما يروم فأصدر أمراً عالياً بأن هذه الديون تضاف إلى جانب الحكومة وتكون أطيان الأهالى رهناً للحكومة ومن وقتها إلى الآن لم يتم فى أمرها شيئاً ولكنها شغلت جزءاً عظيماً من الأهالى وقت مديناً عن الإشتغال بمهام معيشته وبعضهم أراد الهرب منها فوقع فى أثر مما هرب منه والبعض نزعت أطيانهم منهم أو معظمها وهم إليه فى أشد الحاجة وربما إحتال على البعض الشرهون من المشايخ وجعل الدين الأميرى وسيلة لإختلاس ما فى أيديهم إلى غير ذلك من ما عاد بالضرر وجاء بمستعظم النار من مستصغر الشرر ولم تكتف الحكومة بإسداء هذا الصرف الذى لم يسمع بمثله بل أردفته بإعفاء الأهالى من الرسوم المقررة على فك الرهن القاضى به هذا الأمر فكتبت إلى نظار الحقانية إلى عموم المحاكم لأن لا تؤخذ رسوماً على فك رهنيات أراضى المرهونة للحكومة على هذه الديون إذا سوتها الحكومة وأمرت بنك الرهون وذلك تكملة لنعمتها.

ومما جاء فى هذا الصدد صورة تقرير مرفوع إلى الحضرة الخديوية بتاريخ جماد أول سنة 1308 (28 ديسمبر سنة 90). من سعادة ناظر المعارف عن أعمال اللجنة المستديمة لطالبى الاستخدام بمصالح الحكومة ونتيجة هذا التقرير أن قد تعين فى بحر السنة الأولى

من تشكيل هذه اللجنة 284 شخص مما قبلوا فى إمتحانات تلك اللجنة ولنبين للقراء أصل تأسيس اللجنة المذكورة والغاية منها وهى أنه لما جبل رؤساء المصالح على مراعاة الخواطر والمحسوبية فى تعيين المستخدمين وكان لا يتعين فى مصالح الحكومة إلا من ليس أهلاً لها مع وجود الشبان الأكفاء من المصريين المتخرجين من المدارس وحازوا فيها قصب السبق لعدم وجود من يساعدهم على نيل تلك الوظائف فقد إرتأت الحكومة منعاً لهذا الضرر الذى يعود على الهيئة الإدارية بعدم الإنتظام لتولية الوظائف لغير مستحقيها تشكيل لجنة من بعض مستخدمى نظارات الحكومة تحت رياسة ناظر المعارف لإمتحان كل من يريد الدخول فى الوظائف الأميرية تسهيلاً لسبل السعادة لمن جد من الشبان المصريين وحتى لا يقلد الوظائف إلا من استحقها تنشيطاً لهم وتشويقاً لغيرهم فقرر مجلس النظار فى 19 شوال سنة 1306 (17 يونيو سنة 1889) لائحة تعيين المستخدمين وترقيتهم وجارى العمل بمقتضاها الآن نعم أن بعض رؤساء المصالح لا يتبعوا أحكامها أحياناً إتباعاً لأهوائهم إلا أن بعض الضرر أخف من بعض ولولا هذه اللجنة لما استخدم لتعيين بموجبها بل عين بدلهم من له محسوبية على أحد الوجهاء أو استعمل إحدى طرق الدنائة للتقرب منه.

فى يوم 13 منه صدر الأمر العالى مؤرخاً من بندر قنا أثناء سياحة الجناب الخديوى بتعيين محمود بك رياض بن رياض باشا ناظر النظار مديراً لأسيوط بدلاً من أحمد شكرى باشا الذى تعين محافظاً للقاهرة أما البك المومى إليه فتربى بباريس وإقتبس من عوائد الأفرنج أرزلها وهى المقامرة على ما قيل إلا أنه شاب نشيط يحب العمل مجرد عن طباع الأتراك أو الشراكسة من المديرين محباً للعدل والمساواة وكانت ترقيته بسرعة غريبة فى أثناء وزارة أبيه ونقل من وظيفته بالداخلية وهى نظارة قلم المطبوعات إلى مديرية بنى سويف ثم إلى مديرية المنيا فأسيوط فى مسافة لا تزيد عن ثمانية عشر شهراً نعم أن هذا الترقى قابل للإعتراض والإنتقاد إلا أن حضرته أحق بكثير من غيره الذين نالوا الوظائف بدون استحقاق إن لم تكن المحسوبية والقرابة.

من أهم ما يتذاكر به الناس وتلفظ به الجرائد تقرير المستر سكوت الذى قدمه أثر سياحته فى الوجه القبلى للتفتيش على المحاكم هذا التقرير لم ينشر فى الجرائد الرسمية إلا أن

الجرائد نشرت طرفاً منه ومما ظهر من خلال ما نشر منه أن جناب المستشار الإنكليزى يرغب فى إزدياد النفوذ الإنكليزى فى المحاكم بتعيين مفتش عام للمحاكم (ويكون إنكليزياً) وبعض قضاة إنكليز فى محكمة الاستئناف والظاهر أن رياض باشا معارض فى ذلك أشد المعارضة حتى أن جريدة المقطم المعضدة للإحتلال الإنكليزى أرجفت فى قالب تكذيب أن الخلاف واقع بين الوزارة والإنكليز بسبب ذلك التقرير. أما الحقيقة فلا تعلم إلا بعد عودة الخديوى من الوجه القبلى.

ذكر جورنال المقطم فى عدد يوم الثلاثاء 20 منه أن فخرى باشا ناظر الحقانية وضع لائحة ضمنها بعض ملاحظات على تقرير المستر سكوت إختلف فيها رأياً عنه فى أغلب المسائل خصوصاً فيما يتعلق بتعيين المفتش العام وقال أنه يمانع كل الممانعة فى وضع مثل هذه المراقبة على القضاة والمحاكم سواء كانت المراقبة من ناظر الحقانية نفسه أو من المفتشين الذين يريد المستر سكوت تعيينهم وقد قرأ مجلس النظار هذه اللائحة ولم يقرر شيئاً بخصوصها والظاهر أن سيصير تعيين لجنة للنظر فى تقرير المستر سكوت ولائحة فخرى باشا بتقرير ما يلائم حالة البلاد من كليهما. تقرر نهائياً تعيين اللجنة المنوه عنها وستكون مؤلفة بالصورة الآتية: فخرى باشا رئيس والمسيو مورنيدو (إيطالى) مستشار خديوى والمسيو لوجرين النائب العمومى لدى المحاكم الأهلية (بلجيكى) وإبراهيم بك نجيب رئيس المحكمة الإبتدائية بمصر وحامد بك محمود رئيس محكمة بنها وإبراهيم بك فؤاد وكيل محكمة الاستئناف بصفة أعضاء. ثم بعد تقريرها بيومين أضيف إلى أعضائها إثنين من القضاة الإنكليز بمحكمة الاستئناف وكان أول إجتماع لهذه اللجنة يوم الخميس 29 الجارى ولقد أهاجت هذه المسألة الرأى العام وقامت الجرائد الوطنية (المؤيد والوطن) تندد بتقرير مستر سكوت وتواردت الرسائل على الجرائد من الوطنيين الذين لا يريدون إلا استقلال وطنهم أما المقطم الشامى الإنكليزى فكان دائماً من المساعدين على إزدياد الإنكليز والأهرام الشامى الفرنساوى مذبذب لا يود إلا الطعن على الوزارة الوطنية وإمتدح العموم الوزارة فى معارضتها الإنكليز فى هذه المسألة الجوهرية وهى أول مرة عارضت الحكومة المحلية رغبات الإنكليز لكن الحق يقال لما رأى الإنكليز أن

تنفيذ مشروعهم هذا يهيج ضدهم الرأى العام المصرى. وكان من [مبادئهم إحترام[57]]آراء الأهالى فلو وجدوا منهم معارضة أو ممانعة عجلوا فى خطتهم وتنازل المستر سكوت عن بعض آرائه لإرضاء خاطر الأهالى حيث نذكر ما يتم فى هذه المسألة فى حينه.

فى يوم 28 منه صدر أمر نظارة الحقانية (تنفيذاً للأمر العالى الصادر فى أواخر نوفمبر من السنة الماضية بإنشاء محكمة جزئية فى كل مركز أو أكثر نظراً لراحة المتقاضين بإنشاء ثلاثة محاكم جزئية ومصالحات بالقاهرة إحداها فى مركز المحكمة الكائن بجهة الأزبكية والثانية بقسم الأزبكية الكائن بجوار كوبرى الليمون الثالثة بقسم السيدة زينب بجوار السيدة ولم ينشئ بالصعيد إلا محكمتين جديدتين إحداهما بالجيزة والأخرى بصدفة التابعة لمديرية أسيوط فيكون عدد المحاكم الجزئية به 9 محاكم بالجهات الآتية: الجيزة. بنى سويف. الفيوم. المنيا. صدفة. سوهاج. قنا. فرشوط. إسنا.

ومن أهم المسائل التى يشتغل الرأى العام فى هذه الأيام إلغاء بلدية العسكرية وإلزام كل من تصيبه القرعة فى الدخول إلى الجيش أما ملاحظاتى على هذه المسألة فقد أودعتها مقالة وجيزة نشرت فى جريدة المؤيد الصادرة فى يوم الأربعاء 28 يناير سنة 91 نمرة 344 ملخصها إبطال البدلية العسكرية وعدم معافاة أهالى العاصمة والثغور من الخدمة العسكرية.

وفى يوم صدر أمر خديو خديوى مؤرخاً من الأقصر بتنزيل عوائد الدخولية على الأغنام المعدة للذبح من 1/2 9 إلى 8% وهى من ضمن المآثر التوفيقية الرياضية.

فى يوم الأحد 8 فبراير أتم الخديوى توفيق باشا سياحته فى الوجه القبلى وعاد إلى القاهرة فى الساعة الحادية عشر صباحاً وكان لاستقباله إحتفال عظيم حضره أعيان الأهالى وسار بموكب حافل إلى سراى عابدين والجند فى إنتظاره بمحطة بولاق الدكرور وبجانبى الطريق من كوبرى قصر النيل إلى السراى وزينت المدينة إجلالاً لقدومه واستمرت الزينة ثلاثة أيام متوالية مما أوجب حركة فى الأعمال التجارية.

[57]شطب عبد الرحمن الرافعى هذه العبارة بالأصل وكتب فوقها (سياستهم مماشاة) وبذلك تغير المعنى الذى قصده محمد فريد، ولم نورد هنا فى المتن سوى ما كتبه فريد.

فى يوم الثلاثاء 10 فبراير إحتفل الأجانب بما يسمونه الكرنفال وكان إحتفالاً شائقاً لم يسبق له مثيل فى القاهرة وقامت بنفقته لجنة يرأسها السير بارنغ[58] قنصل إنكلترا والكونت دوبينى قنصل فرنسا والسنيور ماتشيو قنصل إيطاليا وساعدت الحكومة بمبلغ مئتين وخمسين جنيهاً وسار الموكب فى الساعة واحدة ونصف من قصر النيل إلى ميدان عابدين للمرور أمام الخديوى ومنه إلى ميدان الأوبرا فشارع كامل الذى به أوتيل شبرد (المشهورة بخمارة شيت) فشارع وجه البركة فحول الأزبكية واستمر الإحتفال إلى آخر النهار وبالليل إحتفل بليلة رقص (باللو) بتياترو الأوبرا وشرفه الخديوى الساعة الحادية عشر ليلاً.

لم تزل اللجنة المعينة للبحث فى تقرير المستر سكوت تتابع جلساتها والشايع أنها لم توافق على تقرير سكوت.

فى يوم الأربعاء 11 فبراير نشر فى الجنرال الرسمى أمر عال تاريخه 9 منه بإنشاء 13 سكة زراعية بمديرية البحيرة يبلغ طولها مئتين وستة عشر كيلو متراً ونصف (الكيلو متر 1000 متر)[59] ولا يخفى ما فى إنشاء هذه الطرق من تسهيل المواصلات بين القرى والبنادر.

وفى شاع سفر الأورطة الأولى من المشاة المصرية مع فرقة من الطوبجية والسوارى لجهة سواكن بغتة ثم تكلمت الجرائد بشأن ذلك وقالت أن سفرها هو لفتح مدينة طوكر الواقعة بالقرب من ثغر سواكن على طريق الخرطوم والظاهر أن الحكومة تنوى فتحها والمسير إلى الخرطوم إن أمكن خوفاً من تقدم إيطاليا المحتلة الآن لمصوع نحو كسلا فالخرطوم الأمر الذى يعود على مصر بأوخم العواقب.

فى يوم الخميس 12 شاع عزم الحكومة على ضرب عوائد كمركية على الحشيش لإنتفاع الحكومة من إيراده بما أن منعها له لا يمنع دخوله ولا تعاطيه جهاراً فى القهاوى بل يعود

---

[58]هو السير افلن بارنج Evelyn Baring الذى تولى منصب قنصل إنجلترا العام فى سبتمبر 1883 وكان على علم بأحوال مصر إذ سبق له الإشتراك فى صندوق الدين ولجنة التحقيق والمراقبة الثنائية كما كان خبرة بشئون الشرق نتيجة خدمته السابقة فى الهند. وحصل فى مايو 1892 على لقب Pair فأصبح منذ ذلك التاريخ يعرف باللورد كرومر. وقد وقع على عاتقه إرساء دعائم الإحتلال فى مصر حتى مايو 1907 حين إضطرت بريطانتيا لتغيير سياستها فى مصر.

[59]مشطوبة من الأصل بقلم عبد الرحمن الرافعى.

عليها بخسارة ما تربحه من الجمرك بلا فائدة [ومن المعلوم أنها لو سعت فى إزدياد إيرادها من هذه الأوجه التى لا تضر بعموم الأهالى بل بغير المستقيمين منهم أمكنها تخفيف الضرائب عن الأطيان][60] وأرباب الحرف مثلاً.

فى يوم 15 منه صدر الأمر العالى بتعيين المستر سكوت مستشاراً لنظارة الحقانية وبذا تحقق ما قلناه فى أول السنة من تداخل الإنكليز فى باقى النظارات تدريجياً ولم تسلم الوزارة بتعينه إلا بعد مجادلات عنيفة إنتهت بفوز الإنكليز.

فى يوم 16 منه صدر قرار من الداخلية بناء على قرار من مجلس النظار تاريخه 14 منه بتعيين مراقبة قضائية تشكل من المستر سكوت والمسيو موريندو الإيطالى مستشار خديوى والمسيو لوجريل البلجيكى النائب العمومى لدى المحاكم الأهلية ويضم إلى هذه اللجنة عضوان من النيابة تنتخبهم اللجنة ويقومان بالوظائف التى [يعهد][61] بها إليهما وإختصاصات هذه اللجنة هى مراقبة السير العام لإدارة المحاكم الإبتدائية والمأموريات القضائية وان تقدم عن ذلك تقارير لناظر الحقانية تبين فيها ما يظهر لها من الأمور المغايرة ولا يخفى ما لهذه اللجنة من الأهمية بالنسبة لحداثة المحاكم فى القطر وعدم أهلية أغلب قضاتها لعدم وجود من يكون حائزاً على الصفات المطلوبة المعلومات الضرورية فتستخدمهم الحكومة فى هذه اللجنة ضرورية الآن لمراقبة سير القضاء وتغير من لم تجده لائقاً لوظيفة القضاء وتعيين بدله من الشبان الأذكياء الذين تمرنوا فى النيابة.

فى يوم 16 منه أيضاً حصل على استعراض العساكر المصرية والعساكر الإنكليزية بالعباسية أمام سمو الدوك دى كمبردج عم جلالة ملكة الإنكليز وسردار عموم الجيش الإنكليزية ولم يحتفل الأهالى بهذا الاستعراض بل كان قاصراً على أبناء جنسه.

فى يوم 17 منه حصل بانفتبانز (محل الإمتحانات) فى ديوان المعارف [الإحتفال] بتوزيع الجوائز التى تبرع بها المستر بالمر والمستر ملنر وكيل المالية والمستر منكريف وكيل الأشغال لبعض التلامذة المشتغلين بتعلم اللغة الإنكليزية تنشيطاً لهم ولغيرهم على تعلم هذه اللغة وحدها وهذه الجوائز ميداليات فضية وكتب متقنة الطبع والتجليد والتذهيب.

[60] ما بين القوسين مشطوب بالأصل بقلم عبد الرحمن الرافعى ولكن استطعنا قراءته.
[61] غير موجود بالنص الأصلى ومضافة بقلم عبد الرحمن الرافعى.

فى يوم 18 منه توفى عبد الرحمن أفندى نافذ قاضى الديار المصرية وإحتفل بدفنه فى يوم الخميس 19 منه والظاهر أن لابد من حصول إشكال بين الباب العالى والحكومة المصرية فى تعيين خلفه أن القاعدة التى كانت متبعة هى أن يرسل الباب العالى قاضياً سنوياً لمصر كما كان يرسل والياً سنوياً ثم غيرت هذه القاعدة وثبت عبد الرحمن أفندى نافذ فى وظيفته مدة حياته والغالب أنه لم يحصل الإتفاق على ما يكون بعد موته.

فى يوم 17 منه صدر الأمر العالى باستبدال مرتب جميلة هانم أخت الخديوى ووالدتنا [ووالدتها] البالغ قدره سنوياً تسعة آلاف جنيه بنقود وأطيان من مصلحة الدومين لحد مبلغ ماية وستة وعشرين ألف جنيه مصرى وباستنزال مبلغ التسعة آلاف جنيه من المبلغ الموضوع تحت تصرف الخديوى لمصروف عائلته العديدة بحيث يكون الباقى لمصروف من لم يستبدلوا مرتباتهم ماية ألف وخمسة آلاف جنيه.

وفيه نشر حساب الحكومة المصرية النهائى عن سنة 1890 وملخصه عن الإيرادات بلغت 10.236.612 والمصروفات جنيه 9.637.774 فتكون الزيادة جنيه 615 و714 يضاف إليها جنيه 101و55 مطلوب من الكمارك والسكة الحديد يكون مجمل الزيادة جنيه 716و769 وهذه الزيادة يصير تقسيمها مناصفة بين الحكومة وصندوق الدين وما يخص صندوق الدين يضاف إلى الإحتياطى العمومى، وما يخص الحكومة يستنزل منه زيادة المصروف عن المقدار المخصص لها البالغ قدر هذه الزيادة جنيه 777و115 ويضاف الباقى إلى الإحتياطى الخصوصى وبذا يصير مقدار الإحتياطى العمومى لغاية سنة 1890 جنيه 999و359و1 والإحتياطى الخصوصى لغاية السنة المذكورة جنيه 039و384 اليكون جنيه 038و744و1 هذا عدا الوفر الحاصل من تحويل الدين الممتاز وديون الدائرة السنية[62] التى لم تتفق الدول على توزيعه حتى الآن.

فى يوم 21 منه وردت الأخبار من سواكن بدخول المصريين مدينة طوكر بعد مقاتلة استمرت ساعة وربع وتفصيل ذلك أنه عند شروق فجر يوم الخميس 19 منه سافر الجنرال هرلد سميث باشا من بلدة تدعى طيب إلى طوكر ومعه الأرط الرابعة والثانية

[62] صدرت مجموعة قرارات فى عام 1890 تقضى بتحويل هذه الديون إلى ديون جديدة مع تخفيض فوائدها السنوية وزيادة قيمتها الإسمية بما يوازى تخفيض الفائدة.

عشر والحادية عشر من المشاة وجماعة من الخيالة فإحتل طوكر فى الظهر بعد مقاتلة شديدة وكان عدد العدو المهاجم ألفين نسمة فإنهزم إنهزاماً عظيماً وكان القائد للعصاة هو عثمان نيب الذى قاتل مع سبعمائة درويش وجميع أمراؤه إحتلت العساكر المصرية بلدة تدعى عفافيت على بعد أربعة أميال من طوكر أما عثمان دقنه فقد إلتجأ إلى تمران وخسائر القوة المصرية واحد ضابط إنكليزى و13 عسكرياً والجرحى واحد ضابط إنكليزى وأربعة ضباط مصريين و43 عسكرياً مصرياً.

فى يوم أول مارث سنة 91 سافر وزير فرنسا بمصر إلى بلاده لعدم قبول الحكومة المصرية إحتجاجه على تعيين المستر سكوت مستشاراً للحقانية بدعوى أن تعينه يضر بحقوق فرنسا بمصر كأن لأحد منهم فيها حقوق ولو كان تعيين بدل هذا المستر مسيو فرنساوى لما فاه الفرنساويين ببنت شفة بل عدو ذلك من الأسباب الداعية لتقدم مصر ولا بدع فكل دولة لا تسعى إلا فى تأيد نفوذها غير ناظرة إلى فائدة البلاد وسيستمر الحال كذلك حتى ينشأ فى مصر رجال يقدرون الوطن حق قدره ويمكنهم الذب عن مصالحه بالطرق السلمية أو بغيرها إذا إقتضى الحال ولا يكون ذلك إلا بإنتشار التعليم.

فى يوم 7 منه صدر أمر عال بإنشاء محكمة مخصوصة لمديرية الحدود للحكم فى المواد الجزئية بمعرفة قاضى واحد تعينه نظارة الحقانية بناء على طلب مدير الحدود (وهو إنكليزى) وفى المواد الجنائية مع ضم عدلين إختارهما المدير أيضاً ويكون استئناف أحكام هذه المحكمة المخصوصة أمام محكمة مؤلفة من موظفين إثنين من حامية المديرية ومن عدلين ويرؤسها [يرأسها] المحافظ أو من ينتدبه وهذا التعديل لمدة سنتين فقط ولا يخفى ما فى هذا التعديل من الإخلال بالقانون وتحويل حق النظر فى الاستئناف لمن لم يدرس القانون وما ذلك إلا لمرضاة الإنكليز ومن ضعف عزيمة الخديوى على مقاومتهم وملاينته لهم حرصاً على نفسه من أن يسعى الإنكليز فى عزله مع أن الواجب هو المحافظة على صالح الوطن ولو أدى ذلك إلى عزله. فإنه فى هذه الحالة يجد من الأمة ظهيراً ومن دول أوربا نصيراً.

فى يوم 8 منه صدر الأمر العالى بتنفيذ قانون الباطنطة[63] على الأجانب بعد أن صدقت عليه الدول ولم يبق للأجانب من الإمتيازات الجوهرية إلا أمر محاكمتهم أمام محاكمهم القنصلية وبعض الشئ أخف من بعض ويؤكد العارفون أن ربح الحكومة سيكون من هذا القانون نيف وأربعين ألف جنيه سنوياً.

حدث خلاف جديد بشأن المستر سكوت المستشار القضائى وذلك أنه يرغب فى حضور جلسات مجلس النظار التى يكون بها نظار من الحقانية وأن يكون له ذلك بمثابة حق وبارنغ معضد له أما رياض باشا ناظر النظار فيرى أن ذلك مخل بشرف المجلس واستقلاله ويرغب أن يكون له دون غيره الحق فى طلب المستر سكوت إلى المجلس لو أراد ذلك والظاهر أن الخديوى معضد الإنكليزى فى هذه المسألة أيضاً الأمر الذى يحزن له كل وطنى حر النزعة وينفر الأهالى منه بعد أن أشرب قلبها حبه فعليه بتحسين خطته لأن لا يبغضه القريب والبعيد.

صدرت إرادة شاهانية بتعيين خلف عبد الرحمن أفندى نافذ قاضى الديار المصرية وهو الشيخ عبد الله جمال الدين أفندى وكان شيخ إسلام الروميلى الشرقية وقيل أنه سيأتى إلى مصر فى آخر هذا الشهر. وأمرت فرنسا بتعيين بدل للكونت دوبينى وزيرها فى مصر وبذا إنتهت معارضتها فى تعيين المستر سكوت.

فى يوم 20 منه أخبرت الجرائد المحلية أن مجلس إدارة السكة الحديد قرر أن تكون أثمان تذاكر السفر ثمانية ملليمات عن كل ميل من الخمسين ميلاً الأولى وسبعة عن كل ميل من الثانية وستة فى [ما] زاد عن ذلك. هذا فى الدرجة الأولى، أما الدرجة الثانية فخمسة عن الميل فى الخمسين الأولى وأربعة وربع عنه فى الثانية وثلاثة ونصف عنه فى الثالثة وثلاثة عنه فيما يزيد عن ذلك. وأما الدرجة الثانية [الثالثة] فيؤخذ عن كل ميل فى الخمسين الأولى بالوجه البحرى ملليمان وواحد ونصف عنه به أيضاً فى الثانية وملیم واحد فيما يزيد عن ذلك فيكون الثمن تذكرة السفر فى الدرجة الأولى من مصر إلى

[63] قانون صدر فى سنة 1890 يحرم مزاولة أى مهنة أو حرفة دون الحصول على ترخيص من الحكومة بذلك سنوياً مقابل دفع رسوم معينة، وقد كان صدور هذا القانون من العوامل التى أدت إلى إضعاف نفوذ طوائف الحرف حتى إنتهى الأمر بتلاشيها عند مطلع القرن العشرين.

الأسكندرية (930) ملليماً فى الدرجة الثانية (570) ملليماً فى الدرجة الثالثة (205) ملليمات ولا فروق فى ذلك بين الإكسبريس والقطارات الأخرى حيث قرر قومسيون مصلحة [السكة] الحديد إلغاء هذه الفروق وجعله أثمان التذاكر واحدة فى كل القطارات على السواء. وقد قرر القومسيون المشار إليه أيضاً إلغاء تذاكر الذهاب والإياب فى الدرجة الثالثة وإبقائها فى الدرجة الأولى والثانية وأن تكون مدتها أسبوعاً كاملاً لا ثلاثة أيام كانت قبل وأن يسقط خمسة وعشرون قرشاً فى المائة من أصل ثمن التذكرة فى الذهاب والإياب وقد رفعت هذه القرارات إلى مجلس النظار للمصادقة عليه قبل العمل بها.

وفيه صدر أمر عالى تعهد به الجناب العالى فى بيت روتشلد [بدفع][64] مبلغ 622و280 جنيه إنكليزى وكسور سنوياً إبتداء من عشرة أبريل سنة 91 خصماً من وركو مصر[65] الواجب على خديوى مصر وخلفاؤه دفعه إلى الحكومة العثمانية الشاهانية البالغ قدر الوركو المذكور مبلغ 900000 ألف جنيه وزيادة. وأهمية هذا الأمر العالى تأيد تبعيه الحكومة المصرية إلى الدولة نعم أن هذه التبعية لا تفيد مصر أقل فائدة مادية بل بالعكس إلا أنها تفيدها فائدة أدبية وهى تقوية حجة المعارضين للإنكليز فى مصر. وخصوصاً فرنسا وروسيا المتحدتين الآن إتحاداً ضمناً فى كافة المسائل السياسية.

فى يوم 28 صدر أمر عال بضرب كمرك على السيكار من إبتداء 5 مايو المقبل وكان قبلاً محتكراً لأحد الأجانب وذلك مما يزيد من إيراد الكمارك وبالتالى مما يساعد على تخفيف الضرائب.

فى يوم 31 منه صدر أمر عال بتخفيض مبلغ 130 ألف جنيه مصرى من الأموال الخراجية والعشورية المفروضة على مديريتى قنا والحدود وأطيان مركز أطفيح (بمديرية) الجيزة وذلك إعتباراً من أول سنة 1891 الحالية أما أمر التوزيع فنيط بناظر

[64] غير موجودة بالنص الأصلى ومضافة بقلم عبد الرحمن الرافعى.

[65] هو الخراج المقرر على الحكومة المصرية للدولة العثمانية وكان يقدر بسبعمائة وخمسين ألف ليرة عثمانية (أى 658125 جنيهاً مصرياً) وقد تعهدت الحكومة المصرية بأن تدفع سنوياً من أصل ويركو مصر المقرر للباب العالى مبلغ 208622 جنيهاً إنجليزياً لبيت روتشيلد لمدة ستين سنة وذلك لتسديد القرض المعقود فى 5 مارس 1891 بينهم وبين الدولة العثمانية.

المالية وهذه أيضاً مأثرة من مآثر الوزارة الرياضية الوطنية ولو أن محبى الإنكليز ينسبون تخفيف الضرائب إليهم ووجه التخفيف الضرائب عن هذه الجهات دون غيرها هو فقرها وعدم وجود المال الكافى لتخفيف مال جميع المديريات فى آن واحد والمظنون استعمال كل ما يوجد فى الميزانية من الوفورات يستعمل فى تخفيف الضرائب.

وفى اليوم نفسه حضر إلى القاهرة جمال الدين أفندى القاضى الجديد واستقبل فى المحطة بما يليق بمقامه ونزل ضيفاً كريماً عند فخرى باشا ناظر الحقانية وفى صباح يوم الأربع أول أبريل قابله الخديوى المقابلة الرسمية فى سراى عابدين ثم توجه إلى المحكمة بموكب حافل.

يوم الجمعة 10 أبريل – فى هذا الأسبوع حصلت بعض تعيينات فى الإدارة وهى نقل عبد الرحمن بك سامى مدير البحيرة مديراً للمنيا بدل محمود بك رياض وتعين للبحيرة عثمان بك فهمى (بدران) وكيل محافظة ويقال أنه سيخلفه حسن بك حسنى وكيل مديرية الجيزة ويخلفه فى وظيفته إبراهيم بك نبيل معاون أول محافظة مصر ويخلف إبراهيم نبيه محمد بك خورشيد بن إبراهيم باشا حمدى أحد معاونى الداخلية. أما عبد الرحمن بك سامى فهو من الرجال الأزكياء المتربين على الأفكار الحديثة وكذلك حسن بك حسنى وكلاهما مصرى محض ومستحق للترقى. أما عثمان بك فهمى فلولا تزلفه لمحمود باشا حمدى وكيل الداخلية وصهر رياض باشا لما نال هذه الوظيفة وكذلك فى الإثنين الباقيين وأنى أرى فى تعيين مثل هؤلاء فى الوظائف نظراً لمحسوبياتهم مضر من جملة وجوه أهمها أن ذلك مما يزرى بالمصريين فى أعين الإنكليز لأنه يحملهم على الظن أنهم أحسن ما يوجد بين المصريين مع أن الأمر بخلاف ذلك لاسيما وأن الشوام وغيرهم من الدخلاء ينتهزوا مثل هذه الفرص للوشى فى حقنا وتفهيمهم أنه لا يوجد فى المصريين أكثر أهلية من هؤلاء.

وقد تعين اللواء كتشنر باشا الإنكليزى من مستخدمى الحربية الذين يزداد عددهم يوماً عن يوم ونيط به إصلاح حال إدارة البوليس التى هى أكثر المصالح خللاً مع وجودها فى قبضة الإنكليز. ولا يبعد من مثل هذا الإنكليزى (أن) يتخذ الإصلاح البوليسى ذريعة للتداخل فى الإدارة وهناك الطامة الكبرى لكن لا نلومن إلا أنفسنا فإنا بتقصيرنا

واستخدامنا المصالح الذاتية فى الأمور العمومية وتفضيلنا الأولى على الثانية نوجب تداخل الأجنبى ولا يستعجب لو عين هذا اللواء أو غيره من الإنكليز مستشاراً للداخلية كما عين سكوت للحقانية ما دام الحال على ما هو عليه، ولم يقو الخديو لضعف عزيمته على صد تعدى الإنكليز عن الأمور الداخلية المحضة.

وفيها (5 أبريل سنة 91) صدر دكريتو قاضى باستبدال المعاشات المقيدة بإسم فائظ إلتزام[66]التى لا تزيد شهرياً عن ثلاثين قرشاً وفى ذلك من التسهيل عن عمال الحسابات ما لا يخفى وكيفية الاستبدال أن يدفع عن كل قرش شهرياً جنيه واحد.

وفيها سافر البرنس محمد على بك ثانى أنجال الخديو فى أوربا قاصداً مصر لتغيير الهواء لضعف إعتراه.

لم يحدث إلى آخر شهر أبريل ما يستحق التدوين سوى غدوة البرنس محمد على بك ولقد نال الشفاء التام.

وفى 29 منه عاد المستر سكوت من الهند وكان قد سافر إليها لتسوية معاشه ولم ينتظر حدوث تغييرات مهمة فى المحاكم لأنه يقال أن من رأيه رفت كل من يكن سبق له درس الشرائع.

أول مايو سنة 91 – أهم ما حدث فى شهر مايو استعفاء الوزارة الرياضية على أثر تعيين اللواء كتشنر باشا الإنكليزى فى نظارة الداخلية لتنظيم البوليس وتوطيد الأمن العام ولزيادة تداخل الإنكليز فى كافة المصالح واستقالت معها الوزارة وكان ذلك فى يوم السبت رابع شهر شوال 1308 الموافق 13 مايو سنة 91 وكان لاستعفائه تأثير محزن فى قلوب المصريين لتحقيقهم أنها ستكون آخر الوزارات المصرية وخلفه على منصة الأحكام مصطفى باشا فهمى الذى كان ناظر إسماً للحربية وكذلك سيكون ناظر نظار

[66]حرص محمد على فى بداية حكمه على إلغاء نظام الإلتزام وهو نظام مالى إدارى كانت الدولة تطرح إلتزام إقليم معين فى مزاد علنى ومن يرسو عليه المزاد يقوم بدفع خراج الإقليم ويتولى هو جباية الخراج من الفلاحين وكان له الحق فى أن يجمع أكثر مما هو مقرر عليه كما كان من حقه أن يتولى زراعة عشر مساحة أراضى إلتزامه لحسابه ويسخر الفلاحين فى ذلك العمل وقد عرف هذا القدر من الأرض بطين (الوسيه) وحين ألغى محمد على هذا النظام سنة 1813 ترك للملتزمين أطيان الوسية ينتفعون بها مدى حياتهم على أن تؤول للدولة بعد موت المنتفع كما رتب لهم مبالغ تصرف شهرياً من الخزانة أطلق عليها إسم "فائض الإلتزام" أو "فائظ الإلتزام" كتعويض لهم عما كانوا يجنونه من مغانم مالية.

إسماً ولا يأتى إلا ما يلقنه بارنج وزير إنكلترا بمصر وإن شئت فقل خديويها الأعظم وتشكلت الوزارة الجديدة بالصفة الآتية: بمقتضى أمر عال صدر بتاريخ 14 منه:

مصطفى فهمى باشا للرئاسة وللداخلية. وعبد الرحمن رشدى باشا للمالية ومحمد زكى باشا للأشغال والمعارف (وكان ناظراً للأشغال) وحسين فهمى للحقانية (وكان بها فى الوزارة الرياضية) ويوسف شهدى باشا للحربية والبحرية وتيكران (تجران) باشا وكيل للمعارف ليدير حركتها لعدم إلمام الناظر بأشغال تلك النظارة وعين بدله عضواً وطنياً (مع أنه أرمنى) بوغوص نوبار باشا نجل نوبار باشا الأرمنى الذى كان رئيساً للنظار قبل رياض باشا.

ومن الغريب أن هذه الوزارة لم يكن بها عضو وطنى أصلاً وذلك أن رئيسها وزكى باشا من جزائر الغرب وعبد الرحمن باشا رشدى ملطى الأصل ولم يولد بمصر وكذلك يوسف شهدى باشا وأصله رقيق من قبائل الجركس وتيكران باشا أرمنى وحسين فخرى باشا ولد بمصر من أبوين تركيين لكنه يعد مصرى وكان معتبراً فى أعين المصريين خصوصاً الشبان منهم إلا أن بقاؤه فى الوزارة الجديدة بعد معارضته لمشروع سكوت ونفاذ هذا المشروع رغم أنفه أسقطه من أعين محبيه لتفضيله شرف المنصب على النفس وعزتها.

وأعقب [ذلك] تغيير فى بعض الوظائف العالية ففصل محمد باشا حمدى مدير الأوقاف وعين بدلاً منه على باشا رضا الذى كان عضواً وطنياً فى مجلس إدارة السكة الحديد وفصل عنها من مدة. وفصل محمود باشا حمدى من وكالة الداخلية (هو أخو زوجة رياض باشا) وعين بدله أحمد شكرى باشا محافظ القنال وخلفه فى القنال مظلوم بك نجل المرحوم مظلوم باشا الذى كان عضواً فى مجلس أسكندرية المختلط وأعطى رتبة ميرميران (باشا).

وفى هذا الشهر شرع كتشنر باشا فى تنظيم البوليس بأن غير كثيراً من ضباطه واستبدلهم بضباط من الجيش المصرى ومما يمدح عليه تشكيله فرقة فى مدرسة الحقوق لدرس مبادئ القانون وكيفية ضبط الوقائع ليتسنى لهم أعمال المحاضر بمقتضى القانون. وعين

حكمداراً إنكليزياً فى الفيوم ويقال أن مشروع تعيين حكمدارين البوليس من الإنكليز تبعاً لسياستها وهى التداخل فى شئون الداخلية تدريجياً.

أما المستر سكوت فلم يزل مشتغلاً بملاحظة أعمال القضاة وعزل من لم يكن أهلاً لوظائف القضاة واستبدالهم بغيرهم من الذين درسوا القانون وستظهر نتيجة أعماله فى بحر الشهر القادم وتظهر بها الأوامر العالية.

وفيه ظهر الجراد فى مديريات الوجه البحرى والقبلى حتى أسيوط وباض وأفرخ ولم تأل الحكومة جهداً فى مكافحته بل شددت الأوامر على الحكام بإعدامه وإعطاء قرش صاغ لكل من يأتيها بأقة منه أو من بيضه وأرسلت كافة معاونى الداخلية لمساعدة الحكام على ذلك ولقد خفت وطئته [وطأته] والأمل وطيد بتلاشيه عن قريب وقانا الله شره.

فى 20 مايو عين محمد شريف بك نجل محمد شريف باشا المرحوم ناظر النظار سابق وظيفة سكرتير عمومى لنظارة الحقانية.

وفى 21 منه الموافق 13 شوال سافر الخديو إلى أسكندرية لتمضية فصل الصيف كعادته بعد أن حضر الإحتفال بنقل الكسوة الشريفة من القلعة إلى مسجد سيدنا الحسين فى أول السبت من شهر شوال سنة 1308 الموافق 16 أبريل سنة 91.

25 منه لم تزل الحكومة مجتهدة فى إبادة الجراد.

27 منه كثر إنعام الخديو بالرتب والنياشين بعد استقالة رياض باشا حتى أنعم بها على أسطوات الحدادين والنجارين وغيرهم بعنابر السكة الحديد.

29 صدر أمر عال تاريخه 24 منه بتعيين إسماعيل بك ماهر القاضى بمحكمة المنصورة المختلطة قاضياً بمحكمة أسكندرية المختلطة بدل مظلوم باشا الذى عين محافظاً للقنال.

6 يونيو أخذ الجراد فى التناقص.

16 منه صدر أمر عال بإلزام أهالى البلاد التى يظهر فيها الجراد بالخروج لإبادته وبمحاكمة من يمتنع عن ذلك بالحبس من عشرة أيام إلى ثلاثين وبالغرامة من عشرين

قرشاً إلى مائتين قرش ويكون الحكم بهذه العقوبات من قومسيون مشكل تحت رئاسة المدير أو وكيله وإثنين أعضاء من مجلس المديرية وفى المحافظات من إثنين من الأعيان.

فى بحر شهر يونيو إنعقد مجلس شورى القوانين للنظر فى المشروعات التى وضعها المستر سكوت بالإتفاق مع كتشنر باشا لحمل السلاح ومن لم يكن لهم مأوى ولم صنعه (متشردين) وكان سكوت وكتشنر يحضرا جلساته لتنوير الأعضاء عن بعض يطلبون الإطلاع عليه ولقد أظهر مجلس الشورى فى هذه المرة من حرية الفكر والعلم بحال البلاد ما أطلق ألسنة العموم بإمتداح حضرات أعضاؤه.

فى 5 من شهر يوليو صدر أمر عال يخول للمديرين النظر فى جميع المخالفات التى تقع فى بندر المديرية أو فى أى محل آخر من المديرية يكونون موجودين فيه بشرط إتباعه إجرآت [إجراءات] قانون تحقيق الجنايات لجهلها يجعله غير قادر عن السير بمقتضاه فكأن هذا الأمر لم يكن.

وفى تاريخه صدر أمر عال يجعل هيئة محكمة الاستئناف فى المواد المدنية والتجارية من ثلاثة قضاة لا خمسة وكذلك فى الجنايات إلا فى المسائل التى يعاقب عليها القانون بالإعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة أو الحبس المؤبد أو النفى المؤبد فتكون الجلسة من خمسة قضاة. وأن جلسة النقض والإبرام تشكل من سبعة قضاة غير القضاة الذين حكموا فى القضية بهيئة استئنافية.

وفى تاريخه صدر أمر عال ثالث بإحالة ثلاثة من قضاة محكمة مصر على المعاش وهم محمد بك كامل (الذى لو لم يكن متزوجاً بأخت رياض باشا لما وصل لمثل هذا المنصب لجهله وعدم قدرته على القراءة والكتابة كاللازم) وسليمان بك رؤوف وعلى بك ذو الفقار وعين بدلهم كل من محمود أفندى خيرت القاضى بمحكمة بنها ومحمد أفندى محرز (ابن محرز بك الذى كان مديراً للبحيرة) وكان وكيل النائب العمومى وفؤاد جريس أفندى وكان رئيساً لقلم قضايا الدومين. والثلاثة من الشبان الذين درسوا علم الحقوق بأوروبا

وتمرنوا على الأعمال مدداً مختلفة ولم يقعدهم كبر السن ولا كبر الطبع عن القيام بمهام وظائفهم.

وهذه هى فاتحة التغيرات المنوى إجرائها لإصلاح المحاكم ولو سارت على هذا النمط كان للقطر منها خير عظيم وأعقب هذه التعيينات تعيينات أخرى فى القضاء والنيابة لسبب نقل محمود خيرت أفندى ومحرز أفندى.

وفى 9 منه صدر أمر عال بتعديل فى المادة 44 من قانون العقوبات تعديلاً يقضى بتشغيل كل محبوس بمقتضى لائحة السجون (التى لم تصدر) وبلغو المادة (290) من القانون المذكور والاستعاضة عنها بفقرة تزاد على المادة (292) وذلك لصعوبة عقاب المادة الملغية القاضية بأن يحكم بالأشغال الشاقة المؤقتة [على] كل من سرق [بتسور] جدار أو كسر باب أو نقط حائط أو بمفاتيح مصطنعة أما المادة [292] فيقضى بعقاب هذا السارق بالحبس ثلاث سنوات.

وبتاريخه صدر أمر عال بتعديل بعض بنود قانون تحقيق الجنايات أهم ما جاء بها تخويل البوليس سلطة فى الضبطية القضائية أكثر مما كان له وإخراج المديرين والمحافظين منها كى لا يكونوا تابعين لقلم النائب العمومى.

فى 13 منه صدر قانون المتشردين والمشتبه فيهم وحمل السلاح وكلها إجراءات حسنة لتوطيد الأمن.

فى 18 منه صدر أمر عال بتعيين لطيف بك سليم رئيساً لمحكمة مصر الإبتدائية المختلطة وهى وظيفة لا تليق به بما أن الرئيس الوطنى فى المحاكم المختلطة لا عمل له البته إلا رئاسة الجمعية العمومية فى أوائل كل سنة قضائية ولا يحضر الجلسات مع أنه لو عين رئيساً لإحدى المحاكم الأهلية كما كان فى الأسكندرية أو عين عضواً فى الاستئناف الأهلى لاستفادت البلاد من معارفه.

فى يوم 19 منه وافق عيد الأضحى لسنة 1308 وكانت المقابلات الخديوية بأسكندرية.

فى يوم 3 أغسطس أنعم الجناب الخديو على كاتب هذه الأسطر بالرتبة الثانية مع لقب (بك) وفى يوم 4 منه نقلت من الدائرة السنية حيث كنت رئيساً لقلم قضاياها وراتبى خمسة عشر جنيهاً مصرياً شهرياً إلى قلم النائب العمومى لدى المحاكم الأهلية بوظيفة مساعد من الدرجة الثانية التى مربوطها من 14 إلى 18 جنيه مصرى وأعطى لى متوسط الدرجة أى ستة عشر جنيه مصرى وإنتدبت بنيابة محكمة مصر الإبتدائية.

فى 3 أغسطس نشرت الجريدة الرسمية قرار من نظارة الحقانية تاريخه 30 يوليو بتشكيل سبع محاكم جزئية فى الوجه البحرى فى كل من أسكندرية ودمنهور وطنطا وبنها وشبين الكوم والزقازيق والمنصورة ويبتدئ بها العمل من 11 أغسطس سنة 91.

وفى 5 منه نشر أمر عال تاريخه 30 يوليو مفاده أن الدخان الذى دفعت عليه رسوم جمرك ويصدر من القطر بصفة سيكارات يرد عنه إعتباراً من أول أكتوبر سنة 91 عشرة قروش عن كل كيلو.

يوم 6 وافق أول محرم سنة 1309 هجرية وحصلت المقابلات الخديوية بأسكندرية وكانت قاصرة على أهالى الثغر.

فاتنى أن أذكر أنه فى يوم الخميس 23 يوليو شبت النار شبوباً هائلاً بسراى عابدين بدون أن تعلم الأسباب فدمرت محل الدايرة الخاصة ولولا استعمال الديناميت لفتح خلاء بين الجزء المشتعل والسلاملك ومحل الحريم لدمرت السراية عن آخرها إلا أن جنان عساكر جيش الإحتلال وضباطه كان سبباً فى إتلاف أثاث السراى لإلقائهم إياه من الشبابيك خوفاً من إحتراقه فتكسر وتهشم.

فى يوم الجمعة 24 حضرت حرم الخديو من أسكندرية لمشاهدة السراى بعد حرقها وكان معها البرنس عباس باشا الذى أتى مصر مع أخيه لتمضية فصل الصيف وعادت فى عصر يومها.

ولنرجع إلى شهر أغسطس فنقول إنه فى 10 منه صدرت عدة أوامر عالية بإحالة بعض قضاة محكمة قنا على المعاش واستبدالهم بغيرهم من أعضاء النيابة المتخرجين من مدرسة الحقوق بمصر أو من مدارس أوربا.

لم يحصل فى شهر سبتمبر سنة 91 شئ يذكر لتغيب الرؤساء من الإنكليز بأوربا.

فى أوائل شهر أكتوبر قبض على عبد الله النديم الخطيب المشهور الذى كان مختفياً من يوم إنهزام العرابيين فى واقعة التل الكبير.

وفى يوم 15 منه أنزل من أسكندرية لنفيه بجهات الشام.

فى 17 منه فتحت قناطر قشيشه بإحتفال عظيم حضره عدد عظيم من وزراء الحكومة وأعيانها. أما هذه القناطر فقد أخذت الحكومة من شهر فبراير سنة 1890 فى إنشائها لصرف المياه من حوض قشيشه الشهير إلى النيل وهى ذات 60 عين سفلى و60 عليا وبلغت مصاريفها 62620 جنيهاً مصرياً منها 11609 للأجزاء المعدنية.

فى يوم 21 صدر أمر عال بأن الدعاوى التى ترفع على ديوان الأوقاف ترفع إما أمام محكمة مصر الكبرى أو أمام محكمة الداخل للعقار المتنازع فيه فى دائرتها.

فى يوم 3 من شهر نوفمبر صدر أمر عال بتعيين المسيو مفسود الملطى جنسية الإنكليزى تبعة قاضياً بمحكمة مصر الأهلية وكان محامياً أمام المحاكم المختلطة والأهلية فيكون فى محكمة مصر قاضيان أجنبيان وهما مفسود وبلاتون دلبورجلو وراتب كل منهما 57 جنيه مصرى ونصف مع أن ماهية القاضى الوطنى 40 جنيه فتأمل.

فى يوم 7 منه قدم الخديوى من أسكندرية إلى مصر وقوبل بالإحتفال المعتاد وزينت المدينة لقدومه.

فى يوم 9 منه صدرت لائحتان من محافظة مصر بمنع التكفف فى كل من أثمان عابدين والسيدة زينب والموسكى والأزبكية وذلك لأن المادة (350) من قانون العقوبات المحلى تقول أنه كل من وجد يتكفف الناس فى الطرق العمومية الممنوع فيها التكفف والجهات الغير جائز فيها ذلك فكانت المحاكم تحكم ببرائة من يقدم لها من السائلين من أرباب العاهات والغير قادرين على الكسب بما أنه من يكن منهم بعكس ذلك يعاقب بمقتضى قانون المتشردين.

فى يوم 10 منه صدر أمر عال بتحديد مواعد [مواعيد] إجتماع مجالس المديريات للنظر فى أشغال الرى.

فى يوم 18 منه صدر قرار من الداخلية بتعيين لجنة مشكلة تحت رئاسة أحمد شكرى باشا وكيلها وكل من المسيو مازوك الفرنساوى من مفتشى المالية والمسيو موريندو مستشار خديو بقلم قضايا الحكومة (إيطالى) بصفة أعضاء لتحقيق ما نسب لعلى باشا آصف مدير الشرقية من الأمور المخالفة للمنشورات واللوائح.

فى 19 منه صرحت الحكومة لحسن بك حسنى الطويرانى بنشر جريدة يومية سياسية بإسم النيل.

وفى 21 نوفمبر صدرت لائحة من الداخلية بخصوص فتح المحلات العمومية وقفلها ومجازاة من يخالف نصوصها وهذه اللائحة تحل محل اللائحة التى سبق صدورها فى 13 يونيو سنة 91 وصار تعديلها بناء على معارضة فرنسا.

فى يوم 21 منه صدر قرار من نظارة المعارف بتشكيل لجنة تحت رئاسة السير مونكريف وكيل الأشغال لإصلاح مدرسة المهندس خانه.

فى يوم 28 منه صدر أمر عال بتعيين إبراهيم بك فؤاد وكيل محكمة الاستئناف الأهلية رئيساً لها بدلاً من عبد الحميد باشا صادق الذى استعفى. والحقيقة أنه كلف بالاستعفاء لعدم إنطباق أفكاره على النظامات الجديدة وربما كان ذلك لعدم كفاءته لمثل هذا المنصب الخطير. وأنعم على إبراهيم بك فؤاد برتبة ميرميران (باشا) وتعيين بليغ بك القاضى بالاستئناف وكيلاً للمحكمة المذكورة وتعيين إسماعيل بك صبرى رئيس محكمة أسكندرية قاضياً بالاستئناف. وحمد الله الله بك ابن رئيس محكمة الزقازيق رئيسا لمحكمة اسكندرية وعلى بك ذو الفقار وكيل محكمة المنصورة رئيساً لها ويحيى بك إبراهيم رئيس محكمة بنى سويف وكيلاً لمحكمة الزقازيق وأحمد بك أمير وكيل النائب العمومى المعين بصفة رئيس نيابة أسيوط رئيساً لمحكمة بنى سويف وعبد المجيد أفندى رضوان من وكلاء النائب العمومى إنتدب لرئاسة محكمة أسيوط.

فى أول ديسمبر سنة 91 صدر أمر عال بتعديل قانون الأجازات بكيفية أكثر إجحافاً بحقوق المستخدمين خصوصاً ما يختص بالأجازات المرضية فكانت فى الأول ثلاثة شهور بماهية كاملة ومثلهم بنصف ومثلهم بربع فعدلت وصارت كل مدة من هذه المدد الثلاث شهرين فقط.

فى 5 منه صدر أمر عال بتأخير العمل بالطريقة العشرية المترية إلى أول مايو سنة 1892 عوضاً عن أول يناير من السنة المذكورة كما جاء فى الأمر العال المؤرخ فى 28 أبريل سنة 91.

وفى تاريخه صدر أمر عال باستدعاء الجمعية العمومية للإجتماع فى يوم الثلاثاء 15 ديسمبر للنظر فى مشروع ترك أو إضافة بعض الشئ على الأموال والعشور لتقليل فيات الضرائب فى المديريات وإضافة مصاريف الورد والصراف على الضريبة وإجعالها جزء منها والسبب فى استدعائها للإجتماع هو أن المادة (34) من القانون النظامى المصرى الصادر عليه أمر عال تاريخ أول مايو سنة 1883 يقضى بأنه لا يجوز ربط أموال جديدة أو رسوم فى القطر المصرى إلا بعد مباحثة الجمعية العمومية فى ذلك وإقرارها عليها.

فى يوم 8 ديسمبر صدر أمر عال بإضافة مبلغ مواز لمصرفات تطهير القاهرة بشرط أن لا يتجاوز هذا المبلغ نصف إيرادات دخولية القاهرة وتكون إضافة هذا المبلغ على مبلغ (5.237.000) جنيه المقرر سنوياً لمصروفات الحكومة الإدارية بمقتضى الأمر العالى الصادر فى 17 يونيو سنة 85 ولصندوق الدين أن يتحقق من استعمال هذا المبلغ الإضافى الذى تقدم أوراق حساباته.

فى 10 منه صدر أمر عال بتخفيض رسوم المحاكم المختلطة تخفيضاً جزئياً. تخسر به الخزانة مبلغ خمسة آلاف جنيه.

فى تاريخه صدر أمر عال بتعديل لائحة إنتقال المستخدمين بالسكة الحديد جاء فيه أن النزول فى الدرجة الأولى يكون للمستخدمين العسكريين والملكيين الذين تبلغ مرتباتهم 20 جنيهاً فما فوق ما عدا الباشكتاب ورؤساء أقلام القضايا ومأموروا الأقسام والمراكز فى المديريات والمحافظات والمفتيون وقضاة المحاكم الشرعية وقضاة ونواب المحاكم

وأعضاء النيابة أياً كان مرتبهم وفى الدرجة الثانية من كان مرتبه أقل من 20 جنيهاً وفى الدرجة (الثالثة) الأنفار والصف ضباط والخدمة السايرة.

وفى 12 منه صدر أمر عال بتخفيض رسم المراسلات التى ترسل من المدينة وإليها ثلاثة مليمات فقط وذلك من أول يناير سنة 1892 ولا يخفى أن البوسطة نالت أرباحاً ليست بقليلة من تخفيض أجرة البريد من قرش إلى عشرين فضة (خمسة مليمات) داخل القطر على الجوابات العادية وإلى (3 مليم على التذاكر المفتوحة داخل القطر أيضاً).

وفى يوم 14 منه صدر أمر عال بإلغاء الدائرتين البلديتين بمصر وأسكندرية لإضافة الثانية على بلدية أسكندرية والأولى على المالية وفى تاريخه صدر الأمر العالى لتخصيص كامل إيرادات دخولية أسكندرية للمجلس البلدى وعليه مباشرة تحصيلها بمصاريف من طرفه.

وفى تاريخه صدر أمر عال بتعيين إبراهيم باشا فؤاد رئيس الاستئناف ناظراً للحقانية بدل حسين فخرى باشا الذى استعفى وقبل الخديو استعفاؤه والمحقق أن استعفاء فخرى باشا هو إقالة محصنة بناء على طلب يارنج قنصل إنكلترا ومستر سكوت مستشار الحقانية لعدم موافقته لبعض مشروعات سكوت. ولقد نال حضرته جزاء بقاؤه فى الوزارة بعد تعيين سكوت الذى كان هو من أكبر المعارضين فى تعيينه ثم بعد استقالة رياض باشا من الوزارة فلو كان استقال هو أيضاً فى إحدى هاتين الفرصتين لخرج بشرفه إلا أنه آثر البقاء فى المنصب على حفظ شرف الإسم فطرد من الوزارة بما أنى لا يمكن أسمى استعفاؤه إلا طرداً وهكذا سيكون الحال مع باقى الوزراء فمن لم يرضخ منهم لطلبات الإنكليز أقيل من وظيفته وأتى بمن يكون فى يدهم كآلة يديرونها كيف شاءوا فلو كان ذواتياً وكبرائها من أرباب الشرف وأصحاب النخوة لإمتنعوا على قبول الوظائف العالية بهذه الحالة بل الكل يغار على ماهيته وأبهته أكثر مما يغار على إسمه واستقلال وطنه وكيف يكون غير ذلك وهم الذين ساعدوا الإنكليز على وطئ بلادهم ويساعدونهم الآن على كمال ضمها لأملاكهم الواسعة بسيرهم هذا الذاهب باستقلال البلاد فلا حول ولا [قوة إلا بالله].

فى يوم 15 ديسمبر سنة 91 إلتأمت الجمعية العمومية وحضرها الخديو وبعد أن حلف الأعضاء المستجدين يمين الطاعة بين يديه ألقى سموه على الجمعية خطاباً وجيزاً أبان لهم سبب إجتماعهم ثم إنصرفت [إنصرف] فقررت الجمعية الإجتماع يوم السبت الموافق 11 ديسمبر لنظر المشروع والمباحثة فيه.

فى تاريخه نشر أمر من نظارة المعارف بناء على قرار مجلس النظار برفت حسن باشا محمود ناظر مدرسة الطب وتعيين إبراهيم باشا حسن بدلاً عنه وتعيين الدكتور (كتنج) الإنكليزى وكيلاً له وهذا هو السبب الحقيقى لهذا التغيير.

فى يوم 19 ديسمبر صدرت عدة أوامر عالية أولها يقضى بتنزيل الضريبة المقررة على الأطيان التى أعطيت سابقاً بطريق المزاد تحت عنوان مظروف يصير تنزيلها من أول يناير سنة 1892 وجعلها موازية لأعلى فية مقررة للأموال الخراجية فى الحوض الكائنة به تلك الأطيان المظروف أغلبها من طرح البحر وكانت تعطى بالمزاد بعطاءات تقدم داخل مظاريف مغلقة فتعطى لمن يقدم أكبر عطاء ولوقوع المنافسات بين البعض كانوا يقدموا عطاءات زايدة جداً لأخذها دون غيرهم ولذلك كنت أرى أن بعض أطيان المظروف يدفع عنه ألف قرش سنوياً لكن لا يخفى أن المشترى كان لا يدفع ثمناً وقت المشترى فكان الضريبة داخل ضمنها جزوء المال ولتقادم عهدها معهم فدفعوا ضمن المال المربوط ثمن الأرض أضعافاً فإكتفت الحكومة بما أخذت وجعلت ضريبتها كما سبق البيان.

وفيه صدر أمر عال ثانى بلغو عوائد البيوت التى لا تتجاوز قيمة أجرتها فى السنة 500 قرش ولو لم يسكنها أربابها وبشرط أن لا يكونوا مالكين لبيوت أخرى يكون مجموع أجرتها 500 قرش هذا وكان قبل صدور هذا الأمر معفى من العوائد البيوت المماثلة لذلك التى يسكنها أربابها أما لو كانت مؤجرة فكان يدفع عنها العوائد ولو بلغت خمسة قروش كبعض العشش.

وفيه صدر أمر عال بفض الجمعية العمومية يوم الثلاث [؟؟] منه وكانت إجتمعت فى يوم السبت 17 منه وقررت مشروع الحكومة فى ترك أو إضافة قليل من أموال الأطيان

لتقليل فيات الضرائب بعد مناقشة طويلة أظهر فى خلالها بعض الأعضاء قوة فى الحجة ونباهة عظيمة فى الدفاع عن مصالح المزارعين.

وفى تاريخه صدر أمر خديوى بتعين بليغ بك وكيل محكمة استئناف رئيساً لها وأنعم عليه بترقية ميرمران باشا.

فى يوم 17 ديسمبر 91 ظهر العدد الأول من جريدة النيل وظهر فى مقالتها الإفتتاحية أكبر مدافعة على صوالح الإنكليز فى مصر أكثر من جريدة المقطم وعلى ذلك فالجرائد الوطنية الحقيقية فى مصر هى جرنالى المؤيد للشيخ على يوسف والوطن لميخائيل أفندى عبد السيد وكلاهما مصرى محض لم يختلط بدمه دم أجنبى أما الأهرام فمحرره نقولا بك تقلا الشامى وخطته الدفاع عن مصالح فرنسا فى مصر والمقطم والنيل وقد سبق الكلام عليهما.

فى يوم الخميس 24 منه حضر إلى العاصمة البرنس (دمرونج) شقيق ملك سيام بالهند الصينية من أوروبا قاصداً بلاده فى الشرق الأقصى ونزل فى (أوتيل كونتيننتال) وفى صبيحة يوم الجمعة زار الخديو فى عابدين وسموه رد له الزيارة فى الأوتيل.

فى يوم السبت 26 منه صدر أمر عال بتعيين إسماعيل بك صبرى أحد قضاة الاستئناف (وكان قبلاً رئيساً لمحكمة أسكندرية) وكيلاً له بدل بليغ باشا وفى تاريخه صدر أمر عال بتوزيع أعمال دائرتى بلدتى مصر وأسكندرية التى صار إلغائها بتاريخ 14 منه.

وفى 27 منه صدر أمر عال بتعيين روجرسن باشا الإنكليزى مديراً لمصلحة الصحة العمومية بدل غرين باشا الإنكليزى الذى أحيل على المعاش.

وفى 26 منه صدر الأمر العالى المؤذن بتقليل فيات الضرائب بعد موافقة الجمعية العمومية كما سبق إنتهت سنة 1891 وكان آخرها يوم الخميس الموافق 29 جمادى الأولى سنة 1306 وقبل إنتهائها صدرت الميزانية العمومية لسنة 1892 وقدرت فيها الإيرادات بمبلغ 9.950.000 والمصروفات 9.400.000 جنيهاً مصرياً فتكون الزيادة مبلغ 550.000 جنيه وهى نتيجة حسنة وكانت لعام 1891 هكذا إيرادات 9.820.000

ومصروفات 9.320.000 فالزيادة كانت 500.000 جنيه وعما قريب تظهر الميزانية الختامية عن سنة 1891.

هذا وفاتنى أن أذكر فى حوادث سنة 91 أمرين مهمين: أولهما صدور أمر عال فى 13 يونيو سنة 91 يخول للمديرين حق إجراء التحقيق فى الجنايات والجنح التى تقع فى دايرة إختصاصه ولوكلائهم وللمحافظين ووكلائهم هذا الحق أيضاً وبعد إجراء التحقيق يحيل المحقق أوراق القضية على النيابة وهى أن رأت أن التحقيق مستوفياً أحالت المتهمين على الجلسة. وإذا وجدت التحقيق غير مستوفى تحيل الأوراق على أودة المشورة وهى إن وجدت التحقيق غير مستوف تعين أحد القضاة لاستيفائه وإلا أحالت المتهمين على الجلسة.

وهذا الأمر يخول التحقيق أيضاً لمن يعينه مجلس النظار من مأمورى البوليس لتحقيق المواد الجنائية خاصة فى بعض المدن أو فى الجهات الأخرى التى يعينها مجلس النظار والقصد من هذا المشروع هو زيادة البوليس ليس إلا وتعيين بعض مأمورية من الإنكليز بصفة قضاة تحقيق.

ثانيهما: أمر عالى صادر فى 15 أبريل سنة 1891 قضى أنه إعتباراً من تاريخ هذا الأمر يكون لأرباب الأطيان الخراجية التى لم تدفع عنها المقابلة حقوق الملكية التامة فى أطيانهم أسوة أرباب الأطيان التى دفعت عنها المقابلة بتمامها[67] أو جزؤ منها وما هى المقابلة. المقابلة هى طريقة إخترعها إسماعيل باشا خديوى مصر السابق لاستنزاف الأموال الأهلية لما أعيته الحيل فى جمع المال لسد نهمه وإرضاء شهوته الحيوانية وهى بطريق الإيجاز تذكرة للقارئين سن الخديوى إسماعيل فى 30 أغسطس سنة 1871 [قانوناً] مقتضاه أن كل من يدفع لخزينة الحكومة ستة أضعاف المال المربوط على أطيانه فى السنة ينزل المال المربوط عليه إلى نصف ما كان عليه وفرد على من يريد دفع

[67]لم يكن للفلاح حق الرقبة فى الأرض الخراجية ولكن كان له حق الإنتفاع بها فقط أما ملكية العين ذاتها فكانت للدولة ومنذ عهد محمد على بدأت حقوق حيازة الأرض الخراجية فى التطور فأصبح من حق صاحب الأرض أن يورثها لأولاده إذا كانوا قادرين على فلاحتها (1847) ثم أصبحت تورث طبقاً للشريعة الإسلامية (1858) ولكن بقيت ملكية الرقبة للدولة حتى صدر قانون المقابلة (1871) فحصل بمقتضاه من دفعوا المقابلة على حقوق التصرف الكاملة فى أطيانهم ما عدا الوقف إذ كان يتطلب إيقاف الأرض الحصول على موافقة الخديو.

المقابلة أن يدفعها مقدماً فينزل مال أطيانه إلى النصف حالاً أو أن يدفعها على ست أقساط فى ست سنوات (ثم قسطت على 12 سنة) فينزل على أطيانه ثمانية وثلث فى المايه من المبلغ الذى يدفعه كل سنة وتعهد فى المادة الثالثة من هذا القانون أنه متى دفعوا المقابلة على أطيانهم ينزل المال المربوط على أطيانهم إلى النصف ولا يزاد بعد ذلك أبداً فإغتر الأهالى بهذه المواعيد ودفعوا المقابلة كلها أو بعضها لكن لم يقم إسماعيل بتعهده كما كان يعهد فيه فعوضاً عن تنزيل الأموال للنصف زاد عليها زيادات متوالية ثم ألغى قانون المقابلة سنة 1876 ثم أعاده فى 18 نوفمبر من السنة نفسها وقرر ألا ينزل المال إلى النصف حالاً بل إبتداء من سنة 1886 ثم لما تضعضع حال المالية المصرية على أثر إسراف الخديو السابق وتشكلت لجنة التحقيق العليا من لدن دول أوروبا قررت بإبطال المقابلة وبرد ما أخذته الحكومة من الأهالى من المقابلة والمبلغ الذى تقرر رده بلغ 9.371.717 جنيه مصرياً بما فيه فائدة إعتبار أربعة فى المايه وقرر أن يرد هذا المبلغ على سنتين متوالية وخصص ميزانية الحكومة مبلغ مايه وخمسين ألف جنيه لهذا الغرض. ا هـــ [إنتهى].

سنة 1892

(أول جمادى الثانية سنة 1309)

فى يوم 29 يناير سنة 92 صدر أمر عال تاريخه 30 الماضى بإحالة على باشا آصف مدير الشرقية على المعاش لما نسبته له لجنة التحقيق من الإهمال والتراخى وعين بدله على بك ثابت مدير الجيزة وعين أحمد بك فريد وكيل محافظة أسكندرية مديراً للجيزة.

وفى تاريخه صدرت أوامر عليه بإجراء تغييرات وتنقلات بالمحاكم الأهلية أهمها نقل الأستاذ الفاضل الشيخ محمد عبده القاضى بمحكمة الزقازيق قاضياً بمحكمة مصر وإحالة قاضى ونائبى قضاة من محكمة الأسكندرية على المعاش تبعاً لإصلاح المحاكم وتعيين بدلهم ممن درسوا علم القانون من نواب القضاة وأعضاء النيابة.

وفيه نشر قرار من مجلس النظار تاريخه 30 الماضى بتشكيل قومسيون رئيسه مصطفى باشا ناظر مجلس النظار للنظر فى مسألة غفر البلاد واستبدال النظام الحالى الذى يكلف

الأهالى نحو خمسمائة ألف جنيه سنوياً بنظام آخر أقل نفقة وذلك لتظلم أعضاء الجمعية العمومية من النظام الحالى وإظهارهم الرغبة فى جعل الخفارة بالمناوبة لا بالأجرة.

وفيه علم أنه الخديو توفيق باشا متوعك المزاج قليلاً من شدة البرد وفى يوم الخميس 7 الجارى تواترت الأخبار عن شدة مرض الخديو وقال البعض أن حالته خطرة لتأثير البرد على رئتيه ولذلك قلقت الأفكار وفى مساء اليوم المذكور فى نحو الساعة الثامنة أتت الأخبار من حلوان بأن الخديو توفى إلى رحمة الله بسبب مرضه الذى لم يمهله إلا ثمانية أيام إشتد المرض فى اليومين الأخيرين منها أى الأربع والخميس فأقفلت التياترات والقهاوى والمحلات العمومية وأخطر ولى العهد البرنس عباس باشا بمدينة (فيينا) تلغرافياً وأخطر الباب العالى فورد تلغراف من ولى العهد إلى مصطفى باشا فهمى رئيس النظار تاريخه يوم الجمعة 8 منه هذا نص ترجمته كما نشر فى الجرنال الرسمى:

"إن خبر وفاة سيدى ووالدى قد أدهشنى وهذا مصاب عظيم ليس فقط بالنسبة لعائلتى بل أيضاً بالنسبة لجميع القطر المصرى فمتى وصلتنى منكم الأخبار الأكيدة عن الوابور الذى سيصير تحضيره فى تريسته أسافر بلا تأخير وأخبركم بالتلغراف عن ساعة السفر وإنى على يقين بأنه لحينما أصل تستمر الأعمال سائرة على أحسن محور يهمه عطوفتكم ورفقائكم".

الإمضاء

(محبكم عباس)

وفى يوم الجمعة المذكور فى الساعة الثانية بعد الظهر شيعت جنازته من محطة باب اللوق إلى سراى عابدين ومنها إلى شارع عبد العزيز فالموسكى فالسكة الجديدة المجاورين فمدافن العائلة الخديوية بقرب الأستاذ العفيفى. وكان الجمع حافلاً مشى فيه كل الوزراء بمصر وأعيانها وطنيين وأجنبيين وقناصل الدول ومستخدمى المحاكم والعلماء وغيرهم وإصطفت العساكر المصرية والإنكليزية على جانبى الطريق من سراى عابدين إلى المدفن وقبر رحمه الله عند الغروب وذهب كل إلى حاله. وكانت علامات الحزن على كافة الأهالى والنزلاء ورفعت القناصل أعلامها منكسة. وكذلك رفع العلم المصرى

منكساً على كافة المحلات العمومية. وظهرت الجرائد محاطة بالسواد علامة على الحداد وصدرت الأوامر بقفل دواوين الحكومة وكافة المدارس فى يومى السبت والأحد إظهاراً للحزن.

وفى نحو العاشرة من مساء ذلك اليوم حينما كان النظار والبرنس حسين باشا أخو المتوفى يقابلون المعزيين فى سراى عابدين إذ ورد عليهم تلغراف من الصدر الأعظم بالآستانة بتعيين البرنس عباس باشا أكبر أولاد الخديو الفقيد خديوياً لمصر. وهذا نص ترجمته نقلاً عن الجرنال الرسمى:

"بناء على ما عرضنا على الحضرة الشاهانية من أنه بمقتضى فرمان وراثة الخديوية المصرية يؤل مسند الخديوية إلى حضرة عباس حلمى باشا أكبر أولاد المرحوم محمد توفيق باشا وأنه لحين ما يصل حضرته إلى مصر تكون إدارة الحكومة بواسطة عطوفتكم بالإشتراك مع هيئة النظار وقد صدرت الإرادة السنية بذلك فلزم الإخطار" (الإمضاء جواد).

وفى يوم الأحد نشرت الجريدة الرسمية أن عباس باشا الخديو الجديد قد سافر من تريستة فى يوم السبت 9 منه الساعة واحدة بعد الظهر وأن سيكون وصوله إلى ثغر الأسكندرية فى صباح يوم الخميس 14 منه وستثبت هنا ترجمة الخديو الفقيد بغاية الإيجاز – ولد يوم الخميس عشرة رجب سنة 1269 هـ.

وتعلم فى مدارس القاهرة ولم يسافر إلى البلاد الأجنبية كباقى إخوته. ولما قارب عمره العشرين ولى رئاسة المجلس الخصوصى ثم وهبت إليه رتبة المشيرية من السلطان وعين رئيساً لمجلس النظار وناظر الداخلية ولما بلغ واحد وعشرين تزوج بأمينة هانم بنت إلهامى باشا بن عباس باشا الأول بن طوسون باشا بن محمد على باشا الكبير ورزق منها بإبنين وبنتين وهم عباس باشا الخديو الجديد وولد سنة 1291 ومحمد على بك والبرنس خديجة هانم وأختها نعمت هانم وهى الأصغر ولدت سنة 1881 أفرنكية وتولى رحمه الله الأريكة الخديوية عقب عزل والده وكانت ولايته فى يوم الخميس 7 رجب سنة 1296

موافق 26 يونيه سنة 1879 ثم تمرد عليه الجند سنة 1882 ودخلت الإنكليز لتأيده فقهروا عرابى باشا وأتباعه فى واقعة التل الكبير ولم يفارقوها حتى الآن.

بعد موت الخديو كثرت الإشاعات بأن موته مسبب عن جهل أو غلط الأطباء المعالجين له وزاد اللغط حتى أن مجلس النظار طلب من الحكيمين (هيس) و(كومانوس) اللذين استدعيا للإستشارة فى يوم الأربع السابق للوفاة ومن سالم باشا سالم أن يقدموا تقارير عن حالة المرض وسبب الموت فقدموا التقارير المطلوبة يشم منها رائحة إلقاء المسئولية على عيسى باشا حكيم السراى الثانى فكلفه مجلس النظار بتقديم تقرير وعين لجنة من مهرة الأطباء لفحص هذه التقارير ثم بعد يومين صرف النظر عن هذه المسئلة بالكلية بما أنه إتضح أن الموت طبيعى لا شبهة فيه.

ولم يصل الخديو عباس إلى الأسكندرية فى يوم الخميس 14 الشهر كما نشره الجرنال الرسمى بل كان وصوله إليها فى الساعة الواحدة صباحاً من صبيحة السبت ولم تتمكن الباخرة من الدخول فى الميناء إلا فى الساعة السابعة فنزل بسراى رأس التين وأجريت هناك التشريفات العمومية ثم قبل الساعة عشرة بموكب حافل وسار إلى محطة السكة الحديد وكانت العساكر المصرية والإنكليزية مصطفة بها ثم سار القطار الساعة عشرة ووصل محطة مصر الساعة الثانية بعد الظهر وكان الإحتفال عظيماً فى محطات دمنهور وبركة السبع وبنها حيث كان بإنتظاره مديرو البحيرة والغربية والمنوفية والقليوبية مع العمد والأعيان. ولما وصل محطة مصر حيته العساكر المصرية والإنكليزية مصطفة على أربع جوانب الميدان وموسيقات الجيش فى الوسط والدكك التى أقيمت على يمين ويسار السلم وأمام السراى مفعمة بالموظفين والأعيان بالكساوى الرسمية ولما نزل جنابه على السلم قابله النظار ورياض باشا وأعضاء العائلة الخديوية ثم قرأ رئيس مجلس النظار التلغراف الوارد من الصدر الأعظم بتولية عباس باشا ونسخنا صورته فى الصحيفة السابقة وبإنتهاء قراءته إبتدئ بإطلاق ماية مدفع من القلعة وعزفت الموسيقى الإنكليزية بالسلام الشاهانى والخديو يسمعه واضعاً يده على رأسه بهيئة سلام عسكرى إحتراماً ثم عزفت الموسيقى المصرية بالسلام الخديوى يتخللها ثلاث صيحات متعاقبة من

الجيش المصرى بكلمة (افندمز جوق باشا[68]) ثم قدم ناظر الخارجية تيجران باشا حضرات القناصل للجناب الخديوى بترتيب أقدميتهم ثم صعد إلى قاعة الاستقبال. وقابل بها قاضى مصر وشيخ الجامع والمفتى وباقى علمائه وفى منتصف الساعة الرابعة عاد إلى محطة كوبرى الليمون وتوجه بطريق السكة الحديد إلى سراى القبة وفى يوم الإثنين 18 الشهر أجريت التشريفات العمومية بسراى عابدين على النمط المعتاد.

هذا ولما وجه مسند الخديوية إلى عباس باشا وبلغه ذلك معتمد الدولة العلية بمدينة تريستة عرض سموه تشكراته فوراً إلى السده الشاهانية فورد إلى سموه التلغراف الآتى من ثريا باشا باشكاتب المابين الهمايونى[69] بتاريخ 16 يناير سنة 92 "أن عريضة فخامتكم المشتملة على الشكر المؤكدة لصدق العبودية من جهة توجيه مسند الخديوية الجليلة إلى عهدة فخامتكم اللائقة لها المحتوية على الدعوات الخيرية بإطالة العمر الشاهانى وإزدياد الإقبال والشوكة الملوكانية قد شملت بإلحاظ الفيوضات الشاهانية واستوجبت محظوظية مولانا ولى النعم الأعظم وبالنسبة لصفات فخامتكم الممتازة فلا شك فى دوام التوجيهات الشاهانية نحوكم وإنى إمتثالاً لأمر صاحب الخلافة العظمى قد بادرت بإبلاغ ذلك وتبشيركم به".

ولما وصل جنابه العالى إلى أسكندرية عرض تلغرافياً أمر وصوله إليها فورد إليه التلغراف الآتى من دولة ثريا باشا بتاريخ 17 يناير سنة 92 وهو: "قد ورد لأعتاب صاحب النعم والمنه العظمى تلغرافكم السامى الأكرم المشتمل على وصولكم فى هذا اليوم إلى أسكندرية المعرب عن صداقتكم وعبوديتكم وعن الشكر منكم لأعتاب مولانا ملجأ الخلافة السنية وقد استوجبت مسارعتكم الفخيمة العلية إلى إبراز دلائل الصدق والشكر على هذه الصورة إرتياح ومحظوظية الحضرة العلية السلطانية فإمتثالاً للأوامر الرفيعة

[68] عاش أفندينا الباشا.

[69] كان لفظ "المابين" يطلق على المكان الذى يقع بين "الحريم" و"الديوان" فى سراى السلطان العثمانى. وكان يختص "المابينجية" (أى رجال المابين) بالخدمة الشخصية للسلطان كالعناية بنظافة جسده وقص شعره والإهتمام بثيابه وكان من بين موظفى المابين السركاتى (أى كاتب السر أو السكرتير) ثم تطور الأمر فى القرن التاسع عشر حتى أصبحت الوظيفة الأخيرة هى الغالبة على عمل المابين الذى تحول إلى سكرتارية لديوان السلطان انظر:
Gibb & Bowen: Islamie Society and the Wst,vol I; Part I; Oxford 1950, p 338.

الشأن المبينة لعالى الإلتفات من لدن المقام الجليل الشاهانى قد بادرت بتبشيركم وإبلاغكم ذلك جميعه".

وفى 18 يناير سنة 92 أرسل الخديو عباس الثانى إلى مصطفى باشا فهمى رئيس النظار الخطاب الآتى: لقد رأينا لدى وصولنا إلى القطر المصرى أن نبدى لكم ولرفقائكم رضانا عن التدابير والوسائل التى أجريتموها فى غيابنا سواء كان فيما يختص بالإحتفالات التى أقيمت لساكن الجنان والدنا المحبوب أو فيما يختص بالاستمرار على إدارة شئون الحكومة على محور الاستقامة وإعتماداً على الثقة الى كانت للطيب الذكر المغفور له والدنا بكم لا يسعنا التخلى عن النظار الذين إختارهم لذاته الكريمة ولذا استصوبنا بقاءكم مع رفقائكم كل منكم فى النظارة التى عهدت إليه. وإننا واثقون بأنكم تعاونونا فى القيام بهذا العبء الثقيل الذى فوض أمره إلينا "الإمضاء – محبكم عباس حلمى".

وأرسل سموه إليه مع هذا الخطاب إرادة سنية تاريخها 17 يناير سنة 92 بإبقاء هيئة النظار الحالية كما كانت. والذى يتبادر للقارئ عند تلاوة هذا الخطاب أن الخديو عباس لم يكن واثق بهذه الوزارة تمام الوثوق إلا أنه أبقاه مراعة [مراعاة] لإسم والده ليس إلا وسيظهر لنا المستقبل سر نواياه.

وجميع الأهالى مستبشرون بهذا الخديو الجديد ويؤملون فيه عدم موافقة الإنكليز على مطلوباتهم المجحفة بحقوق الأمة كوالده المرحوم الذى عرف بضعف العزيمة مع حسن النية.

وفى ليلة الثلاث 19 يناير توفى السيد عبد الباقى البكرى نقيب الأشراف وشيخ مشايخ الأضرحة والطرق والسجاجيد ودفن فى يوم الثلاث.

وفى 19 منه صدر أمر عال بإمضاء الخديو عباس بإجراء بعض ترقيات فى النيابة العمومية وهى ترقية محمد أفندى على وكيل النائب العمومى بالمحاكم القبلية وكيلاً له بالمحاكم البحرية بدل إسكندر عمون أفندى الذى عين قاضياً بمحكمة أسكندرية وبترقية محمد أفندى شكرى المساعد درجة ثانية بدل محمد أفندى على.

وفى 20 منه صدرت إرادة سنية بتعيين الدكتور كومانوس الرومى الجنس طبيباً خاصاً للخديو بدل سالم باشا سالم وأشيع رفت عيسى باشا أيضاً لكن لم يثبت ذلك رسمياً.

وفيه صدرت إرادة سنية بتنصيب السيد محمد توفيق أفندى البكرى أخو البكرى المتوفى مكان أخيه.

وفى 21 صدر أمر عال بجواز نقل ضباط البحرية إلى مصلحة خفر السواحل بشروط وقيود معلومة.

فى يوم 25 أجريت بعض تنقلات وتغييرات فى المعية صادفت رضاء العموم لأن كل من عزلوا كانت سيرتهم غير حميدة مثل خليل بك ثابت مثلاً وفيه أحال الخديو ثابت باشا الشركسى الأصل وذو الفقار باشا الرومى الأصل على المعاش نظراً لتقدمهم فى السن وفى الحقيقة نظراً لعدم موافقتهم أفكارهم القديمة لأفكاره الحديثة. وفيه صدر أمر عال بالتئام الجمعية العمومية فى يوم السبت 30 يناير سنة 1892 وبتعيين مظلوم باشا محافظ القنال بالمعية بدلاً من ثابت باشا وبتعيين محمود بك رياض مدير أسيوط مكانه وبتعيين سعد الدين باشا مفتش أول الداخلية مديراً للداخلية.

وفى صبيحة يوم الثلاثاء 26 منه إجتمع من بالقاهرة من الجنود المصرية وضباطهم بين مصريين وإنكليز وتلامذة المدرسة الحربية والضباط المستودعين فى ساحة عابدين لأداء يمين الطاعة والإخلاص للخديو وهذه هى أول مرة أقسمت فيها الجنود المصرية بالطاعة لأمير البلاد وهى بدعة حسنة لاسيما فيما يختص بالضباط الإنكليز وقد أدى الضباط الوطنيون يمين الطاعة باللغة العربية واضعين يدهم على الكتاب العزيز بين يدى شيخ الجامع الأزهر وهذه صورة اليمين "أقسم بالله ثلاثاً وبكتبه المنزلة عموماً وبذمتى وشرفى وإعتقادى أن أكون صادقاً مخلصاً أميناً للحضرة الفخيمة الخديوية ولحكومتها السنية مطيعاً لجميع أوامرها الكريمة ولجميع الأوامر الحقة التى تصدر إلى من رؤسائى منفذاً لإرادة جنابه العالى فى البر والبحر داخل وخارج القطر معادياً لمن يعاديه ومسالماً لمن يسالمه مدافعاً عن حقوق بلاده محافظاً على سلاحى لا أتركه من يدى لعدو قط حتى أذوق الممات. والله على ما أقول وكيل".

ثم حلف الضباط الأجنبيون اليمين أما السردار جرنفيل باشا الإنكليزى وهذه صورة اليمين: "أعلن بشرفى بإعتبارى ضابطاً ذا شرف أننى فى خدمتى للحضرة الخديوية أثناء مدة شروط خدمتى الحالية أو التالية أقوم بأداء الواجبات التى تعهد إلى بإخلاص وأمانة وأخصص وأبذل غاية مجهودى لبث وتقوية شعاير الولاء والإحترام لذات جنابه العالى وعائلته الكريمة فيمن يكون تحت إمرتى".

ثم بعد ذلك إعتل الخديو ظهر جواد متشحاً بكسوة فريق وحضر استعراض الجنود على حسب الأصول العسكرية.

فى يوم السبت 30 منه إجتمعت الجمعية العمومية وحضرها الخديو وبعد أن حلف بين يديه إهتمامه بأعمال مجلس نواب الأمة وبشرهم بلغو ضريبة العونة التى لم تحصل وبلغو الباطنطا وبتنقيص ثمن الملح إلى نصف قرش عن الكيلو بعد ما كان ثمن الأقة قرش واحد أى أن التنزيل بلغ 40 فى المايةتقريباً وختمه بقوله: "وأملنا أنه بمعونة الله ومعاضدة الأمة تكون أعمالنا ومساعينا عائدة على مصر بالسعادة والرفاهية إنشاء الله، وهى أول مرة ذكرت فيها الأمة ومعاضدتها فى مقام رسمى إذ الولاة السابقون كانوا يعتبروا الأمة كقطيع من الأنعام لا يصلح إلا للجز. وفى تاريخه نشر الأمر العالى المختص بالثلاثة أمور التى يشر بها سموه فى الجمعية العمومية.

فى أول فبراير إحتفل بتسليم قنصل فرنسا الجنرال نيشان ليجيون دونور التى أهدته دولة فرنسا إلى الخديو وأن فى إهدائها إياه هذا النيشان قبل أن يأتى إليه فرمان التولية أو تهديه الدولة العلية نيشاناً سامياً برهان على أنها تريد بذلك تشجيعه على مقاومة الإنكليز لاسيما وأنها أرسلت لتوصيله دوننمة بحرية وأخفت أمر إهدائه النيشان حتى وصل أميرال الدوننمة إلى مصر.

وفى 28 يناير الماضى قرر مجلس [النظار] تشكيل لجنة مخصوصة للنظر فى الطرق اللازمة لتعداد أهالى القطر المصرى وكان آخر تعداد حصل فى سنة 1882 أى من منذ عشر سنوات.

فى 3 فبراير صدر أمر بشأن ربط الأموال عن أطيان الميرى البور التى تباع للأهالى.

وفى 4 منه صدر أمر عال بإجتماع مجلس مديرية قنا للنظر فى أمر السكك الزراعية المراد إنشاها هناك.

وفيه قابل الخديو أميرال الأسطول الرومى الذى أرسل من لدن قيصر الروسيا للسلام على الخديو وتهنئته على التولية وفى مجئ هذه الدوننمة عقب الدوننمة الفرنساوى بل قبل مبارحتها مياه (مصر) دليل على إتحاد الدولتين على معاكسة الإنكليز فى مصر.

فى يوم 10 صدر أمر عال بتعيين قاضى التحقيق فى المواد الجنائية لمدة سنة بموجب قرار يصدر من ناظر الحقانية بناء على كشفين يشتمل كل منها على أسماء ثلاث قضاة ويقدم أحدهما من رئيس المحكمة والثانى من النيابة ويجوز درج أسماء نواب القضاة فيهما – هذه فكرة عظيمة لأن قاضى التحقيق يلزمه تمرين كثير وكان لازم تعيينه لمدة أطول من سنة وأن تعطى مصاريف سرية للبحث عن خبايا المسائل الغامضة ويكون تابعاً لنظارة الحقانية رأساً لا لرئيس المحكمة.

وفيه صدر أمر عال يجعل المسائل المختصة بقسمة العقار الممكن قسمتها عيناً من إختصاص المحكمة الجزئية وهى خطوة جديدة نحو توسيع نظامها كما هى رغبة أغلب العاملين بالقانون وغيرهم.

وفيه صدر أمر آخربإضافة جملة (بواسطة لقب) على الفقرة الخامسة من المادة (292) من قانون العقوبات.

وفيه صدر أمر بجواز الصلح فى المسائل المخالفات التى لا يعاقب عليها القانون بالحبس وبشرط أن لا يكون المتهم حكم عليه بسبب مخالفة أخرى فى أثناء الثلاثة أو حصل صلح معه فى أثناء هذه المدة وكيفية الصلح هى أن يدفع المخالف مبلغ خمسة عشر قرش صاغ للنيابة العمومية أو لصراف البلد المقيم فيها فى مسافة الثمانية أيام التالية لتحرير محضر المخالفة والقصد من ذلك تخفيف الأعمال عن المحاكم إذ المخالفات فيها تعد بالآلاف وبعشرات الآلاف.

وفى 13 منه حصلت بعض تغييرات فى رجال المعية العسكريين لا تهم العموم.

وفيه وصل من أسكندرية قائد الأسطول الإيطالى الذى أتى لتهنئة الخديو ومجئ هذا الأسطول لم يكن لمناظرة فرنسا والروسيا إذ إيطاليا معضدة للإنكليز فى مصر.

وفى 17 منه أنعم الخديو بالنشان المجيدى من الدرجة الأولى على سعادة أحمد فريد باشا ناظر الدائرة السنية (والدى) والمراقبين بها وهما إنكليزى وفرنساوى (بطريقة استثنائية مكافأة لهم على ما حصلوا عليه فى خلال السنة الماضية من النتائج التى لم يسبق لها نظير) هذه هى الألفاظ التى وردت فى الجريدة الرسمية.

فى أواخر فبراير سنة 92 أصدرت الحكومة حساب 1891 النهائى مرفوقاً بمذكرة من المستشار المالى الإنكليزى هذا ملخص ما جاء فيها: إيرادات السنة المذكورة (10.599.301) جنيه مصرى ومصروفات (9.525.561) فتكون الزيادة فى الإيرادات (1.073.740) ولتقدير المبلغ الذى يجب تخصيصه للإحتياطى العمومى والمبلغ الذى يستحق للحكومة ينبغى أولاً أن ينزل من قيمة المصروفات المذكورة البالغ قدرها 9,525,561 قيمة المبالغ التى صرفت زيادة عن المصروفات المصرح بها وقدر ذلك 141.292 جنيه أى الباقى يكون 9.384.269 فيكون حساب الإيرادات والمصروفات هكذا: إيرادات 10.599.301، مصروفات حسب الإيرادات (9.384.269) فتكون الزيادة (1.215.032).

ثم يقتضى أن يستنزل من هذا المبلغ قيمة الوفورات الناتجة من تحويل الدين الممتاز ودين الدائرة السنية المودعة بخزينة صندوق الدين العمومى البالغ قدرها 324.659 وما تبقى من ذلك وقدره 890.373 هو قيمة الزيادة المقتضى قسمتها مناصفة بين الإحتياطى العمومى وبين الحكومة وحيث أن المبلغ الذى يخص الحكومة من ذلك 445.165 جنيه مصرى ونصف يجب أن يخصم منه 41.292 تكملة ما زاد فى عموم المصروفات عن المصروفات المصرح بها فصافى المبلغ الذى يخص الحكومة والحالة هذه يبلغ 303.854 جنيه مصرى ونصف.

–بيان حال الإحتياطى العمومى– إن الإحتياطى العمومى الذى كان موجود بالخزينة إلى أول يناير سنة 1891 كان يبلغ مقداره 1.252.882 وفى بحر السنة المذكورة قد زيد

الإحتياطى المذكور بمبلغ 482.633 (وهو ما خص الإحتياطى من زيادة إيرادات سنة 1890) فيكون مجموع ذلك إلى أول يناير سنة 92 – 1.735.515 جنيه مصرى.

–بيان حالة الإحتياطى الخصوصى– هذا الإحتياطى كانت تبلغ قيمته فى أول يناير سنة – 91 – 374.091 وفى بحر السنة المذكورة زاد عليه مبلغ 297.435 فيكون مجموع ما بلغه فى أول يناير سنة 92 – 671.626 جنيه مصرى ويحسب أسعار السندات فى 31 ديسمبر 1891 قد وصلت قيمة المبالغ الإحتياطية إلى ما هو آت: "إحتياطى عمومى 1.822.411 والإحتياطى الخصوصى 665.922 الجملة 2.488.332 ولو أضيف على ذلك المبلغ قيمة الوفورات الناتجة من التحويل وقدرها 324.659 لبلغ مجموع الإحتياطى الحقيقى مبلغ 2.812.992 جنيه مصرى وعدا عن المبلغ المذكور الذى تكون فى بحر الخمس سنوات الأخيرة الواجب إعتباره بمثابة استهلاك قد استهلك حقيقة فى سنة 1891 مبلغ اسمى من سندات الدين العمومى مبلغ قدره 258.020 جنيه إنكليزى.

أما الدين فحسابه يتضح من الجدول الآتى:

	مستندات متداولة لغاية سنة 91	استهلاكات فى بحر السنة	سندات متداولة لغاية سنة 1891	الفائدة السنوية
القرض المضمون	9024500	44600	9069100	فى الماية 3
شرحة الممتاز	29400000	00000	29400000	شرحه 3 1/2
الدين الموحد	55986960	1520	55988480	شرحه 4
قرض الدومين	4860560	184860	5045420	شرحه 5
قرض الدائرة السنية	7272320	27030	7299360	شرحه 4
	106544340	258020	106802360	

أول مارث سنة 92 صدر قرار المالية بتعيين يوسف بك مخلع الشامى وكيلاً لمصلحة الجمارك بماهية ألف جنيه سنوى ولا يدع لو رأينا تلك المصلحة بعد ذلك بقليل مفعمة بالشوام وأبوابها مرصدة فى وجه المصريين ولا نلومن إلا أنفسنا.

وفيه صادق مجلس النظار على ما قرره القومسيون المعين للنظر فى الأموال المتأخرة على الأطيان لغاية سنة 1889 وقدرها نحو مليون ومايه وخمسين ألف جنيه فقرر نهائياً أن تتنازل الحكومة للأهالى عن 623 ألف جنيه وأن توقف تحصيل 284 ألف منها عن الأراضى المدعى أصحابها أنها تالفة ريثما يصدر قرار قومسيون التوالف بشأنها وتوقف تحصيل 61 ألف جنيه رفع بشأنها قضايا أمام المحاكم ريثما تصدر أحكام فيها وأن تحصل فى جميع المتأخرات المذكورة آنفاً مبلغ 186 ألف جنيه فقط.

فى يوم الأربعاء 2 منه إحتفل رسمياً بتسليم نيشان ليوبولد من الدرجة الأولى الذى أهداه ملك البلجيك لسمو الخديو عباس الثانى.

يظهر من إيراد السكة الحديد فى شهر فبراير سنة 92 الماضى إنه لا يكاد يختلف فى الشهر المذكور من السنة الماضية مع تنقيص ثمن التذكرة الذهاب والإياب 40 فى المايه من أول الشهر المذكور.

3 مارث فى صباح أمس ورد تلغراف من المابين الهمايونى إلى مختار باشا المندوب العثمانى بمصر مخبراً بإنعام جلالة السلطان على الخديو عباس الثانى بالنشان المجيدى المرصع فأبلغه مختار باشا إلى الخديو وهو رفع تشكراته تلغرافياً إلى السلطان – ويؤكد البعض أن الخديو وعد فى تلغرافه بزيارة دار الخلافة بعد شهر رمضان القابل.

وفيه عفى الجناب الخديوى عن مائة وثلاثين نفس من المجرمين المحكوم عليهم أبدياً أو بمدد مختلفة لكون بعضهم طاعن فى السن أو من أرباب العاهات.

7 مارث – تكلمت بعض الجرائد فى المحل الذى يقرأ فيه الفرمان بين قائل أنه سيقرأ فى ديوان الغورى بالقلعة وقائل أن ذلك سيكون فى ميدان عابدين والعادة أنه كان يقرأ فى القلعة إلا أن الظاهر أن الإنكليز لا يرغبوا فى ذلك لإحتلالهم القلعة ومع كل فلم يبت بشئ فى هذه المسئلة.

8 منه أشيع أن على باشا رضا مدير الأوقاف العمومية قد استعفى من وظيفة رئاسة المجلس الحسبى نظراً لعدم تنفيذ قراراته بواسطة المحافظة أما المجلس الحسبى فأشغاله مختلة لتسلطن الرشوة بين كتابه وعدم موافقة نظامه على الأفكار الحديثة.

10 بعد ظهر هذا النهار بارز تلامذة المدرسة التوفيقية تلامذة المدرسة الخديوية فى لعب الكرة بالقدم وهى رياضة إنكليزية أدخلت حديثاً فى المدارس لتنشيط التلامذة عليها جارى حصول مبارزات بينهم كى تهتم الفئة المغلوبة فى إتقان اللعب فتفوز على الفئة الغالبة.

كانت الحكومة أصدرت أمراً بنقل محلات التبن والقش إلى مسافة معلومة بعيداً عن محلات السكن وقررت مجازاة من يخالف هذا الأمر أمام محاكم المخالفات لكن لما شرعت فى تنفيذه توقفت الأجانب بحجة أن دولهم غير مصدرة على هذا القرار. ولذلك تظلم الوطنيون من نفاذه عليهم دون غيرهم فأوقف العمل به مؤقتاً.

11 منه لم تأت أخبار عن سفر أيوب باشا الذى تعين لحمل الفرمان المؤذن بتوليته الخديو عباس الثانى حتى اليوم والمظنون أن تأخيره هو عدم إنتهاء مسئلة العقبة التى يرغب الدولة العلية إحتلالها منعاً للفتن الأجنبية الإنكليزية فى جهات العرب ولم تقبل مصر بذلك.

12 منه يوم أمس مساء يوم تاريخه جاءت تلغرافات من الآستانة لبعض قناصل الدول تنبى بأن يوسف باشا حامل الفرمان سيسافر هذا اليوم على الوابور عز الدين.

13 منه غدا يوافق يوم النصف من شهر شعبان سنة 1309 ولذلك سيحتفل فى هذه الليلة بتلاوة الدعاء المخصوص فى جامع القلعة بحضور الخديو والنظار والذوات.

14 منه لغاية الساعة 3 بعد الظهر لم تأت أخبار رسمية بقيام الفرمان من الآستانة ولم يعلم سبب للتأخير غير ما ذكرنا.

15 من يوم تاريخه يبتدى العمل بالأمر العالى الصادر بجواز الصلح فى بعض المخالفات الصادر فى 10 فبراير الماضى.

16 منه إنتهت حسابات الدائرة السنية لسنة 1891 وقد تبين أن إيراداتها كانت 1.335.660 جنيه مصرى ومصروفاتها بما فيه فائدة الديون بإعتبار خمسة فى المايه 1.298.994 فكون زيادة الإيرادات على المصروفات 36.666 وذلك بعد ما كان العجز سنة 1886 – 261.296 وما الفضل فى ذلك إلا لهمة سعادة والدى أحمد فريد باشا. أما مصلحة الدومين فلم يزل العجز مستمراً فى ميزانيتها فقد بلغ فى السنة الماضية مايه وأربعين ألف جنيه.

22 منه استعفى السير جرانفيل باشا الإنكليزى سردار الجيش المصرى أثر تعيينه فى وظيفة عالية بالجيش الإنكليزى ولم يتعين خلفه حتى الآن ولابد أن يكون إنكايزياً.

وفيه صدر أمر عال بإحالة أحد نواب القضاة بمحكمة أسكندرية وجرى تعيين بدله عدة ترقيات فى المحاكم كما هى العادة.

24 منه لحد تاريخه لم تأت أخبار رسمية عن الفرمان والظاهر أنه لا يأتى قبل عيد الفطر.

فى 27 منه ثبت تعيين كتشنر باشا مفتش عموم البوليس سردار للجيش المصرى وتعيين بدله ستل باشا وهو إنكليزى أيضاً وهى فرصة قد أضاعها الخديو عباس لزيادة نفوذه وتأييد استقلاله بتعيين سردار مصرى أو بتقليده هو بنفسه رئاسة الجيش المصرى.

28 منه عزل رضا باشا مدير الأوقاف وتعيين بدله محمد زكى باشا تشريفاتى أول وبدله محمد بك العبانى الذى كان وكيل محافظة بورسعيد.

29 تعيين أحمد أفندى زكى رئيس قلم المعاشات باشكاتباً للأوقاف بدل عبد الله أفندى عبيد الذى تلوث إسمه بالرشوة. أما أحمد أفندى زكى فمن الشبان الأذكياء المشهورين بالعفة والصداقة.

وفيه إبتداء شهر رمضان سنة 1309 – 30 كان الناس متخوفون من تعيين أحد الشوام بدل أحمد زكى أفندى لكن قد تعين بدله على أفندى المطراوى المصرى.

أول أبريل أشيع فى الليلة الماضية خبر سفر الباخرة العثمانية عز الدين المقلة لأيوب باشا حامل الفرمان السلطانى بتولية الخديو. وفى هذا الصباح تأكد هذا الخبر وينتظر وصوله إلى أسكندرية يوم الأحد 3 الجارى.

2 منه صدر أمر عال بمعاقبة كل من يتعدى على عقار الغير لكن لم يمكن تنفيذه إلا على الأهالى بما أن الدول لم تقبل إجرآه على رعاياها وكان مجلس الشورى قرر برفض ما لم تتفق الحكومة مع الدول على سريانه على الأجانب منعاً لعدم المساواة فلم تقبل الحكومة هذه المشورة الحقة وأصدرت أمرها بنفاذه على الأهالى بدون أن تبدى للمجلس أسباباً لذلك كما هو مقتضى القانون النظامى.

4 منه فى صباح هذا اليوم وصل إلى أسكندرية أحمد أيوب باشا معه الفرمان ووصل إلى العاصمة فى الساعة الثانية بعد الظهر وأجريت له الإحتفالات اللائقة بمقامه ومقام مرسله. وجميع الأهالى يستعدون لإقامة الزينة ولم يحدد يوم تلاوته رسمياً والمظنون أن يكون ذلك يوم الخميس القابل.

وفى هذا اليوم (4 أبريل) إجتمع مجلس شورى القوانين وبحث فى جملة مشروعات أهمها مشروع لغو محكمة بنها وإحالة مديرية القليوبية على محكمة مصر ومديرية المنوفية على محكمة طنطا وهو مشروع يقابله الرأى العام بالاستحسان وقد قرره المجلس ومشروع حصر القضايا التى تقام على الحكومة فى أربع محاكم مخصوصة ورفضه المجلس لما فيه من المشقة على الأهالى وحسناً فعل. وإرتأى بعض أعضائه أن يناط أعضاء النيابة العمومية بالدفاع عن الحكومة فى القضايا المدنية إذ المقصود التوفير.

5 منه توفى محمود باشا حمدى أخو زوجة رياض باشا وكان وكيلاً للداخلية وشيعت جنازته بغاية الإحتفال مراعاة لرياض باشا لا للمتوفى بما أنه كان مبغوضاً من أغلب الناس لسوء طباعه وعدم حسن معاملته لهم.

6 منه كثرت الأخبار عن تأخير تلاوة الفرمان لأن قنصل إنكلترا طلب من الحكومة المصرية الإطلاع عليه قبل تلاوته بما أنه وردت إليه إشارة تلغرافية من وزير دولته يخبره أن الفرمان قد أخرج بحيت جزيرة (طور سينا) فطلب قنصل إنكلترا ذلك من أيوب

باشا حامل الفرمان فأجابه بأنه لم يكن لديه إلا النسخة الأصلية المختومة وقد أمر بعدم فض أختامها إلا عند تلاوتها رسمياً فكتب القنصل بذلك إلى دولته فأمرته تلغرافياً بمنع تلاوته ولو بالقوة ما لم يطلع عليه فأبرز القنصل هذا الأمر إلى الخديو فجمع مجلس النظار وقناصل الدول وقرروا بتأخير تلاوته حتى تتم المخابرات بين مصر (إنكلترا) والدولة العلية منعاً لما تسوء عقباه. ثم تداول الخديو مع أيوب باشا ومختار باشا وقنصلى الروسيا وفرنسا فى حل هذه المسئلة الصعبة وقرروا بتحرير عريضة استرحام للسلطان بإبقاء بحيت جزيرة سيناء تحت إدارة مصر كما كانت وقد كان وكتب قنصل فرنسا وروسيا إلى سفرائهم بالآستانة بالسعى لدى السلطان لحسم هذه النازلة وتلبية طلب مصر وللآن لم يأت خبر من الآستانة.

8 منه فى عصارى هذا اليوم وردت الأخبار الرسمية من الصدر الأعظم إلى الخديو والمندوبين العثمانيين بتلبية الباب العالى لمطالب مصر وبذلك إنتهت كافة العقبات الحائلة ضد تلاوة الفرمان ولم يبق إلا تحديد اليوم والمنظور أن يكون يوم الإثنين القابل الموافق 11 الجارى.

9 منه من الغريب لم يتحدد يوم تلاوة الفرمان حتى ليل هذا اليوم ولن يتحدد على ما أشاع البعض حتى يصرح اللورد سالسبوى وزير إنكلترا بتلاوته.

10 منه تأكدت هذه الإشاعة وصرح [صرحت] بذلك كل الجرائد على إختلاف مشاربها حتى جرنال المقطم الشامى الإنكليزى فكان الإنكليز أرادوا أن ينتهزوا هذه الفرصة ليظهروا للمصريين أن نفوذهم فى مصر أقوى من نفوذ الدولة العلية نفسها مع أن هذه الإجرآت قد أخطأت المرمى لأنها تزيد من ميل جميع الأهالى إلى الدولة العلية حتى من كان معارضاً لها من قبل إذ تحقق الجميع الآن من أطماع الإنكليز فى مصر وعلم الخاص والعام أن لا خلاص لمصر من استيلاء الإنكليز عليها إلا بتقوية عرى التابعية للدولة العلية أو يجعل مصر حرة مضمونة من كافة الدول. لكن الأولى لحفظ نفوذ الإسلام فى أعلا كلمة هو التابعية للخلافة المحمدية – عند منتصف الليل أشيع ورود تصريح سالسبورى وان قد تحدد يوم الخميس 14 الجارى للتلاوة.

11 منه قد تأكد حصول التلاوة فى يوم الخميس الساعة عشرة صباحاً فى ميدان عابدين لا فى ديوان الغورى بالقلعة كما جرت به العادة إتباعاً لطلب الإنكليز ولهذا التغيير فى العوائد القديمة وقع سئ عند الأهالى فنجدهم فى غاية من الكدر ولو أنهم زينوا منازلهم تظهر عليهم علامات الكآبة والحزن أما السبب فى دفاع الإنكليز عن بحيت جزيرة سيناء فلم يكن محبة فى مصر بل سعياً وراء المنفعة الإنكليزية فإن هذه النقطة لو كانت فى يد دولة عزيزة الجانب لأمكنها منها قفل بوغاز السويس دون المراكب الإنكليزية ويكون فى مناعة بوغاز القسطنطينية ولذلك فإن إنكلترا لا تسلم أن يسلم إلى الدولة العلية مطلقاً ولو أفضى ذلك إلى الحرب.

13 منه نشرت جريدة المقطم أن قد وقع خلاف بين الغازى مختار باشا المندوب العثمانى والخديو لطلب الأول من الثانى تغيير الوزارة بسبب تساهلها فى كافة المسائل مع الإنكليز فتكدر الخديو وعد ذلك تداخلاً فى شئون بلاده الداخلية وكتب بذلك تلغرافاً إلى الباب العالى بصفة تشك من مختار باشا والجميع يحملون ذلك على طيش ورعونة الخديوى عباس الثانى إذ كان يمكن الإكتفاء بتفهيم الغازى بعدم العود لذلك إذ أن هذا التلغراف مما يمكن الشقاق بينه وبين الباب العالى وهو جل رغبة الإنكليز.

14 منه فى صباح هذا اليوم تم الإحتفال بقرآة الفرمان فى ميدان عابدين على النمط والترتيب الذى حصل عند عودة الخديو من أوروبا تقريباً وفى المساء زينت المدينة زينة باهرة.

15 – أشيع مساء اليوم أن قد ورد تلغراف من الباب العالى رداً على تشكى الخديو من مختار باشا فحواه أن السلطان واضع ثقته فيه أى أنه بعبارة أخرى لا يقبل ولا يسمع أى شكوى فى حقه.

16 منه وردت تلغرافات من الآستانة أمس لأحمد أيوب باشا بتأخير سفره حتى يوفق بين مختار باشا والنظارة وكثرت الإجتماعات بين النظار والخديو وأيوب وبارنج و [لا] يعلم حتى هذه الليلة ما تم.

17 منه فى الساعة واحدة بعد ظهر اليوم سافر أيوب باشا قاصداً الآستانة ويظهر [أن] الخلاف بين مختار باشا والوزارة إنتهى – قد ثبت رسمياً أن بارنج قنصل الإنكليز هو الذى أحدث كافة الإشكالات التى طرأت بخصوص الفرمان وتلاوته فقد نشرت المحررات التى دارت بينه وبين نظارة خارجيتنا بهذا الشأن فى الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 14 الجارى وبذلك تأكد الجميع ما لهذا الدخيل من السلطة فى الحكومة وكأنهم قصدوا بنشر تلك المحررات إقتناع الأهالى بأن النفوذ البريطانى سائد على النفوذ العثمانى الشرعى.

18 منه وافق هذا اليوم يوم شم النسيم [و] هو يحتفل به الأهالى من كافة الأديان والمذاهب.

فى أواخر رمضان حدثت مسئلة مهمة كادت تكون عاقبتها وخيمة لولا أن تداركتها الحكومة وهى أن ناظر الداخلية وهو رئيس النظار مصطفى باشا فهمى أصدر أمراً بمنع إطلاق المدافع فى البنادر لعدم وجود عساكر مدفعية مدربين وتسليم المدافع للبوليس ينشأ عنه ضرر أحياناً كما حصل فى بحر شهر رمضان وهو إصابة أحد عساكر البوليس بالمنيا بالمدفع أعدمه الحياة. فهاج الأهالى وعدوا ذلك إجحافاً بشعائر الدين وكتبوا عدة تلغرافات للخديو بذلك فصدرت الأوامر فى يومها بتأويل أمر الداخلية تأويلاً أشبه بالإبطال وبذلك هدأت البال.

28 منه وافق يوم عيد الفطر لسنة 1309 وجرت التشريفات بالمعينة حسب المعتاد.

وفى ليلة أمس سطت عصبة مسلحة على بعض منازل ببولاق الدكرور أصيب فيها رئيس العصبة بطلق نارى أورده حتفه ولم ينثن السارقون إلا لما أرسل المدد من محافظة مصر.

وفى ليلتها أيضاً حصل سطو جسيم فى إحدى عزب مديرية الغربية قتل فيه أحد الأهالى ونحو خمسة من الأشقياء وهى حالة يرثى لها كل محب للأمن لاسيما وأن ميزانية الضبط والربط جسيمة جداً يمكن بواسطتها زيادة عدد البوليس لولا أن أغلبها يصرف رواتب لضباط الإنكليز المستخدمين فى البوليس هذا خلاف الخفر المرتب من الأهالى وتصرف

لهم ماهيتهم من ضريبة خصوصية جارى تحصيلها بدون أمر عال خلافاً للقانون النظامى ويبلغ مقدارها سنوياً نحو أربعماية ألف جنيه.

2 مايو سنة 92 صدرت الأوامر العالية بلغو محكمة بنها وإضافة مديرية المنوفية على محكمة طنطا ومديرية القليوبية على محكمة مصر وبإحالة جملة من قضاتها وقضاة طنطا والزقازيق على المعاش إتباعاً لطريقة التنظيف وحصل بسبب ذلك جملة تنقلات ترقى بسببها عدد عظيم من رجال القضاء ورجال النيابة ويقال أن سيحصل بعض تغيير فى محكمة الاستئناف عما قريب.

فى يوم خمسة منه صباحاً إحتفل رسمياً بحضور الخديو بإفتتاح كوبرى إمبابة الذى أنشئ لتوصيل السكك الحديد القبلية والبحرية وليستعاض به عن المعدية البخارية التى كانت فى هذه الجهة ويبلغ طول هذا الكوبرى خمسماية متر فتزيد 234 متراً على كوبرى بنها وسبعة أمتار عن كوبرى كفر الزيات وبلغت نفقاته إثنين وثمانين ألف جنيه مصرى وقامت ببنائه شركة فرنساوية وهو مقام على تسعة عمد بالبناء ويناهز إرتفاعها (30) متر وهى راكزة فى قاع النيل على عمق آلاف متر مكعب ومن الفولاذ المتناهى فى اللين ثلاثماية ألف غرام تقريباً ويكفى لفتحه وقفله لمرور السفن من تحته رجل واحد يدير آلة مخصوصة مخترعة حديثاً.

فى يوم الأحد خمسة عشرة إبتدأ سير قطارات الصعيد من المحطة الجديدة التى أقيمت بسكة السبتية بالقرب من محطة مصر الأصلية وتركت محطة بولاق الدكرور.

وبالأمس إحتفل بوضع أول حجر لمحطة مصر الجديدة التى ستكون مركزاً لكافة أعمال السكة الحديد وقيام ووصول القطارات فى جميع القطر المصرى.

18 منه ليلة أمس نشر جرنال المقطم التقرير الذى سبق ونوه عنه من بضع أيام وهو التقرير الذى قدمه إبراهيم أفندى الهلباوى إلى كتشنر باشا عند تعيينه مفتشاً عاماً للضبط والربط شارحاً فيه ما كانت عليه سلطة المديرين فى الأزمنة السابقة وسوء استعمالهم لها وما أتاه مجلس الأشقياء من الأعمال الوحشية وما أصدره من الأحكام على الأبرياء وينصحه فى آخره يجعل ثقته فى الخفرآ والعمد الذين يجب أن يكونوا من أقدم العائلات

لكن المقطم حرف الكلم عن مواضعه تبعاً لغاياته الشخصية الإنكليزية وأول هذا التقرير بما ينافى فكر واضعه حيث قال المقطم أنه يرمى فيه المصريين بعدم الكفآة لتقليد الوظائف وأن كاتبه المصرى الغيور ذا وجهين إذ يحط للإنكليز فى قدر المصريين ويذم الإنكليز فى مقالاته التى ينشرها فى جريدة (المؤيد) مع أن من تصفح هذا التقرير بدون غرض لما وجد أى طعن على المصريين كما يدعى هذا الدخيل لكن قصد المقطم الوحيد هو إسقاط جريدة المؤيد التى هى الجريدة الوطنية الفردة من أعين المصريين حتى لا يعولوا على ما نشر فيها فى المستقبل من المقالات الرنانة مثل مقالتى الهلباوى (إلى أى طريق نحن مسوقون) و(فى أى طريق نحن سائرون) فعلى المصريين أن يقابلوا هذه الوشايات بما تستحق من الإذدرا والإحتقار ويضعوا ثقتهم فى أعاظم الوطنيين مثل الهلباوى الذى لم يقصد بتقريره إلا بذل النصيحة لكتشنر باشا كى يعلم الحقيقة ولا يغتر بنصائح من يلوذ به من الشوام الذين لا يريدون إلا الحط بقدر المصريين والوشاية بهم.

فى يوم الخميس 19 منه قرر مجلس النظار تعيين شكور بك الشامى[70] من مستخدمى المالية مديراً للمجلس البلدى بسكندرية بمرتب شهرى قدره ماية جنيه وكانت ماهيته ستون وأعطى علاوة أربعون جنيهاً مع أن رئاسة المجلس البلدى كانت محولة على المحافظ وهو يؤيدها بدون زيادة فى راتبه لكن سياسة الحكومة الحالية قضت بإحالة عثمان باشا عرفى محافظ الأسكندرية على المعاش وأعطى معاشاً كاملاً وقدره (125) جنيه وتعين بدله محمد ماهر باشا الذى كان وكيلاً لمديرية الحدود وهو من المنتمين للإنكليز وأعطى مائة جنيه شهرى وتعين شكور بك مديراً للمجلس البلدى براتب ماية جنيه كأن المحافظ الجديد غير كفؤ لهذه الوظيفة ليكون المجموع (325) جنيه شهرى تنفقها الحكومة بدل (125) جنيه فهل هذا ما يسمونه بإصلاح المالية (؟) أما السبب فى ذلك هو إيجاد هذه الوظيفة لشكور بك مكافأة على تقديمه زوجته لكل من طلبها من

[70] هو يوسف شكور ولد بالأسكندرية فى 7 يوليو 1855 لأسرة لبنانية كانت تعمل فى خدمة محمد على وقد تلقى تعليمه بمصر وفرنسا وإلتحق بخدمة الحكومة فى 1876 وتدرج فى مناصبها حتى أصبح مراقباً للأموال غير المقررة ثم نقل إلى رئاسة بلدية الأسكندرية وكان موضع ثقة كرومر الذى كثيراً ما أثنى عليه فى تقاريره السنوية وقد إعتزل خدمة الحكومة فى سنة 1903 وأسس "شركة بيرة الأهرام" بالتعاون مع بعض الرأسماليين السوريين والأجانب ومات فى سنة 1913 (انظر، إلياس زاخورا: مرآة العصر فى تاريخ ورسوم أكابر الرجال بمصر، جـ 2، القاهرة 1916، ص 240 – 243).

مستخدمى المالية الكبار الإنكليز كالمستشار المالى وغيره كما هى عادة أغلب الشوام الذين لا يأنفوا من الدياسة [الدياثة] نوالاً للوظائف العالية.

فى هذا الأسبوع استقال من محكمة الاستئناف الأهلية كل من إدريس بك ثروت وحسن بك توفيق القضاة بها وإبراهيم بك روفائيل نائب القاضى وأحيلوا على المعاش تنفيذاً لخطة الإصلاح المتبعة فى المحاكم ولم تعلم أسماء اللذين سيخلفوهم فى هذه الوظائف العالية إنما لابد وأن يكونوا ممن إتصف بالعلم من الشبان المصريين بما أن خطة المستر سكوت المستشار القضائى هى تقديم المصريين على غيرهم لاسيما الشوام ولذلك فإنه الإنكليزى الوحيد المحبوب من رجال المصلحة الموكولة لعهدته.

23 منه – فى هذا اليوم الساعة 12 ونصف سافر الخديو وحاشيته إلى أسكندرية لتمضية فصل الصيف كما جرت عادة والده المرحوم وقد أقيمت الزينات على جميع المحطات التى يمر عليها وفى مدينة الأسكندرية لملاقات حاكم البلاد الأسمى (آه).

28 منه فى هذا اليوم نشرت الجريدة الرسمية ترجمة تقرير قدمه المستر سكوت إلى الحكومة المصرية بشأن ما تم بالمحاكم من الإصلاحات وما يلزمها وهو تقرير غاية فى الحكمة لا يمكن الإعتراض عليه من أى وجه ولذلك فإن كافة الجرائد حتى المعارضة إمتدحته غاية ما فيه مما يمكن لومه بخصوصه هو قوله إن وجود القضاة الأجانب فى الاستئناف أفاد العدالة مع أن أغلب ما به من الأجانب لا يدرون شيئاً فى القانون وخصوصاً الإنكليز منهم.

15 يونيه – قد تقرر إنشاء أربع محاكم جزئية فى دائرة محكمة الزقازيق ولا يبعد مع الوقت من أن يصير لكل مركز محكمة خاصة به وهو غاية ما يتمناه الأهالى.

16 – يقال أن تعيين خلف لمن استعفى من رجال الاستئناف لا يكون إلا بعد عودة سكوت من أوروبا بعد الصيف.

وافق هذا اليوم مولد السيد إسماعيل الإمبابى فتوجه إليه خلق كثير بالنسبة للتسهيلات التى أجرتها السكة الحديد التى لولا إنشاء كوبرى إمبابة لما تيسر لها ذلك. وفيه إحتفل بسفر المحمل إلى بلاد الحجاز.

17 منه – أهم المسائل الشاغلة للأفكار الآن مسئلة تعديل أو تغيير نظام تعيين المشايخ والعمد الحاصل على إنتخابهم الآن بطريقة لم تف بالمقصود لكن لم يأت بخصوصها شئ حتى الآن.

20 منه – فى هذا اليوم نشر مع الجريدة الرسمية القانون الذى قرره مجلس النظار لمدرسة الحقوق وأهم ما فيه أن مدة الدراسة صارت أربع سنوات بدل خمسة وأن الشهادة التى تعطى منها فى إنتهاء السنة الرابعة تسمى شهادة الليسانسيه المصرية أعنى أنها تكون مثل الشهادات التى تعطى من مدارس فرنسا بحيث أن التلميذ يمكنه بمقتضاها أن يتحصل على شهادة دكتور بعد ثلاثة إمتحانات فقط وهذا دليل على تقدم هذه المدرسة التى أغلب مستخدمى القضاء والنيابة من تلامذتها وسيكون الأمر كذلك فى كافة فروع الإدارة الداخلية تدريجياً لاسيما وأن القانون الجديد يقضى بقبولهم فى كافة الوظايف القضائية والإدارية بدون إمتحان.

فى 27 منه صدر أمران عاليان يقضيان بتنزيل الرسوم فى المواد الجنائية والجنحية مقدار النصف وبإحتساب مدة الحبس نظير الغرامة والمصاريف والرد 24 ساعة عن كل ثلاثين قرش بدل عشرين قرش والقصد من ذلك تقليل مدة الحبس وبالتالى تقليل عدد المسجونين مراعاة للصحة مع أنه من المحقق أن هذه الطريقة تكون سبباً لإزدياد عدد من يفضلون الحبس عن الدفع إذ أن أغلب من يحكم عليهم هم من أرباب الحرف والصنائع اللذين لا يكسبون أكثر من خمسة إلى عشرة قروش وسيظهر ذلك قريباً.

فى 29 منه صدرت الأوامر بتعيين قاضيين وثلاثة نواب قضاة فى محكمة الاستئناف الأهلية ومما أغضب كثيراً من قضاة المحاكم الإبتدائية أن عين سعد أفندى زغلول المحامى[71] نائب قاضى فى الاستئناف مرة واحدة مع وجود المستحقين من رجال المحاكم

[71] هو سعد زغلول باشا رئيس الوفد المصرى (فيما بعد) وزعيم ثورة 1919.

والشائع أن السبب فى ذلك مساعى البرنسس نظله هانم[72] المعين هو وكيلاً لها ويقال أنه عائشاً معها بصفة غير شرعية وربما يتزوج بها قريباً.

فى 30 منه صدر الحكم فى القضية التى رفعها المسيو ملتون الإنكليزى رئيس أطباء القصر العينى ضد جريدة البوسفور الفرنساوية لطعنها فيه وهو أن تدفع شركة الجريدة إليه مبلغ ألف جنيه مصرى خلاف المصاريف ومن الغريب أن جريدة المقطم نشرت ملخص هذا الحكم قبل صدوره بيومين وذلك مما يثبت أن المحاكم المختلطة التى أصدرته مختلة وتدخل السياسة فى مسائل القضاء. أما الفرنساويون ففى غاية الكدر من هذا الحكم لاسيما وأن رئيس الجلسة كان ألمانياً أى من أشد أعداء فرنسا.

يوم الإثنين 4 يوليو سنة 92 وافق عيد الأضحى لسنة 1309 هجرية وجرت رسوم التشريفات الإعتيادية باسكندرية.

يوم الأربع 6 منه وصلت إلى اسكندرية جثة المرحوم البرنس عز الدين بك نجل المرحوم البرنس حسين باشا عم الخديو الحالى توفى بمدينة (ويانا) ولم يبلغ سن الخامسة عشر ودفن بالإحتفال اللائق بجانب والده بضريح النبى دانيال بأسكندرية.

13 منه أضرب الجزارون عن ذبح الماشية فأصبح الرطل منها يساوى ضعفى ثمنه والسبب فى إضرابهم أن الحكومة كانت متبعة أولاً فى أخذ رسوم الدخولية على البهائم المعدة للذبح طريقة سهلة لكنها أقرب للغش وهى أن المعاون المعين بالمحطة يقدر إليهم على حسب ما يتراءى له إن كان من الدرجة الأولى أو الثانية أو الثالثة وعلى كل درجة منها رسم معين ثم استبدلتها الآن بطريقة أخرى هى أقرب للعدل وهى أن توزن الشاه أو غيرها ثم ينزل من مقدارها الثلث نظير الأجزاء الغير النافعة منها للأكل إعتماداً على تجربة أجراها أحد مستخدمى العوائد بدون إطلاع الجزارين عليها يقول الجزارون الآن إن هذا التقدير غير حقيقى وأن نسبة اللحم الخالص لنسبة مجموع الشاه أو الماشية كنسبة 50 أو 55 إلى المائة ورفعوا شكواهم إلى الحكومة فلم تصغ لشكواكهم فإتحد الوطنيون

[72] هى نازلى فاضل كريمة مصطفى فاضل باشا بن إبراهيم باشا بن محمد على باشا مؤسس العائلة الخديوية وكان لها صالون أدبى يلتقى فيه بعض رجال السياسة والوزراء وبعض الأدباء ورجال المجتمع وكثيراً ما كان يحضره كرومر الذى كانت تربطه صداقة وطيدة بالأميرة.

منهم والأجانب على الإضراب عن الذبح والبيع وكان ذلك وبعد ذلك إتفق الجزارون مع الحكومة على أن تشكل لجنة من مندوب من الصحة وآخر من المالية ومندوبون من قبل الجزارين بين وطنيين وأجانب وتجتمع يوم الإثنين القابل 18 الجارى ويؤتى أمامها من كل جنس من الماشية التى تذبح فى السلخانة فتوزن قبل الذبح وبعده ثم تقدر نسبة كل جنس على حدته ويحرر بذلك محضر يوقع عليه جميع المندوبين ويتبع طريقة أساسية فى المستقبل وأن ترد الحكومة للجزارين ما تكون حصلته زيادة عن هذه القاعدة من إبتداء اليوم.

15 منه فى الساعة إثنين أفرنكى من صباح هذا اليوم وجدت جثة شخص يدعى محمود ذهنى أفندى قتيل بشارع محمد على بقرب الداوديه وبالتحقيق إتضح أن القاتل شخص يونانى يدعى بنايوتى والبحث جار عنه.

فى 13 منه صدر دكريتو تاريخه 10 الجارى قاضى بتنزيل الفوائد أمام المحاكم المختلطة إلى خمسة فى المايه فى المدنى وسبعة فى التجارى وتسعة فى المايه غاية ما يمكن الاخصام الاتفاق عليه.

فى 17 منه صدرت إرادة سنية بإعتماد مجلس الأقباط الذى إنتخب أخيراً رغماً عن معارضة البطرق الذى لم يقبل بهذا الإنتخاب.

فى 19 منه صدر الأمر العالى بتعيين المستر (جورست) الإنكليزى وكيلاً للمالية بدل المستر ملنر الذى تعين فى وظيفة أخرى بإنكلترا فكأنه صار مقرراً أنه لا يعين فى وكالة المالية إلا إنكليزى.

فى 27 منه تعين البرنس فؤاد باشا عم الخديو بوظيفة سرياور وأنعم عليه برتبة فريق ويقال أن الإنكليز معارضين فى هذا التعيين حتى لا يكون حول الخديو وفى معيته من يمكنه الاستعانة بآرائه السديدة.

فى أول أغسطس صدرت إرادة سنية بفصل بطرق لأقباط عن ما يتعلق بإدارة أموال أوقاف البطريخانة لمعارضته المجلس فى إجراءاته وكلف الخديوى المجلس بإنتخاب نائب عنه فى ذلك.

فى 8 منه احتفل بقطع الخليج الناصرى كالعادة السنوية.

فى 19 منه عين المستر جارستن وكيلاً للأشغال بدل السير سكوت منكريف وهما إنكليزيان كأنه تقرر أيضاً أن وكيل الأشغال يكون إنكليزياً كوكيل المالية بمعنى أن أهم نظارات الحكومة تكون فى قبضتهم بما أن النظار لا ينقضون راتبهم إلا ليكونوا آلة صماً فى أيدى الإنكليز.

فى 25 سلم قنصل جنرال العجم النشان المهدى من شاه العجم إلى الخديو وهو نشان (تمثال همايون) المرصع من الدرجة الأولى.

فى 27 منه صدرت إرادة سنية بإعتماد إنتخاب مجلس الأقباط لأسقف صنبو المدعو (اثناسيوس) وكيلاً للبطرق ومديراً أو رئيساً للمجلس المذكور الذى لم يقبل به البطرق من ذلك وحرم الأسقف وجميع أعضاء المجلس وكل من حازبهم بمعنى أنه حرم عليهم دخول الكنائس وأخرجهم من الدين المسيحى. ولذلك قفلت أبواب البطريكخانة من الداخل وإمتنع من فيها من فتحها والإذن للأسقف بدخولها ولولا تداخل الحكومة وإنذار من فيها بفتحها وإلا فتكون الحكومة ملزومة بفتحها بالقوة لبقيت أبوابها موصدة فى وجه هذا الأسقف المحروم ولما شاهد مجلس الملة القبطى ذلك قرر بالإجماع طلب إبعاد البطرق إلى دير البرموس ببرية شهات (بالتاء) بمديرية البحيرة وإبعاد مطران أسكندرية لدير الأنبا بولا بالجبل الشرقى بمديرية بنى سويف حتى تمتنع دسائسه وصدر بذلك أمر كريم تاريخه أول سبتمبر سنة 92 بناء على ما قرره مجلس النظار وأبعدا فعلاً[73].

فى 5 سبتمبر نشرت عدة أوامر عالية تقضى بتوسيع نطاق إختصاص المحاكم الجزئية فى الأمور المدنية بتخويلها النظر فى جميع الجنح وبتسهيل بعض إجراءات المرافعات فى المسائل المدنية والتجارية وذلك أن المدعى يرفع دعواه أو يعارض فى الأحكام الصادرة ضده ويستأنفها مباشرة بإعلان الخصم أمام المحكمة بدلاً من أن يقدم عريضة

[73] كان بطرس باشا غالى يرأس المجلس المالى الذى كان يتكون من بعض أكابر الأقباط (من غير رجال الدين) وقدم بطرس باشا إقتراحات خاصة بإصلاح شأن الطائفة ولكن البطريك وقف حجر عثرة فى طريق تنفيذ هذه الإقتراحات فرأى بطرس باشا أن العلاج الوحيد هو إبعاد البطريك والأنبا يؤانس مطران الأسكندرية وكتب بذلك عريضة وقعها جميع أعضاء المجلس الملى وقدموها إلى مجلس النظار فوافق عليها وتم نفيهما (انظر، مذكرات قلينى فهمى باشا عن بعض حوادث الماضى، جـ 1، مطبعة المقتطف والمقطم بمصر 1931، ص 114 – 115).

للقاضى وهو يصدر أمراً بإعلان المدعى عليه وهكذا وهى كلها أمور وتسهيلات يقصد بها مع الوقت أن تكون المحاكم الجزئية هى محاكم البلاد وتلغى المحاكم الإبتدائية وتحل الجزئية محلها فى جميع إختصاصها.

وفيه سلم قنصل الجنرال دولة أسبانيا إلى الجناب الخديو نيشان شارل الثالث الملوكى المهدى إلى جنابه من والده ملك أسبانيا بصفتها وصية على الملك القاصر.

فى 12 منه نشر أمر عالى قاضى بمنع دخول المشروبات الروحية إلى الجهات الواقعة فيما وراء الدرجة العشرين من خطوط العرض الشمالى وبإباحة دخولها فى جهات سواكن لمشروب الأوربيين وذلك بناء على قرار دولى قاضى بذلك مراعاة لأحوال السودان.

فى 18 منه نشر بالوقائع المصرية صورة ترتيب وضعه الخديو عباس الثانى لمنح النياشين للمستخدمين والعلماء والأعيان وهو ليس من الأهمية بمكان.

فى غضون هذا الشهر تشكلت لجنة لإحياء ليلة بحديقة الأزبكية يخصص دخلها لفقراء المسلمين الوطنيين وتحدد مساء الخميس 6 أكتوبر لإحياء هذه الليلة وهى أريحية كريمة حبذا لو عمت بنادر القطر ويرجو العموم لو تشكلت جمعية خيرية إسلامية دائمة لهذه الغاية.

فى 22 منه سلم إلى الخديو نيشان النسر الأحمر المهدى إليه من إمبراطور ألمانيا بالإحتفال المعتاد ومن الغريب أن ملكة (إنكلترا) لم تهده أى نيشان حتى الآن مع أن كافة الدول تقريباً أهدته أعظم نيشانها.

لقد إرتفع النيل إرتفاعاً هائلاً وخيف منه على الجسور وحصل عدة قطوعات بالوجهين البحرى والقبلى لكن تداركت بالسرعة ولم يحصل منها ضرر جسيم وأكثر الجناب الخديوية من إرسال التلغرافات للمديرين بزيادة الإنتباه.

فى يوم 30 منه وصل إلى الحضرة الخديوية تلغراف من دولتلو باشكاتب المابين الهمايونى ينبئ بأن أمير المؤمنين أنعم عليه نيشان (لياقت) الذهبى.

وفاتنا أن نذكر أنه ورد تلغراف آخر فى 15 أغسطس يشعره بإنعام السلطان عليهم بالنيشان المرصع وأن سلم إليه الغازى مختار باشا فى يوم 5 سبتمبر الجارى.

فى 6 أكتوبر إحتفل بالأزبكية بالليلة التى خصص دخلها لمساعدة فقراء المسلمين وكانت ليلة باهرة فى غاية الأبهة ويقال أنه لم ينقص دخلها عن 100 جنيه مصرى بعد المصروفات.

فى 8 منه صدر أمر نظارة المعارف برفت المسيو (مونتان) الفرنساوى مفتش اللغة الفرنساوية بالنظارة المذكورة ولم يكن رفته إلا لإضعاف اللغة الفرنساوية وتعزيز العنصر الإنكليزى فى المدارس وهى الغاية التى يسعى ورائها آرتين باشا الأرمنى اللئيم أجير الإنكليز على خراب المعارف بمصر.

فى أواسط هذا (الشهر) زال الخطر من النيل وأنعم برتب عديدة على أغلب المديرين مكافأة لهم على أتعابهم وقت الفيضان.

فى 20 منه عاد الخديو من الأسكندرية إلى القاهرة لتمضية فصل الشتاء بها كالعادة وقد زينت القاهرة بقدومه.

فى أوائل هذا الشهر أقيل محمد زكى مدير الأوقاف من وظيفته نظراً للمرض العقلى الذى إعتراه.

فى 27 منه صدر قرار من الحقانية بإنشاء محكمة جزئية فى مغاغة وبذا تكون المحاكم الجزئية التابعة لبنى سويف 4 (الفيوم وبنى سويف ومغاغة والمنيا).

فى 30 منه صدر أمر عالى بإنشاء محكمتين إبتدائيتين فى طوقر وسواكن وثالثة استئنافية فى سواكن تكون من بعض المأمورين ومن الأعيان وتحكم بالقانون الأهلى على شاكلة محاكم الحدود وتحت التجربة لمدة سنتين وهذا المشروع كان رفضه مجلس الشورى لعدم وجود الضمانة الكافية فى الضباط من حيث معلوماتهم القانونية.

فاتنا أن نذكر أن الجناب الخديوى لزيادة إهتمامه بأحوال رعاياه تفقد لنفسه جسور البحر الأعظم على فرعيه الشرقى والغربى وأصدر أوامره بأن لا يجرى أى إحتفال لمقابلته وأن تصرف كل الهمم فى حفظ البلاد من غوائل النيل.

فى مساء الأربع ثانى نوفمبر توفى الشيخ محمد البسيونى مفتى المعية السنية وهو من العلماء النابغين فى الشعر وله قصائد رنانة فى منح الخديوى تبعاً للمناسبات.

فى 6 منه صدر عفو كريم عن كل من بقى من المحكوم عليهم بسبب الثورة العرابية وأن ترد لهم رتبهم ونياشينهم وذلك لمحو آثار الثورة كلية ولم يبق إلا المحكوم عليهم بالنفى فى جزيرة سيلان أى عرابى ورفاقه.

وفى مساء 10 منه أحفل بزفاف أخى إبراهيم بك فريد على إبنة عمته وبنت المرحوم مصطفى بك رحمى الذى كان قاضياً بمحكمة طنطا الأهلية.

فى 22 منه أحتفل بتسليم نيشان الأسد الهولندى المهدى إلى الخديو من ملكة هولندا بالإحتفال المعتاد.

فى غضون هذا الشهر زار الخديو جميع المدارس العالية وبعض المدارس الإبتدائية والثانوية وذلك تنشيطاً للتلامذة والمدرسين وإظهاراً لمحبته للعلم وأهله.

فى 7 ديسمبر صدر أمر عال يجوز لناظر الحقانية إنتداب قاضى أو أكثر للقاهرة والأسكندرية لنظر قضايا المخالفات وذلك لكثرتها وإشغالها للمحاكم الجزئية فى هذين البندريين خصوصاً بعد إختصاصها بجميع الجنح ومسائل كثيرة مدنية لم تكن متخصصة بها قبلاً. ولم يعمم هذا الأمر فى بنادر الأرياف لقلة المخالفات بها.

وفيه صدر دكريتو آخر بتنزيل الفوائد فى المحاكم الأهلية إلى 5% فى المسائل المدنية و7 فى التجارى و9 غاية ما يمكن إتفاق المتعاقدين عليه.

وفى 12 منه زار الخديو الجامع الأزهر وتفقد محلاته وأروقته تنشيطاً للطلبة وقد أعطت الجرائد لهذه الزيارة أهمية كبرى مؤملة أن يكون تحسين فى حالة الجامع وإدخال بعض العلوم العصرية فيه.

وفى مساء اليوم المذكور تم تكريس كاتب هذه الأسطر أخاً ماسونياً فى محفل الثبات الموقر التابع للمحفل الأكبر الوطنى وأعطيت إلى أسرار درجة مبتدئ.

فى 20 منه صدر أمر عال نشر فى 24 يقضى بتنزيل رسوم البوسطة على الطرود داخل القطر التى لا تتجاوز ثلاثة كيلو جرامات فى الوزن (ثلاثة قروش) بشرط أن لا تتجاوز مقدار ما تدفعه مصلحة البوسطة عند ضياع الطرد 60 قرش صاغ.

فى 29 منه سلم اللورد كرومر قنصل جنرال إنكلترا نيشان الحمام الذى أهدته ملكة الإنكليز للخديو فى 21 حصلت التشريفات الخديوية تذكاراً لعيد ميلاد الخديو.

فى هذا الشهر حصلت مناقشة مهمة فى مجلس شورى القوانين بخصوص الميزانية وذلك أن الحكومة أرسلت الميزانية للمجلس للإطلاع عليها وإبداء آرائه ورغباته حسب المادة 22 من القانون النظامى المصرى فبعد المداولة طلب المجلس من الحكومة أن ترسل إليه جميع تفصيلات الميزانية فأرسلتها إليه ولما وجدها متعددة ولا يمكنه فحصها بالدقة لأن المادة 24 من القانون النظامى المذكور تحتم على الحكومة إصدارها على أى حال قبل 25 ديسمبر من كل سنة قرر المجلس بأغلبية الآراء بأنه نظراً لهذه الأسباب فقد صار للحكومة أن تصدر الميزانية فى الميعاد أما ميزانية سنة 1894 فترسلها الحكومة للمجلس قبل حلول السنة المذكورة بأربعة شهور على الأقل فإن كان يقال أن هذا الأمر يتعذر على الحكومة فلترسل إلى مجلس تصميماً مؤقتاً عنها وترسل وفى أول ديسمبر ترسل إليه مذكرة بكل ما أدخل على هذا التصحيح من التغيرات وكتب رئيس مجلس الشورى بذلك إلى ناظر المالية بتاريخ 13 ديسمبر سنة 92 فأجابه ناظر المالية بتاريخ 17 منه بعدم إمكان إرسال الميزانية ولا مشروعاً منها قبل إنتهاء السنة بأربعة شهور وحيث أن الميزانيات السنوية لا تختلف عن بعضها إختلافاً جوهرياً وإرتأى الناظر المذكور أن لو أراد أعضاء المجلس أن يفحصوا ميزانية سنة 93 فى بحر السنة المذكورة لأمكنهم فحص ميزانية سنة 94 التى تقدم إليهم فى أول ديسمبر سنة 93 فى بحر المدة القليلة التى يمنحها لها القانون النظامى وبذلك إنحسم الإشكال مؤقتاً وسنسطر ما يحصل بخصوص الميزانية فى السنة القابلة إنشاء الله.

أما الميزانية فصدرت فى 17 ديسمبر وعليها أمر عال فى تاريخ 14 منه ملخصها أن الإيرادات بلغت عشرة مليون وعشرة آلاف جنيه مصرى والمصروفات تسعة مليون وخمسماية وخمسين ألف جنيه مصرى لتكون الزيادة أربعة مايه وستون ألف جنيه منها 343818 جنيه قيمة الوفر الناتج من تحويل الدين ولم يمكن الحكومة التصرف فيه إلا بإتفاق جميع الدول 106202 جنيه فيجب إضافته فى الإحتياطى العمومى ليكون الباقى الذى يمكن للحكومة التصرف فيه 9980 جنيه لا غير.

وهذه الزيادة وهمية لأنه لو لم تحول الديون ويتوفر منها المبلغ المذكور أعلاه لما بلغت الزيادة إلا (116182) جنيه ولو كانت الدائرة السنية لم تربح فى هذه السنة مبلغاً عظيماً وكانت تخسر كالسابق مايتين وستين ألف جنيه لأصبحت الميزانية فى عجز لا فى زيادة. فالفضل فى هذه الزيادة لم يكن لرجال الإنجليز الماليين بل لتحويل الدين ولناظر الدائرة السنية الوطنى والدى أحمد فريد باشا. نعم أن الحكومة نزلت ضرائب مديريتى جرجا والجيزة مبلغ ماية وأربعة ألف جنيه بمقتضى أمر عالى تاريخه 30 ديسمبر لكن هذا المبلغ لم يكن شيئاً مذكوراً فى جانب ضريبة الدخان التى تربح سنوياً فوق السبعماية ألف جنيه يدفعها الأهالى. حقيقة أن لا لوم على الحكومة إذا زادت الضرائب على الدخان والمعسكرات وما شكلها إذا كان ذلك لتنشيط الزراعة المصرية لكنها ملومة كل اللوم فى أنها لم تقصد بذلك إلا الوجهة المالية فقط. وأبطلت زراعة الدخان البلدى الأمر المغاير لمبادئ الإقتصاد السياسى لأنها بهذه أعدمت زراعة مصرية لإحياء الزراعة الأجنبية مراعية فى ذلك صالح المالية مهضمة صالح الأهالى حتى تظهر لأوروبا بهذه الأرقام الوهمية إن المالية تقدمت فى زمن الإنكليز وألوم فى ذلك على رجالنا الوطنيين الضعفا اللذين لا يقاوموا الإنكليز فى مثل هذه المشروعات محافظة على راتبهم السنوى قاتلهم الله.

سنة 1893

يناير

فى يوم الأحد أول هذا الشهر إحتفل بإفتتاح مدرسة النيل الخيرية وهذه المدرسة أسسها محمد راتب باشا ويوسف بك صديق ومحمود أفندى محمد وهم رؤس محفل النيل

الماسونى وجعلوها إبتدائية محضة وتعلم الصبيان صنعة يدوية وهو مشروع جليل لا يمضى زمن طويل حتى يكون فى مصر كثير من مثل هذه المدرسة.

فى 2 منه صدر منشور قلم الضبط والربط للمديرين أصدره كولس باشا الإنكليزى يأمر فيه المديرين بأن جميع المكاتبات التى تختص بالضبط وتعيين العمد والمشايخ والخفراء يكون بعنوان مفتش عموم البوليس لا بعنوان ناظر الداخلية وقد هاجت الأفكار وماجت عقب هذا المنشور الذى يحول جميع أعمال ناظر الداخلية إلى مفتش البوليس وهو إنكليزى وقد ساعدهم على إصدار هذا المنشور وجود مصطفى باشا فهمى ناظر النظار وناظر الداخلية مريضاً فى بيته من نحو عشرة أيام ولو أنه كان لا يعارض فى إصداره.

وغضب الخديو لهذا الإعتداء والخروج عن الحد وجمع مجلس النظار وتشاور معهم على كيفية لغو هذا المنشور فبعد مداولات استمرت عدة أيام إكتفى المجلس والخديو بالتعديل الذى أصدره المفتش (ستل باشا) الإنكليزى القاضى بإرجاع الأمور إلى ما كانت [عليه] قبل الآن تقريباً لكن كان شاع قبل ذلك أن هذا اللغو سيكون بمنشور يصدر من وكيل الداخلية بناء على إرادة سنية فيظهر أن الإنكليز تغلبوا على الخديو والنظار حتى أصدر هذا اللغو من المفتش الإنكليزى لا من الوكيل أو الناظر مراعاة لخاطر كولس باشا مصدر المنشور الأول.

فى 14 منه تعين فنك الإنكليزى وهو أحد باشاوات الإنكليز فى قسم الضبط والربط وكانت تعينت وظيفته من إبتداء هذه السنة – تعين الآن بالمرور على العزب والكفور لإبداء رأيه فى علاقتها مع الأمن العام وهى وظيفة مخلوقة له بدون ضرورة لتعيشه ليس إلا.

فى 15 منه سقطت الوزارة والمتواتر عن سقوطها أنه كان بسبب تعضيدها للإنكليز فى مسألة منشور البوليس ضد رغبة الخديو وكيفية سقوطها أن الخديو أرسل زكى باشا ناظر الأشغال والمعارف (إسماً) إلى مصطفى باشا فهمى (وهو إبن أخته) ليدعوه للاستعفاء عن لسان الخديو وذلك فى مساء السبت أمس 14 منه فواجبه مصطفى باشا أن يعطى جوابه فى صباح الغد (أى اليوم) وفى الحال أرسل إلى (بالمر) مستشار المالية الإنكليزى

وأخبره بواقعة الحال فنصحه برفض الاستعفاء ولذلك لما أرسل إليه الخديو فى الصباح محمود باشا شكرى أحد رجال المعية يطلب منه الجواب إجابة بأنه لا يستعفى فبعد ذلك بنحو ساعة أرسل إليه الخديو إرادة سنية بإقالته من منصبه وبذلك عزلت هذه الوزارة الإنكليزية رغم أنف الإنكليز.

وتشكلت الوزارة ظهر اليوم كما سيأتى: حسين فخرى باشا رئيس النظار وناظراً للداخلية وبطرس باشا وكيل الحقانية ناظراً للمالية ومظلوم باشا تشريفاتى أول خديو ناظراً بالحقانية ويبقى تكران باشا فى الحقانية [الخارجية][74] وزكى باشا للمعارف والأشغال ويوسف شهدى باشا للحربية ويقال أنه مزمع تغير زكى باشا شهدى باشا وكذلك تغير أحمد شكرى باشا وكيل الداخلية المشهور بضعف عزيمته وموافقته للإنكليز وتغير أرتين باشا وكيل المعارف أجير الإنكليز على خرابها.

وفى 16 منه استلم النظار الجدد وظائفهم لكن لم يعتبر تعيينهم الموظفين بل إن بالمر مستشار المالية قابل بطرس باشا وهنأه قائلاً ما مؤداه أنى لا أعتبرك ناظراً حتى تقر حكومة إنكلترا على ذلك وكذلك فعل سكوت بالحقانية مع مظلوم باشا. ويقال أن اللورد كرومر (بارنج) إتفق مع الخديو على عدم نشر الإرادة السنية المؤذنة بتشكيل الوزارة الجديدة حتى [ترد] إليه تعليمات من لندن.

فى 17 منه توجه النظار إلى نظاراتهم رغماً عن معارضة الإنكليز وباشروا الأشغال والذى أشيع فى صباح اليوم عن المصادر التى يوثق بها ان أتت تعليمات من لندره إلى اللورد كرومر فى مساء أمس تفيد عدم إقرار حكومة الإنكليز على هذه الوزارة المعينة ضد رغائبهم وهو بلغه للخديو فجاوبه الخديو بأن تصديق إنكلترا على الوزارة وعدمه سيان إذ هو أمير البلاد وله أن يعين من يثق به هو.

فى 18 منه كان يوم أربع وهو يوم المقابلات الخديوية فوفد الناس زمراً على سراى عابدين يبدون تشكراتهم للخديو لقيامه بالواجب عليه وكان هو يشرح ما حصل لكل فئة

[74] عين تكران (تجران) باشا الأرمنى ناظراً للخارجية وليس للحقانية كما جاء بالمتن وقد وضعنا التصحيح بين أقواس.

وأتى لتهنئة كثير من أعيان الشرقية والمنوفية والقليوبية والجيزة وورد عدة تلغرافات لسموه من أغلب البنادر وبالإختصار فإنه كان يوم تظاهر وطنى عظيم.

وفى الساعة الحادية عشرة من هذا اليوم حضر اللورد كرومر (وزير إنكلترا) وطلب منه إسقاط وزارة فخرى وإرجاع وزارة مصطفى فهمى فأبى فإقترح عليه أن يتعهد له سموه كتابة باستشارة إتكلترا فى المستقبل فى تغيير الوزارات وهى تصدق على تغيير هذه الوزارة فرفض هذا الإقتراح بكل شهامة فإقترح عليه أخيراً تغيير فخرى باشا بغيره لأن فخرى باشا ممقوت عند إنكلترا فأجابه سموه بأن سيفتكر فى هذا الإقتراح الأخير فسأله اللورد عن اللذين يريد تعيينه بدل فخرى فأجابه سموه بأن ذلك من خصائصه لا غير فإنصرف اللورد كرومر وبعدها حضر لعابدين قنصل أسبانيا بصفته أقدم القناصل وقنصل ألمانيا وإلتمسوا من الخديو تغيير فخرى باشا لحسم الإشكال لاسيما وأن المسألة إنتقلت من دور المبادئ الأصلية إلى دور الشخصيات فقبل سموه ذلك وأرسل استدعى رياض باشا رجل مصر الوحيد وكلفه بقبول رئاسة المجلس مع بقاء الوزراء اللذين إنتخبهم سموه فوعده رياض باشا بالتفكير فى ذلك وإنصرف فأرسل الخديو خلفه والدى فريد باشا ليلح عليه فى القبول نظراً للحالة الحاضرة فتوجه والدى إليه وعاد أخبر الخديو أنه قبل تقريباً وسيقابل سموه فى القبة عند الغروب ثم توجه إليه كما وعد وقبل الرئاسة. وبذا إنتهت الأزمة وإنتصر الخديو فى مقاومته الأمر الذى لم يره الإنكليز مدة الخديو المرحوم توفيق باشا الذى كان رحمه الله السبب فى تطاول الانكليز إلى الوظائف بتساهله معهم فى كل الأمور كما كان السبب فى دخولهم مصر. وقد ورد فى هذا اليوم إلى الخديو تلغراف من المابين الهمايونى يعضده فى مقاومته ويشكره على ذلك.

فى 19 منه حضر رياض باشا إلى الداخلية ومعه الأمر العالى المؤذن بتعيينه رئيساً للهيئة وبقاء النظار اللذين عينهم الخديو وقد جاء فى الرسالة التى أرسلها الخديو لرياض يكلفه بها بقبول الرئاسة أنه يعده وعداً صريحاً بتعضيده ومساعدته فى كل إجرآاته ولولا هذا الوعد لما قبل رياض باشا لأن السبب فى استعفائه منها توفيق باشا وهو عدم مساعدته له وتساهله مع الإنكليز فى كل أحوالهم وطلباتهم. ويقال أن فى العزم تغيير زكى باشا لعدم إطاعته الخديو فى تبليغ طلب الاستعفاء إلى مصطفى فهمى باشا وأرتين

باشا لسعيه فى خراب المعارف وتوسيع نطاق التربية الإنكليزية بالمدارس، وأحمد باشا شكرى وكيل للداخلية لتساهله مع البوليس ورؤساؤه مع الإنكليز وأحمد باشا عفت مدير الدقهلية لميله لأعداء الوطن لكن سترجأ هذه التغييرات قليلاً حتى تهدأ الأفكار.

فى يوم الجمعة 20 منه صلى الخديو الجمعة بجامع الحسين وكان بإنتظاره بداخل المسجد وخارجه على حافتى الطريق ألوف الألوف من الناس وتظاهروا عند مروره تظاهر لم يسبق له مثيل فى مصر وإشتراك الأجانب غير الإنكليز مع المواطنين فى هذا الإحتفال التظاهرى ورغب بعض الشبان حل خيول عربية الخديو وجرها بأنفسهم تعظيماً لمقامه السامى فأبى ذلك وبعد مروره توجهت زمرة من الشباب إلى إدارة جريدة المقطم الإنكليزية وتظاهروا أمامها وصاحوا ليسقط المقطم ولولا تدارك البوليس المسألة لحصلت مظاهرات أشد من ذلك وقبض على ثلاثة من المتظاهرين ضد المقطم وهم من تلامذة الطب لكن أخلى سبيلهم لحفظ النيابة لأوراق المسألة.

فى 21 كثر توافر الوفود من جميع المديريات للتشكر للخديو على ما أبداه من مقاومة وفى مساء شرف الخديو تياتروا الأوبرا فتظاهر له كل من بها من المواطنين والأجانب تظاهروا عظيماً.

فى 22 منه أتت أخبار من الآستانة تفيد ممنونية الخليفة من سير الخديو وأنه أهدى إليه ثلاثة من جياد الخيل إظهاراً لإحساساته نحو خديونا المحبوب وكثرت التلغرافات من جهات القطر البعيدة ومن لم يمكنهم الحضور لمصر لإظهار إخلاص الأمة لخديويها.

وفيه جاءت الأخبار بحصول حريق ببلدة شنوان (منوفية) حرق بسببه ثلاثماية بيت وتوفى ستة عشر شخصاً وأرسلت الحكومة الخيام والمأكول لمن صاروا بغير مأوى.

وفيه نشر منشور من رياض باشا للمديرين مفاده عدم إتباع جميع المنشورات والأوامر التى صدرت من الداخلية وخصوصاً من البوليس مدة وزارة مصطفى فهمى باشا.

فى 27 منه وردت أخبار من الآستانة تفيد إعطاء السلطان النيشان العثمانى المرصع إلى رياض باشا إظهاراً لمنونيته من إجرآاته وهذا مما يسر له كل مصرى.

وفيه استدعى رياض باشا رؤساء طائفة الأقباط للتوفيق بينهم وإرجاع البطرق والمنظور صدور العفو الخديوى عن البطرق قريباً.

وفيه تأكد خبر عزم الإنكليز على زيادة جيش الإحتلال خوفاً من نفوذ الخديو مدعين أن تظاهرات الأهالى فى حبه مخلة للأمن العام وعندنا أن زيادة الجيش لا تغير من مركز مصر شيئاً فسواء علينا لو كان بمصر جندى واحد إنكليزى أو مئة ألف ما دام لإنكلترا الحق فى الإحتلال ورفع رايتها فى بلادنا.

فى يوم 31 منه صدر العفو عن بطرق الأقباط ومطران أسكندرية وبذلك لم تنجح إنكلترا فى مساعيها وهى جعل الكنيسة القبطية[75] بروتستانتية المذهب ويكون جميع الأقباط تحت حماية إنكلترا فعلاً.

وفيه توقف التلامذة الحكما بالقصر العينى لعدم إتباع ناظرها ووكيلها الإنكليزى لقانون المدرسة فى حق هؤلاء التلامذة وقدموا عريضة لرياض باشا.

فى 4 فبراير سافر الخديوى من محطة سراى القبة قاصداً الوجه القبلى لحضور الإحتفال بخط السكة الحديد الجديد الموصل لجرجا وسيمضى هذه الليلة بأسيوط فى أحد وابوراته الخديوية ومعه جميع النظار.

وفى اليوم الذى قبله [صدر أمر عالى] بتعيين فيضى باشا مدير الغربية مديراً للأوقاف بمرتب 125 جنيهاً شهرياً.

فى 5 منه قام الخديو من أسيوط قاصداً جرجا وسيمضى الليلة فى سوهاج والزينات عظيمة فى كافة المحاطات وخصوصاً فى سوهاج وأسيوط.

فى 6 منه قام الخديوى عايداً من سوهاج إلى أبو تيج وبها يمضى الليل.

فى 7 منه قام الخديوى إلى الروضة وبها يبيت.

[75] ليس ثمة دليل على محاولة الإنكليز تحويل الأقباط إلى البروتستانية بل كان الأقباط أنفسهم يقفون بالمرصاد للمحاولات التبشيرية البروتستانية والكاثوليكية التى ركزت نشاطها فى الصعيد منذ السبعينات بقصد تحويل الأقباط إلى البروتستانتية.

فى صباح 8 منه تفرج سموه على فابريقة السكر التابعة للدايرة السنية وبعدها قام قاصداً المنيا فوصلها بعد الظهر بساعة ونصف وتفرج على فابريقة المنيا التابعة للدايرة السننية عند العصر وأمضى بها الليل.

فى 9 منه قام سموه قاصداً بنى سويف وبها يمضى الليل.

فى 10 منه وصل القاهرة ولم تحصل أشياء مهمة مدة تغيبه لوجود جميع النظار معه فى هذه السياحة وكانت الزينات فائقة حد الوصف فى جميع البلاد الواقعة على شاطئ النيل لاسيما فى المنيا وبنى سويف.

فى مساء 14 منه حضر إلى ثغر أسكندرية أخينا أحمد أفندى زكى[76]، مترجم مجلس النظار عائداً من أوروبا وكان قد إنتدب من الحكومة لمؤتمر المشرقيات الذى عقد فى لندن فى سبتمبر سنة 92 هو وآخر إسمه الشيخ أحمد راشد والدكتور فوللرى النمساوى مدير الكتبخانة الخديوية وزار بلاد إنكلترا والغال وفرنسا وأسبانيا والبرتغال وقابل ملك البرتغال وملكة أسبانيا الوصية على الملك القاصر فأنعما عليه بوسامات الشرف وأرسل لجريدة المؤيد عدة رسائل عن سياحته وأخرى مهمة لجريدة الأهرام عن أسبانيا والبرتغال.

وقد إحتفل فى القاهرة بعيد المراقع[77] للمسيحيين وحضره الخديوى على منصة مخصوصة أقيمت له أما تياترو الأوبرا ولم يحصل ما يكدر الراحة مع أنه أشيع كثيراً عن حصول شغب وإضطراب بمصر وأسكندرية.

---

[76] هو أحمد زكى العالم الشهير ولد بالأسكندرية فى 1866 وتلقى تعليمه بالمدارس المصرية فعنى بدرس الحقوق واللغات والتاريخ والأدب وتقلب فى مناصب الحكومة حتى عين فى 1899 رئيساً لقلم الترجمة فى مجلس النظار ومثل مصر فى مؤتمرات الاستشراق المنعقدة فى لندن (1892) وهامبورج (1902) وأثينا (1912)، وشغل منصب السكرتير العام للجامعة المصرية وأهدى مكتبته التى تحوى نفائس الكتب والمخطوطات إلى دار الكتب المصرية، وله عدة مؤلفات باللغة العربية والأجنبية (انظر، إلياس زاخورا مرآة العصر فى تاريخ أكابر الرجال بمصر، جـ 2: القاهرة 1916، ص 151 – 152).

[77] الكرنفال.

فى 16 منه ذهب رياض باشا لمدرسة الطب وخطب على التلامذة وحثهم على المحافظة على الآداب وعدم التهور وأن شكاويهم مسموعة وأنه معضدهم فى الحق وفى ذلك من مضادة أفكار الإنكليز ما لا يخفى فإن ذلك مخالف لرأى وكيلها الإنكليزى المدعو (كتنج).

فى هذين اليومين حضرت من الآستانة الخيول التى أنعم السلطان بها على الخديوى.

قد تقرر نهائياً تعيين سعد الدين باشا مدير أسيوط مديراً للغربية وعثمان باشا فهمى مدير البحيرة لأسيوط ومصطفى بك وهبى البغدادلى مدير بنى سويف للبحيرة وحسن بك حسنى وكيل الجيزة مديراً لبنى سويف.

فى يوم 21 منه تعين رياض باشا ناظراً للمعارف لإصلاح ما أفسده أجير الإنكليز أرتين باشا وكيلها ويؤمل أن يعيد مدارس التجهيزات فى المديريات التى لغاها أرتين وكذلك مدرسة صنائع المنصورة التى ألغيت كذلك وإصلاح المكاتب الإبتدائية التى ترك مشروع إصلاحها منذ تولت وزارة مصطفى باشا فهمى وكانت فاتحة أعماله أن عين لجنة من المستر دنلوب المفتش الإنكليزى والمسيو تستود الفرنساوى ناظر مدرسة الحقوق ويلتيه بك الفرنساوى ناظر المدرسة التوفيقية للنظر فى تشكيات تلامذة الطب.

فى 28 منه قدمت اللجنة تقريراً بضد ما كان قرره أرتين باشا.

فى أول مارس كان الجارى فى وزارة مصطفى باشا أن البوليس يبلغ جميع الحوادث المهمة بالتلغراف لنظارة الداخلية وتفتيش عموم البوليس فكتب رياض باشا منشوراً بتاريخ اليوم مؤداه أن الحوادث لا تبلغ إلا بتلغراف واحد بعنوان نظارة الداخلية التى هى العموم ولا تبلغ للبوليس الذى هو فرع منها وفى ذلك المنشورات من إضعاف سلطة مفتش البوليس الإنكليزى ما لا يخفى.

فى 3 مارث وافق مساء اليوم ليلة النصف من شهر شعبان سنة 1310 فاحتفل بها كالمعتاد فى جامع القلعة المدفون فيه محمد على باشا الكبير.

فى 4 منه نشرت جريدة المؤيد أن الخديو أمر رياض باشا بصفته ناظر المعارف العمومية بإعادة جميع المدارس التى ألغاها أرتين باشا أجير الإنكليز من إبتدائية

وتجهيزية فإنه لعنه الله ألغى عدة مدارس إبتدائية بحجة أنها غير موافقة للصحة وجميع تجهيزات الأرياف حتى فى أسكندرية وكذلك مدرسة الصنائع التى كان أنشأها على باشا مبارك فى الوزارة الرياضية الأخيرة.

وفيه صدر منشور من رياض باشا بالداخلية إلى جميع (المديرين) بإبداء ملحوظاتهم على لائحتى بيت المال والمجالس الحسبية لتحرير لوائحها المغايرة لمصالح القصر والمحجورين عليهم والأيتام وهو مشروع طالما تألم منه كل من أوجد له سوء حظه أدنى علاقة مع بيت المال (المسمى عند العوام بيت النار) والمجلس الحسبى.

فى 5 منه وزع الجرنال الرسمى المؤرخ أمس وبه الأمر العالى المؤذن بتعيين وكيلاً للحقانية وهو أمين بك سيد أحمد (إبن المرحوم محمد باشا سيد أحمد) القاضى بمحكمة الاستئناف المختلطة وينتظر الإنعام برتبة باشا قريباً. والمشهور أنه غير ميال لمساعدة الأقباط اللذين كثر عددهم بالمحاكم بمساعدة بطرس باشا الوكيل السابق.

وفى مساء هذا اليوم وهو يوم الأحد ترقى كاتب هذه المذكرات إلى درجة شغال فى الماسونية الشريفة وأعطيت إليه أسرارها.

فى 6 منه صدر فى الجريدة الرسمية التقرير المقدم من نظارة المعارف لرياض باشا قبل تعيينه بالنظارة المذكورة عن حالة مدرسة الطب وتشكيات التلامذة بها والتقرير المقدم بهذا الصدد من اللجنة التى عينها رياض باشا وقرار رياض باشا الذى قرر فيه السير على مقتضى ما جاء بتقرير اللجنة المخالف على خط مستقيم لتقرير أرتين باشا ومن الغريب أن هذا الأرمنى الأجير يقبل هذه الإهانة العظيمة بثبات جأش ولم يقدم استعفاؤه مع إدعائه أنه متفرنج وحر الفكر مع أن قبوله البقاء فى الوظيفة بعد تزييفه بهذه الكيفية يدل على أنه رجل مزل جبان لا مبادئ ثابتة عنده.

فى 8 منه نشر فى الجريدة الرسمية صورة منشور رياض باشا لجميع المديرين يطلب به رأيهم فى مسئلة جعل معاونى البوليس تابعين لمأمور المركز أو لحكمدار البوليس لأن المعاون كان فى الوزارة الرياضية السابقة تابعاً للمأمور وصار الآن تابعاً للحكمدار

ويظهر أن رجال الإنكليز بالبوليس عارضوا رياض فى تتبع المعاون للمأمور فأراد أن يفحمهم بآراء المديرين اللذين ولا شك سيفضلون رأى رياض باشا لأنه أضمن للأمن.

فى 11 منه نشر قرار من الحقانية تاريخه 7 الجارى بتشكيل لجنة رئيسها ناظر الحقانية وأعضائها المستر سكوت المستشار القضائى ووكيل النظارة ورئيس محكمة الاستئناف والنائب العمومى يكون إختصاصها تعيين وترقى قضاة المحاكم وأعضاء النيابة وهذه اللجنة ضربة على نفوذ المستر سكوت الذى كان استبد فى التعيينات والترقيات وكان الناظر آلة تنفيذية ليس إلا وهى نتيجة سياسة الخديو ورياض باشا القاضية بإضعاف نفوذ الإنكليز فى المصالح شيئاً فشيئاً بالطرق القانونية وبكل هدوء وسكينة.

وفيه تعين محمود باشا ابن رياض وكيلا للداخلية بدلا من أحمد شكرى باشا الذى نقل مكانه إلى محافظة عموم القنال وهى وظيفة أقل من وكالة الداخلية لأن ماهية هذه [الوظيفة] 125 جنيه مصرى وماهية تلك ماية فقط وتعد بالنسبة من الدرجة الثانية ولذلك تقرر فى آن واحد اعطاء شكرى باشا 125 جنيه شهريا مدة وجوده فى هذه الوظيفة.

12 منه أشيع أن شكرى باشا لم يقبل وأنه طلب إحالته على المعاش ويظهر أن الخديو لم يقبل.

14 منه إنصاع شكرى باشا لأوامر الخديو وسيسافر إلى بورسعيد مقر وظيفته الجديدة فى يوم السبت 18 منه لكن يظهر أنه لا يلبث أن يستعفى.

16 نشرت مع الجرنال الرسمى العربى الفرنساوى الخطبة التى ألقاها صديقى أحمد أفندى زكى على مؤتمر المستشرقين بلوندره وطبع له منها ثلاثماية نسخة على نفقة المعارف بأمر رياض باشا.

فى 19 منه نشر أمر عالى قاضى بتحويل دين الدومين يجعل فائدته أربعة وربع فى الماية بدل خمسة وذلك يخفف عن المالية جزأ مما لم يستهلك قبل خمسة عشر سنة تبتدى من التاريخ الذى تعينه الحكومة بعد بحيث أن الدومين لا يمكن أن يبيع فى السنة من أطيانه بأكثر من ألف 260 جنيه تقريباً.

فى هذين اليومين صدر أمر عال بتخصيص مايتين ألف جنيه من احتياطى الحكومة لاستبدال المعاشات بأطيان من الدومين وهى طريقة حميدة لتوزيع الأطيان بين الأفراد وكثير من الذوات وفضلا عن ذلك فان الدومين باع فى هذه الغضون كثير من أطيانه لديوان الأوقاف وباع مفتش البدرشين لاخوان سوارس بثلاثة وثمانين ألف جنيه. وكانوا اشتروا من منذ سنتين تفتيش الشيخ فضل من الدايرة السنية بمبلغ كهذا تقريبا.

وباع أيضاً مفتش بنى رافع بالصعيد لأحد أقباط أسيوط الأغنياء بمبلغ (132) ألف جنيه وغيره من الأراضى المتفرقة فإشترى رياض باشا الأفخم نحو أربعماية فدان بمديرية بنى سويف وغيره كذلك.

يوم الأحد 19 منه وافق أول رمضان سنة 1310 فابتدأ إخواننا المسلمين فى إحياء لياليه بقرائة القرآن الشريف وتبادل الزيارات كما هى العادة.

23 منه – أشيع أن جماعة من ذوات مصر وفى مقدمتهم البرنس حسين باشا كامل عم الخديو وحيدر باشا يكن وعمر باشا لطفى [سعوا] لإنشاء شركة عظيمة زراعية يكون رأسمالها خمسماية ألف جنيه لشراء أراضى من الدومين أو الدائرة واستغلالها وجعلها شركة مساهمة قيمة كل سهم منها عشرة جنيه مصرى وتكلمت الجرائد فى هذا المشروع وقالت أن كثيراً من الوطنيين إكتتبوا فيه وبلغ قيمة ما إكتتب به مايتى ألف جنيه وينتظر الحصول على المبلغ المطلوب قريباً وعندما تشكل بصفة نهائية وتبتدى فى العمل.

فى أول أبريل نشر فى الجريدة الرسمية قرار من نظارة الداخلية تاريخه 22 فبراير الماضى ملخصه أنه يجوز لمصلحة الصحة أن تنشى لكل أجزاجى مصرى حاصل على دبلوم أجزخانة وتقدم له ما يلزمه من النقود لإنشاء المهمات اللازمة مقابلة رد هذا المبلغ فى ثمانى سنوات كل قسط على ستة شهور وتقدم له الأدوية بأثمان مشتراها بما فيها المصاريف وتلزمه ببيعها بالأسعار التى تحددها المصلحة. وهو مشروع جليل فى ذاته ويرجى معه تعميم الأجزاخانات بالقطر.

فى 2 منه توفى حسن باشا الشريعى[78]من أعيان المنيا وسنأتى على ملخص ترجمته لما تنشرها الجرائد.

فى يوم الإثنين ثلاثة أبريل قرر مجلس النظار جواز إستخدام جميع المرفوتين من مجالس التأديب ما عدا من رفت لإرتكاب الرشوة وهو قرار طالما إنتظره هؤلاء المنكودى الحظ. أما مجالس التأديب فهى عبارة عن لجنة مشكلة من بعض رؤسا أقلام الديوان التابع إليه المستخدم وبالطبع أن هؤلاء الأعضاء لا يمكنهم الخروج عن رأى رئيسهم الأكبر الذى يحول من يريد على هذا المجلس ولذلك كانت هذه المجالس من أكبر المظالم على مستخدمى الحكومة لوجودها آلة فى أيدى روس المصالح يديرونها كيف شاؤوا طوع أغراضهم وكثيراً ما طلبت الجرائد لغوها أو تعديلها إكتفاء بالمحاكم الأهلية ومن الغريب أن كثيراً ما تبرئ المحاكم القانونية من تحكم عليه [المجالس] التأديبية بالرفت.

فى هذه الجلسة تقرر نهائياً تعيين على بك فخرى أحد أعضاء لجنة المراقبة مستشاراً فى محكمة الاستئناف المختلطة بالأسكندرية بدل أمين بك سيد أحمد الذى عين وكيلاً للحقانية وتعيين أحمد بك فتحى زغلول (أخو سعد أفندى زغلول الذى كان من أشهر المحاميين وعين نائب قاضى فى الاستئناف الأهلى) رئيس النيابة فى الوجه القبلى ومنتدب لرياسة نيابة الأسكندرية مكانه. وهى تعيينات فى غاية الحكمة وكذلك تقرر تعيين محمد بك وسيم رئيس النيابة المختلطة بمصر قاضياً بها بدل محمد بك عثمان جلال الشاعر الشهير الذى أحيل على المعاش لكبر سنه وهذا التعيين لم يصادف محله لعدم كفائة وسيم بك واسترساله فى المسكرات والمقامرة وجميع الموبقات.

فى 5 منه صدرت الأوامر العالية مؤرخه 4 الجارى قاضية بالتعينات المذكورة أعلاه إلا أن وظيفة على بك فخرى أعطيت لمحمد بك سعيد وكيل النيابة المنتدب لرياسة الزقازيق أما أحمد فتحى فسيخلف فخرى فى لجنة المراقبة.

---

[78]ولد فى 1827 وتولى وظيفة شيخ مشايخ سمالوط (عمدة) فى عهد عباس الأول ثم عين ناظراً لقسم قلوسنا فى عهد سعيد باشا وتولى رئاسة مجلس استئناف أسيوط فى عهد إسماعيل ثم شارك فى الثورة العرابية وتولى نظارة الأوقاف فى حكومة الثورة (من 4 فبراير حتى 21 أغسطس سنة 1882) وبعد هزيمة العرابيين وإحتلال مصر قبض عليه، وبعد إجراء التحقيقات حددت إقامته ببلدته سمالوط وظل بها إلى أن مات (انظر) إلياس زاخورا – مرآة العصر، جـ 2، ص 258 – 260).

وصل النشان المجيدى المرصع المهدى لرياض باشا وسلمه إليه الخديو بعد ظهر يوم الإثنين الموافق ثلاثة الجارى.

وفيه حضر إلى مصر حسن موسى العقاد التاجر الشهير الذى كان منفياً فى مصوع بسبب الحادثة العرابية وعفى عنه الخديو مع عبد الله النديم الذى أسس جريدة أسبوعية وسماها الأستاذ وهى شديدة الوطنية.

صدرت فى هذه الأيام جريدة علمية وطنية إسمها التقدم المصرى يقوم بتحريرها أعضاء جمعية التقدم المصرى المشكلة فى (مونبيله) بفرنسا من شبان المصريين النازلين بها ويدير عملها الشيخ أحمد القوصى من طلبة العلم فى دار العلوم. وقد كثرت الجرائد العلمية المصرية فمنها الشرائع ويحررها جماعة من طلبة الحقوق والهدى والنديم والتلميذ والمدرسة[79] ويحررها أيضاً تلامذة من هذه المدرسة ويحرر التلميذ جمعية مشكلة من بعض الشبان المسلمين إسمها (جمعية التعاون الإسلامى) لمساعدة فقراء التلامذة وإيراد هذه المجلة يضاف لصندوق هذه الجمعية.

فى 6 منه صدرت أوامر الحقانية بإنتداب أحمد بك فتحى بلجنة المراقبة ومحمد بك سعيد الذى كان بالزقازيق مكانه وعبد المجيد أفندى رضوان المنتدب بأسيوط مكانه ومحمود أفندى على الموجود بقنا مكانه وهما من وكلاء النائب العمومى وبإنتداب محمد أفندى صادق المساعد بنيابة الاستئناف لرئاسة قنا.

فى 8 منه مساء شخص بالأوبرا رواية جديدة عربية من إنشاء إسماعيل أفندى عاصم المحامى وهو شخص أهم دور فيها وأقبل الناس عليها حتى لم يوجد بها محل خال وخرج الجميع يثنون على همة هذا الرجل النشيط متمنين أنها لا تكون آخر رواياته ومقدمة لغيرها من تأليف غيره من أزكياء المصريين لأن فن التشخيص يحتاج إلى الترقى فى ديارنا المصرية.

---

[79] وهى التى كان يتولى مصطفى كامل تحريرها وصدر العدد الأول منها فى 18 فبراير 1893 وتصدر فى غرة كل شهر عربى وجعل شعارها "حبك مدرستك حبك أهلك ووطنك" – عبد الرحمن الرافعى، مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية، ط 3، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1950، ص 35).

وفيه نشرت الجرائد أن مجلس النظار قرر تنزيل الضرائب فى ثلاث قرى من مديرية أسيوط وهى العثمانية والنوادرة وعزبة الأقباط إلى 90 تسعون قرش الفدان فيربح الأهالى من ذلك زيادة عن ألف وثلثماية جنيه وهى مأثرة وطنية رياضية وقرر أيضاً إنشاء عدة خطوط حديدية يبلغ طولها نحو ثلثماية كيلو متر تنتهى فى أربع سنوات غايتها سنة 1897 وهى خط من جرجا لقنا وآخر من كفر الزيات لقلين بالغربية وآخر من منوف إلى آشمون بالمنوفية ومن دمنهور للملاحة ومن الفيوم إلى الفرق وخط من دمنهور إلى حوش عيسى وخط البرارى وهو من بلقاس إلى دسوق مع كوبرى على النيل بدسوق. وستنسب جرائد الإحتلال إنتشار السكة الحديدية إلى الإنكليز مع أن ما أنشئ قبل إحتلالهم يبلغ 5 أضعاف ما تقرر إنشاؤه.

فى 8 منه صدر أمر عالى بتنزيل مبلغ (1320) جنيه مصرى السابق ذكرهم من أموال العثمانية وعزبة الأقباط والنوادرة.

فى 12 منه نشرت فى الجريدة الرسمية لائحة جديدة تتعلق بإعطاء الأجازات للقضاة وأعضاء النيابة بالمنوابة [بالمناوبة] بين 15 يونيه وآخر ديسمبر من كل سنة مع مراعاة الشروط المدونة فى لائحة الأجازات العمومية.

كثر القيل والقال فى مشروع تنوى الحقانية وضعه يقضى بتساوى القضاة فى جميع المحاكم وقسمتهم إلى عدة درجات يكون أقلها 20 جنيهاً وغايتها 40 جنيهاً. فتكلمت الجرائد فى أن هذا المشروع يقضى بضياع استقلال القضاه إذ كل منهم يسعى فى إرضاء من لهم النفوذ من النظار وكى يحصل على الترقى لو خلت وظيفة فى الدرجة الأعلى من درجته لاسيما وقد جعل عدد من يكونوا حائزين للدرجة الأولى ثمانية فقط فى المشروع الجديد وحيث أن عددهم الآن فى مصر والأسكندرية يبلغ ثمانية عشرة يتعين حينئذ لترقى واحد من القضاة اللذين ماهياتهم أقل من أربعين أن يموت أو يعزل أكثر من عشرة من القضاة الحاليين وهناك أمر آخر يمنع استقلال القضاه هو عدم تخصيص مراكزهم فى أوامر تعيينهم، فيمكن لناظر الحقانية [نقل] أى قاضى من مصر وأسكندرية مثلاً إلى قنا أو إلى سواكن لو أنشئت فيها محكمة أهلية ولذا سيكون سعى كل قاض إرضاء النظارة وأرباب النفوذ ليكون آمناً على مركزه من التنقل وليحصل على الترقى عند سنوح

الفرص وفى ذلك من سلب استحقاقه ما لم يخفى. لكن يؤمل مع ظهور الجرائد الوطنية مثل المؤيد أو المتظاهرة بالوطنية ضده أن تعدله الوزارة أو تعدل عنه.

يوم 14 منه وافق آخر جمعة فى رمضان وقد جرت العادة أن الخديو يؤدى صلاة جمعة هذا اليوم فى الجامع الذى بناه عمرو بن العاص عند دخوله مصر فى السنة الثامنة عشر للهجرة فصلى الخديو عباس فى هذه السنة وكان المصلون عديدون ولقد أحصى ديوان الأوقاف من دخلوا بالجامع فبلغوا نحو 20 ألف وهو تظاهر دينى عظيم يدل على ما لعباس الثانى فى قلوب الناس من مكانة.

من دلائل تحسن العلاقات بين الخديو والباب العالى توالى إنعامات السلطان على الخديو وذلك أنه جرت فى الآستانة أن السلطان يزور فى يوم 15 رمضان من كل سنة الخرقة الشريفة النبوية المحفوظة هناك فى موكب حافل وجلالته يضع بعض مناديل مكتوب عليها آيات قرآنية على الصرة المحفوظة داخلها الخرقة الشريفة ثم يهديها تبركاً لبعض رجاله وفى هذه السنة أهدى ستة من هذه المناديل إلى الخديو عباس إشعاراً لحسن ظنه به وتنشيطاً له على سياسته الوطنية.

وفيه ورد تلغراف من الآستانة العلية أن جلالة السلطان أنعم على الخديو بنيشان لياقت الذهبى وهى علامة جديدة على ما ذكرنا.

وفيه صدر قرار من الداخلية بتعيين أمين بك غالى أخو بطرس باشا غالى رئيساً للنيابة المختلطة بمصر وهو تعيين فى غير محله إذ لا يصح أن يكون رئيساً للنيابتين الأهلية والمختلطة من الأقباط مع وجود شبان المسلمين الأكثر تضلعاً ويقال أنه سيعين هذا القبطى بعد قليل قاضياً فى محكمة مصر المختلطة بدل أحد القضاة المسلمين الذى سيحال على المعاش لكبر سنه[80].

[80] يلاحظ أن محمد فريد كان متحاملاً فى هذه اليوميات على كل قبطى يتولى منصباً هاماً ولا يعكس ذلك إتجاه عام لدى المسلمين، ولعل موقف كرومر من الأقباط يقوم دليلاً على ذلك فهو يؤكد أن الأقباط لم يقلوا عداء للإحتلال عن المسلمين وأنه لا يكاد يلمس فرقاً واضحاً بين المسلمين والأقباط، فهذا مصرى يتعبد فى مسجد وذاك مصرى يتعبد فى كنيسة.
إنظر: (Cromer: Modern Egypt, II, Pp 619 – 623)

وافق يوم الثلاثاء 18 أبريل أول شوال سنة 1310 فإحتفل المسلمون بعيد الفطر وكانت التشريفات الخديوية غاية فى الأبهة والنظام والمهنون كثيرين.

أشيع أن الخديو بلغه أن أمين بك سيد أحمد وكيل نظارة الحقانية تردد على منزل اللورد كرومر قنصل جنرال الإنكليز فغضب كثيراً وأحضره وعنفه على ذلك بكل شدة وقال له أنه غلط فى تعيينه فى هذا المنصب الخطير وأن رياض باشا كان محقاً فى معارضته فى تعيينه.

فى بحر هذا الشهر نشرت الجرائد عدة محادثات جرت بين مكاتب جريدة أمريكية إسمها (نيويورك هرالد) ووزرآ مصر والشيخ بكرى وكلها معضدة لسياسة الخديو مجاهرة بعدم الميل إلى الإنكليز ومظهرة حب الجلاء.

فى عصر يوم العيد سافر رياض باشا ومعه بطرس باشا ومظلوم إلى أبعاديته بمحلة روح وسيختلون هناك إلى يوم الإثنين الثانى للعيد ولابد أن يكون لإختلائهم ضرورة عظمى وينجم عنها فوائد عظيمة للبلاد إن شاء الله.

فى يوم 23 منه إحتفل بمدينة حلوان بإحتفال باهر بتشريف الخديو إياها للمرة الأولى بعد موت والده وجرى فيها سباق لراكبى المركبات ذات العجلتين المتقابلتين (فليوسبيد) وإجتمع فيها خلق كثير من مشاهدة الخديو المحبوب لاسيما وقد عزم السفر إلى الأسكندرية لتمضية فصل الصيف حسب العادة فى يوم السبت 29 الجارى وسيعرج فى سفره على المنصورة لحضور الإحتفال بتسيير القطارات على الكوبرى الجديد الذى أقيم بين المنصورة وطلخا لتسهيل المواصلات.

فى أثناء أيام العيد إنتهز جرنال المقطم الإنكليزى فرصة عدم ظهور باقى الجرائد الوطنية وذكر أن رياض باشا أصدر منشور للمديرين يخول بعض السلطة للمديرين وأنه قد رجع عن سياسته. ومال إلى سياسة الإنكليز القاضية بتقوية البوليس ضد المديرين وغير ذلك من الأقوال المشوشة. حتى ظن الناس أن الحكومة قد رجعت إلى مسألة الإنكليز وسماع منشوراتهم بدون تبصر كما كانت فى عهد المرحوم توفيق وأيام مصطفى باشا فهمى لكن لما ظهر المؤيد ونشر نص المنشور تأكد العموم أن المقطم كذب فيما إفترى والحقيقة أن

هذا المنشور مؤيد للمنشورات الرياضية السابقة ولم يقصد المقطم إلا تكدير صفو أيام العيد.

فى يوم السبت 29 منه سافر الخديو الساعة سابعة ونصف صباحاً إلى المنصورة للإحتفال بالكوبرى الجديد الموصل بين المنصورة وطلخا ويتوجه منها إلى أسكندرية لتمضية الصيف وكان المودعون عديدين وأطلقت المدافع وصدحت الموسيقات عند قيام الوابور.

فى يوم الأربع 3 مايو توفى محمد باشا مظلوم والد أحمد مظلوم باشا ناظر الحقانية فشيعت جنازته من منزل والده بالإسماعيلية إلى قصر النيل ومنها أنزل النعش فى السكة الحديد وأرسل إلى أسكندرية لتدفن الجثة فى مقبرتها.

وفى يوم الجمعة 5 منه توفى إسماعيل باشا كامل ياور أول الخديو توفيق باشا وهو شركسى الأصل أما مظلوم باشا فمصرى محض.

وفيه نشرت الجرائد حديثاً جرى لمكاتب النيويورك هرالد مع المسيو بوترون العضو الفرنساوى فى مصلحة الدومين وكله طعن فى المصريين وأنهم كالأنعام لا يصلحون لإدارة أى عمل لأنفسهم وأنه هو استعان بالشراكسه فى مصلحته لعدم صلاحية المصريين. فإنبرى المؤيد بالرد عليه بعبارة شديدة وطلب من الحكومة مخابرة فرنسا فى إبعاده عن مصر بعد رفته من مصالحها. بعد ذلك ذكر المؤيد أن بترون أنكر ما نسب إليه وكتب بذلك إلى رياض باشا فهدأت الأفكار نوعاً.

فى 11 حضر الجناب العالى والنظار تجربة الوابور البترولى الذى إخترعه أحمد بك صبرى المصرى المسلم من مهندسى السكة الحديد وهو إختراع غريب فى بابه إذ أنه لا يحتاج لفحم حجرى ولا لقزان ماء بل يدار بتبخر نقط زيت البترول بحرارة الشرارة الكهربائية وهو يدير آلة رافعة للماء وحجر للطحن وينير فانوس كهربائى فى آن واحد ولا يتكلف شيئاً كثيراً فإنه لو كانت قوته عشر خيول بخارية لا يحرق إلا خمسة أرطال من البترول فى الساعة لا يتجاوز ثمنهم عن ستين ونصف صاغ وزيادة على ذلك فإن

حجمه لو كان بهذه القوة لا يزيد عن متر واحد عرضاً وثلاثة أمتار طولاً. ونجحت التجربة نجاحاً عظيماً.

وفى هذين اليومين إخترع شاب مصرى مسلم إسمه أحمد أفندى وهبى بجهة الناصرية آلة رافعة حلزونية الشكل يديرها بهيم واحد وتكفى لرى أربعة وعشرين فدان صيفى (قطن أو قصب) ليكون باستعمالها إقتصاد نحو ثمانين فى المائة من مصاريف أى آلة رافعة أخرى وهذا مما يسر كل مصرى إذ يدحض قول المدعيين بأن المصرى فقد قوة الإختراع.

15 منه – وردت أخبار من الأسكندرية تفيد أن الخديو أنعم بالنيشان الأول العثمانى على تكران باشا ناظر الخارجية وبالمجيدى الأول على مظلوم باشا ناظر الحقانية وهما من النظار المضادين للإنكليز وتأكد هذا الخبر.

وفيه إحتفل بدفن إسكندر بك زلزل أحد قضاة محكمة الاستئناف الأهلى الذى توفى فى مساء 14 منه ومشى فى جنازته رئيس الاستئناف ووكيله والنائب العمومى وأغلب قضاة الاستئناف وأعضاء النيابة بالوسامات القضائية (لونها أخضر لقضاة الاستئناف وأحمر لقضاة المحاكم الإبتدائية وأحمر وأخضر لأعضاء النيابة عنها) وكذلك المحامين بكسوة المحاماة (وهى عبارة عن جبة سوداء طويلة الأكمام واسعتها) أما المتوفى فكان من القضاة اللذين أوصلتهم المحسوبية والتزلف إلى هذا المنصب فإنه شامى الأصل أو أرمنى وكان ناظر الزراعة عند نوبار باشا وهو الذى رقاه لهذه الدرجة وكان فى العزم عزله من القضاء عند سنوح الفرصة فعالجته المنون ومات ممتعاً بهذا المنصب الأرفع مقاماً من أن يحتله مثل هذا الجاهل وستقوم قيامة المساعى والدسائس لتعيين خلفاً له.

وقع الإنشقاق ثانياً بين الأقباط بسبب رغبة المجلس الملى فى ضبط إدارة الأوقاف وفى يوم السبت 13 الماضى كادت تحصل معركة بالبطريكخانة لولا تدخل البوليس وهذه الحالة توجب ضعف هذه الطائفة المشهورة بالألفة والإتحاد ولا يبعد أن يكون ذلك من الإنكليز ليجدوا لهم سبيلاً لإطالة الإحتلال بحجة مساعدة المسيحيين.

فى 20 منه أنعم الخديو على أمين بك سيد أحمد وكيل الحقانية برتبة ميرمران (باشا) وهذا ينافى ما كان أشيع قبيل العيد من غضب الخديو عليه بسبب تردده على اللورد كرومر وأنعم بهذه الرتبة أيضاً على أحمد بك فريد مدير الجيزة وبرتب ونياشين [أخرى] على غيرهما.

فى يوم الجمعة 19 الجارى إحترق جامع السيدة نفيسة عن آخره ولم نعلم الأسباب وسيبنى مجدداً أحسن بما كان.

فى 29 صدر أمر عال بتعيين المسيو دى يونين الروسى عضواً بصندوق الدين العمومى بدل البرنس موروزى الذى استعفى ويقال أنه أكره على الاستعفا لثبوت إختلاسه فى عمارة سراى عابدين وفرشها.

وفيه صدر أمر بعدم جواز سندات الدومين الجديدة التى فائدتها أربعة وربع قبل أول يونيو سنة 1908 طبقاً للدكريتو الذى صدر بتحويله فى مارث الماضى.

وفيه صدر أمر ثالث بإعتبار مفتشى ومأمورى الدخوليات فى الوجهين البحرى والقبلى والمحافظات من مأمورى الضبطية القضائية.

ورابع بإمتداد المحكمتان المشكلتان بأصوان بصفة استثنائية مدة ثلاثة شهور ريثما يقر مجلس شورى القوانين على تمديدها مدة طويلة.

وفيه صدر دكريتور آخر بكيفية محاكمة رجال البوليس على العموم بمجالس تأديبية يكون من أعضائها أحد وكلاء النيابة مع عدم الإخلال برفع الدعوى العمومية أمام المحاكم النظامية فى أى حال من الأحوال وألحق بهذا الأمر إتفاق بين ناظرى الداخلية والحقانية مفاده إنه إذا قدمت شكوى للنيابة ضد أحد رجال البوليس أى إن كان لها أن تشرع فى تحقيقها وتشعر الداخلية لترسل مندوباً من طرفها لو أرادت وبعد إتمام التحقيق ترسل الأوراق قبل رفع الدعوى العمومية للمديرية أو المحافظة أو الداخلية حسب الأحوال لرفعها لمجلس التأديب ما لم تكن التهمة جناية وضبط متلبسا بالجناية ومتى قامت الدعوى لمجلس التأديب وجب عليه أن يحكم فيها فى مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ إرسال الأوراق وإلا جاز للنيابة العمومية السير فى الدعوى العمومية ولما يصدر مجلس التأديب

حكمه فهذا الحكم لا يمنع النيابة من رفع الدعوى لو رأت لزوماً لذلك. فيظهر من هذا الأمر وهذا الإتفاق أن موضع الخلاف بين النيابة والبوليس لم يزل كما كان، فإن رجال البوليس الإنكليز لا يودون محاكمة رجالهم مطلقاً أمام المحاكم بمعرفة النيابة فكل دعوى ترفعها النيابة بمقتضى هذا الدكريتو بعد حكم مجلس التأديب تكون داعية للشقاق ولا يلبث هذا الدكريتو أن يبدل بغيره إرضاء للإنكليز.

فى يوم الخميس أول يونيو إجتمع مجلس شورى القوانين وعين لجنة تحت رئاسة السيد البكرى للنظر فى ميزانية الحكومة عن سنة 1893 حتى إذا أرسلت إليه الميزانية سنة 1894 أمكنه أن يبدى ملحوظاته عليها بعد فحصها فحصاً بسيطاً وهى أول مرة أتيح لنواب الأمة مشاركة الحكومة فى نظر الميزانية.

وفى الأحد 4 منه حضر لمجلس الشورى رياض باشا ومظلوم باشا وبطرس باشا ليناقشوا الأعضاء بخصوص مشروع استبدال المعاشات التى لغاية ثلاثين قرشاً شهرياً ومشروع تمديد أجل محكمتى أسوان وسوهاج ومشروع آخر يختص بالمالية لكن لم يقنع الأعضاء بما أبدى لهم بل أصروا على رفضها.

فى 10 منه تأكد ما كان أشيع عن عزم سفر الخديو إلى الآستانة رغماً عن معارضة الإنكليز وقرر مجلس النظار ألف ومايتين جنيه لإصلاح وابور الفيوم الذى أمر الخديو باستعداده والمظنون أن سفره يكون بعد نصف يوليو القادم.

11 منه وردت تلغرافات تنبئ إنتشار الوباء فى مكة وأنه قد توفى ستون شخصاً فى يوم الخميس 8 الجارى نسأله تعالى اللطف بعباده.

فى مساء يوم السبت عند منتصف الساعة السادسة عند عودة المذنبين فى طره من الجبل اللذين يشتغلون فيه بالأشغال الشاقة وكانوا 620 نفراً أرادوا الفرار قهراً عن المحافظين عليهم من العساكر المسلحة بالبنادق المحشوة بالرصاص فأطلق الجند بعض الطلقات فى الهواء فأحجموا عن مشروعهم إلا نحو الخمسين ولوا الفرار نحو الجبل فتبعهم الجند ولما خشوا تمكنهم من الفرار أطلقوا عليهم الرصاص فقتلوا منهم 39 شخصاً وكان مع أحد الفارين بندقية أخذها قهراً من أحد العساكر فتحصن فى الجبل وأخذ يطلقها على الجند

فأصاب جندياً من المشاة وآخر من السوارى وحصانين وتمكن أحد عشر نفراً من الفرار وينسب المقطم الإنكليزى هذه الحادثة إلى عدم إتفاق النيابة والبوليس ومجازات المحاكم لبعض من يثبت عليهم قتل الأشقياء عند ضبطهم حيث لا داعى لقتلهم ولتداخل النيابة فى إجراءات السجون الوحشية مع أن الحادثة من الحوادث العادية التى كثيراً ما تحصل فى السجون لو آنسوا من الحفاظ عليهم ضعفاً وقد حدث مثل ذلك من نحو ست سنوات فى المحل المعروف بجبل الزيت عند سواحل البحر الأحمر وقتل فيها كثير من المسجونين.

استدعى الخديو رياض باشا بالتلغراف فسافر فى صباح الأحد 11 الجارى للمذاكرة فى مسألة سفره إلى الآستانة وتعيين التاريخ لكن لم يعلم شئ عن ذلك بالتحقيق حتى الآن.

فى 13 منه صدرت جريدة الأستاذ الأسبوعية لعبد الله أفندى نديم وبها عبارة مؤداها أن الجريدة ستحتجب مدة الصيف بسبب سفر محررها خارج القطر تبديلاً للهواء لكن يظهر أن إحتجابها هو قهراً عنه لعدم رضا الإنكليز عن جريدته الوطنية فهكذا تكون حرية الجرائد فى مصر.

فى 17 منه نشر الأمر العالى القاضى بتشغيل المحكوم عليهم بالحبس خارج السجن وداخله الذى رفضه مجلس شورى القوانين[81] وبذلك صار لا فرق بين عقوبة الأشغال الشاقة والحبس والسجن مع مخالفة ذلك لنص قانون العقوبات وإذا كانت الحكومة تشدد وتخفف حسب رغبتها بدون إعتبار رأى نواب الأمة فأى ضمان للأهالى ضد استبداد الحكومة فهل هذا هو الإصلاح الإنجليزى.

فى تاريخه صدرت إرادة سنية لناظر الداخلية قاضية بحل مجلس الأقباط وإعادة إنتخابه وفى هذه المدة يجرى تأدية الأعمال المختصة بالمجلس المذكور بمعرفة أربعة من أعضائه سمتهم الإرادة السنية بالإسم وذلك حسماً للشقاق الواقع بين أفراد الطائفة القبطية بدسيسة الإنكليز والمحقق أنه لا يعاد إنتخاب مجلس الإدارة ثانياً.

[81] لم يكن إعتراض مجلس شورى القوانين على هذا الأمر العالى من حيث المبدأ وإنما كان وجه الإعتراض أنه يخضع جميع المصريين لحكمه بصرف النظر عن مكانتهم الإجتماعية وطلبوا استثناء الأشخاص المعتبرين (الأعيان والذوات) من الخضوع لحكم هذا الأمر العالى فرفضت الحكومة ذلك (انظر / مضبط جلسة 1891/6/17).

إنه لمناسبة ظهور الوباء بين الحجاج من جهات الحجاز صدرت عدة أوامر من الداخلية لإجراء الإحتياطات من نظافة ورش الجير وخلافه من الأمور التى تساعد على عدم إنتشاره فى البلاد لو أتى إليها لا سمح الله وصار ترتيب المحلات اللازمة للحجر الصحى فى الطور ورأس ملاب.

فى 20 منه صدر منشور مهم من الداخلية مفاده إعتبار مأمورى المراكز من ضباط الضبطية القضائية وذلك لأن الدكريتو الصادر بتعديل المادة السادسة من قانون تحقيق الجنايات فى 9 يوليو سنة 91 ولم يذكر فيه المأمورون فى هذه الصفة لم ينص فيه بلغو الأوامر العالية الصادرة بإعتبارهم بهذه الصفة وعلى ذلك فيكونوا حائزين على هذه الصفة وصادقت الحقانية على هذا التأويل الصائب رغماً عن إعتراضات مصلحة البوليس التى تسعى فى جعل السلطة فى أيدى موظفيها دون غيرهم.

تواتر خبر سفر الخديو إلى الآستانة بعد العيد بقليل بمجرد استعداد وابور الفيوم.

فى يوم 24 منه وافق عيد الأضحى لسنة 1310 فحصلت التشريفات على جارى العادة بمدينة الأسكندرية.

فى 28 منه نشر أمر عال مؤرخ 22 منه قاضى باستبدال كل ما يستحق فى المستقبل من المعاشات التى لا تتجاوز الخمسين قرشاً فى الشهر بموجب جداول معلومة ولو لم يرغب مستحق المعاش ذلك وهو أحد الدكريتات التى عرضت على مجلس الشورى ورفضها لكن قد إعتبرت الحكومة ملحوظاته ولم تجبر أرباب المعاشات الحالية على الاستبدال.

قد تقرر ونشر رسمياً أن سفر الخديو يكون فى يوم الخميس 22 ذى الحجة سنة 1310 الموافق 6 يوليه سنة 1893 وبذلك لم يعد شك فى سفره ولم يبقى للإنكليز مطمع فى عدوله عن مشروعه ومما يدل على تغيظهم من هذا الأمر عزم اللورد كرومر على السفر من القطر المصرى يوم الإثنين السابق ليوم سفر الخديو وتغيب سفير إنكلترا من الآستانة بالإجازة حتى لا يحضرا هذا المشهد المكدر لهم ولكل محبيهم ولم يتمالك المقطم من إظهار غيظه وغيظ أسياده الإنكليز.

سافر وسيسافر كثير من أعيان المصريين إلى الآستانة للإحتفال بخديويهم هناك وهى أريحية وطنية تدل للعموم على تعلق المصريين بالباب العالى وبغضهم للإنكليز ولذلك أخذت جرائدهم تهزأ ممن يسافر وأشاعت عنهم كذباً إن فى عزمهم تقديم عريضة للسلطان بطلب الجلاء مع أن هذه الفكرة لم تخطر على قلب أحد منهم بما أن لسان الحال أفصح من لسان المقال.

فى 3 يوليو صدرت إرادة سنية لرياض باشا بتعيينه نائباً عن الخديو وقائماً مقامه مدة تغيبه وقال له الخديو هذه العبارة "لتنظروا فى أشغال حكومتنا بما يعود بالفائدة على الجميع كما هى خطتنا المعلومة لديكم" ولا يخفى ما فى هذه الجملة من التلميح إلى خطة سموه الشريفة.

وفى تاريخه صدر أمر عال بتعيين محمد بك شريف نجل المرحوم شريف باشا الملقب بالفرنساوى وإبن بنت سليمان الفرنساوى الأصل الذى أصل إسمه (سيف) وكيلاً للخارجية وأنعم عليه برتبة ميرمران (باشا) وهو من الشبان المتعلمين جيداً لكنه إقتبس أقبح عوائد الإفرنج وهى إتخاذه الخليلات علناً بدل الزواج فإتخذ له خليلة أفرنكية من مدة والده ولم تزل معه حتى الآن.

لقد تحقق ما قلناه من أن توقف صدور جريدة الأستاذ سيكون نهائياً لمضادته السياسة الإنكليزية فقد تقرر إبعاد محررها إلى خارج البلاد بإختياره وهو قبل ذلك بشرط أن تدفع إليه الحكومة فوراً مبلغ أربعماية جنيه مصرى بصفة ترضيه وترتب له خمسة وعشرين جنيهاً شهرياً تصرف إليه أينما يكون بشرط ألا يكتب عن مصر مطلقاً وأن يقيم خارجاً عنها وصرفت إليه الأربعماية جنيه وأعطى سركى المعاش وسافر رابع يوم عيد الأضحى قاصداً بلاد الشام ولقد إضطرت الحكومة لذلك لتهديد اللورد كرومر لها بالقبض عليه قهراً بواسطة عساكر الإحتلال وخوفاً من حصول ما يكدر الراحة العمومية وساعده رياض باشا حتى تحصل له على هذا المبلغ. فتأمل إلى أى درجة وصل نفوذ الإنكليز وضغطهم على الحكام فى بلادنا لعن الله من كان السبب فى دخولهم.

قد وردت تلغرافات رسمية من الآستانة تفيد تعيين إبراهيم باشا الفريق للحضور إلى الأسكندرية على وابور عز الدين السلطانى لمرافقة الجناب الخديوى إلى دار السعادة وهذه باكورة تعطفات جلالة السلطان عليه.

فى يوم 6 يوليو لم يسافر الخديو فى الساعة المحددة لعدم حضور وابور عز الدين تأخر السفر للساعة ثلاثة بعد الظهر ولما أتت هذه الساعة ولم يأت الوابور قام الخديو بعد أن أخطر الآستانة تلغرافياً بعدم حضور الوابور وسافر الغازى ومختار باشا على أحد وابورات البوسطة الخديوية وإسمه القاهرة وسافر مع الخديو رؤساء دواوينه وحكيمه الخصوصى والموسيقى الخديوية وجميع الياوران ونصف أورطة أى عبارة عن مايتين نفر من الحرس الخديوى على الباخرة المساة (شرقية).

وفى 8 منه ورد تلغراف من جزيرة ساقر يفيد وصول الخديو إليها ومقابلته وابور عز الدين فى الطريق ونزول إبراهيم باشا الفريق إلى الفيوم.

فى 9 منه وصل بالسلامة إلى جناق قلعة[82] وكان بإنتظاره هناك إثنان من ياوران السلطان وهما وهبى باشا وكنعان بك اللذان عينا لمرافقته مدة إقامته بالآستانة.

فى صباح الإثنين 10 يوليو وصل الخديو إلى الآستانة فسار تواً إلى سراى يلدز لمقابلة السلطان وبعد [أن] قابله مقابلة الأب لوالده دعاه لتناول الغذاء على المائدة السلطانية. هذا وحيث أن نطاق هذه المذكرات لا يسمح لنا بذكر ما حصل لسموه من الإحتفال بالآستانة نقول بإختصار أنه دعى عدة مرات لتناول الطعام على المائدة السلطانية وأكل مرة بحضرة جلالة السلطان وأنه نزل فى إحدى السرايات السلطانية المسماة (دفتردار بورند) وخصص لتنزه عدة وابورات بخارية صغيرة فى البسفور وقلده السلطان نيشان الإمتياز المرصع ويقال أن قيمته تبلغ أربعة آلاف جنيه وأنعم بالنيشان العثمانى المرصع على رياض باشا والمجيدى المرصع على تجران باشا ناظر الخارجية وثابت باشا وبعده نيشانات أخرى على أكابر رجال المعية. واستعرض أمام سموه فى أول يوم جمعة حضره بالآستانة بالجيش الذى كان حاضراً عند حفلة السلاملك وقدره إثنى عشر ألف

[82] الدردنيل.

عسكرى تقريباً. وفى أول محرم سنة 1311 أهداه علبة داخلها صينية وظرفين وملعقتين وسكرية من الذهب ومرصعة بالألماس وعلبة أخرى داخلها نقود فضية وذهبية من أنواع العملة المستعملة فى الدولة عليها تاريخ السنة الجديدة وبعض هدايا لرجال المعية. وفى 10 محرم أهدى لسموه عدة أوانى من العاشوراء (الحبوب) التى تعمل فى هذا اليوم.

أما ما حصل للمصريين الذين قصدوا الآستانة فما لم يسبق له مثيل فعزمهم السلطان فى بستان سرايه وأرسل إليهم قبل الأكل وبعده عدة من مشيريه والشيخ جمال الدين الأفغانى الشهير لتبليغهم السلام السلطانى وعند إنصرافهم فرقت عليهم صحب من الورد علامة على الألفة والتحابب بين المصريين ودار السعادة.

وكان لهذه الزيارة وهذه المظاهرات رنين فى جميع أنحاء أوروبا ودلالة واضحة على مقت المصريين للإنكليز وتعلقهم بالخلافة الإسلامية بخلاف ما كان يشيعه الإنكليز فى جرائدهم كذباً وبهتاناً، وقد ذكرت جميع تفصيلات ما حصل للخديو وللمصريين بالآستانة فى الجريدة الرسمية وفى جميع الجرائد لكن أضبط الروايات ما ذكر فى المؤيد عن لسان محرره الشيخ على يوسف الذى سافر إلى الآستانة لهذه الغاية وقد بلغنا أنه سيطبع جميع رسائله فى رسالة صغيرة يوزعها على المشتركين مجاناً.

فى ليلة الإثنين 24 يوليو ورد تلغراف رسمى إلى الحكومة يفيد عزم الخديو على السفر من الآستانة قاصداً مقر خديويته فى يوم الخميس 14 محرم سنة 1311 الموافق 27 يوليو ومن وقت وصوله أخذت مدينة الأسكندرية فى تحضير الزينة وأبدع فيها السكان وتنافسوا فيها فكانت مما لا يسبق حصوله بالقطر المصرى مطلقاً ووفد إلى الأسكندرية عدد عظيم من الأهالى من جميع الجهات وأنزلت السكة الحديد أجرة السفر ويقال أن عدد من أتى إليها لاستقبال الخديو يزيد عن عشرين ألفاً.

فى يوم الأحد 17 محرم الموافق 30 يوليو وصل الخديو بالسلامة وخرج لاستقباله خارج البوغاز عدد عظيم من أعيان الأسكندرية على وابور الدقهلية وعند وصول الوابور إلى الميناء أطلقت المدافع من قلعة صالح ومن السفينة الحربية الإنكليزية الراسية بالميناء وطلع سموه إلى البر فى الساعة ثلاثة ونصف أفركنى بعد الظهر تقريباً وفى المساء

أنيرت الزينة وأشعلت حرائق البارود فى ساحة المنشية وفى قوارب فى البحر أمام سراى رأس التين وفى الساعة الثامنة تألف موكب حافل من مندوبى جميع المصالح حاملين الشموع والمشاعل. تصحبهم الموسيقات وتلامذة المدرسة الأميرية يرتلون القصائد والأشعار ومر هذا الموكب فى شارع الترسانة إلى رأس التين ومرق تحت شبابيكها ثم عاد إلى المنشية وهناك تفرق وعقب إنصرافه نزل الخديو تتبعه كثير من العربات للتفرج على الزينة فمر من شارع رأس التين إلى المنشية فشارع شريف باشا فشارع باب سدرة إلى طريق الرمل ثم عاد إلى رأس التين من طريق آخر.

وفى صباح الإثنين حصلت التشريفات العمومية على حسب العادة.

وحينما قابل السلطان رجال المعية قبل سفر الخديو من الآستانة قال لهم موجهاً خطابه إلى سعادة ثابت باشا هذه العبارة التى ذكرت فى الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 2 أغسطس سنة 93 "قد رأيتم أنتم ورفقائكم مقدار عنايتى وإنعطافى نحو الجناب الخديوى العالى الذى أحله منزلة إبنى وإننى لراض تمام الرضا عن منهجه القويم الحكيم فى إدارة شئون البلاد فأكفلكم أنتم أيضاً عند عودتكم إلى الديار المصرية بإبلاغ النظار وموظفى الحكومة وأعيان البلاد وأهليها أنهم إنما يكونون أهلاً لثقتى ورضائى بحسن ولائهم وأمانتهم وصدق خدمتهم للجناب الخديوى". وظاهر لكل مطالع أن السلطان قد سر سروراً شديد من إزدياد إرتباط الأمة المصرية بجلالته وإتباع الخديو هذا المنهج القويم وتركه سياسة إسماعيل وتوفيق ومن قبلها القاضية باستقلال مصر استقلالاً تاماً لما فى هذه السياسة العوجاء من تسهيل السبل لإحتلال الأجانب وإمتلاكهم لها.

فى 31 يوليو وردت أخبار رسمية تفيد أن بعض الدراويش أتوا عن طريق الصحرا ونهبو باريس المعادن إحدى الواحات الخارجة التابعة لمديرية أسيوط وهول الإنكليز فى هذه الحادثة وأبلغوها للخديو فى ليلة الزينة فتكدر خاطره ليظهروا له أن البلاد محتاجة لحمايتهم وأرسلوا ما بالقاهرة من العساكر المصرية إلى أسيوط وسوهاج وجرجا للمحافظة عليها وأقلقوا الخواطر بأراجيفهم. ولما وصلت القوة العسكرية إلى الصعيد أرسلت الجواسيس إلى الواحات لاستقصاء الخبر والوقوف على حقيقته فعادت فى 4 منه وأخبرت أن نحو 500 من الدراويش أتوا إلى هذه الجهة ولم يقتلوا أحد بل لبثوا فيها

أربعة أيام ثم قفلوا راجعين إلى بلادهم آخذين إحدى عشر نفس منهم عمدة البلد وإثنين من مشايخها ومأمور الآبار المدعو عبيد أفندى حسن المهندس فإطمأنت الخواطر وكتبت الحكومة إلى حلفا بإجراء اللازم بقطع خط الرجعية عليهم واستخلاص الأسرى منهم والشائع أن هذه المسئلة دسيسة من الإنكليز ليبرهنوا لأوروبا أن لا أمن على مصر بل إنها مهددة من الدراويش ولابد من استمرار الإحتلال. وحصول هذه الحادثة عقب سفر الخديو إلى الآستانة ووقوعها فى يوم عودته يؤيد هذا الظن وربما كان هؤلاء المهاجمون من عرب الحدود اللذين يتخذونهم الإنكليز آلة لتنفيذ أغراضهم. وهناك دليل آخر يؤيد هذا الظن بأقوى بيان وأشد برهان وذلك أنه تواتر قبل سفر الخديو إلى الآستانة أن الدراويش عازمون على مهاجمة الواحات وكتبت الداخلية إلى مديرى أسيوط وجرجا بأخذ الإحتياطات اللازمة فوردت إفادة رسمية من وودهوس باشا الإنكليزى محافظ الحدود تكذب هذه الإشاعة ثم حصل على ما كان يخشى حصوله. فهل [هناك] برهان أقطع من هذا على علم الإنكليز بمجيئهم وعدم منعهم إن لم يكن ذلك دليل على أنهم مرسلون من قبلهم لتهيج الخواطر ومع ذلك ستتضح الحقيقة فيما بعد.

فى 5 منه أنعم الخديو برتبة المرميران (باشا) على عبانى بك تشريفاته الأول وكومانوس بك طبيبه الخصوصى وأشيع أنه فى عزم الخديو تغيير ناظرى الأشغال والحربية.

فى يوم الخميس 10 منه أنعم الخديو على محمود باشا رياض وكيل الداخلية ومحمد باشا شريف وكيل الخارجية ووكيل المالية الإنكليزى وأمين باشا سيد أحمد وكيل الحقانية بالنيشان المجيدى من الدرجة الثانية.

وافق يوم الجمعة 11 الإحتفال بجبر الخليج علامة على بلوغ النيل الدرجة التى بها يعم الأراضى المصرية ومع ذلك فأهالى البحيرة لا زالوا يشتكون من عدم وجود الماء الكافى لديهم بينما يشتكى بعض جهات الشرقية من كثرتها بدرجة أدت إلى تلميح جزؤ عظيم من أراضيها لعدم وجود المصارف.

فى مساء الجمعة يوم 18 منه أولم الخديو بسكندرية وليمة فاخرة لرجال الحكومة وأعضاء اللجان الأوربية والوطنية التى قامت بالزينة إظهاراً لممنونيته وزينت سراى

رأس التين كما لو كانت ليلة قدومه وأبيح الدخول إلى حديقتها لجميع الأهالى بدون استثناء على أرجلهم منعاً للإزدحام وسيولم وليمة أخرى مثل هذه فى مساء الإثنين واحد وعشرين منه.

فى 20 منه توفى على باشا غالب وكيل الحربية وهو من مماليك محمد على باشا الكبير وإحتفل بدفنه إحتفالاً عسكرياً فمشى أمامه فرق من البيادة والسوارى والطوبجية وأطلق على قبره ثلاثة عشر مدفع بصوت خافت وتضاربت الآراء فى خلفه فقيل ماهر باشا محافظ الأسكندرية وقيل غيره.

تواترت الإشاعة عن أخذ بطرس باشا غالى ناظر المالية مبلغاً من النقود من إخوان سوارس مقابل إعطائه بعض إمتيازات فى إدخال السكر من ورشه المصرية إلى القاهرة بدون دفع عوائد دخولية مدة من الزمن ثم إعفائه من بعضها مدة طويلة من الزمن.

فى 23 منه إحتفل بتشييع جنازة البرنس إبراهيم باشا أحمد إبن المرحوم أحمد باشا الذى توفى غرقاً فى كوبرى كفر الزيات بدسيسة أخيه الخديو الأسبق إسماعيل باشا وهو إبن إبراهيم باشا الكبير إبن محمد على باشا مؤسس العائلة الخديوية توفى أمس فى الساعة الثانية بعد الظهر بغتة بداء السكتة القلبية ولم يبلغ الأربعين من عمره وكانت وفاته بمدينة الأسكندرية فشيعت جنازته من سرايه بالرمل إلى المحطة ومنها إلى العاصمة على قطار مخصوص حيث وصلت جثته فى الساعة الثالثة بعد الظهر وشيعت إلى الإمام الشافعى أمام فرق المشاة والخيالة والمدفعية تصدح موسيقاتها بالألحان المحزنة.

فى 25 منه إجتمعت الجمعية العمومية الجمعية الخيرية الإسلامية بمحل مجلس الإدارة بقبة الغورى بالغورية للإقرار على أعمال المجلس (مجلس الإدارة) فى سنة 1310 ومشروع أعمال سنة 1311 وإنتخاب مجلس إدارة جديد وأمين صندوق وتحوير بندين من قانونها الأساسى أهمها أن يكون موضوع الجمعية والغرض منها مساعدة فقراء المسلمين المقيمين فى مصر وتربيتهم وكان النص الأصلى فقراء المسلمين المصريين لا غير فأغضب ذلك الأتراك والأعجام وغيرهم وإمتنعوا فى الإشتراك وقد بلغ عدد مشتركيها فى سنة 1310 ستماية واحد وسبعين وهو عدد قليل يرجى زيادته فى هذه

السنة إن شاء الله وبلغت قيمة هذه الإشتراكات (2452) جنيه مصرى والتبرعات (764) جنيه وذلك خلاف الليلة التى أقيمت فى حديقة الأزبكية فى 6 أكتوبر سنة 1892 وقد قرر مجلس الإدارة السابق تخصيص نصف الإيراد السنوى للاستغلال حتى يكون للجمعية رأس مال والنصف الباقى يكون ربعه للفقراء والثلاثة أرباع للمدارس وتقرر إنشاء مدارس للفقراء فى مصر وطنطا وأسكندرية وأسيوط ثم ينشأ غيرها كلما زاد الإيراد بالجهات التى ليس بها مدارس أو بها مدارس أجنبية فقط وبعد ذلك إنتخب مجلس الإدارة فأعيد المشتغلون من أعضائه وأخرج الباقون وإنتخب أحمد باشا السيوفى أميناً للصندوق.

28 – تواترت الإشاعات بعدم وجود الرفاق بين النظار والظاهر أن مظلوم باشا ناظر الحقانية يريد أن يتولى رئاسة النظار بدل رياض باشا لكن لم يعلم شئ بصفة رسمية بل كلها إشاعات وأراجيف.

فى 31 منه إحتفل بأسكندرية وبمحافظة مصر وجميع المديريات بعيد جلوس جلالة السلطان عبد الحميد الذى تولى الخلافة فى 31 أغسطس سنة 1876 الموافق 11 شعبان سنة 1293 هـــ وكانت ولادته فى 16 شعبان سنة 1258 الموافق 22 سبتمبر سنة 1842 فيكون عمره 51 سنة ومدة حكمه 17 سنة أدام الله ملكه وعمره.

فى 3 سبتمبر تعين خورشيد بك المعاون بالداخلية نجل المرحوم إبراهيم باشا حمدى وكيلاً مؤقتاً بمديرية أسيوط بدل محمود بك الرشيدى الذى توفى قبل ذلك ببضع أيام ولم يكن تعيين خورشيد بك لكفائة واستحقاق بل لمحسوبيته على رياض باشا وولديه وتزلفه لهم تزلفاً يكاد يكون استرقاقاً.

لم يكن نيل هذه السنة على ما يرام فإنه لم يتجاوز يوم 4 سبتمبر الخمسة عشرة ذراع مع أنه كان فى هذا اليوم من السنة الماضية (17 ذراع) والستة قراريط لكن يؤمل الناس عدم حصول شراق بإنتظام الرى نوعاً.

فى 8 منه إنتهى المولد الأحمدى بطنطا حسب المعتاد.

فى 9 منه حصلت مسألة قبيحة جداً فى المنيا من حسين بك واصف المدير وعلى بك جلال رئيس نيابة بنى سويف وذلك أن رئيس النيابة دخل على المدير بقصد حضور

جلسة تأديب أحد رجال البوليس وكان معه عصا فى يده فغضب المدير لذلك وإعتبر دخوله عليه بالعصا تحقيراً لمقامه ولم يقدم له الإعتبار اللائق لوظيفته ثم بعد برهة قال له المدير أخرج وإجلس بأودة وكيل المدير لأنى أريد ألقى بعض تنبيهات سرية على حكمدار البوليس وكان حاضراً فأجابه رئيس النيابة أن وظيفته تلزمه بحضور ما يقال بينهما فعند ذلك خطف المدير عصاه من يده وألقاها بعيداً وشتمه على دخوله بهذه الصفة بحضور الحكمدار ومفتش البوليس الإنكليزى وغيره فجاوبه رئيس النيابة بمثل أقواله فوثب عليه المدير وضربه ضرباً شديداً سبب له عدة جراح فى وجهه وفى الحال إنتدب رئيس النيابة الحكيم للكشف عليه وحضر إلى العاصمة وشكى مما حصل له لناظر الحقانية وكذلك المدير أخطر الداخلية تلغرافياً بما حصل فعين رياض باشا بصفته رئيساً لمجلس النظار كل من محمود باشا وكيل الداخلية وأحمد بك حشمت الأفوكاتو العمومى لتحقيق هذه الحادثة وسافر إلى المنيا فى ظهر اليوم 10 سبتمبر وهذه الحادثة توجب الأسف من وجوه أهمها أنها حصلت بين رجلين من الشباب المهذبين ونظراً لأهمية مركزيهما وإتخاذ الأجانب لها حجة على عدم تهذيب المصريين شباناً كانوا أو كهولاً غير ناظرين إلى ما يحصل فى بلادهم من المضاربة والملاكمة فى مجلس نوابهم.

فى يوم الإثنين 18 منه إحتفل بعودة المحمل الشريف من الأقطار الحجازية بعد أن قضى مدة الحجر الصحى فى الطور وأفقلت الدواوين فى هذا اليوم.

وفيه نشرت الجرائد خبر موت حرمه بقسم باب الشعرية بمرض يشبه الكوليرا فضرب الحجر على منزلها ونقل كل من به إلى العباسية وأجريت الإحتياطات الصحية الواقية من إشتداد الكوليرا (والواقى هو الله) لو ثبت موتها بهذا المرض المعدى ونددت جريدة المقطم الإنكليزية إن ذلك نتيجة عدم الإعتناء فى الحجر وعدم تتميمه على من مع المحمل.

فى 20 منه تحقق أن الحرمة لم تمت بالكوليرا وذلك بعد الكشف المكرسكوبى على أمعائها وعدم العثور فيها على بشلس أى الحيوان الصغير الذى يتوالده فى الجسم بسبب الموت.

فى 21 منه وافق 12 ربيع الأول سنة 1311 فإحتفل بالمولد النبوى بجهة القصر العالى حسب المعتاد واستراح عمال المصالح.

وفيه نشرت الجريدة الرسمية لائحة جديدة للمحامين أمام المحاكم الأهلية ملخصها أنه لا يجوز لأحد ما إتخاذ هذه الحرفة إلا إذا كان حائزاً على شهادة دراسية من مدرسة الحقوق أو من مدرسة أخرى أوروبية تعتبرها اللجنة المشكلة لذلك من محكمة الاستئناف وأن من يدرج إسمه بلوحة المحامين يشتغل مدة سنة أمام المحاكم الجزئية عموماً ثم لو أراد المرافعة أمام المحاكم الإبتدائية التابع إليها محل إقامته ومعه كشف بالقضايا الجزئية التى ترافع فيها مصدقاً عليه من قاضى الجزئى فإن قبل تجوز له المرافعة أمام جميع المحاكم الإبتدائية ثم بعد أن يشتغل بها سنتين بعد قبوله يجوز له طلب تقرير قبوله للمرافعة أمام محكمة الاستئناف وفحص طلبه بالكيفية السابقة وإن قبل يجوز له المرافعة أمام جميع المحاكم الأهلية عموماً ومن يرفض طلبه فى إحدى هذه الأحوال يجوز له تجديده بعد سنة وإن كان رفضه لسوء السلوك فلا يجوز تجديده أبداً وجاء بها أن من يكن سبق له التوظف بوظيفة قاضى أو كان من أعضاء النيابة أو إشتغل بالمحاماة أمام المحاكم المختلطة فتحسب له مدة استخدامه أو مدة إشتغاله أمام المحاكم المختلطة بدل مدة التجربة وسيعمل بها بعد نشرها بخمسة أيام. أما المقبولون الآن أمام محكمة الاستئناف فيجوز لهم المرافعة أمام جميع المحاكم الأهلية. والمقبولون أمام المحاكم الإبتدائية فلا يترافعون إلا أمامها وإن أرادوا المرافعة أمام الاستئناف فيجب عليهم تقديم الشهادة الدراسية أولاً. وهو خطوة واسعة فى سبيل إصلاح المحاماة وتشريفها فى أعين العموم لأن قبول كثير ممن لا يفقهون شيئاً بها أحط بقدرها وجعلها من المهن المنظور لها بعين الإحتقار.

فى يوم الأربعاء 27 منه صدرت عدة أوامر عاليه بخصوص ما حصل بين مدير المنيا ورئيس نيابة بنى سويف فعزل على أفندى جلال رئيس النيابة مع أن ما إرتبكه لا يستحق هذا الجزاء الصارم لكن عزل ليعين مكانه محمد بك راسم إبن المرحوم حسن باشا راسم وأخو زرجة محمود باشا رياض عين رئيساً للنيابة مع وجود أقدم وأحق منه بكثير لكن قضت بذلك ضروريات النسب والمصاهرة وإكتفى بنقل حسين بك واصف مدير المنيا

مديراً لقنا بنفس راتبه ودرجته ونقل أحمد بك خيرى مدير القليوبية مكانه ونقل محمد بك سعيد مدير قنا إلى القليوبية.

فى 28 منه قرر مجلس النظار تعيين إبراهيم بك نجيب رئيس محكمة مصر الأهلية محافظاً للأسكندرية بدل محمد ماهر باشا الذى عين وكيلاً للحربية بدل على باشا غالب المتوفى وهو تعيين فى غاية الإصابة لأنه من الشبان المهذبين وستحصل بسبب ترقيته عدة تنقلات فى المحاكم.

فى مساء هذا اليوم أتى الخديو عباس باشا إلى القبة متنكراً لأشغال خصوصية.

20 منه عاد الخديو إلى أسكندرية كما أتى ولقد استغرب العموم مجيئه بهذه الصفة خلافاً لعادة الملوك مع عدم وجود ما يوجب الاستغراب.

فى 2 أكتوبر صدر الأمر العالى المؤذن بتعيين إبراهيم بك نجيب محافظاً للأسكندرية فى 4 منه نشر الأمر العالى المذكور فى الجريدة الرسمية ولم يعلم من يخلفه فى رئاسة محكمة مصر.

6 منه فى هذا الأسبوع نشر المقطم نقلاً عن التمس رسالة مرسلة إلى التمس من شخص من أهالى بنها إسمه سليمان هزاع يحسن فيها أعمال الإنكليز ويطلب دوام الإحتلال وإخراج مختار باشا الغازى من مصر إلى غير ذلك من الآراء الموافقة لمذهب المقطم وأصحابه وأخذ المقطم يغالى فى مدح هزاع المذكور وحرية فكره فإنبرت له جميع الجرائد حتى الإجبسيان غازيت الإنكليزى وخصوصاً المؤيد فقالوا أن سليمان هزاع من أدنى الناس المسبوق عليهم عدة أحكام بالأشغال الشاقة وغيرها نظير تزوير وسرقات وخلافه ولم يزل الخصام شديداً بين المقطم الإنكليزى والمؤيد المصرى بهذا وقد أتى أخيراً على سوابق هزاع من الدفاتر الرسمية والظاهر أن الكاتب لرسالة هزاع هم أصحاب المقطم ترويجاً لسياسة الإنكليز.

تقرر بمجلس النظار فى 5 أكتوبر تحت رئاسة الخديو فصل أحمد باشا نشأت مدير المديرية عن وظيفته وتعيين أمين بك فكرى القاضى بمحكمة الاستئناف الأهلية وإبن المرحوم عبد الله باشا فكرى الكاتب الشاعر صاحب التأليف الكثيرة مديراً مكانه وسبب

عزل نشأت باشا هو تهتكه فى السكر وإرتكاب الفحش والفجور ومساعدته لسياسة الإنكليز. أما أمين بك فكرى فعلى عكس ذلك بالمرة فإنه فى غاية التهذيب والاستعداد وممن درسوا علم الحقوق بأوروبا وتضلعوا فى اللغة العربية والتركية والفقه وغيره. وظاهر أن طريقة أخذ كبار رجال القضاء فى أهم الوظائف الإدارية لمن أقرب الطرق لإصلاح الإدارة وتطهيرها من الأدران الباقية بها ومشاع أيضاً على الألسنة تعيين إسماعيل بك صبرى وكيل الاستئناف الأهلى مديراً للدقهلية بدل عفت باشا المساعد للإنكليز وأحمد بك حشمت محافظاً للقنال بدل أحمد باشا شكرى. فى 7 منه صدر الأمر العالى بتعيين أمين بك فكرى ونشر فى (الجرنال) الرسمى.

وفى مساء اليوم أولم قضاة محكمة مصر الإبتدائية وأغلب أعضاء نيابتها وليمة فاخرة لإبراهيم بك نجيب فى لوكاندة حديقة الأزبكية وداعاً له وفى إنتهاء الطعام خطب الأستاذ الشيخ محمد عبده أحد القضاة خطبة وجيزة مناسبة للمقام ثم تلاه غيره.

فى مساء الجمعة 12 منه أولم رجالا الاستئناف وليمة فاخرة فى أشهر اللوكاندات إكراماً لأمين بك فكرى.

فى 13 منه وردت تلغرافات من المنيا تفيد أن أحد مفتشى الرى الإنكليزى وإسمه (فيجن) أطلق بندقيته على أحد سعاة التلغراف فأصابه إصابة خطرة فى ركبته وذلك لطلب الساعى وصل التلغراف بإلحاح والتحقيق جارى وسنرى ما يحكم به عليه قنصل دولته فهكذا الإصلاح وهكذا التمدن.

فى مساء يوم الإثنين 16 منه حضر الخديو إلى القبة بصفة غير رسمية كما حضر فى المرة الماضية ولقد تقرر أن يكون حضوره إلى مصر رسمياً فى يوم الخميس 2 نوفمبر المقبل وسيسافر فى الشتاء إلى الحدود.

الظاهر أنه لا تحصل تغييرات ولا تعيينات فى المحاكم إلا بعد حضور المستر سكوت المستشار القضائى فى 20 الجارى.

فى 24 منه أصدرت الداخلية منشوراً للبوليس تبين لهم فيه إختصاصات النيابة بالنسبة إليهم وأن رجال البوليس تابعين إليها فى أشغالهم القضائية وملزمون بإتباع ما يصدر لهم

منها فى ذلك بحيث تكون المسئولية عليها دون غيرها وأن لا تصدر الداخلية أوامر للبوليس من الآن فصاعد فيما يختص بالأشغال القضائية بل المنشورات التى من هذا القبيل يكون صدورها من الحقانية ولكن يلزم الموافقة عليها من نظارة الداخلية ثم تبلغها لمن يلزم من الموظفين – وهو منشور غاية فى الحكمة لفصل النزاع بين البوليس والنيابة.

29 منه لحد اليوم لم يحصل شئ من التغييرات المنوبة فى المحاكم حتى الآن.

قد تقرر وصول الخديو لمصر فى الساعة عشرة ونصف أفرنكى من صباح يوم الخميس 2 نوفمبر القابل والزينات مستمرة وأحسنها زينة فاخرة إشترك فى إقامتها التجار الوطنيون.

فى 30 منه وردت تلغرافات من أسكندرية تفيد أن عبد الله نديم صاحب جريدة الأستاذ الذى أبعد عن مصر مراعاة للإنكليز قد أتى إليها لصدور إرادة سنية من جلالة السلطان بإخراجه من جميع الممالك المحروسة وعند وصوله ذهب للمحافظة ليخبرها بذلك فأمر بالبقاء فى أسكندرية حتى تقرر الحكومة أمراً فى شأنه.

فى أول نوفمبر نشرت بالجريدة الرسمية أمر كريم من الخديو بتعيين الشيخ البنا مفتى الحقانية لنظر وظيفة الشيخ العباسى مفتى الديار المصرية تعييناً مؤقتاً بسبب مرض الشيخ العباسى وعدم إمكانه القيام بمهام وظيفته وذلك لحين شفاه.

قرر مجلس النظار فى صباح أمس فى جلسة غير إعتيادية ترتيب درجات رجال القضاء وسيصدر عليه الأمر العالى قريباً.

فى 2 منه عاد الخديو من أسكندرية لتقضية فصل الشتاء فى العاصمة وكان حضوره فى الساعة عشرة ونصف أفرنكى صباحاً وقوبل بكل إكرام وإجلال حسب العادة والزيادة وفى المساء أنيرت الزينات العديدة إحتفالاً بقدومه.

وفى 3 منه حصلت المقابلات فى سراى عابدين كالعادة الجارية.

فى 4 منه وردت أخبار من أسكندرية تفيد أن الباب العالى قبل بناء على طلب الغازى مختار باشا إقامة عبد الله أفندى نديم فى مدينة الآستانة نفسها وقد سافر إليها أمس.

فى تاريخه صدرت إرادة سنية بتعيين محمد عبانى باشا سر تشريفاتى خديوى وحافظ بك صبحى تشريفاتى أول مكانه وسعيد بك ذو الفقار تشريفاتى ثانى مكانه وكلهم من المخلصين للخديوى والوطن الراغبين فى نجاحه وتخلصه من الأجنبى.

فى 6 منه نشر الأمر العالى المؤذن بتنفيذ مشروع ترتيب درجات القضاء وأهم ما فى هذا المشروع أن لا يعين بإحدى وظائف القضاء والنيابة إلا من بيده شهادة دالة على تتميم دروسه الحقوقية فى مدرسة القاهرة أو إحدى مدارس أوروبا ولم يذكر الأزهر ولا دار العلوم وهو فى غير محله. وأن من يدخل بها يعين كاتباً مدة سنة ثم مساعد نيابة بعشرة جنيه وبعد سنتين يعين وكيل نيابة والوكلاء ماهيتهم 15، 20، 25، 30 جنيه شهرياً وماهيات القضاء 20، 25، 30، 35، 40 وقضاة الاستئناف 55 و60 ورؤساء المحاكم 45 و50 و60 ورؤساء النيابة 35 و40 و50 إلى غير ذلك وهو مستوف فى بابه يضمن تقدم المحاكم لكنه سبق وقته إذ أنه يجعل التقدم بها بطئ جداً إن إشترط أن الإنسان لا ينقل من درجة إلى أخرى إلا كل ثلاث سنين وترك لناظر الحقانية حق التعيين مع عدم مراعاة هذه الشروط مرة واحدة فى كل ثلاث مرات ومن إقراره أيضاً أنه جعل الوظائف ذات الماهيات العالية فى النيابة والقضاء قليلة جداً بالنسبة لذات الراتب القليل والمنظور ان هذا الأمر لا يبقى مدة طويلة بل يضطر الحال لتنقيحه وتغييره بعد حين.

فى مساء 9 منه إحتفلت الجمعية الخيرية الإسلامية بليلة باهرة فى جنينة الأزبكية حضرها نحو السبعة آلاف شخص جميعهم تقريباً من المسلمين ويحتمل أن إيرادها يزيد عن ألف جنيه خلاف التبرعات.

فى 11 منه فتحت الجمعية المذكورة مدرسة مجانية بمصر الجديدة بخط القربية وقد فتحت فى الأسبوع الماضى مدرسة أخرى فى أسكندرية وستفتح قريباً مدرسة ثالثة فى طنطا ورابعة فى أسيوط.

فى 11 منه نشر أمر عال بتعيين أحد مأمورى المراكز وإسمه إبراهيم أفندى حليم وكيلاً لمديرية أسيوط ولم يعين فيها خورشيد بك بن المرحوم إبراهيم باشا حمدى كما كان يظن لمحسوبيته على رياض باشا وأولاده ونقل محمد بك زكى وكيل الفيوم إلى قنا بدل وكيلها الذى أحيل على المعاش وعين فى وكالة الفيوم أحد مأمورى المراكز. أما خطة ترقية مأمورى المراكز فحسنه يجمل بالحكومة أن تسير عليها.

فى مساء يوم الثلاثاء توفى العالم الشهير على باشا مبارك صاحب المآثر الجليلة والتآليف المفيدة وإحتفل بتشييع جنازته قبل ظهر يوم 15 بساعة إحتفالاً شاهقاً لم يسبق لغيره من الذوات بل كان شبيهاً بجنازة الخديو توفيق باشا ومع ذلك فما عمل له أقل بكثير مما يستحقه لو روعيت خدماته فى الحكومة فسارت أمام نعشه فرقة من الجيش المصرى بالموسيقى وكثير من تلامذة المدارس العالية والصغرى وكافة ذوات البلد يتقدمهم رئيس مجلس النظار رياض باشا وباقى الوزراء وبعد أن صلى عليه الظهر فى جامع السيدة سكينة دفن فى مقبرة السيدة نفيسة رضى الله عنها وأقفلت جميع مدارس الحكومة حزناً عليه وكذلك جميع مدارس الأرياف من أقصى البلاد إلى أقصاها أرسلت إليها الأوامر تلغرافياً بالاستراحة فى هذا اليوم إحتفالاً بفقيد الوطن ومن له الأيدى البيضا على القطر وأهله ولو كان هذا الرجل المفضال فى بلاد غير بلادنا لأقيم له تمثال فاخر تخليداً لذكره وربما إهتم بعض الطبقات المتنورة بعمل الكتاب لإقامة أثر لهذا الفقيد أما ترجمته فمذكورة فى جزء (10) صحيفة (80) من تأليفه الشهير كتاب الخطط التوفيقية الجديدة فليرجع إليه من أراد.

فى 22 منه نشرت عدة أوامر عالية تنفيذاً لترتيب درجات القضاء وأعضاء النيابة فى المحاكم الأهلية الذى صدر قريباً فعين على بك ذو الفقار رئيس محكمة الزقازيق رئيساً لمحكمة مصر بدل إبراهيم بك نجيب الذى عين محافظاً للأسكندرية من مدة وعين أحمد بك فتحى زغلول رئيس نيابة أسكندرية رئيساً لمحكمة الزقازيق وعين جميع نواب القضاة قضاة وجميع مساعدى النيابة الذى راتبهم من خمسة عشر جنيه فما فوق وكلا للنيابة ورتبوا حسن ماهيتهم.

وفى اليوم نفسه نشر كشف من نظارة الحقانية ببيان أسماء جميع وكلاء النيابة ومساعديها ورؤسائها والقضاة ورؤساء المحاكم الإبتدائية والاستئناف مع بيان ماهيتهم الحالية ودرجة أقدميتهم ولم يراعى فى الأقدمية الماهية الحالية فقط كما يقضى به دكريتو الترتيب بل راعوا فيه الألقاب القديمة التى ألغيت فقدموا قضاة الصعيد على قضاة مصر والاسكندرية ووكلاء نيابة الصعيد على المساعدين الأول وهؤلاء على المساعدين الثوانى وهلما جرا مع المساواة فى الراتب والأقدمية أغلب المتأخرين على المتقدمين عليهم غالباً لو روعيت الأقدمية فى الراتب ولذلك تظلم كثيرون من هذا الغبن الفاحش لجناب النائب العمومى وربما نشر جدول آخر بتصليح هذه الغلطات الذى أظنها غير مقصودة.

وفى صباح يوم الجمعة 24 منه إجتمع كثيراً من الشبان والشعراء وتلامذة دار العلوم عند قبر المرحوم على باشا مبارك بقرافة السيدة نفيسة وتلوا خطباً وقصائد فى تأبين الفقيد وبيان مآثره واستمرت الحفلة إلى قبل الظهر بساعة ثم قام أحد الحضور وطلب من جميع اللذين طلبوا الخطب والقصائد أو حضروها ولم يتلوها لضيق الوقت أن يرسلوها إلى مدرسة دار العلوم إذا عزم الطالبون بها على جمع كل ما كتب فى رثاء الفقيد وطبعه فى مجلد تخليداً لذكره بصفته مؤسس هذه المدرسة العالية. وقد شرع تلامذة هذه المدرسة والمتخرجين منها فى الإكتتاب بمبلغ ماية جنيه مصرى لعمل صورة فقيد الوطن بالزيت ووضعها بالمدرسة تذكاراً له.

وفى الساعة الثالثة بعد ظهر هذا اليوم المذكور إجتمع جماعة من نخبة شباب هذا العصر من ضمنهم كاتب هذه المعلقات بمنزل يعقوب بك صبرى مدير الفيوم سابق للمذاكرة فى فتح إكتتاب عمومى فى جميع أنحاء القطر لجمع مبلغ من النقود لإقامة أثر لتخليد ذكر فقيد الوطن المرحوم على باشا مبارك وبعد المداولة قرر رأيهم على ثلاثة أمور أولاً وجوب إقامة أثر للمرحوم يراعى فيه عادات الأهالى وأخلاقهم أى لا يكون تمثالاً مثلاً. ثانياً وجب عرض هذا المشروع الوطنى على الحكومة ثالثاً إرجاء التكلم فى ماهية الأثر والمحل الذى يقام فيه إلى ما بعد إصدار قوائم الإكتتاب والعلم بكمية النقود التى تتحصل وأخيراً إنتخبت الجمعية لجنة من بين أعضائها مكونة من عظمة أشخاص تحت رئاسة إسماعيل بك صبرى وكيل محكمة الاستئناف لعرض هذا المشروع على رياض باشا

بصفته ناظراً للداخلية ولإصدار قوائم الإكتتاب وقررت الجمعية الإجتماع فى الساعة الثاثة بعد ظهر كل يوم خميس بمنزل يعقوب بك صبرى وعمل بكل ما ذكر محضراً مضى عليه الحاضرون.

فى يوم الأربعاء 22 نوفمبر نشر فى الجريدة الرسمية قرار من نظارة الداخلية بناء على قرار سبق قرره مجلس النظار فى 26 أكتوبر الماضى بتأسيس مجالس بلدية فى بنادر أسيوط ودمنهور ودمياط والمنصورة والفيوم ومحلة الكبرى والزقازيق وطنطا والسويس ويكون كل من المجالس المذكورة مشكلاً من سبعة أعضاء ثلاثة منهم لهم حق العضوية وهم المدير والمحافظ بصفة رئيس ومفتش الصحة ومهندس التنظيم (أعضاء دائمون) وأربعة ينتخبون لمدة سنة بكيفية معلومة والغرض منها هو كل ما يتعلق بالبلدة من تنوير ومياه والكنس والرش وأشغال الطرق والمتنزهات العمومية وتضع الحكومة مبلغاً تحت تصرف كل مجلس منها لينفقوا فى شئون [البندر] بقيود وشروط معينة ومفصلة فى القرار المذكور وهو مشروع جليل يكون من ورائه تنظيف هذه البنادر وتنظيمها وهذه مآثر الوزارة الرياضية.

فى يوم السبت 25 منه صدرت لائحة جديدة للرسوم متوجة بأمر عالى خديوى لاغية لكافة اللوائح السابقة. المختصة برسوم القضايا بجميع أنواعها بالمحاكم الأهلية. وفى هذه اللائحة الجديدة تسهيل كثير بالنسبة للكتاب والمحضرين وتخفيف كثير عن أصحاب القضايا الصغيرة القليلة القيمة وهى مطولة يضيق نطاق هذه المعلقات عن شرحها.

فى يوم السبت 2 ديسمبر سافر الخديو إلى مدينة بورسعيد للإحتفال بالخط الحديدى الذى أنشأته شركة قناة السويس الفرنساوية بإيصال مدينة الإسماعيلية ببورسعيد فسيقضى سموه ثلاث ليالى خارج العاصمة. ليلة الأحد ببورسعيد وليلة الإثنين بالإسماعيلية وليلة الثلاث فى مدينة السويس ثم يعود إلى القاهرة وقد أقيمت له زينات حافلة فى جميع المحطات التى يمر عليها وفى الثلاث مدن التى يشرفها.

فى هذا [اليوم] إنعقد مجلس شورى القوانين وعرض عليه مشروع إنشاء مجالس تأديبية للمحاكم الشرعية فرفضه قائلاً إن المجالس التأديبية لمن أكبر المصائب على المستخدمين

لأن الرئيس يكون فيها خصماً وحكماً فى آن واحد وإقترح على الحكومة وضع قانون للمجالس المذكورة تبين فيه كل مخالفة والعقوبة التى تترتب عليها وأن يكون لمن يحكم [عليه] بالحرمان من خدمة الحكومة أو من المعاش حق استئناف هذا الحكم أمام محكمة الاستئناف الأهلية أما مشروع الميزانية فقد تأجل البحث فيه ريثما تقدم اللجنة المشكلة من بعض أعضاء مجلس الشورى تقريرها.

فى يوم الخميس الماضى 30 نوفمبر صدقت الحكومة على طلب الحكومة الإنكليزية مبلغ أربعة وخمسين ألف جنيه لجيش الإحتلال تضاف على ميزانية سنة 1894 وهى مصاريف الجنود الإنكليزية التى أتت إلى مصر فى أوائل هذه السنة عقب عزل مصطفى باشا فهمى وتظاهرت الأهالى بعدم محبة الإنكليز وتعلقهم بالخديو صدقت عليها الحكومة مكرهة خوفاً من المشاكل السياسية.

وفى يوم الثلاث 5 ديسمبر عاد الخديو من زيارة القنال فأجريت له الإحتفالات المعتادة.

فى يوم الأحد 10 منه الموافق أول جماد الثانى إبتداء الخديو السنة الحادية والعشرين من عمره فأجريت التشريفات فى عابدين وأطلقت المدافع حسب الجارى.

فى هذين الأسبوعين حصلت مسألة ذات شأن وهى أنه أشيع فى بعض الجرائد أن إثنين من أعضاء مجلس شورى القوانين زارا اللورد كرومر وأبلغاه ما قررته اللجنة المشكلة من بعض أعضائه لفحص ميزانية الحكومة مع أن قرارات اللجنة المذكورة كانت سرية فهاج الرأى العام وإشتغلت الجرائد بهذه المسألة كل على حسب مشربه. ولما إنعقد مجلس الشورى فى يوم السبت 2 ديسمبر تكلم وتباحث فيها وقرر بصفة غير رسمية وجوب تحقيق هذه الإشاعة لمعرفة هذين العضوين الخائنين وأنيط الرئيس وهو على باشا شريف بذلك فأدته سخافته إلى أن يتوجه رأساً إلى اللورد كرومر وسأله عن ذلك فإمتنع عن إجابته قائلاً أنه سيجاوبه بواسطة الخارجية ثم أرسل اللورد كرومر إلى الخارجية إفادة رسمية قال فيها أنه خابر اللورد روزبرى وزير خارجية إنكلترا عن ذلك فأجابه بأن يكتب للحكومة المصرية أن كل مصرى حر فى زيارة دار سفير إنكلترا ووزيرها بمصر مع أن الإعتراض لم يكن على الزيارة من حيث هى بل من حيث إفشاء أسرار المجلس

فخرج اللورد عن الموضوع ليوهم الرأى العام فى إنكلترا ومصر أن بعض أعضاء مجلس الشورى أى نواب الأمة المصرية ميالون لإنكلترا وإخوانهم ناقمون عليهم لذلك – ثم تداول مجلس النظار فى إفادة اللورد كرومر وقرر أخيراً إجابته على هذا الرأى إذ أن الحكومة لم تتعرض قط لمن يزور الوكالة البريطانية فإنحسمت المسألة والمتواتر أن الإشاعة كاذبة من أصلها إختلقها بعض أصحاب الدسائس [رغبة] فى تشويش الأفكار.

لم يزل مجلس الشورى يتداول فى الميزانية ونشرت الجرائد بعض قراراته لكن لعدم ثقتنا بها سندرجها هنا لما تنشر فى الجريدة الرسمية ضمن محضر جلساته.

فى 11 منه نشر أمر عال بإحالة أحمد أفندى عبد الله وكيل النائب العمومى من الدرجة الأولى بمحكمة الزقازيق على المعاش لعدم كفائته.

فى 15 منه صدر أمر عال بأن قضاة المحاكم الإبتدائية لا يكتسبون حق عدم العزل قبل أول يناير سنة 1896 أى بعد سنتين وذلك لأن الحكومة كانت قررت من مدة أن من يشتغل 10 سنوات متوالية فى المحاكم المذكورة فى وظائف القضاء يصير غير قابل للعزل كقضاة الاستئناف ولكن هذه العشر سنين تنتهى فى آخر هذا الشهر ولم يزل بالمحاكم بعض قضاة غير أكفاء وتنوى الحكومة عزلهم تدريجياً فأصدرت هذا الدكريتو الجديد ليتسنى لها استبدال من ترى فيهم عدم الكفاءة فى خلالها.

فى 17 منه لم تنشر الحكومة ملاحظات مجلس شورى القوانين على الميزانية حتى الآن وذلك لأنها تحضر الردود على هذه الملاحظات وترغب نشرها فى آن واحد حتى لا يكون الجمهور تحت تأثير قرارات مجلس الشورى إذ يطالع الملحوظ والرد فى آن واحد فيقتنع برد الحكومة على زعمها.

20 – أتم مجلس النظار ردوده وسيقررها غداً أو بعد غد ويتوجه جميع النظار ورئيسهم إلى مجلس الشورى لتلاوة هذه الردود على الأعضاء فى يوم السبت المقبل 23 الجارى إذ القانون النظامى يقضى على الحكومة فى حالة عدم إتباعها لقرارات مجلس الشورى الذى رأيه استشارى لا إجبارى على الحكومة – أن تبين له أسباب رفضها لمشوراته ولا يجوز للمجلس الرد على هذه الأسباب.

تقرر سفر الخديو إلى جهات الحدود فى 9 يناير سنة 1894 أى فى صبيحة الإحتفال بيوم توليته الواقع فى 8 يناير سنة 1892.

فى 22 منه إجتمع بعض الأدباء فى محل الإمتحانات بنظارة المعارف (انفتياتز) وقرأوا خطاباً وقصائد كثيرة فى رثاء المرحوم على باشا مبارك فقيد مصر.

فى 23 إجتمع مجلس الشورى وحضره رياض باشا وباقى النظار وتلى رياض باشا جواب الحكومة على إعتراضات المجلس المذكور على الميزانية وفحوى هذا الجواب الموافقة على كافة آراء المجلس تقريباً – والتأسف على عدم إمكان إتباع أغلبها نظراً للظروف والأحوال والوعد بإدخال بعضها فى السنين المقبلة. أما إعتراضات مجلس الشورى فهى لغو [مجلس] بلدية أسكندرية لتسلط الأجنبى فيه وعدم إمكان إصلاحه – تعميم التعليم فى جميع أنحاء القطر – تخفيض مرتبات البوليس والجيش المصرى إذ أن جزوأ ليس بقليل من ميزانية هاتين المصلحتين يأخذه كبار المستخدمين الإنكليز وتقليل الماهيات الكبيرة على وجه العموم – ولغو مصلحة السجون وإضافة أشغالها على المديريات والمحافظات – ولغو مصلحة إلغاء الرقيق وإحالة أشغالها على خفر السواحل – وعدم طبع شئ للحكومة إلا بمطبعة بولاق الأميرية وغير ذلك وكلها آراء صائبة وبعد تلاوة جواب [الحكومة] إنفض المجلس. وفى اليوم عينه نشرت إعتراضات مجلس الشورى وجواب الحكومة فى الجريدة الرسمية.

فى 24 منه نشر فى الجريدة المذكورة تقرير مقدم من السير بالمر الإنكليزى المستشار المالى رداً على إعتراضات مجلس الشورى شديد اللهجة لم تراع فى تحريره آداب الكتابة كله قدح فى مجلس نواب الأمة وأنه لم يتدبر فى إعتراضاته ولم يفحص الميزانية فحصاً جيداً إلى غير ذلك.

فى 25 منه إنتهى الخلاف الذى طرأ بين الحكومة وحكومة اليونان بخلاف دخول رجال الكمرك إلى أحد مراكب الشراع اليونانية الحاملة حشيشاً مهرباً بدون حضور مندوب القنصلاتو وذلك أن تكران باشا ناظر الخارجية يزور قنصل جنرال هذه الدولة بصفة رسمية إعتذاراً عن هذا الأمر وأن ترفع الراية اليونانية على إحدى قلاع الأسكندرية

وتحييها أخرى بإطلاق واحد وعشرين مدفعاً وهذا أمر يوجب كدر كل وطنى لأن دولة اليونان دولة حقيرة بالنسبة لمصر لكن كل الدول المسيحية مساعدة لها وهكذا فى كل أعمالها فإن الكفر ملة واحدة والغرب يد واحدة على الشرق بأجمعه وخصوصاً المسلمين.

فى تاريخه صدرت الميزانية العمومية لسنة 1894 وملخصها أن مجموع الإيرادات عشرة مليون وخمسة وسبعين ألف جنيه مصرى والمصروفات 9.545.000 جنيه مصرى فتكون الزيادة خمسماية وثلاثين ألفاً جنيهاً مصرياً منها 387 ألف جنيه ناتج من تحويل الديون وغاية ما فيها أن الحكومة نزلت تسعين ألف جنيه من أموال بعض الأطيان بالصعيد وأضافت إثنى عشر ألف جنيه لميزانية المعارف حتى وصلت ماية ألف وأربعة آلاف وكسور الألف.

فى 28 منه أنعم الخديو برتبة المرمران (باشا) على إبراهيم بك نجيب محافظ أسكندرية وبرتبة المتمايز على أمين بك فكرى مدير المنوفية وأحيل عثمان باشا فهمى الوردانى مدير أسيوط على المعاش ونقل مكانه جودة بك مدير جرجا وعين أحمد بك حشمت الأفوكاتو العمومى مديراً لجرجا ويقال أن الذى سيخلفه هو حسن بك عاصم رئيس النيابة من الدرجة العالية وبذلك تحصل بعض تنقلات فى المحاكم.

- فى مساء 29 منه توفى الحكيم الشهير سالم باشا سالم عن سبعين تقريباً وشيعت جنازته عند ظهر يوم السبت 30 منه ومشى فيها رياض باشا وجميع كبار [رجال] الحكومة وصدر أمر رياض باشا بإقفال مدرسة الطب حزناً عليه لأنه من أكبر مدرسيها وأقدم أساتذتها.

سنة 1894

إبتدأت هذه السنة والحالة على ما يعهدها القارئ من كراهة الأهالى وخديويهم للإحتلال وعدم إتفاق الخديو ورجال الإنكليز.

فى أول هذا الشهر ثبت عزم الخديو على السفر إلى جهات الصعيد والفيوم للزيارة وتفقد الحدود وسيكون سفره فى 9 الجارى مساء عن طريق السكة الحديد وستقام له الزينات

فيما وراء جرجا أى فى الجهات التى لم يزورها فى السنة الماضية عند الإحتفال بفتح خط جرجا الحديدى وكذلك فى مديرية الفيوم.

فى آخر يوم من سنة 1893 صدر أمر عال بلغو الدخوليات فى بنادر كفر الزيات وزفتى ودسوق وسمانود وشبين الكوم وبنها ومنوف وميت غمر والجيزة وبنى سويف والمنيا إعتباراً من أول يناير سنة 94.

سيحتفل بليغ باشا رئيس محكمة الاستئناف بوليمة لحشمت بك على أثر تعيينه مديراً لجرجا وكذلك سيحتفل له النائب العمومى ووكلاء وأعضاء نيابة الاستئناف بوليمة فى (أوتيل كونتيننتال) أشهر فنادق العاصمة وتكون عزيمة بليغ باشا فى مساء الأربع 3 الجارى وعزيمة النيابة فى مساء الخميس 4 منه.

ألغى قلم البوليس السرى فى الداخلية وأحيلت أعماله على المديريات ولقد أحسنت الوزارة إذ يرغب الإنكليز فى أن يستعملوا البوليس السرى لغاياتهم السياسية ولذلك كانوا جعلوه تحت رئاسة قلم الضبط والربط فبلغوه يقل نفوذهم فى الأرياف وذلك إعتباراً من أول السنة الجارية.

عرضت الحكومة على الدول مشروع إنشاء خزانات فى الصعيد الأعلى لحفظ مياه الفيضان وصرفها فى زمن الصيف بمقدار معلوم حتى يتيسر بذلك زراعة جميع أراضى القطر زراعة صيفية وطلبت من الدول اسنعمال الأموال المقتصدة من تحويل الديون فى إنشائها وورد جواب إنكلترا بالموافقة والمظنون أن فرنسا والروسيا لا توافقا على ذلك لأن إنشاء هذه الخزانات يعود على مصر بمضار سياسية جمة خصوصاً والسودان منسلخ عنها ويجعل مصر فى قبضة مهندسى [الرى] الإنكليز إن شاؤوا صرفوا [المياه] للأهالى وإن شاؤوا حجزوها عنهم تنفيذاً لأغراضهم السياسية ولذلك ترى عقلاء الأهالى لا يودون إنشاء هذه الخزانات تاركين ما يعود عليهم منها من النفع فى جانب هذه الأضرار. أما مشروع إنشاء خزان بالفيوم بوادى الريان فيفيد مصر ولا يضرها سياسياً.

فى 6 منه إحتفل بمدرسة القصر العينى بإقامة تمثال للمرحوم كلوت بك الفرنساوى تذكاراً له وتخليداً لذكراه إذ أنه هو الذى أسس مدرسة الطب بأبى زعبل فى عهد المغفور له

محمد على باشا سنة 1242 الموافقة سنة 1825م[83]وهذا التمثال أهداه إبن كلوت بك المتوفى محبذاً لو إقتضى به الأطباء المصريين وأقاموا تمثالاً بالمدرسة للمرحوم سالم باشا سالم بما أنه كان مدرساً ثم وكيلاً ثم ناظراً بها.

وفيه أصدر ناظر الداخيلة رياض باشا لائحة لنقاشين الأختام منعاً للتزوير وأخرى للكتاب العموميين (عرضحالجية) وهما لائحتان مستوفيتان نوعاً وأكملا نقصاً مهماً وكانت الحاجة قوية إليهما وكثيراً ما ألحت الجرائد بطلبها.

يوم 8 منه وافق تذكار تولية الخديو فى 8 يناير سنة 1892 فحصلت التشريفات على حسب المعتاد وعند دخول الرؤساء الروحانيين أعطى الخديو لبطريق الأقباط الأرثوذكث النيشان المجيدى من الدرجة الأولى وفى عصر اليوم المذكور استعرض الخديو حامية العاصمة بالعباسية وفيه عاد المستر سكوت مستشار الحقانية ومظلوم باشا ومن معهما من الصعيد حيث سافرا للتفتيش على المحاكم.

فى الساعة التاسعة من مساء 9 منه سافر الخديو إلى الصعيد بالسكة الحديد عن طريق جرجا وسيعود إلى العاصمة فى 3 فبراير القابل وستصرف النظر عن الزيات التى ستقام له لعدم التطويل.

فى 17 منه قرر مجلس النظار مساعدة المعرض الوطنى المزمع إنشاؤه فى أسكندرية بمبلغ 1000 جنيه وهو مبلغ زهيد جداً لقاء هذا العمل الجليل الذى لم يسبق عمله فى مصر لاسيما وأن المجلس قرر إعطاء خمسماية جنيه مساعدة للجنة المراقع (المسخرة) مع عدم الضرورة مطلقاً.

بلغنا أن إبراهيم أفندى رمزى أحد أعيان الفيوم ومن أهم أدبائها وشعرائها عزم على إنشاء جريدة خصوصية لمديرية الفيوم وسيصدر العدد الأول منها يوم تشريف الخديو مدينة الفيوم[84] وستكون أسبوعية وهى أريحية مفيدة وليت يقتدى به أدباء باقى المديريات

---

[83]أسست مدرسة الطب بأبى زعبل فى عام 1827 (1243هـ) وقام كلوت بك بإختيار أساتذتها من بين الفرنسيين والأسبان والبافاريين، وكانت المحاضرات تلقى على الطلبة بالفرنسية ثم يتولى ترجمتها مترجمون من الشوام.
انظر: Mahfouz, N: The History of Medical Education In Egypt, Cairo 1935, p 29.

[84]كانت هذه الجريدة تسمى (الفيوم) وتصدر أسبوعياً وقد حفلت بالموضوعات التى تعالج مشاكل الريف الإجتماعية والإقتصادية ونتشرت فيها عدة مقالات تاريخية لمحمد فريد ومنذ 1897 نقل إبراهيم رمزى إمتياز الجريدة إلى إسم أحد

فينشئون جريدة لكل مديرية تدافع عن حقوقها وتناضل عن المصالح لها وعلى أى حال فما دامت النهضة الأدبية مستمرة فلا يبعد الوصول إلى هذه الغاية قريباً.

فى 20 منه أرسل رياض باشا تلغرافياً إلى الحضرة الخديوية يستعلم عن مزاجه الشريف فأرسل سموه إليه التلغراف الآتى بتاريخ 21 منه. وها نصه نقلاً عن الجريدة الرسمية "تلقينا تلغرافكم المنبئ عن شريف إحساساتكم وإخلاصكم لنا بالشكر والإمتنان ونسأل الله أن يوفقنا جميعاً لما يعود بالخير والسعادة على الأوطان فقد وصلنا مساء اليوم إلى السياله وسنقضى بها الليلة ونبارحها صباح غد قاصدين أصوان مبتهجين من حسن إحتفال الأهالى وعظيم سرورهم بنا متمتعين بجزيل العافية التى نرجو المولى دوامها لنا ولكم" ا هـــ.

تقرر أن يكون تشريف الخديو للفيوم فى 26 الجارى بدل 2 نوفمبر وسبب هذا الإسراع فى العودة حصول مشكل سياسى بين الحكومة المصرية والحكومة الإنكليزية بسبب بعض الملاحظات أبداها الخديو للسردار عقب استعراض الخديو للجنود فى حلفا وسنأتى على تفصيل هذا المشكل عند الوقوف على حقيقته.

فى مساء الأربع 24 منه سافر رياض إلى جرجا لمقابلة الخديو والتكلم معه فى مسألة الحدود وكان معه محمود باشا شكرى رئيس الديوان التركى الخديوى وبطرس باشا ناظر المالية الذى كان بالصعيد لتفقد الأراضى المراد تنزيل ضرائبها فى هذه السنة مقدار تسعين ألف جنيه فى أسيوط والمنيا وبنى سويف والفيوم وركب مع رياض باشا من بنى سويف.

والمذكور فى الجرائد أن إنكلترا إعتبرت عدم رضا الخديوى عن بعض أرط الجيش إهانة لها ولضباطها المعينين فى الجيش ولذلك طلبت بلسان اللورد كرومر إعلان الخديو رضاه رسمياً عن الجيش وضباطه وعزل محمد باشا ماهر وكيل الحربية الذى كان مرافقاً

الجزائريين من رعايا فرنسا ليتسنى له مهاجمة الإحتلال تحت ظلال الحماية التى توفرها الإمتيازات الأجنبية ولكن السلطات خيرت صاحب الإمتياز بين إغلاق الجريدة أو النفى خارج البلاد فأوقفت فى نفس السنة. أما إبراهيم رمزى فقد أسس بعد ذلك (1899) مجلة (المرأة فى الإسلام) ثم غير إسمها إلى "التمدن" وكان أحد مؤسسى شركة (الجريدة) (انظر إلياس زاخورا: مرآة العصر، جـ 2 ص 182).

لسموه فى هذه السياحة بدعوى أنه المحرض للخديو وأن محاكمة الضباط الإنكليز الموظفين فى الجيش المصرى لا تكون إلا أمام قائد جيوش الإحتلال بمصر بعد العرض لحربية إنكلترا أو بعبارة أخرى أن يكون الجيش المصرى جزءاً من جيش الإنكليز ولا سلطة للخديو عليه لكن لما رأى كرومر أن الطلب غير ممكن سحبه من نفسه مكتفياً بالطلبين الأولين فقبلتهما الوزارة مبدئياً وحضر رياض باشا وبطرس لمفاوضة الخديو فى ذلك وحتى لا يعارض قرار الوزارة خشية من تفاقم الخطب بما أن كرومر هددهم بلغو الجيش المصرى وجعله فرقة من الجيش الإنكليزى.

فى 27 منه قبل الظهر عاد الخديو بالسكة الحديد من الفيوم فقوبل بالمحطة حسب المعتاد وتأكد اليوم أنه قبل بإصدار الأمر العسكرى بالممنونية من الجيش وضباطه وأصدره تلغرافياً من الفيوم إلى السردار بالحدود ونشرت صورته الجرائد المحلية وستنشر فى (الجرنال) الرسمى فى العدد القادم.

فى 29 منه نشر التلغراف المذكور وهذا نصه "قبل أن أبارح الوجه القبلى عائداً إلى مصر يهمنى أن أكرر عظيم إهتمامى ووافر إنعطافى نحو الجيش الذى تفقدته فى الحدود ويهمنى كذلك أن أثبت عظيم الإمتنان الذى قد عبرت لك عنه من قبل بشأن حسن نظامه وترتيبه ويروقنى أن أهنى الضباط سواء المصريين أو الإنكليز اللذين يقودونه وأن أشاهد الخدم التى أداها الضباط الإنكليز فى جيشى وأرجوك يا سردار أن تبلغ هذا للضباط والجنود (عباس حلمى)".

31 منه لغاية هذا اليوم لم يتقرر أمر بشأن ماهر باشا وكيل الحربية الذى طلب الإنكليز فصله عن وظيفته ولكنه أعطى أجازة غير محدودة ريثما ينظر فى مسألته وذلك حتى لا يتوجه للحربية والإشاعات متواترة على سخط الخديو على الوزارة وعدم ممنونيته منها لرضوخها لطلبات الإنكليز إذا الشائع أن الخديو يود أن تنتهى المسألة على أحد أمرين إما رفع الإنكليز الحماية عن مصر إن كان ذلك فى قدرتهم أو وضع حد لتداخلهم فى الأمور الداخلية والعموم يرون هذا الرأى لكن رياض باشا والنظار يريدون بقاء الحالة الراهنة بعدم الوثوق من الخروج منها وخوفاً من الوقوع فى أشر منها لاسيما وأن الدول الأخرى لا يرجى منها مساعدة حباً فى مصر مطلقاً فالأفكار مضطربة والإشاعات عن الوزارة

متكاثرة لكن الأقرب أن الخديو يبقيها فى مركزها لأنها لو استقالت أو أقالها هو يتداخل الإنكليز فى إنتخاب أعضاء الوزارة الجديدة وهذا الأمر يشق كثيراً على الخديو. ندعو الله أن يحسن الأحوال.

فى بحر هذا الشهر تم طبع الكتاب الذى ألفته فى تاريخ الدولة العلية العثمانية ولقد إجتهدت فيه لأن أثبت للقراء أن سبب تأخر الإسلام تفرق كلمتهم وأبنت فضل الدولة فى إبقاء الإسلام والدفاع عنه مع مقاومة جميع دول أوروبا المسيحية وبرهنت على أن المسئلة الشرقية دينية لا سياسية. نفع الله به العباد وهداهم إلى الإتحاد.

فى آخر هذا الشهر صدر قرار الحقانية بإعطاء أغلب رجال القضاء والنيابة مربوط وظائفهم حسب ترتيب الدرجات الأخيرة فأصابنى جنيهان وصار مرتبى الشهرى عشرون جنيهاً مصرياً.

فى 29 صدر أمر عال بتمديد أجل المحاكم المختلطة خمس سنوات إعتباراً من أول فبراير سنة 94 وأمر آخر يختص بإنشاء ونقل الجبانات فى المدن والقرى مراعاة لأصول الصحة العمومية وآخر ببعض تعيينات وتنقلات المحاكم الأهلية.

فى 3 فبراير سافر الخديو بصفة رسمية إلى الأسكندرية للتريض وسيعود منها فى مساء الإثنين 5 منه لحضور الجمعية (مجلس النواب) وإفتتاحه بنفسه ولحضور الإحتفال بالمراقع (المسخرة) وسيكون إفتتاح الجمعية فى صبيحة الثلاث 6 الجارى والمراقع بعد ظهور اليوم المذكور ولقد أشاعت بعض الجرائد أنه حرر رقيماً فيه تفصيلات حادثة الحدود ليرسله إلى جميع الدول بصفة إحتجاج ضد الإنكليز وليظهر للعالم المتمدن أن الإنكليز عظموا الحادثة مع قلة أهميتها. وياليت يقدم هذه المذكرة فتغتاظ إنكلترا ويشتد الخلاف فتدخل المسئلة فى دور مهم وترسى سفينتنا المضطربة على ساحل ولو غير حسن لأنه جاء فى أمثلة العامة (وقوع البلاء ولا إنتظاره).

6 منه فى صباح اليوم إجتمعت الجمعية العمومية وحضرها الخديو فتلى على أعضائها خطبة عدد فيها الإصلاحات التى تمت فى القطر فى بحر السنتين الأخيرتين ولم يأت فيها على شئ يمس الحالة الحاضرة مطلقاً ولم يعرض على الأعضاء مشروعات جديدة بل

كان جمعها طبقاً للقانون الأساسى النظامى الذى يقضى بجمعها كل سنتين مرة على الأقل وسيصدر الأمر العالى بإنفضاضها ويتلى عليها باكر.

بعد الظهر هذا اليوم إحتفل بعيد المساخر (كرنفال) عند الإفرنج وحضره الخديو وكان المتفرجون عديدون جداً وفتحت حديقة الأزبكية مجاناً للفقراء وأطرب فيها الحاضرين الشيخ يوسف المنشد الشهير ومحمد عثمان الألاتى وكان بها عدة طبول بلدية وبعض ألعاب للصبيان وإنقضى اليوم ولم يحصل ما يكدر الراحة.

7 منه إجتمعت الجمعية العمومية اليوم وتلى عليها الأمر العالى القاضى بإنفضاضها فإنفضت.

ذكر فى محضر جلسة الجمعية العمومية الذى نشر فى الجريدة الرسمية أن محمد بك العدل أحد المندوبين عن مدينة أسكندرية إقترح أن يطلب من الحكومة تحرير قانون إنتخاب المجلس البلدى لأسكندرية كيفية تضمن نفوذ الوطنيين وتضمن حقوقهم وذلك أن يجعل حق الإنتخاب لمن يدفع أجرة سكن سنوى ثلاثين جنيه أكثر لا خمسة وسبعين كما هو جار الآن وأن يكون عدد الأعضاء [الأجانب] المنتخبين بنسبة عدد أبناء الدولة المنتخبين حتى بذلك يتسنى أن يكون للوطنيين نواب بنسبة عددهم بخلاف القانون الذى يقضى المندوبين من كل جنس لا يتجاوز عددهم ثلاثة. فأقرت الجمعية العمومية على هذا الأمر وأن يكتب إلى الحكومة بذلك فكتب.

فى 8 منه ورد خبر قتل حسن بك شريف باشمهندس الترعة النوبارية بالبحيرة فى ليلة 7 الجارى وثبت من التحقيقات أن القاتلين إثنين من رجال منع تهريب المصلح قتلاه ظناً منهما أنه كان يريد تهريب مصلح وذلك لأنه كان راكباً زورقاً فى الترعة عند منتصف الليل ثم طلع إلى البر للتمشى على قدميه قليلاً فقتل. وقد ضبط القاتلان وإعترفا بما إرتكبا وسيعاقبا عقاب القاتلين عمداً لأن القوانين لا تسمح بقتل من يضبط يهرب مصلحاً.

وفيه وردت تلغرافات من لندره عاصمة الإنكليز بها أن الحكومة الإنكليزية أنعمت على السردار كتشنر باشا بنيشان القديسين جرجس وميخائيل مع لقب (سير) مع المستر سكوت مستشار الحقانية وهذا يدل على استحسان دولته لمنهجه مع الخديو فى حادثة الحدود

وتشجيعاً له ولغيره على معاكسة الخديو ولا يخفى ما فى ذلك من سوء السياسة والتعنت الظاهر وقصد إزلال الخديو أمام الدول وأمام رعيته.

فى يوم الإثنين 12 منه صدر أمر عالى بتعيين محمد ماهر باشا وكيل الحربية محافظاً للقنال بدل أحمد شكرى باشا الذى أحيل على المعاش بناء على طلبه وبذلك نجح الإنكليز فى طلباتهم فلا حول ولا قوة إلا بالله والشائع أنه لا يعين محله أحد.

فى 15 منه صدر أمر عالى بتحرير قانون المشردين الصادر فى 13 يوليو سنة 1891 فجعل من كان قادراً على العمل ولم يشتغل يعتبر متشرداً ولو كان له مسكن ما دام من المشتبه [فيهم] وقيد ذلك ببعض شروط لكن هيهات أن ينقذه البوليس فإن الأوامر فى بلادنا كثير صدورها قليل تنفيذها.

فى 17 منه عين زهراب باشا الأرمنى الأصل وكيلاً للحربية بناء على طلب الإنكليز لكونه من المنصاعين لهم.

فى 21 منه صدر أمر عالى بتعيين حسن بك عاصم العضو بلجنة المراقبة بالحقانية أفوكاتو عمومى وتعيين عثمان أفندى مرتضى بدله وتبع ذلك عدة تعيينات فى النيابة جميعها فى غاية الحكمة والسداد ولم تراعى فيها المحاباه.

فى 22 منه تشرفت بمقابلة الخديو وقدمت له نسخة من تأليفى الجديد تاريخ الدولة العلية العثمانية فقبلها منى بكل إرتياح وأجلسنى بحضرته وأخذ يشجعنى على التأليف فخرجت شاكراً.

وافق هذا اليوم الموافق 17 شعبان سنة 1311 مولد السلطان عبد الحميد الثانى فأرسل الخديو إليه تلغرافاً بالتهنئة فورد إليه الرد من السلطان مباشرة فى 19 شعبان بإظهار ممنونيته وقد جاء فى آخره أن الجناب السلطانى إشترى قصر المرحوم غالى باشا الصدر الأسبق الواقع على بوغاز البوسفور وأنعم به على سمو الخديو فيكون ذلك دليلاً جديد على تعطفاته وإلتفاته إليه وقد إنسر جميع المصريين بذلك ولو أن الدولة العلية غير قادرة على إلزام الإنكليز على الخروج من مصر لكن لا يخفى ما فى تأييد روابط التبعية من غل أيدى الإنكليز على إبتلاع مصر صفقة واحدة.

فى 26 صدر الجرنال الرسمى مذيلاً بتقرير المستر سكوت مستشار الحقانية على تقدم المحاكم الذى قدمه للخديو وكله مدح وإطناب فى تقدمها وإرتقاؤها والحق يقال أن المستر سكوت هذا لمن أحسن الإنكليز الموظفين فى الحكومة.

فى 28 صدر الجرنال الرسمى مذيلاً بأمر عال يوقع على لائحة جديدة للترع والجسور كثيرة البنود لكن لم تزل سلطة معاقبة من يخالفها مخولة للمديرين مع بعض العمد لا للمحاكم كما كان ينتظر إلا أنه لا يمضى زمن طويل حتى تحصر سلطة المعاقبة بالمحاكم النظامية وتنزع من السلطات الإدارية فإن ذلك أضمن للعدالة وأحفظ على حقوق العباد.

فى أول مارث سافر الخديو لقضاء بعض الأشغال الخصوصية بأسكندرية وسيعود بعد يومين.

ثبت رؤية الهلال فى مساء الأربع 7 مارث وأطلقت المدافع إعلاناً على أن أول رمضان سنة 1311 سيكون يوم الخميس 8 منه وستحصل المقابلة فى مساء اليوم المذكور تبريكاً بشهر الصيام على حسب المعتاد.

فى هذين اليومين صدر مؤلف مهم جداً باللغة الفرنساوية ألفه حضرة الفاضل قاسم بك أمين القاضى بمحكمة الاستئناف الأهلية رداً على كتاب أصدره فى منذ سنتين أحد الفرنساويين طعناً فى الأمة المصرية مدعياً أن الدين الإسلامى سبب تقهقرها فأراد قاسم بك دحض هذه الإدعاءات فوفى بالغرض وسبب تحرير كتابه بالفرنساوية هو نشره بين الأجانب فى مصر وأوربا ليعلموا أن فى مصر رجالاً قادرين على الدفاع عن شرف أمتهم وبذلك استحق هذا الفاضل ثناء جميع المصريين على الإطلاق[85].

فى يوم أول مارث إحتفل فى مدينة الباجور عاصمة مركز سبك المنوفية بوضع الحجر الأول للمدرسة التى قام بدفع نفقات بناؤها أعيان المركز وهى أريحية يجب تخليدها لهم مدى الدهر فإن الأمة لا ترتقى وتعلم حقوقها وواجباتها إلا بالتعليم ويسرنا أن أهالى مراكز منوف وأشمون وتلا منوفية قد حذوا هذا الحذو وجمعوا المال اللازم لبناء مدارس

[85] هو كتاب: Duc d'Harcourt; LEgypte et Les Egytiens, Paris 1893 وقد نشر رد قاسم أمين على ما جاء فى هذا الكتاب من مفتريات على المصريين فى كتاب سماه: Le Egyptiens وطبع بالقاهرة سنة 1894.

فى مراكزهم وما ذلك إلا بهمة أمين بك فكرى المدير العام وإنشاء الله يقتدى به المديرون خصوصاً المتعلمون منهم فيؤسسون مدرسة فى كل مركز فينتشر العلم بين الأهالى وتعم فائدته وهذه أول النتائج الحسنة التى نشأت وستنشئ من تعيين مديرين متعلمين مهذبين.

قد إهتم أهالى مركز مليج وجمعوا مبلغاً من المال لبناء مدرسة فى بندر بركة السبع وستفتح جميع هذه المدارس فى أول السنة المكتبية القابلة إذا تم بناؤها وقد قررت نظارة المعارف تأسيس خمسة وعشرين كتاب منتظم فى البلاد الصغيرة بشرط أن البلدة التى تطلب ذلك تقدم المحل اللازم لها.

فى مساء السبت 17 الجارى سافر الخديو على طريق البر راكباً هجيناً ومعه نحو المائة هجان إلى جهة السويس على طريق الصحراء وسيتغيب نحو أسبوع.

فى 23 منه عاد الخديو إلى أطيانه فى مشتهر وربما مكث هناك يومين.

فى مساء 25 منه عاد سموه إلى القبة بالعز والإقبال.

حدث فى هذين الأسبوعين أن الحكومة قررت تحويل الدين الموحد ورأس ماله خمسة وخمسين مليون تقريباً من الجنيهات إلى دين جديد بفائدة ثلاثة فى المائة بدل أربعة وعرضت مشروعها على الدولة فعارضت فيه فرنسا بحجة أن أهاليها يملكوا نحو أربعة أخماس هذا الدين وأنها لا تقبل تنزيل الفائدة وأخذ الفائدة ولذلك ينتظر عدم نجاح المشروع. فأنظر إلى هذا التعصب والتداخل بالشئون الداخلية المحصنة.

2 أبريل ذكرت الجرائد أن رياض باشا توجه إلى القبة أمس وقدم استعفائه للخديو فلم يقبله وأنه توجه إليها ثانياً فى هذا الصباح مع أغلب الوزراء لتقديم اسنعفائهم نهائياً.

3 منه فى هذا المساء ظهرت حقيقة المسألة وذكرت فى جميع الجرائد على إختلاف مشاربها وذلك أنه أشيع عقب مسئلة الحدود أن الخديو غير راض عن الوزارة بل ساخط عليها بسبب تخوفهم من تهديدات الإنكليز فى هذه المسئلة وأنه يود تغييرها لولا تخوفه فى معارضة الإنكليز له عند إنتخاب من يخلفها وذكر فى الجرائد ذلك وبالغت فيه وكتبت جريدة التمس الإنكليزية عدة فصول فى هذا الصدد فظنت الوزارة أنه ربما يكون لهذه

الأقوال صحة فأرادت أن تتحقق من وثوق الخديو فيها ولذلك توجهت إليه فى القبة وعرضت على سموه الإنسحاب إن كان غير راضى عنها فأكد له سموه رضاه وثقته بها فخرجت شاكرة وبذلك ثبتت الوزارة زيادة عن قبل وعاد المرجفون بخفى حنين.

يوم السبت 7 أبريل وافق أول شوال سنة 1311 أى عيد الفطر فحصلت التشريفات الخديوية بعابدين بصفة عمومية فغصت العاصمة بأعيان الأقاليم وكبار مستخدميها وتزاور العموم زيارات المعايدة حسب العادة الحسنة المألوفة.

وفى هذين اليومين حضر إلى العاصمة الأميرال (افلان) قائد الأسطول الروسى الذى حضر لزيارة ثغر الأسكندرية مقابلة الخديو ودعاه لمناولة الطعام مع ضباط البحرية اللذين حضروا معه.

فى 11 منه أشاعت الجرائد أن الإنكليز طالبوا الآن عزل محمود باشا رياض وكيل الداخلية واستبداله بإنكليزى أو بوطنى آخر على إختلاف الروايات ولم يتأكد شئ من ذلك حتى الآن والمرجح أن الإنكليز يطلبون هذا الطلب لإظهار نفوذهم وإذلال الحكومة تبعاً لقولهم أن الحق بالقوة لا القوة للحق.

فى يوم السبت 8 شوال الموافق 14 منه إحتفل بنقل الكسوة الشريفة من القلعة إلى مسجد الإمام الحسين وكان الخديو وجميع نظاره حضوراً عند القلعة.

تقرر أن يكون سفر الخديو للأسكندرية لتمضية فصل الصيف يوم الخميس المقبل 19 الجارى وإفتتاح معرض الأسكندرية الوطنى فى يوم الأحد التالى الموافق 22 منه.

بعد الإنفضاض من الإحتفال بنقل الكسوة عاد الخديو إلى سراى عابدين وبعد برهة ذهب إليها رياض وقدم استعفائه فقبله الخديو والشائع على الألسنة وفى الجرائد أن فى الاستعفاء [دليل]على عدم ثقة الخديو به بسبب حادثة الحدود وبذلك إنتهت الوزارة الرياضية ولم يعمل فيها أى عمل مفيد بل كانت كل مدتها عراقيل ومشاكل لأن تعيينها فى الأصل لم يكن عن رضاء خاطر كان من الإنكليز ولم تحز ثقة الخديو فأغضبت الفريقين بل كان الكل ساخط عليها وبعد الظهر استدعى الخديو نوبار باشا وكلفه بتشكيل وزارة جديدة فقبل ولابد أن يكون ذلك باستشارة اللورد كرومر الذى بعد أن قال بعدم

جواز توظف مسيحى بوظيفة رئيس النظار لما أراد الخديو تعيين تكران باشا قبل الوزارة الرياضية الأخيرة عاد قبل بتعيين نوبار وذلك يؤيد أن لا مبادئ للإنكليز إلا مصلحتهم الوقتية.

إنقضى يوم 15 منه ولم تشكل الوزارة لأن الإنكليز يطلبون تعيين مصطفى باشا فهمى فى الحربية والخديو يطلب تعيين فخرى باشا فى إحدى النظارات.

فى صباح 16 منه تم تشكيل الوزارة بتساهل الخديو والإنكليز على الوجه الآتى: نوبار باشا للرئاسة والداخلية وبطرس باشا للخارجية ومظلوم مكانه بالمالية وإبراهيم باشا فؤاد مكانه بالحقانية ومصطفى باشا فهمى للحربية وفخرى باشا للأشغال والمعارف وبذلك إنتهت الأزمة الوزارية والحق يقال أن متوسط معارف رجالها أرقى نوعاً منه فى الوزارة السابقة. وأشيع اليوم عزل أو استعفاء محمود باشا رياض من وكالة الداخلية لكن لم يتم عنها أمر.

فى 19 منه سافر الخديو إلى أسكندرية لقضاء فصل الصيف على حسب العادة وسافر معه النظار الجدد وسيعودون إلى العاصمة فى مساء الإثنين 23 منه ثم يسافروا ثانياً فى أول مايو ليقيموا فى أسكندرية مدة إقامة الخديو بها.

فى 22 منه الساعة 10 صباحاً إحتفل فى أسكندرية فى إفتتاح المعرض الصناعى الوطنى بحضور الخديو والنظار وجميع غفير من الأعيان فتلى إبراهيم باشا نجيب المحافظ خطبة تناسب المقام ثم تلاه (هيكاليس بك) مدير جريدة الفارد الكساندرى الفرنساوية فتلى خطبة ورد عليهما الخديو بما ناسب وبعد أن مر الخديو على محلات العارضين عاد إلى سراياه. ومحل الإنتقاد فى هذا الإحتفال هو أن الخطب كانت باللغة الفرنساوية مع أننا مصريين والمعرض وطنى مصرى والمحافظ والخديو كذلك. فكان الواجب عليهما التكلم باللغة الشريفة العربية.

فى 25 منه قدم محمود باشا رياض استعفآه من وكالة الداخلية فقبله نوبار باشا وفى الحال أرسل فاستدعى أحمد باشا شكرى الذى كان وكيلاً قبله ونقل إلى بورسعيد عقب تعيين الوزارة الرياضية الأخيرة بسبب إنتماه للإنكليز فتعيينه ثانياً هذه الدفعة دليل واضح على

تغلب الإنكليز على إرادة الخديو وعدم إمكانه مقاومة الإنكليز وأن لا سبيل للحق أن يتغلب على القوة.

فى 26 منه إحتفل فى مدرسة دار العلوم بإقامة صورة زيتية للمرحوم على باشا مبارك قام بدفع مصاريفها المتخرجون من المدرسة المذكورة وتخليداً لذكر هذا العالم المؤسس لها وحضر هذا الإحتفال فخرى باشا ناظر المعارف الجديد وأرتين باشا وكثير غيرهم وخطب فيهم أحد المتخرجين منها ثم إبراهيم بك مصطفى ناظر المدرسة فأخذ بمجامع القلوب لأن إلقاه كان فى غاية الإيضاح وعباراته صادرة من قلب محب مخلص مؤثرة للجميع.

فى 28 منه ألقى حضرة صديقى أحمد أفندى زكى مترجم مجلس النظار على الجمعية الجغرافية ملخص رحلته فى أوروبا باللغة الفرنساوية وأعجب الحاضرين بحسن بيانه وبلاغته فى لغة ليست بلغته الأصلية.

فى 5 مايو نشرت الأوامر العلية القاضية بتنزيل الضرائب فى مديريات أسيوط وقنا والمنيا وبنى سويف والفيوم نحو ماية ألف جنيه ألف من الضرائب الخراجية وضريبة الترعة الإبراهيمية وبيان ما صار تنزيله كالآتى: 67661 جنيه مصرى من الأموال الخراجية بأسيوط 21679 من الأموال الخراجية بالمنيا وبنى سويف و11769 جنيه قيمة عوائد الترعة الإبراهيمية بأسيوط والمنيا وبنى سويف والفيوم.

فى يوم الإثنين 7 منه وافق يوم شم النسيم فهرع الأهالى إلى ضواحى العاصمة للنزهة وبلغ عدد من قصد المطرية بطريق السكة الحديد نحو الأربعة عشر ألف نفس ومن توجه إلى القناطر الخيرية نحو ثمانية آلاف على ما بلغنى من بعض مفتشى السكة الحديد.

فى يوم الثلاثاء أول الجارى أشهرت الدائرة السنية مبيع أطيانها فى تفتيش بسنديله بالوجه البحرى البالغ مقدارها (123) ألف فدان بناء على طلب شركة رى البحيرة وكان الثمن الأساسى (244) ألف جنيه مصرى بما أن أغلبها برارى وكان العموم كاسف البال متأسف من تملك هذه الشركة الأجنبية مثل هذا القدر من الأطيان طفقة [صفقة] واحدة وتكلمت بذلك الجرائد لكن لم يسمع ندائها بما أن رئيس الشركة باغوص باشا نوبار بن

نوبار باشا رئيس مجلس النظار الجديد لكن ظهرت شركة وطنية يوم المزاد تحت رئاسة محمد بك البابلى وحسن بك مدكور واشتراك كثير من التجار وعمد الجهة التى بها الأطيان المراد بيعها وزادت إلى أن رسى عليها المزاد بمبلغ (274) ألف جنيه مصرى لكن يخشى الناس أن مجلس النظار لا يصدق على هذا البيع نظراً لخاطر باغوص باشا إذ لا يرجى من نوبار الذى إغتنى من السرقة والخيانة أن يقدم صالح الشركة الوطنية على صالح إبنه الذى ربما كان نائباً عن والده فى هذه المسألة.

12 منه لقد تحقق ما كنا نخشاه من عدم تصديق الحكومة على مبيع تفتيش بسنديله إلى الشركة الوطنية وإعطائه إلى شركة رى البحيرة[86]وقد إختلفت الأقاويل فى ذلك ونددت الجرائد بالحكومة حتى إضطرت إلى نشر ما جرى فى هذه المسئلة من المحررات الرسمية بين المالية ومجلس النظار والدائرة السنية ظناً منها أن هذه التفصيلات تبرئها من وصمة التغرض للأجانب وتثبيط همم الوطنيين فأتى ما نشرته على عكس ذلك وهاك تفصيل المسئلة ملخصاً عما نشر فى الجريدة الرسمية بتاريخ 12 الجارى الموافق 7 ذى القعدة بعدد (52) إتفقت الحكومة مع شركة مساهمة أجنبية تحت رئاسة بوغوص نوبار باشا فى سنة 1880 ثم عدلت [الإتفاق] فى سنة 1883 على أن تمد هذه الشركة ترعتى الخطاطبة والمحمودية بالبحيرة بالمياه اللازمة لرى أراضى هذه المديرية وأن تشترى وتركب الآلات الرافعة اللازمة لذلك مقابل أن تدفع لها الحكومة سنوياً مبلغ 26320 جنيهاً مصرياً إلى سنة 1915 بحيث لو وقفت الحكومة لإصلاح حالة الرى فى هذه المديرية واستغنت عن استعمال هذه الآلات تستمر على دفع المبلغ المذكور للشركة وذلك عدى ما تأخذه الشركة من أصحاب الأطيان المنتفعة من الترعتين المذكورتين لكن جاء فى إمتياز الشركة أن للحكومة الحق فى فسخ هذا الإمتياز فى سنة 1900 بشرط أن تدفع لها الحكومة مبلغ (110351) جنيهاً مصرياً فى نظير مشترى هذا الإلتزام وأن تكون جميع أدوات الشركة ملكاً للحكومة. فلما شهر تفتيش بسنديله فى المزاد ورسى على الشركة الوطنية بمبلغ 274 ألف جنيه أرادت الحكومة أن تشتريه بهذا المبلغ وتتنازل عنه

[86]تأسست هذه الشركة فى 1881 وبدأت عملها بإقامة طلمبات لضخ المياه عن مصب ترعة الخطاطبة ثم أقامت محطة طلمبات أخرى فى المحمودية. وبعد إلغاء السخرة وفرت الوسائل الميكانيكية لشق الترع ثم تغير إسمها فى 27 يوليو 1894 إلى (شركة البحيرة) وأضافت إلى نشاطها شراء الأراضى واستصلاحها.
انظر: Bear, G: A History of Landownership in Modern Egypt 1800 – 1950, Oxford, London 1962, p 67.

لشركة رى البحيرة مقابل ما كانت ملزمة بدفعه لسنة 1900 بعد إسقاط ستة فى المائة فكتبت المالية بذلك للشركة المذكورة فى 2 مايو أى بعد مرسى المزاد بيوم واحد (انظر لهذا الإسراع الغريب) وقدمت بذلك مذكرة لمجلس النظار بتاريخ 6 منه مبينة الفوائد الوهمية التى تعود على الحكومة من هذه المسئلة ومجلس النظار قررها فى ستة منه وبلغ قراره للمالية فى يوم 9 منه والمالية كتبت لمراقبى الدائرة السنية بذلك فإغتاظ أعضاء الشركة الوطنية وإعترضوا على ذلك وأبلغوا شكواهم للخديو ولمجلس النظار فلم تفد مساعيها بشئ لكن الحكومة أرادت تلافى المسئلة بأن عرضت تفتيش بلقاس التابع للدومين وقدره خمسة عشر ألف فدان للشركة الوطنية بثمن عشرة جنيه للفدان وهو الثمن الأساسى فأبت الشركة ذلك. وعندى أنها أخطأت فى عدم قبولها هذا التفتيش لأنها لا تجد بعد ذلك من الحكومة مثل هذه المساعدات خصوصاً وأننا نخشى عدم تأليف شركة وطنية جسيمة مثل هذه لو إنحلت هذه الدفعة.

21 منه وردت هذا اليوم تلغرافات من بورسعيد تفيد إعتصاب عمال نقل الفحم طلباً فى زيادة الأجرة وضربوا المشتغلين فتداخلت الحكومة وقبضت على كثير منهم. وهذا داء أوربى قد سرى لمصر.

قد تقرر تقريباً سفر الخديو إلى فرنسا وإنكلترا والنمسا والآستانة فى أواخر يونيو القابل وكذلك ستسافر والدة الخديو إلى الآستانة فى آخر هذا الشهر والمشاع أن الخديو سيتزوج بإحدى بنات السلطان لكن لم يتأكد أمر ذلك للآن.

24 منه إحتفل بسفر المحمل الشريف إلى الأقطار الحجازية والهمة مبذولة فى جهة الطور باستعداد المستشفيات إحتياطياً لو ظهر الوبآ ومعاذ الله.

إنتهى الإعتصاب فى بورسعيد بهمة ماهر باشا المحافظ ولقد سعت جرائد الإنكليز بإلقاء مسئوليته عليه بدعوى أنه هو المحرض لهم ليطلبوا عزله من الخديو فلم يفلحوا.

تقرر نهائياً سفر والدة خديوى يوم الإثنين 4 يونيو القابل ومعها كريمتيها شقيقات الخديو أما الخديو فيسافر على وابور المحروسة 22 يونيو إلى مارسيليا ومنها إلى باريس فيقيم

نحو أسبوع ثم إلى لندن حيث يقيم فى أحد القصور الملوكية المسمى قصر (بكنهام) ثم بعده ويانا عاصمة النمسا وأخيراً إلى الآستانة ومنها يعود لمصر فى أواخر أغسطس.

أول يونيو لم يزل معرض الأسكندرية وسيستمر كذلك إلى أواخر هذا الشهر وعند إقفاله توزع ميداليات من ذهب وفضة على من إمتازوا على غيرهم لكن لم يكن الإقبال عليه عظيماً لعدم تعود المصريين على المعارض ولفتحه فى الصيف عند عدم وجود السواح الأجانب بمصر فإن السواح لا يتأخروا عن دفع ما يطلب منهم لإقتناء شئ مصرى يكون تذكاراً لهم على سياحتهم فى هذا القطر ومع ذلك فإنه كان متوسط بالنسبة لحالة مصر ولكونه أول معرض عمل بها ولو عمل معرض آخر فى سنتين أو ثلاثة فى العاصمة مثلاً وفى فصل الشتاء كان الإقبال عليه أعظم.

فى 4 منه ورد تلغراف من الآستانة بوفاة البرنس عبد الحليم باشا الباقى من أولاد محمد على باشا الكبير وهو مولود فى سنة 1245 (1829) بعد إسماعيل باشا الخديو الأسبق بيوم واحد وهو السبب فى عدم توليته أريكة الحكومة المصرية سيؤتى بجثته إلى مصر لتدفن فى مقبرة العائلة الخديوية.

وفيه سافرت والدة الخديو وإبنتيها إلى الآستانة على أحد الوابورات الخديوية يرافقها محمود باشا شكرى رئيس ديوان تركى خديوى ومختار باشا المصرى ناظر الخاصة الخديوية.

يوم 14 منه وافق عيد الأضحى المبارك لسنة 1311 فسافرت الجماهير إلى أسكندرية لتأدية رسوم التبريك للخديو.

أشيع أن السلطان غير راض عن سفر الخديو إلى أوروبا إذا القصد منه أن يتوجه إلى لندره كما توجه للآستانة فى العام الماضى حتى لا يقال أن نفوذ إنكلترا ضعف فى مصر فى عهد الخديو الحالى ولذلك أشار عليه بعدم السفر إلى عواصم ممالك أوروبا مطلقاً وإن كان يريد السفر لتغيير الهواء فليسافر إلى الآستانة وعلى ذلك عدل الخديو عن عزمه بعد أن أبلغه بصفة رسمية إلى فرنسا وإنكلترا وأعدت له ملكة الإنكليز أحد قصورها فإغتاظ الإنكليز كثيراً لكنهم لم يظهروا تزمرهم إلا أنهم لابد وأن يكيدوا للخديو ومصر مكيدة

أثناء غيابه أو عند حضوره كما أوعزوا للدراويش فى العام الماضى للحضور إلى الواحات لإرهابه عند عودته من الآستانة وحقيقة فإن الخديو لم يستعمل الحزم فى هذه المسألة فكان الواجب أن يستأذن أولاً من السلطان ويستوثق من رضاه ثم يخبر الدول لا أن يخبرهم ثم يعدل كما حصل. وسيسافر إلى الآستانة فى يوم السبت 23 الجارى على وابور المحروسة ومعه بعض رجال معيته ومختار باشا الغازى.

لقد ظهرت مطامع الإنكليز فى السودان فإحتلوا مدينة واد لاى عاصمة مديرية خط الإستواء التابعة لمصر بدعوى حفظها لمصر من أن تحتلها فرنسا أو بلجيكا مثلاً وتنازلت عن وادى بحر الغزال لحكومة الكونغو التابعة لملك بيلجكا فأقامت فرنسا وألمانيا والدولة العلية الحجة على هذا التنازل الغريب وطلبوا تعديل هذا الإتفاق أو لغوه والمخابرات جارية الآن ولم تعلم النتيجة.

فى 18 منه صدرت عدة أوامر رسمية بإحالة إثنين قضاة من المحاكم الأهلية على المعاش وترقية بعض أعضاء النيابة وبعض تعيينات أخرى بالمجالس المختلطة.

فى 19 وردت تلغرافات من الآستانة بأن السلطان أنعم بنيشان الشفقة المرصع إلى والدة الخديو وبه من الدرجة الأولى على إبنتيها وأن جلالته أكرمهن إكراماً عظيماً.

لقد قدم الخديو سفره إلى الآستانة فسافر إليها فى الساعة السادسة من مساء يوم الجمعة 22 الجارى بناء على إشارة تلغرافية من السلطان برغبته بذلك حتى يكون الخديو فى الآستانة قبل ملك الصرب الذى سيزور الآستانة فى هذين اليومين.

فى 24 منه قفل معرض الأسكندرية وقد وزع الخديو قبل سفره على رجال لجنته عدة نياشين وستوزع النياشين على من فاز فيه بعد عدة أيام وأرسل السلطان أيضاً 20 ميدالية من ميداليات الصنائع لتوزع على العارضين.

فى 25 صباحاً وردت تلغراف من الخديو بأنه وصل الدردتيل وسيصل الآستانة قبل غروب اليوم المذكور.

فاتنا أن نذكر أن نوبار باشا عين قائمام للحضرة الخديوية مدة غيابه بإرادة سنية نشرت بالجريدة الرسمية يوم السبت 23 الجارى.

وردت الأخبار بما حصل لخديوينا بالآستانة من الإحتفالات الدالة على شدة الإرتباط بين التابع والمتبوع مما لا يروق فى أعين الإنكليز العاملين على غير ذلك. ورد تلغراف من سموه فى 16 يوليو بأن السلطان دعاه وشقيقه محمد على بك إلى وليمة خصوصية فى سراى (يلدز) وأجلسه على يمينه مع وجود وزراء الدولة وأهم رجالها وأنعم علي أخيه برتبة روممللى بكلربكى (باشا) والنيشان العثمانى الأول وأذن لسمو الخديو بالتوجه إلى حيث يريد والمظنون أن سموه يسافر إلى سويسرا لتغير الهواء ولا يذهب إلى لوندره أو غيرها من العواصم.

لقد أتى نوبار باشا فى غياب سموه أمراً يوجب تكدير خاطر الدولة العلية وذلك أن بعض عربان إبنى غازى التابعين لولاية طرابلس أتى إلى الحدود المصرية ولم تدفعوا ما عليهم من (عوائد) الدولة العلية فأرسلت مندوباً من قبلها لمصر لتحصيل هذه العوائد وطلبت من الحكومة مساعدته فأذن له رياض باشا فى وزارته السابقة بالقيام بمأموريته وكتب إلى مدير البحيرة بمساعدته فأبطل نوبار باشا هذا الأمر بدعوى أنه مغاير للفرمانات والإمتيازات المصرية مع أنها لا تخالف ذلك البته إلا أنه يقصد بذلك إلقاء الشحناء بين مصر والدولة تبعاً لسياسة الإنكليز اللذين عينوه فى هذا المنصب الذى لا يجوز تعيين من لم يكن مصرياً محضاً فيه.

8 يوليو صدر أمر عال من قائم مقام خديو يجيز لمن يحكم عليه من مجالس التأديب أن يستأنف الحكم فى مسافة ثمانية أيام بعد إعلانه إليه إلى المجلس الخصوصى المشكل فى المالية لهذه الغاية وأجاز للمجلس المذكور حق تخفيف هذا الحكم أو لغوه وبرآة ساحة المحكوم عليه وهو أمر فى غاية من الحكمة إذ طالما تشكى الأهالى من أحكام المجالس التأديبية وتكلمت الجرائد فيها وأبانت أضرارها لأنها لم تأت بالفائدة المقصودة منها وهى حماية المستخدم من الرفت ظلماً بل جاءت على عكس ذلك حيث أن أعضاء المجلس الذى هم من رؤساء أقلام المصلحة التابع لها المذنب ولا يمكنهم مخالفة الرئيس فى طلبه خوفاً من أن يصبحوا محالين على المجلس عينه فبدل ما كان المستخدم يرفت رفتاً بسيطاً

صار يرفت بحكم يحرمه من المكافأة حتماً وربما من المعاش أيضاً مع أن الآمر بالرفت هو بعينه أى رئيس المصلحة ومع ذلك فأى شئ يمنع الآن ناظر المصلحة من إضطهاد المستخدم الذى يريد رفته فإنه يمكنه أن يقطع نصف ماهيته شهرياً ويضطره بذلك إلى الاستعفاء فيسقط حقه فى المكافأة ويمكنه أيضاً رفته بالاستغناء اليوم وتعيين بدله بعد أسبوع فكان يجب على من أصدر هذا الدكريتو أن يحذر على الرئيس أن يستقطع من ماهية المستخدم أكثر من خمسة عشر يوم فى ستة أشهر على الأقل أو أى قيد غير ذلك لأن نفوس أغلب الرؤساء جانحة لسوء تربيتهم وعدم تهذيبهم إلى الظلم والعسف لكن بعض الضرر أخف من الضرر كله.

قد حصل فى الأسبوع الماضى زلزال بالآستانة توفى بسببه زيادة عن ماية نفس وحصلت رجه أخرى أمس لم تعلم نتيجتها ولم يحصل أذى للسلطان وعائلته ولا خديوينا وعائلته.

فى 18 منه ورد تلغراف من الخديو يفيد بأنه سيبارح الآستانة فى غروب اليوم المذكور قاصداً مدينة (فينسيا) البندقية بحراً ومنها إلى سويسرا لقضاء بضع أسابيع والمظنون أنه سيعود إلى الآستانة قبل يوم 31 أغسطس القادم لحضور الإحتفال بعيد جلوس السلطان.

الأخبار الواردة من الآستانة عن الزلزلة تفيد أن عدد المتوفين عظيم جداً بلغت 10 آلاف نسمة وتقدر الخسائر المالية بنحو 6 ملايين جنيه وسقطت عدة منارات لكن لم يحصل أى أذى لجامع أيا صوفيا الشهير.

تأخر سفر الخديو إلى يوم 19 منه وفى اليوم المذكور ورد تلغراف من الخديو إلى نوبار باشا بأنه سيبارح الآستانة فى غروب هذا اليوم.

وفى صباح 20 منه ورد فيه تلغراف من جنق قلعة يفيد وصوله إليها.

وفى 22 منه ورد منه ما يفيد وصوله إلى كورفو ببلاد اليونان ولقد عاد إلى مصر أغلب رجال المعية وسيعود الباقون من البندقية ولم يرافقه إلى سويسرا إلى [إلا] كومانوس باشا طبيبه الخاص وشفيق بك ورولیه بك وحسين رمزى.

ورد تلغراف من الآستانة فى 22 منه من شركة روتر جاء فيه أنه تقرر زواج الخديو فى آخر أغسطس والمشاع بأنه سيقترن بإحدى بنات المرحوم السلطان عبد العزيز لكن لم تأت أخبار رسمية عن ذلك.

فى خلال هذا الشهر شرعت الحكومة المصرية فى إبطال الرقص من القهاوى والمحلات العمومية مراعاة للآداب العمومية وأصدرت أوامرها فعلاً بذلك فإمتنع الرقص إلا فى محل واحد لأن الراقصة كانت متزوجة برجل جزائرى تابع للدولة الفرنساوية فلما رأت الراقصات ذلك أصبحن متزوجات بمغاربة ممن لا خلاق لهم وبذلك عاد الرقص إلى ما كان عليه وزيادة بوساطة وكيل الدولة الفرنساوية الذى كأنه لم يوجد بمصر إلا حماية الفسق والفجور وهذه من بعض مضار إمتيازات الأجانب بمصر.

فى 28 منه ورد تلغراف من الخديو يفيد أنه قام من البندقية قاصداً (ميلانو) بإيطاليا وسيصل يوم الأحد 29 منه إلى (لوسون) ببلاد سويسرا. فى 6 أغسطس وصل جنابه الثانى إلى مدينة (كولونيا) بألمانيا.

فى يوم الخميس 9 منه إحتفل بعودة المحمل الشريف من الأقطار الحجازية كالعادة وقد ناب عن الخديو نوبار باشا المسيحى وفى ذلك من الإنتقاد ما لا يخفى.

فى 12 منه إحتفل بقطع الخليج المصرى بالإحتفال المعتاد.

فى 27 منه ذكرت الجرائد أن بعض النخاسين أتوا من جهة السودان إلى مصر خفية ومعهم ستة من السودانيات فباعوا ثلاث منهن إلى سعادة على باشا شريف والرابعة إلى حسين باشا واصف وكيل الأوقاف صاحبه سابقاً والإثنتين الباقيتين إلى الدكتور عبد الحميد بك شافعى الحكيم وهو أعطى إحداهما إلى محمد باشا الشواربى من أعيان قليوب وعضو مجلس شورى القوانين وقد بلغ الخبر إلى إدارة منع الرقيق التى رئيسها إنكليزى فأراد إتخاذ هذه المسألة وسيلة للإيقاع بالمصريين والحط من قدرهم لاسيما وأن مجلس شورى القوانين عند نظره فى ميزانية هذه السنة كان طلب لغو قلم منع الرقيق بالبلاد وربما لوثبت عليهم هذا الأمر سجنهم وطلب محاكمتهم بمجلس عسكرى كما تقضى بذلك الأوامر العالية الصادرة بهذا الخصوص من زمن إسماعيل باشا الخديو الأسبق.

فى 28 منه قد أثبتت التحقيقات التى أجريت فى الداخلية أن الباشوات إشتروا الجوارى وسجن على باشا شريف رئيس مجلس شورى القوانين وحسين باشا واصف بقسم عابدين وكتب بالقبض على الإثنين الباقيين فأثر هذا الأمر فى النفوس ولو أنه قانونى إذ يتخذ الإنكليز هذه المسألة حجة لدوام البقاء بمصر بدعوى أن المصريين وبالخصوص أعيانهم ميالين باستعمال الرق والظلم والاستبداد كما من نفوسهم لا يمنعهم من إظهاره إلا الإحتلال.

لم يزل الخديو للآن بأوروبا يوم تاريخه أتت أخبار من الآستانة تفيد الإتفاق على عقد زواج إحدى شقيقتى الخديو بالبرنس محمد جميل باشا إبن المرحوم طوسون باشا والبرنسس فاطمة بنت إسماعيل باشا أى عمة الجناب الخديوى وسيحتفل بقرانها فى مصر عند عودة العائلة الخديوية من الآستانة.

لقد ظهر قصد الإنكليز من إحتلال السودان لأنفسهم وإعطاء بعض الدول جزأ منه لعدم معارضتها وأذنت لإيطاليا بمعاهدة بتاريخ سنة 1891 بإحتلال كسلا فإحتلتها فى غضون الشهر الماضى[87]. وإحتلت هى مدينة واد لاى بمديرية خط (الاستواء) بدعوى حفظها لمصر وأبرمت معاهدة مع البلجيكا فى 12 مايو الماضى تقضى بإعطائها مديرية بحر الغزال إلى شاطئ النيل الغربى[88] وأتفق معها ضمناً أن ما عد ذلك يكون لها. وأشيع فى هذين الأسبوعين أن إنكلترا تنوى فتح الخرطوم فى هذا الشتاء ولكن لنفسها إنما سيكون ذلك بإشراك العساكر المصرية اللذين سيكونون فى المقدمة ليذهبون ضحية لعساكر الإنكليز كما هى عاداتهم ومما يؤكد هذا العزم لو لم يثبت رسمياً للآن عودة قائد جيش الإحتلال من أوروبا قبل إنقضاء أجازاته بنحو شهرين وقد ظهر أيضاً فى هذا الشهر وثبت أن حكمدار السواكن وهو إنكليزى أرسل خفية أسلحة وذخيرة إلى بعض قبائل

[87]كانت بريطانيا قد أطلقت يد إيطاليا فى إحتلال كسلا إذ دعت الضرورة العسكرية لذلك (بروتوكول 15 أبريل 1891) مع الإحتفاظ بحقوق مصر فيها واستمرت كسلا بيد الدراويش حتى استولى عليها الطليان عنوه فى 17 يوليو 1894 بعد ما فشلت مفاوضاتهم مع الإنكليز حول إحتلالها بقوات إنكليزية – إيطاليا مشتركة (انظر، السيد رجب حراز: التوسع الإيطالى فى شرق أفريقيا وتأسيس مستعمرتى أريتريا والصومال، جامعة القاهرة 1960 وص 339 – 335).

[88]إحتفظت هذه المعاهدة بحقوق مصر فى أعالى النيل وكان التنازل عن أراضى بحر الغزال لبلجيكا لمدة محددة، ولم يحتل البلجيكيون أى جزء من المنطقة حتى سنة 1898 حيث قاموا بإحتلال (لادو) على الضفة الغربية للنيل واستمرت فى أيديهم حتى 16 يونيو 1910 (انظر محمد صبرى: الإمبراطورية السودانية فى القرن التاسع عشر مطبعة مصر بالقاهرة 1948. ص 251).

السودان ومن المحقق الآن أن للإنكليز علاقات مستمرة مع السودانيين وحاشية عبد الله التعايشى خليفة المهدى بواسطة سلاطين بك الإنكليزى الموجود عنده أسيراً.

فى 29 ظهر أن على باشا شريف حائز لنيشان من إيطاليا يخول حامله حق الحماية الإيطالية وذلك من سنة 1276 هجرية (سنة 1859) فأبرز برائته وأفرج عنه فى مساء أمس بحيث لم يقض ولا ليله بالسجن وذلك بناء على طلب قنصل إيطاليا حتى يتم تحقيق إنتماه ثم أفرج أيضاً عن حسين باشا واصف بالضمانه وكف عن البحث عن الباقين ويظهر أن على باشا شريف تحصل على هذه الحماية أيام حكم إسماعيل الخديو الأسبق خوفاً من بطشه وظلمه.

أمر نوبار باشا بتشكيل لجنة للنظر فى حبس الباشوات هل كان قانونياً أم لا وهى مؤلفة من إبراهيم باشا فؤاد ناظر الحقانية والمسيو روكاسيرا مستشار خديوى فى قلم قضايا الحكومة وحسن بك عاصم الأفوكاتو حيث ظهر أن الدكريتو الصادر بمنع الرقيق فى سنة 1877 بناء على المعاهدة المبرمة مع إنكلترا فى 4 أغسطس من السنة المذكورة يعاقب البائع وشركاؤه ولم يذكر شيئاً عن الشارى ومعاقبة الشارى حاصلة للآن بمقتضى منشور من الداخلية صادر فى سنة 1880 ولا يخفى أن المنشور لا يكون فى قوة أمر عال يعمل به والجرائد مختلفة فى رأى اللجنة ولم يعلم ما تم للآن وسأجتهد لمقابلة حسن بك عاصم للوقوف على الحقيقة إنما المتواتر أن اللجنة حكمت بتخطئة الآمر بحبس الباشوات وهو شفر بك وأن مجلس النظار لم يوافقها على ذلك وقرر بوجوب محاكمتهم أمام مجلس عسكرى.

31 منه وافق عيد جلوس الخليفة الأعظم فأقيمت الزينة فى المحافظة عند بعض الأعيان.

لقد بلغنى من أحد أعضاء مجلس شورى القوانين أنه لما إنعقد المجلس فى أوائل أغسطس قرر بكتابة جواب للحكومة يتأسف على وقوع كسلا فى أيدى الإيطاليين ويطلب الاستعلام من الحكومة عما تنوى إجراه فلم تجاوبه الحكومة وهى مأثرة لأعضاء هذا المجلس اللذين إبتدا يعلمون أهمية مركزهم ولو لم يكن رأيه الرأى [النهائى] بل استشارى.

2 سبتمبر تأكد أن اللجنة القضائية رأت [بأن] لا وجه لمحاكمة مشترى الرقيق ووافقها مجلس النظار لكنه لم يمكنه الإعتراف بذلك خشية من سطوة الإنكليز وقرر بمحاكمتهم كما بلغنى من حسن بك عاصم. أهم أعضاء اللجنة ويقال أن سينعقد المجلس العسكرى باكر للنظر فى هذه القضية السياسية.

3 لم ينعقد المجلس صباح اليوم بل المتداول على ألسنة الخاصة أن نوبار باشا أرسل تلغرافاً بتأجيل إنعقاده حتى يعود الخديو من رحلته. ثم عارضه الإنكليز وصمموا على محاكمة الباشوات إنتقاماً من مجلس الشورى وإذلالاً للأمة فأمر ثانياً بإنعقاده باكر.

6 منه إنعقد المجلس أيام الثلاث والأربع والخميس 4، 5، 6 الجارى ولم يزل يسمع الشهود وبلغنا ممن حضر جلساته أن التعصب ظاهر على أعضائه لأنهم كلهم مصريون.

يوم تاريخه وردت أخبار رسمية من إيطاليا برفض حمايتها لعلى باشا شريف لأنه لم يراعى الأصول التى تتبع فى مسألة الحماية وكان ذلك هو المنتظر من إيطاليا التى لا يمكنها إغضاب إنكلترا التى وهبتها مصوع وكسلا وغيرهما من بلاد السودان المصرى وعلى ذلك سيحاكم مع باقى المتهمين والمنتظر أن لابد من الحكم عليهم بأحكام صارمة تبعاً لسياسة الإنكليز ولو لم يوجد نص قانونى لمحاكمتهم.

11 منه إنتهت اليوم المرافعة فى قضية الرقيق ولقد أجاد إسماعيل بك عاصم المحامى عن حسين باشا واصف وخليل بك إبراهيم المحامى عن شواربى باشا والأفوكاتو فيجرى الإيطالى فى المدافعة عن موكليهم أما أحمد بك شافعى المحامى عن عبد الحميد بك شافعى فإعترف عن موكله ويقال أن الإنكليز وعدوه بالعفو وكلها إشاعات لا أصل لها.

فى 13 منه وعد بإصدار الحكم يوم السبت وقد صدر الحكم وأعلن فى الجرائد فى مساء الجمعة 14 وهو قاضى بتبرئة شواربى باشا وحسين باشا واصف والحكم على عبد الحميد شافى بالأشغال الشاقة ستة شهور وعلى العريان بمدد مختلفة وذلك خلافاً لما كان يتوهمه العموم إذ برهن أعضاء المجلس العسكرى على استقلال فكر وحرية ضمير ما كانت لتعهد فيهم مع ضغط الإنكليز ولقد نقم السردار عليهم وربما أضيف إلى المجلس الذى سيحاكم على باشا شريف بعض ضباط إنكلترا.

فى 14 منه الساعة خمسة إلا ربع بعد الظهر عاد الخديو من أوروبا إلى الأسكندرية وزينت له المدينة وجرت التشريفات فى صباح اليوم 15 منه ولم تكن عمومية بل خاصة بأهالى أسكندرية ولم تكن الزينة مثل التى سبقتها فى العام الماضى.

ظهر فى هذا الأسبوع والأسبوع الماضى جريدة جديدة مضادة للحكومة وللإنكليز ومحررها وصاحب إمتيازها إسماعيل بك أباظة من عائلة أباظة المشهورة بالشرقية وسماها الأهالى وبما أنها شديدة اللهجة على الإنكليز يخشى عليها من إضطهاد الحكومة فلا تلبث أن تقفل كما حصل لجريدة الأستاذ فى العام الماضى.

فى 23 منه صدر أمر عال بإحالة والدى فريد باشا ناظر الدائرة السنية على المعاش وعين مكانه محمد شاكر باشا وكيلها ناظراً وسيعين مكانه دانينوس باشا الأرمنى والسبب فى ذلك على ما يرى هو رغبة نوبار باشا فى ترقية دانينوس باشا حيث يقال أنه إبنه من السفاح. أما والدى فقد استحق المعاش الكامل فالراحة له الآن أفضل من الخدمة وقد استكمل شاكر باشا معاشه أيضاً وعن قريب يطلب الإحالة على المعاش فيعين دانينوس ناظراً وهو المطلوب وستصبح الدائرة مقفلة الأبواب فى وجه المصريين اللذين يطلبون الاستخدام أن تكون ملكاً حلالاً للأرمن ومن على شاكلتهم من الدخلاء اللذين هم أضر على البلاد من الإنكليز.

قد تقرر تقريباً عدم محاكمة على باشا شريف على مسئلة الرقيق بسبب كبر سنه وضعفه وما إعتراه من المرض بسبب إهانته وحجزه فى قرة قول عابدين والحقيقة هى لعدم تحقق السردار من إدانته فى المجلس العسكرى لكن سعادته قدم استعفاء من رئاسة مجلس الشورى ولم يعلم من سيعين بدله.

فى 28 منه صدر أمر عسكرى من السردار مصدقاً عليه من الخديو بعدم معاقبة على باشا شريف لعدم تحمله العقاب نظراً لضعفه وكبر سنه وذلك بناء على تقرير طبيبين من أطباء الجيش الإنكليزى وبعد أن أمضى على باشا على ورقة متضمنة إعترافه بمشترى الجوارى وأنه مذنب (بهذا اللفظ) ويطلب فى آخرها العفو من أولى الأمر (ولم يقل الخديو) وبذلك تحصل الإنكليز على إقناع الرأى العام بأن مسئلة الرقيق لم تكن دسيسه

منهم بل حقيقة بمقتضى هذا الإعتراف الذى دل على أن على باشا شريف لم يستحق ما منحه الرأى العام فى مصر من الإشفاق والتأسف على ما حصل وإرتكب بذلك غلطتين استحق عليهما سخط العموم وهما إنتمائه لإيطاليا وتبرؤه من جنسيته المصرية وإعترافه أخيراً لكن لا يستغرب ذلك من رجل صرف حياته فى الملاذ البهيمية وقضاء الشهوات النفسانية حتى أصبح فقيراً مع غناه وأثقلت كاهله الديون حتى صار يخشى أولاده العديدين من ذل الفقر بعده ومثل هذا الرجل تعينه الحكومة رئيساً لمجلس الشورى أى رئيساً للأمة المصرية حتى يقول الأعدآ أنه عنوان الأمة ومن كان رئيسها بهذه الصفات القبيحة كيف تكون صفاتها. أصلح الله الأحوال وألهم الحكومة إنتقاء غيره من الأكفاء المتعلمين.

من بضعة أيام حصل إعتصاب فى بورسعيد من عمال الكراكات التى تشتغل فى القنال وأغلبهم من الأروام وغيرهم من أخلاط الأجانب وطلبوا زيادة أجورهم فأرسلت الحكومة قوة من البوليس لمنع ما لا تحمد عقباه وأخذت الحال فى التحسن شيئاً فشيئاً لكن فى مساء الأحد 30 منه أطلق شخص مجهول رصاصتين على باشمهندس القنال فقتله بعد سويعات قليلة وإضطربت لذلك الحكومة وقنصلات فرنسا لاسيما القنصل الجديد وأرسلت الحكومة فنك باشا الإنكليزى لتحقيق الواقعة بكل إهتمام إذ تخشى الحكومة أو بعبارة أخرى يخشى الإنكليز أن تتداخل فرنسا فى الأمر وربما أنزلت بعض عساكرها إلى ضفاف القنال بدعوى المحافظة عليه وعلى رعاياها المشتغلين فيصعب إخراجهم وتنتقل المسئلة إلى دور سياسى مهم.

فى أول أكتوبر إجتمع مجلس شورى القوانين تحت رئاسة حسن باشا حلمى وكيله وهو من الباشوات الأتراك اللذين لا يفقهون فى أمر البلاد شيئاً إلا قولهم (إن الدواء للفلاح الكرباج) وقرر المجلس بالأغلبية تقريباً برفض مشروع قدمته إليه نظارة الداخلية أو بالحرى مفتش عموم البوليس الإنكليزى يقضى بتعديل لائحة حمل السلاح تعديلاً لا يجعل المصريين عزلاً من الأسلحة مطلقاً وهى همة يشكر عليها رجال المجلس.

فى 4 منه عاد إلى مصر اللورد كرومر وزير إنكلترا بمصر وأشيع عقب عودته أنه سيطلب تعيين مستشار إنكليز فى الداخلية ولذلك عدل نوبار باشا عن السفر إلى أوروبا

بقصد الاستراحة والمتداول أن الحكومة معارضة فى تعيينه لكن لابد من نفاذ هذا الطلب كما قبل غيره بعد أخذ ورد إذ القوة فى يدهم ولا رد لطلباتهم.

توفى إبراهيم باشا رشدى محافظ العاصمة ولا يعلم من سيخلفه فى هذا المنصب الذى أصبح عديم الأهمية مع وجود حكمدار إنكليزى ببوليس مصر ومعه عدة من الضباط الإنكليز.

فى 12 منه حضر الخديو أول جمعة أقيمت فى جامع سيدى أبى النظر فى ضواحى رشيد بعد أن جدد بناء على أمره.

فى 15 منه صدر الأمر العالى المؤذن بتعيين إبراهيم باشا نجيب محافظ الأسكندرية محافظاً لمصر بدل إبراهيم باشا رشدى المتوفى ولم يعلم للآن من سيخلفه إلا أن المشاع هو تعيين ماهر باشا محافظ القنال فى أسكندرية وتعيين أحمد باشا نشأت الذى كان مديراً للمنوفية وفصل لسوء سلوكه الشخصى وتهتكه فى إرتكاب المحرمات مكانه فى القنال.

20 من عهد عودة اللورد كرومر من أوروبا فى 4 الجارى ولا حديث فى المجتمعات والجرائد إلا ما طلبه من تعيين مستشار إنكليزى فى الداخلية فإن ذلك يكون بمثابة وضع اليد على البلاد إذ يكون له اليد الطولى فى تعيين المديرين ووكلائهم ومأمورى المراكز بل وجميع مستخدمى الإدارة على العموم وبالتالى تكون الحكومة فى جميع أطراف القطر فى يدهم ولقد استمالوا نوبار باشا الأرمنى المحترف لمشروعهم وقبلوا بلغو مصلحة البوليس من الداخلية وإضافته على المديريات مع أن سلطة المستشار تكون أكثر من إضعاف من سلطة مفتش عموم البوليس وقد كثر تكلم الجرائد فى هذه المسئلة ونبهت الأفكار إليها وكل الأهالى ساخطين على نوبار باشا لقبوله به إلا أن الشائع أن الخديو لم يقبله لكن لا مندوحه عن نفاذه ما دام الإنكليز مصرون على ذلك.

21 سافر النظار أول أمس (ليقوموا) بالمفاوضة فى هذا المشروع مع الخديو وأفادت الأخبار أنه لم يتقرر شئ حتى اليوم.

لقد شغلت الأفكار مسئلة أخرى وهى عزل الشيخ محمد راضى مفتى مديرية الدقهلية بسبب ما أشيع عنه من أنه ميال إلى مذهب الوهابية ويقول بآراءهم والذى قرر فصله

مجلس علمى من قاضى مصر وشيخ الجامع وغيرهم من العلماء الكبار إلا أنه تحصل على شهادة من نحو خمسين عالم من الفحول تثبت صحة إعتقاده ولذا فالآراء غير متفقة على مسئلته إلا أن الحكومة أصابت فى إقالته من منصبه الذى هو دينى محض.

سيعود الخديو إلى القاهرة فى يوم الخميس 25 الجارى لقضاء فصل الشتاء وكذلك ستعود والدته من الآستانة يوم الثلاث 23 منه مع أختيه وقد عقد على الكبرى للبرنس عباس باشا نجل المرحوم البرنس عبد الحليم باشا إبن محمد على باشا الكبير والى مصر وخطبت الصغيرة للبرنس جميل باشا طوسون إبن المرحوم طوسون والبرنسس فاطمة هانم بنت إسماعيل باشا الخديو الأسبق وعمة الخديو الحالى وستقام حفلة زفافهما بمصر فى هذا الشتاء.

عادت الوالدة وشقيقتا الخديو يوم الإثنين 22 منه إلى الأسكندرية وقد زينت لإستقبالهن سراى رأس التين وبعض جهات المدينة.

فى 25 منه يوم الخميس عاد الخديو إلى العاصمة فاستقبل حسب المعتاد وأنيرت أغلب جهات المدينة ليلاً.

فى 29 منه استقبل الخديو بصفة رسمية وكيل فرنسا الجديد بسراى عابدين وقد جاء فى مقالة القنصل أن أهم مأموريته المحافظة على نفوذ فرنسا وعلى المودة التى بينها وبين مصر من قديم.

لم يتقرر شئ لليوم فى مسئلة [تعيين مستشار إنكليزى للداخلية] أن المتواتر والذى ذكرته [الجرائد] أن تم إتفاق على المشروع مع بعض تعديل ما يضمن بقائه فى المستقبل لكن وما الحيلة ومصر منفردة أمام إنكلترا ولا مساعدة من الدولة العلية ولا نصير من غيرها. أما الجرائد الوطنية فقد قامت بالواجب عليها من إظهار مضار المشروع ونتائجه.

فى أول نوفمبر عقد فى سراى القبة على البرنسس نعمة الله هانم أخت الخديو للبرنس جميل باشا طوسون بحضور أعضاء العائلة فقط.

وفيه توفى قيصر الروسيا الإمبراطور إسكندر الثالث عن تسع وأربعين وخلفه ولده الأكبر نقولا الثانى وأرسل له الخديو رسائل التعزية وأمر بإلتزام الحداد فى معيته مدة أربعين يوم مراعاة لما كان بينهما من المودة والصفاء.

فى 3 منه إجتمع مجلس النظار بعابدين فى الصباح وبعد الظهر وأقر نهائياً على تعيين المسيو غورست الإنكليزى وكيل المالية مستشاراً للداخلية ولغو مصلحة البوليس الحالية وكلف ناظر الداخلية بإصدار لائحة بالإصلاح الجديد المراد إدخاله وصدر الأمر العالى بذلك فقد تم ما كان يسعى الإنكليز للحصول عليه من مدة ولم يجسروا على طلبه حتى إلى نوبار باشا الأرمنى الخائن المحترف وطلب منهم نفاذ أمنيتهم فعين المستشار وصارت الداخلية برمتها فى قبضة الإنكليز ولم يبق عليهم إلا تعيين مستشار للخديو نفسه ولا يستبعد حصول ذلك ليتم لهم الاستيلاء الفعلى على مصر ولو لم يرفعوا الحماية عليها رسمياً ولا يمضى قليل حتى نرى الدخلاء الشوام إنبثوا فى المديريات بوظائف عالية وربما عين منهم المديرين وهى الطامة الكبرى التى نخشاها الآن إذ الشوام أضر على مصر من الإنكليز أنفسهم وقد أشيع أن المستر غورست سيتخذ له سكرتيراً تابعاً من رؤساء أقلام المالية.

عين محمد أفندى بيرم التونسى سكرتيراً للمستر غورست ويشاع عنه أنه ميال للإنكليز إلا أنه على أى حال أقل ضرراً من الشوام.

فى 15 منه عقد للبرنس فؤاد باشا عم الجناب الخديو على شفيقة هانم بنت المرحوم البرنس إبراهيم باشا أحمد.

وفيه إنعقد مجلس النظار وقرر تعيين إبراهيم باشا نجيب وكيلاً للداخلية بدل أحمد شكرى باشا الذى أحيل على المعاش وعين ماهر باشا محافظ بورسعيد مكروه الإنكليز محافظاً لمصر وعين مكانه حسين بك واصف مدير قنا من المتشرعين وعين أمين بك فكرى مدير المنوفية محافظاً للأسكندرية ومحمود بك صبرى مدير الفيوم مكانه فى المنوفية وعادلى بك يكن وكيل محافظة القنال مديراً للفيوم ولم يعين مدير لقنا ولا وكيل للقنال وكلها تعيين غاية فى الحكمة إذ جميع هؤلاء من نخبة المصريين الشبان المتعلمين.

فى 17 منه صدرت الأوامر العالية بذلك ونشرت فى الجرنال الرسمى وينتظر تغيير المديرين اللذين من الطبقة القديمة والاستعاضة عنهم بالشبان المتعلمين اللذين يدركون معنى الوطنية وحقوق الوطن عليهم ولا يكتفون بالرواتب والأبهة والعظمة وإضطهاد المصرى وإحتقاره كالباشوات القدماء اللذين من أصل تركى أو يدعون ذلك وكانوا سبباً فى ضياع البلاد بل ربما كان لهم يد فى إدخال الإنكليز بمعارضتهم عرابى باشا فى مشروعاته الوطنية لكونه فلاح ليس إلا.

فى 24 منه صدر أمر عال بتعيين أحمد بك فايق وكيل مديرية الغربية مديراً لقنا بدل حسين بك واصف الذى عين محافظاً للقنال وأعقب ذلك عدة تنقلات فى وظائف وكلا المديريات.

فى 26 منه نشرت الجريدة الرسمية أمراً عالياً بتأخير تحصيل قيراطين من أموال الوجه البحرى إلى نوفمبر سنة 1895 وذلك بمناسبة هبوط الأسعار وخصوصاً أسعار القطن لكن هذا القدر قليل جداً بالنسبة لغير الفلاح وكان يلزم تأخير التحصيل فى الفيوم أيضاً لتأخر أحوالها لكن بعض الشر أهون من بعض.

وافق يوم الخميس 29 الجارى أول جمادى الثانية وهو مولد جنابه العالى الخديوى ودخوله فى السنة الثانية والعشرين من عمره أطال الله عمره (وكانت ولادته فى غرة جمادى الثانية سنة 1291 هـ (ديسمبر سنة 1874).

وفيه صدر إرادة سنية خديوية بتعيين عمر باشا لطفى رئيساً لمجلس شورى القوانين وهو من رجال الاستبداد إلا أنه ذو حزم نوعاً ويمكنه أن يأتى ببعض الأعمال المفيدة وينسب له العارفون التحريض على المذبحة التى حصلت بأسكندرية فى 11 يونيو سنة 1882 وكانت من أهم بواعث الإحتلال الإنكليزى وسيكشف لنا التاريخ فيما بعد حقيقة هذه الحادثة.

فى 3 ديسمبر إجتمع مجلس شورى القوانين تحت رئاسة عمر باشا لطفى وطرحت عليه ميزانية الحكومة لعام (1895) القابلة فعين لجنة من بين أعضائه تحت رئاسة إسماعيل باشا محمد وهو من الباشوات القدماء المتعلمين جيداً ومن خيرة المهندسين اللذين لهم اليد

الطولى فى تأسيس الرى بمصر والعموم ينتظر ما تقرره هذه اللجنة وما تبديه من الطلبات خصوصاً فى مسألتى الخزان وتخفيف الضرائب.

فى 6 منه نشرت الجرائد أن الخديو بلغ مجلس النظار رسمياً أن إحدى جواريه المحظيات قد حملت منه وأنها لو وضعت غلاماً يكون ولى عهد وأنها حامل الآن فى ستة أشهر أما ولاية العهد الآن لأخيه البرنس محمد على باشا.

فى 10 إنعقد مجلس النظار وقرر تعيين الشيخ حسونه النواوى أحد مدرسى الأزهر وأستاذ بمدرسة الحقوق الخديوية وكيلاً لحضرة الشيخ محمد الإمبابى شيخ الجامع الأزهر وأن تعين لجنة لمساعدته على إدخال الإصلاحات اللازمة لرفعة شأن هذه المدرسة القديمة وقرر تعين السير بنيامين باكر الإنكليزى مستشاراً فى الأشغال لمشروع الخزان ليس إلا بماهية ألف جنيه مصرى فى السنة وهذا أمر غريب جداً لأن مجلس الشورى لم يأخذ رأيه فى بناء الخزان ولم يقرر عنه شئ نهائياً. وقرر تعين أيضاً لجنة تحت رئاسة فخرى باشا وعضوية إبراهيم باشا نجيب وكيل الداخلية والشيخ حسونه للنظر فى مسئلة توزيع أوقاف الأشراف على مستحقيها المغتال لها الآن السيد توفيق البكرى ولوضع قاعدة لعزل وتنصيب مشايخ الطرق حتى لا يكون البكرى مستقلاً بها يولى من يشاء ويعزل من يشاء. فإغتاظ البكرى من ذلك وقدم استعفاء فلم يقبل منه لرغبة الخديو إذلاله لإثبات الخيانة والإختلاس عليه إنتقاماً منه لميله إلى الإنكليز ومساعدتهم على سياستهم المضرة باستقلال البلاد.

فى 15 (يوم السبت) إجتمع أعضاء لجنة شورى القوانين المالية بنوبار باشا وناظر المالية والسير بالمر المستشار المالى فتكلموا فى تخفيف الضرائب ولم يقر الأمر على رأى للآن وعما قريب تقدم اللجنة تقريرها لمجلس الشورى ليقر عليها أو يعدلها.

فى 19 منه إجتمع مجلس الشورى وقدمت إليه اللجنة تقريرها فأقر عليه بعد تعديل خفيف وقد كان هذا التقرير مؤيداً لتقرير السنة الماضية ورافضاً لنفقات جيش الإحتلال وأهم ما فيه إقتصاد مبلغ خمسماية ألف جنيه تقريباً من الميزانية العادية لتنزيله من الضرائب مع المقتصد من تحويل الديون السابق تحويلها المرصودة فى خزينة صندوق الدين وبه إنتقاد

كثير على أعمال الحكومة خصوصاً فيما يتعلق بالخزان الذى خصصت له الحكومة فى الميزانية ماية وخمسين ألف جنيه وقررت عمله مبدئياً بدون أخذ رأى الجمعية العمومية كما يقضى قانون الحكومة الأساسى. ولقد أيد المجلس استقلاله ولم تؤثر على أعضائه إتهامات الإنكليز ولا دسيسة مسئلة الرقيق بل سار فى طريق الواجب بدون تردد ولذلك فالعموم راضى عليهم لقيامهم واجباتهم بولو أن الحكومة لا تلتفت لآرائهم الصائبة إضطراراً إن لم يكن إختياراً.

فى يوم الإثنين 24 منه أرسلت الحكومة تقريرها على تقرير مجلس الشورى لم تقبل ملحوظاته برمتها بل رفضتها كلية وصدر عليها الأمر العالى بتاريخ أمس 23 ونشر فى اليوم بالجريدة الرسمية وهذا الرفض كان ينتظره الجمهور إتباعاً لمشورة الإنكليز.

وفى هذا اليوم عرض على مجلس الشورى ثلاثة مشروعات أولها يختص بجعل عدد قضاة جلسة النقض والإبرام بالاستئناف خمسة قضاة بدل سبعة ويجوز أن يكون إثنين من الخمسة ممن سبق إليهم نظر القضية الثانى يختص بجعل تركيب الجلسات بجميع المحاكم الأهلية من حقوق ناظر الحقانية بدل الجمعية العمومية المشكلة من جميع قضاة المحاكم فرفضه رفضاً باتاً بما فيه من سلب حرية القضاة والتأثير على أفكارهم.

فى يوم الثلاثاء 25 عرض عليهم المشروع الثالث وهو يختص بتنزيل رسوم القضايا فقبله وأنزل مقدار الرسوم زيادة عن ما طلبته الحكومة فى المشروع وهو رأى صائب.

فى يوم الثلاثاء 25 بينما كان نوبار باشا رئيس النظار بأبعاديته بشبرا إذ أجفل ثور فخاف الباشا وتقهقر للخلف فسقط على الأرض وأصيب بإحدى رجليه بكسر فى عظم الساق وتقررت لمعالجته أربعين يوماً إن استدامت حياته لأنه مسن جداً ويبلغ الثمانين ويبعد إنجبار الكسر فى مثل هذا السن.

فى 26 أنعم الخديو بالنيشان العثمانى الثانى على إبراهيم باشا نجيب وكيل الداخلية والمحقق أنه لو سقطت هذه الوزارة دخل فى الوزارة الجديدة فلا شك بأنه محبوب جداً لدى الخديوى.

فى 25 صدر أمر عال بتخفيض رسم إرسال النقود لمصر بالبوسطة إلى قرش صاغ واحد عن كل ثمانية جنيه مصرى أو كسور الثمانية ترسل داخل القطر وقرش عن كل إثنى عشر جنيه وكسورها فى الأشياء ذات القيمة وأبطل إحتكار البوسطة لنقل النقود فصار الإنسان حراً فى أخذ ما يريده معه بالسكة الحديد وكان لا يجوز له قبلاً إلا أخذ ماية جنيه بالأكثر وكانت تحصل مشاكل كثيرة بسبب ذلك وتعرض مخبرى البوسطة للركاب وتفتيشهم واستعمال الخشونة معهم وسرقة النقود منهم أحياناً.

وفيه صدر أمر آخر بتخفيض إيراد المعادى لبناء قناطر على الترع لمرور الناس والمواشى مجاناً فتبطل بذلك هذه الضريبة تدريجياً وهى فكرة صائبة جداً.

سنة 1895

وافق يوم الثلاث 5 رجب 1312 أول يناير إفتتاح سنة 1895 والحكومة على حالها من الضعف أمام تسلط الإنكليز ولا أمل فى تحسن الأحوال من جهة السياسة مطلقاً.

فى 5 منه صدرت إرادة سنية بتشكيل مجلس إدارة للجامع الأزهر مشكل من ثلاثة من أكبر علمائه والشيخ محمد عبده القاضى بمحكمة مصر الأهلية والشيخ عبد الكريم سليمان وكيل الجرائد الرسمية بالداخلية وهما من المشايخ المتنورين ويرجى للأزهر النفع على يديهما تحت رئاسة الشيخ حسونه النواوى وكيل المشيخة ومأمورية هذا المجلس وضع القواعد واللوائح الضرورية للإمتحانات وإعطاء شهادات التدريس وكل ما فيه إصلاح هذه المدرسة القديمة وجعل نفعها أهم مما هو عليه.

وافق يوم 8 منه عيد جلوس الخديو عباس فحصلت التشريفات كالمعتاد.

فى 11 منه إحتفلت الجمعية الخيرية الإسلامية بليلة باهرة فى حديقة الأزبكية يكون دخلها عوناً للفقراء والمحتاجين ولقد نجحت هذه الجمعية مع معارضة الكثيرين لها وتمكنت من مشترى بعض الأطيان وفتحت أربع مدارس للفقرا فى العاصمة وأسكندرية وطنطا وأسيوط ويؤمل أنها بعد سنوات قلائل يمكنها أن تسير بنفسها بحيث لو قطعت عنها الإعانات لإستمرت على ما هى عليه.

فى يوم السبت 19 نشر أمر خديوى بالعمل بلائحة وضعها مجلس إدارة الأزهر للإمتحان وإعطاء شهادات التدريس لمن أتم علومه.

فى يوم 21 صدر أمر عال بإحالة على باشا ثابت مدير الشرقية على المعاش وهو من بقايا الاستبداد وينقل مصطفى بك وهبى مدير البحيرة مكانه ومحمد بك سعيد مدير القليوبية بدله وبتعيين إدريس بك راغب (نجل المرحوم راغب باشا) القاضى من الدرجة الأولى بمحكمة مصر الأهلية مديراً للقليوبية وهو تعيين صادف محله وهذا البك هو الأستاذ الأعظم لطائفة البنائين الأحرار بمصر. وصدر أمر آخر بإحالة وكيل مديرية الدقهلية على المعاش ونقل وكيل قنا مكانه ووكيل (؟) مكانه وتعيين محمد أفندى حافظ مأمور مركز قليوب وكيلاً لمديرية الفيوم وتعيين مأمور مركز زفتى محافظاً للعريش وكلها تعيينات فى محلها وسيحصل عزل ونقل وتعيينات كثيرة فى وظائف مأمورى المراكز تبعاً للإصلاح الجديد وسيراعى فيها تفضيل الشبان المتعلمين الحائزين على الشهادات من مدارس الحقوق المصرية أو الأوروبية.

وفيه قدم السيد توفيق البكرى استقالته من وظيفتى نقابة الأشراف ومشيخة الطرق فقبل عن نقابة الأشراف فقط والمظنون تعيين السيد عمر مكرم وأبقى فى الثانية، أما لجنة تحقيق أوقاف الأشراف فمستمرة فى تحقيقها.

فى 24 منه صدر أمر عال بتعديل بعض مواد لائحة الرسوم القضائية فى المحاكم الأهلية أهم ما فيها تخفيف الرسوم عن القضايا الكبيرة التى تزيد على الأربعماية جنيه.

وأمر آخر بجعل جلسة النقض والإبرام من خمسة قضاة فقط يجوز أن يكون أحدهم ممن سبق لهم نظر القضية والقصد من ذلك تسهيل العمل وتنجيز القضايا إذ كان يتعذر جمع سبعة قضاة لم يسبق لهم نظر الدعوى.

وأمر آخر بجعل ميعاد النقض ثمانية عشر يوم بشرط بيان أوجه النقض بتقدير من قلم الكتاب قبل الجلسة والغرض من ذلك تقليل قضايا النقض التى لا يكون فيها أوجه قوية قانونية.

فى يوم الإثنين إجتمع كثير من العلماء وقرروا بإبطال كثير من البدع الفاسدة التى أدخلت على الشرع الشريف ويظن العوام أنها دينية مع أنها منافية للدين مثل التلاعب فى ذكر الله وطلبت منع النساء المسلمات من الرقص فى القهاوى والغناء فى المحلات العمومية وعدم سيرهن فى الشوارع وخصوصاً فى الموالد بحالة مغايرة للآداب وهى فكرة صائبة للغاية.

وفيه أنعم برتبة المرمران (باشا) على مدير الشرقية الجديد مصطفى باشا وهبى.

فى يوم الخميس 31 منه إحتفل بزفاف خديجة هانم أخت الخديو عباس باشا على البرنس محمد عباس حليم باشا بن المرحوم الحاج محمد على باشا الكبير بسراى القبة ومر موكب الزفاف من عابدين إلى القبة تتقدمه الخيالة والمدافع وكانت الشوارع غاصة بالمتفرجين.

فى يوم السبت 9 فبراير حدث أن عربة قنصل ألمانيا الجنرال كانت واقفة أمام لوكاندة شنت[89] بالأزبكية فأراد أحد الضباط الإنكليز المستخدمين فى البوليس أن يجبر قائدها وهو مصرى على الوقوف فى المحل المعد لوقوف العربات العمومية فأبى قائلاً أن عربات القناصل تقف هنا بطريقة استثنائية فنهره الضابط ولما طال الحديث ضربه الضابط وبعض [–رجال–] البوليس بأمره وأخذوا العربة قهراً من مكانها ولما بلغ الخبر القنصل إعتبر هذه الحادثة [إهانة] له ولدولته وتوجه تواً إلى منزل نوبار باشا وبلغه الحادثة طالباً رفت الضابط ترضية له. والمداولات جارية لليوم ولم يعلم ما تم فيها لتاريخه 13 فبراير.

فى بحر هذا الأسبوع إجتمع النظار ومستشارو الداخلية والحقانية الإنكليز للمداولة فى مشروع العمد والمشايخ الذى وضعه المستر غورست مستشار الداخلية ولم نظره لليوم. وفيه أحيل إلى المعاش تسعة من مأمورى المراكز بالمديريات لعدم لياقتهم وسيرقى مكانهم نبهآ المعاونين ويعين مكان هؤلاء بعض الشبان المتخرجين من مدرسة الحقوق والقصد الآن أن يكون مأمورى المراكز من الشبان المتعلمين جميعاً.

[89] فندق شبرد وكان موقعه فى ذلك الحين على ناصية شارع الألفى وإبراهيم باشا (الجمهورية) وقد دمر نتيجة حريق القاهرة فى 26 يناير 1952.

فى مساء الثلاث 12 الجارى الساعة عشرة وربع أفرنكى ولدت حظية الخديو التى حملت منه بنتاً لا ولداً وعلى ذلك فتستمر ولاية العهد للبرنس محمد على باشا حتى يولد للخديو ولد ذكر.

فى بحر هذا الأسبوع حدثت بأسكندرية مشاجرة بين ثلاثة من عساكر الإنكليز للبحرية وفريق من الأهالى بمحلات المومسات وضرب أحد الإنكليز ضرباً أوجب معالجته نحو أسبوع فهول الإنكليز وقاموا وقعدوا وقالوا أن لا أمن فى مصر على حياة عساكرهم مع أنها مشاجرة بسيطة كما يحصل يومياً لكن هى الغايات السياسية تجسم المسائل تبعاً لأغراضها وطلبوا التشديد فى محاكمة الأهالى ولما عقدت الجلسة لمحاكمتهم يوم الثلاث 12 الجارى حضرها السير سكوت المستشار الإنكليزى بالحقانية والنائب العمومى وكثير من ضباط الإنكليز وترافع رئيس النيابة بنفسه وأخيراً حكم القاضى بحبس سبعة منهم مدد مختلفة أكثرها سنتين فهاجت الجرائد الوطنية من هذا الضغط والتأثير على القضا الأهلى. أما المحكوم عليهم فاستأنفوا الحكم وستنظر القضية فى محكمة الاستئناف يوم الإثنين 18 الجارى.

وفى مساء الخميس 14 منه زفت إحدى كريمات البرنس إبراهيم باشا أحمد المتوفى إلى البرنس فؤاد باشا[90] عم الجناب الخديوى.

فى هذا الشهر حضر إلى القاهرة قائد من جيوش إيطاليا إسمه الجنرال (كانى) وإجتمع مراراً بالسردار واللورد كرومر ويقال أنه أتى ليتفق مع الإنجليز على تسيير حملة إنكليزية طليانية لفتح السودان المصرى لهم والذى أكد هذا الظن أن القائد سافر إلى الحدود لاستطلاعها وكان قد سبقه السردار كتشنر باشا إليها وستعلم الحقيقة قريباً.

تحقق الآن أن البكرى سيبقى فى وظيفته بسعى اللورد كرومر وصرف النظر عن التحقيق الذى كان شرع فيه.

[90] وهو الأمير أحمد فؤاد بن الخديو إسماعيل الذى أصبح سلطاناً ثم ملكاً لمصر (1918 – 1936). وهو أيضاً والد الملك فاروق (1936 – 1952).

18 منه نظرت قضية أسكندرية اليوم بالاستئناف رئاسة أحمد بك عفيفى وعضوية واحد إنكليزى وعمر بك رشدى فأيدت الحكم الإبتدائى لأن عفيفى بك يسالم الإنكليز ليعين مديراً وعمر بك رشدى يخشى الإحالة على المعاش فأراد محاسنة الإنكليز ولو بتضحية إخوانه المصريين.

فى 19 عقد زواج الخديو على إقبال هانم إحدى جواريه التى حملت منه وولدت بنتاً فى الأسبوع الماضى وقد سميت البنت أمينة هانم بإسم جدتها.

فى يوم الخميس 21 منه زفت كريمة البرنس حليم باشا المرحوم إلى البرنس على بك فاضل وبنت البرنس عثمان باشا فاضل إلى إبراهيم باشا حليم إبن البرنس حليم باشا.

23 منه فى مساء هذه الليلة إحتفل الخديوى ببالو (مرقص) للأفرنج وكثير من المصريين بسراى عابدين.

وافق يوم الإثنين 25 منه أول رمضان المبارك سنة 1312. فى هذا اليوم صدر أمر عال بناء على طلب الإنكليز بتشكيل محكمة مخصوصة لمحاكمة من يتعدى على الإنكليز من الأهالى وهى مشكلة من المستشار القضائى الإنكليزى وضابط كبير من جيش الإحتلال وقاضى إنكليزى من محكمة الاستئناف الأهلية ورئيس مصر أو أسكندرية تحت رئاسة ناظر الحقانية وتحكم من غير قانون بحسب ما يترآى لها بأى عقوبة تراها حتى القتل ولا تنعقد إلا فى أحوال استثنائية عند طلب قنصل جنرال الإنكليز بناء على تقرير يقدم من قائد جيش الإحتلال[91]. ومن الغريب أن النظار وافقوا على إنشائها بالإجماع ولم يراعوا حرمة المصريين ولا إحساساتهم مع أن الإنكليز لا يقصدوا بهذه المحكمة العرفية إلا التنكيل بمن يتظاهر بمعارضتهم خصوصاً الأعيان والذوات كما فعلوا مع على باشا شريف وزملائه فى مسئلة الرقيق وكل ذلك ليظهروا للعموم بأنهم أصحاب الحل والعقد وبيدهم السلطة فى كل الأمور.

[91]شكلت المحكمة المخصوصة التى عقدت لمحاكمة المتهمين فى حادث دنشواى (1906) تطبيقاً لأحكام هذا الأمر العالى الذى كان صدوره تحسباً للطوارئ عندما أسفر المصريون عن عدائهم للإحتلال خلال الأزمة الوزارية وأزمة الحدود.

وفى هذا اليوم قرر مجلس النظار إضافة مدرسة دار العلوم على مدرسة المبتديان لتكون كقسم عالى بها وتوفير وظيفة ناظرها (إبراهيم بك مصطفى) الذى أراد أرتين باشا لغو هذه المدرسة تقريباً لينتقم منه شخصياً أما غرض الإنكليز فى لغوها فهو تضييق دائرة التعليم فى مصر من جهة ولأن هذه المدرسة كانت معدة لتخريج قضاة شرعيين ومفاتى وتلامذتها يؤخذون من الأزهر متشربين بالمحبة الوطنية والحمية الإسلامية وقصد أعداء البلاد قتل هاتين العاطفتين الشريفتين فى المصريين.

* * *

فى 2 مارث الساعة 5,8 دقائق صباحاً توفى الخديو الأسبق إسماعيل باشا بالآستانة عن نحو ستة وستين سنة وسيدفن بالقاهرة بجامع الرفاعى أما تاريخه فلا يمكننا ذكره بالتطويل ويكفينا القول الآن أنه سبب ما وقعت فيه مصر من المراقبة الأجنبية ثم الإحتلال الإنكليزى بسبب ما استدانه منهم من الديون وكانت سياسته الداخلية سياسة عسف واستبداد وأخلاقه سيئة مسرف فاسق زانى متغالى بالملاذ غير ناظر لمستقبل البلاد ولا يكفر عنه ما أنشأه من السكك الحديدية والترع والقناطر وما فتحه من المدارس إذ ما أنشأه لا يساوى عشر ما صرفه فى غير محله وما تورطت فيه البلاد بسببه.

فى 7 منه إجتمع مجلس النظار تحت رئاسة الخديوى وقرر عدة أمور أهمها التصريح لشركة سوارس بإنشاء سكة حديد من قنا لأصوان فى مدة سنتين وثلاثة أشهر تتولى إدارتها مصلحة السكة الحديد وتسدد قيمتها للشركة فى مدة خمسة وسبعين سنة مع بعض شروط أخرى. ويقال أن هذه الطريق الحديدية ستكون مقدمة فتح السودان لكن ندعو الله أن يكون إعادة فتحها للمصريين لا للإنكليز كما هو الغالب على الظن فأنهم ينفقون أموالنا فى صالحهم لا فى صالحنا.

وفيه أنزلت جثة إسماعيل باشا من الآستانة على إحدى بواخر البوسطة المصرية قاصدة مصر تخفرها سفينة حربية عثمانية وستشيع جنازته بإحتفال عظيم يمشى فيه الخديو فى أسكندرية فى يوم الإثنين 11 الجارى من رأس التين إلى المحطة وفى يوم الثلاث 12 منه من محطة مصر إلى الرفاعى.

قد شيعت جنازة إسماعيل فى أسكندرية ثم فى مصر بإحتفال عظيم جداً أعظم وأكثر مما كان يستحق لأنه هو الذى جر هذه المصائب جميعها على مصر ووطد أقدام الأجانب بها بسبب استدانته الأموال الكثيرة وصرف أغلبها فى غير محلها نعم أنه أسس كثيراً من المدارس ونشر التعليم وأنشأ السكك الحديدية والتلغرافات وغيرها من الأعمال المفيدة لكن لم تعادل أعماله النافعة تصرفاته السيئة ونتائجها المضرة وسيقضى التاريخ عليه وعلى إبنه توفيق باشا بما يستحقاه لإفقادهم استقلال مصر وحريتها.

فى يوم السبت 16 منه كلف الإنكليز المسيو (لوجريل) النائب العمومى لدى المحاكم الأهلية بالاستعفآ قولاً بأن الظروف تستدعى تعيين وطنى محله. والحقيقة أنهم يريدوا وضع يدهم على النيابة العمومية وتشكيل قلم تفتيش عليها يكون رئيسه وأعضائه من الإنكليز وحيث أن وجود شخص أجنبى فى هذا المنصب السامى يمنعهم من تنفيذ أغراضهم لاسيما وقد إشتهر المسيو لوجريل (البلجيكى الأصل) بالدفاع عن رجاله فعرضوا عليه أن يستعفى ويرتب له ربع معاش حتى يتسنى لهم تعيين شخص وطنى من المخلصين لهم ويتمون مشروعهم فى النيابة كما أتموا مشروعاتهم فى جميع إدارات الحكومة وستنظر هذه المسألة المهمة فى مجلس النظار الذى سينعقد فى يوم الخميس 21 الجارى ومن المحقق تقريرها طبقاً لرغائب الإنكليز حيث أن النظار تابعون لهم فى جميع أحوالهم مصدقون على جميع مشروعاتهم ولا يسع الخديو إلا التصديق عليها مكرهاً. أما الإشاعات عمن يعين نائباً عمومياً فكثيرة وكلها دائرة على أشخاص يظن فيهم الخيانة لوطنهم والميل إلى الإنكليز.

فى 18 منه صدر الأمر العالى على لائحة العمد والمشايخ التى وضعها المسيو غورست المستشار الإنكليزى بالداخلية لعزل وتعيين ومعاقبة العمد والمشايخ والقصد السياسى منها زيادة سيطرة الإنكليز عليهم وجعلهم فى قبضة يدهم يعينون من يروج سياستهم ويعزلون من يرون منه أدنى معارضة ولترغيبهم فى قبول وظيفة العمدية صدر أمر عال بمعافاة كل عمده من مال خمسة أفدنة ومسائل العمد والمشايخ من المسائل المهمة وسيكون لها شأن فى سياسة البلاد فى المستقبل لاسيما فى إنتخاب أعضاء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية من أناس خاضعين لسياسة الإنكليز.

فى 21 منه تقرر إحالة المسيو لوجريل على المعاش ولم تتفق الآراء على تعيين خلفه.

فى 23 منه صدرت عهدة[92] تجارية بين مصر واليونان.

وافق يوم الأربع 27 منه عيد الفطر لسنة 1312 فحصلت التشريفات بعابدين على حسب العادة.

فى بحر هذا الشهر عاد من السودان سلاطين بك النمسوى الذى كان فى أسر المهدى بأم درمان وكان خلاصه بواسطة قلم المخابرات بالسردارية كما خلص الأب أهرولدر والأب روسينولى من قبل فأنعم عليه الخديو برتبة ميرمران مع لقب باشا وهو إنعام لم يصادف [محله] أن سلاطين المذكور كان جاسوساً للإنكليز بالسودان وبينه وبين الضباط الإنكليز مكاتبات[93] ومن الغريب أن السردار لم يسع للآن فى تخليص واحد من المصريين العديدين الموجودين بالسودان بل تصرف أموال المصريين على تخليص الأجانب.

فى يوم الأربع 3 أبريل صدرت إرادة سنية بتعيين الشيخ على الببلاوى المالكى خطيب الجامع الحسينى نقيباً للأشراف بدل السيد محمد توفيق البكرى الذى كان قدم استعفاء، وقبله الخديو ثم أشيع أن اللورد كرومر توسط له فأبقى فى مركزه وصرف النظر عن تعيين خلافه وعلى ذلك فلم يبق للبكرى إلا وظيفة مشيخة الطرق وهى على ظنى أهم من نقابة الأشراف ويمكنه أن يخدم الإنكليز خدمة عظيمة بتأثيره الوهمى على مشايخ الطرق.

فى 8 منه صدر أمر عالى بإحالة جودت بك الجركسى الأصل مدير أسيوط على المعاش وهو من مماليك إسماعيل باشا صديق الشهير بالمفتش ويشهد له بالاستقامة والعفة إلا أنه قليل التيقظ ويمكن للمستخدمين أصحاب الغايات استغفاله وجعله آلة يديرونها كيف شاءوا ونقل مكانه عفت باشا مدير أسيوط وهو صنيعة الإنكليز ولم يعرف من العفة إلا الإسم ونقل مكانه مصطفى باشا وهبى البغدادى الأصل مدير الشرقية حالاً وهو ذكى كاتب شاعر إلا أنه منهمك فى الخمر والمقامرة ونقل أحمد فريد باشا مدير الجيزة حالاً إلى

---

[92] يقصد معاهدة تجارية.

[93] ترجع صلة سلاطين بالسودان إلى عام 1879 حين عينه الخديو إسماعيل مفتشاً مالياً بالسودان ولم تمض على تعيينه بضعة شهور حتى عين حاكماً على إقليم دارفور وعند وقوع الثورة المهدية فى السودان عام 1882 سلم دارفور للدراويش بغير قتال (أواخر 1883) وتظاهر بإعتناق الإسلام وتسمى بإسم "عبد القادر" (انظر – عمر طوسون: تاريخ مديرية خط الإستواء من فتحها إلى ضياعها، جـ 2 القاهرة 1937، 208).

الشرقية وهو لا يدرى من الدنيا شيئاً إلا الزنا والخبص بأنواعه جاهل مدعى، وعين حسن بك واصف مفتش الداخلية مديراً للجيزة وهو ضابط عسكرى من رجال البوليس لم يسبق له تدريب على الأشغال الإدارية ولم يقرر شئ للآن فيما يختص بوظيفة النائب العمومى لعدم إتفاق النظار لأن كلاً منهم يريد تعيين محسوبه بدون نظر إلى الكفائه.

فى يوم الخميس 18 منه إنتهى الأمر بتعيين إسماعيل بك صبرى وكيل محكمة الاستئناف نائباً عمومياً بصفة إنتداب مؤقت مع حفظ مركزه له وتعيين حسن بك عاصم الأفوكاتو العمومى قاضياً بمحكمة الاستئناف من الدرجة الثانية بأقل من مرتبه الحالى بخمسة جنيهات وذلك لعدم حب الإنكليز له بسبب وطنيته وحسن طويته وساعدهم على ذلك بعض نظارنا قاتلهم الله لأنه لا يحب التملق لهم والتزلف إليهم وعين مكانه أحمد بك زيور[94] رئيس محكمة استئناف بنى سويف وهو شاب مهذب إلا أنه ميال للتودد للإنكليز والرضوخ لطلباتهم قولاً بأن المعارضة لا تفيد فالأولى المسالمة والتسليم وستتبع ذلك عدة تعيينات لم تقرر للآن.

وفى يوم السبت 20 منه صدر الأمر العالى بذلك وكذلك صدر أمر عالى بإضافة مادة بقانون العقوبات بعد المادة 220 بشأن تعصب الأوباش وتجمهرهم فى المشاجرات وإبلاغ أقصى العقوبة فيما إذا كان المتجمعون خمسة أو أكثر إلى ثلاث سنوات حبس[95].

من ضمن ما تقرر بجلسة مجلس النظار يوم الخميس 18 الجارى جعل بدلية العسكرية عشرين جنيه فقط تدفع قبل الفرز وأبطلت البدلية التى كانت تدفع بعد الفرز وبعد الإنتظام فى العسكرية. ومن جهة أخرى تقرر أن يؤخذ الجندية من أهالى العاصمة والثغور وكانت معافه من الخدمة العسكرية تساهلاً فقط بناء على إلحاح الذوات والأعيان على الخديو توفيق باشا مع أن دكريتو القرعة الصادر فى 26 مارث سنة 85 أوجب الخدمة العسكرية على كل مصرى وفى هذا التعميم عدالة حقيقية حيث لا موجب لمعاناة بعض

[94] هو أحمد زيور باشا الذى تولى رئاسة الوزارة فى 24 نوفمبر 1924 عقب استقالة وزارة سعد زغلول وأثر حادث مقتل السردار لمواجهة الموقف وضرب الحركة الوطنية وكان موضع الثقة الإنجليز والملك فؤاد (أنظر/ عبد العظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية فى مصر 1918 – 1936، دار الكاتب العربى، القاهرة 1968، ص 421، 574).

[95] يلاحظ أن الإحتلال كان يمهد لضرب الحركة الوطنية التى بدت إرهاصاتها فى مطلع عهد عباس حلمى الثانى بإصدار مثل هذه القوانين.

المدن وجعل الخدمة العسكرية على شبان الأرياف وللحكومة قصد آخر فى هذا التعميم وهو زيادة المتحصل عن بدل العسكرية إذ أن كثير من سكان العاصمة والثغور من الذوات والمستخدمين والتجار وأصحاب الأملاك وكلهم يسهل عليه دفع العشرين جنيه لتخليص إبنه إلا أن فى تخفيف البدلية ضرر ظاهر أو التسبب فى ضيق وفقر العائلات القليلة الثرية التى تجرد نفسها مما يكون لديها من الحلى والمصاغ لدفع البدلية فكان الأولى إبطال البدلية بالكلية أو جعلها مرتفعة جداً (مايتين جنيه مثلاً) حتى لا يدفعها إلا الأغنيآ فقط لكن تريد الحكومة زيادة الإيراد ولو أدى ذلك إلى خراب الأهالى.

فى 26 منه أتت تلغرافات من مكة تنبئ بظهور الوبآ بها فأصدرت الحكومة أمرها إلى المديريات بتفهيم الأهالى بذلك وحثهم تقريباً على عدم التوجه للحج فى هذه السنة وحبذا لو أصدر شيخ الجامع فتوى بعدم جواز الحج فى مثل هذه السنة وقد أسرعت الحكومة فى أخذ الاستعدادات اللازمة للحجر الصحى فى جهة الطور.

فى 27 منه صدر قرار من ناظر الحقانية بتعيين جونسون باشا الإنكليزى مفتشاً بلجنة المراقبة بتفتيش النيابات والمحاكم بنفسه أو بواسطة مساعديه من الإنكليز ويقدم تقاريره للجنة المراقبة القضائية وهى أول خطوة فى وضع يدهم على النيابة بعد استقالة النائب العمومى البلجيكى.

فى يوم الخميس 2 مايو سافر الخديو إلى أسكندرية لقضآ فصل الصيف بقصر المنتزه كالعادة.

فى يوم الأربع 8 منه صدر أمر عال بتعيين حسن بك جلال رئيس محكمة قنا إلى بنى سويف بدل زيور بك الذى تعين أفوكاتو عمومى ورقى إلى وظيفته مظهر أفندى وكيل محكمة قنا وأعقب ذلك عدة تعيينات.

وفيه صدر أمر بجمع مجلس شورى بصفة فوق العادة للنظر فى مشروع حضرته الحقانية أو بعبارة [أخرى] المستر سكوت المستشار القضائى لتخفيف الإجرآت فى التحقيق الجنائى وجعل إحالة القضايا الجنائية على قاضى التحقيق إختيارى لا إلزامى على النيابة كما هو الآن وسيجتمع يوم السبت 11 الجارى للإطلاع عليه وتقريره كما هو

الغالب أما سبب جمعه على غير العادة (حيث كان مجتمعاً فى شهر أبريل وكان يلزم أن لا يجتمع إلا فى شهر يونيو) فهو قرب ميعاد سفر المستشارين الإنكليز وبعض النظار إلى أوروبا فى أوائل الشهر القادم بالتتابع فأرادوا نهو هذه المشروعات قبل سفرهم.

فاتنى أن أذكر أن الحكومة قررت فى بحر الشهر الماضى تعديل ضرائب الأطيان بكيفيه أعدل من الحالية بشرط أن لا يزيد الفدان عن 164 قرش التى هى أعلى فيه الآن ولا يزيد مجموع الضرائب على المجموع الحالى وإتخذت أساساً لذلك تقدير قيمة الإيجار مع مراعاة موضع الأطيان من القرب من البنادر أو محطات السكة الحديد أو وجود المياه فيها طوال السنة أو غير ذلك وعينت عدة لجان لهذه الغاية وجعلت [تحت رئاسة] المستر ولكوكس الإنجليزى[96]الذى صرف عدة آلاف من الجنيهات فى تحضير مشروع الخزانات الذى أهمل الآن وتقرر تأجيله لمدة سنتين.

فى 11 منه إجتمع مجلس الشورى لنظر مشروع قضاة التحقيق وقرر طلب أحد رجال القضآ للاستعلام منه عما يلزم وأجل الإجتماع ليوم الأحد 12 منه. وفيه إجتمع ثانياً وحضر السير سكوت مستشار الحقانية فسأله المجلس عدة أسئلة عن سبب رغبة الحكومة فى عمل هذا الإنقلاب العظيم فى نظام القضاء وجملة أسئلة أخرى فجاوب عنها بأجوبة ركيكة للغاية وكانت أكبر حجة له أن ظروف الأحوال أوجبت هذا التغيير وأخيراً قرره مجلس الشورى بعد إضافة تعديلات تضمن حفظ كرامة الأهالى وحريتهم ولا يمكننا شرحه هنا بالتطويل فقط نقول أنه يجعل إجراءات التحقيق أكثر بساطة من ذى قبل ويزيد إختصاصات النيابة نوعاً وسيصدر به الأمر العالى قريباً.

وفى تاريخه نشر بالجريدة الرسمية أمر عال بتعديل عدة مواد من قانون المرافعات الأهلى غايتها تسهيل الإجراءات خصوصاً فى نزع الملكية حيث جعلها من إختصاص المحاكم الجزئية والإبتدائية بحسب درجة أهميتها.

[96]هو وليم ولكوكس مهندس الرى الذى تلقى تدريبه فى الهند ثم قدم إلى مصر عام 1883 وكلف فى أواخر الثمانينات بدراسة مشروع خزان أسوان، وقد سجل أعماله فى مصر والهند والعراق فى مذكرات نشرت بعنوان:
Stxty Years in the East, London 1935.

فى يوم 25 وصل إلى اسكندرية أسطول إنكليزى تحت قيادة الأميرال سير ميكائيل كولم سيمور (وهو خلاف سيمور الذى أطلق المدافع على الأسكندرية فى سنة 1882) ومؤلف من نحو عشرين دارعة حربية من جميع الأنواع فزار الأميرال [الخديو] فى رأس التين ورد له الخديو الزيارة فى الباخرة وإحتفل الإنكليز إحتفالاً [عظيماً] بضباط وبحارة الأسطول فأقاموا لهم وليمة فائقة فى المحل المعد للسباق بالإبراهيمية دعوا إليها ألفين من رجال الأسطول.

وفى يوم 30 أقيم لهم باللو[97] فى كازينو سان استيفانو بالرمل.

سافر الأسطول قاصداً بيروت بعد ظهر يوم السبت أول يونيو أما مجئ هذا الأسطول العظيم فيقصد به الإنكليز إرهاب المصريين وإيقاع الرعب والخوف فى قلوبهم ولم يتظاهر المصريون بأى إحتفال بهذا الأسطول ولم يتظاهروا ضده بل إلتزموا السكوت كما هى عادتهم.

فى 28 منه صدر الأمر العالى بالتصديق على مشروع قضاة التحقيق وتخويل النيابة العمومية بعض سلطته.

وافق يوم الإثنين 3 يونيو عيد الأضحى لسنة 1312 فحصلت التشريفات الخديوية بأسكندرية حسب المعتاد وأقفلت دواوين الحكومة من يوم عرفه إلى ما بعد العيد.

قد سافرت إلى أوروبا يوم الثلاثاء 11 يونيو الجارى على إحدى وابورات شركة لويد النمساوية قاصداً تريسته ومنها إلى بلاد السويس (سويسرا) ففرنسا وهى أول رحلة لى فى أوروبا مع أنى ناهزت التاسعة والعشرين من عمرى وكثير التشوف إلى السياحة وجوب البلاد واستطلاع طباع أهلها وعوائدهم وسأودع فى هذه المفكرات ملخص رحلتى فأقول أن الباخرة أقلعت من أسكندرية يوم الثلاث الساعة 10 صباحاً فدخلت إلى برنديزى أول موانى إيطاليا فى يوم الخميس 13 منه الساعة 10 مساء وبعد نزول بعض الركاب إليها وتسليم واستلام البوسطة سافرت قاصدة مدينة تريسته فوصلتها يوم الجمعة 14 منه

[97] حفل راقص على النمط الغربى.

عند نصف الليل فنزل بعض الركاب إلى البر وقضى الباقون وأنا من ضمنهم الليلة فى الباخرة.

[يلى ذلك 12 صفحة بدون كتابة بالأصل من الصفحة 99 بالكراس الرابع ثم صفحة 100 من نفس الكراس، ويبدأ الكراس الخامس بصفحات على بياض من 101 حتى 106 حيث بدأ الكتابة من السطر 18 فى تلك الصفحة على النحو التالى: .....]

قد عدت من أوروبا فى شهر أغسطس فأبحرت من مرسيليا بفرنسا يوم الأحد 4 منه الساعة 4 بعد الظهر على إحدى بواخر المساجيرى المسماة ملبورن وكانت قاصدة بلاد الشرق الأقصى فوصلت إلى الأسكندرية فى يوم الجمعة 10 منه الساعة سبعة صباحاً وبمجرد ما ألقت مراسيها قصدت المدينة مع من كان معنا من المصريين والأجانب القاصدين بلادنا للربح والاستفادة وبعد التخليص على العفش فى الجمرك قصدنا محطة السكة الحديد فلحقنا بقطار الإكسبريس الذى سافر الساعة 9 ونصف ثم وصلنا القاهرة الساعة 12 ونصف بعد أن قضيت فى هذه الرحلة ستون يوماً كاملة هذا وأهم ما حصل بمصر مدة غيابى سفر الخديوى إلى الآستانة فى 15 يوليو وتعيين الشيخ حسونه النواوى شيخاً للجامع الأزهر وقلة الحوادث المهمة بسبب تغيب أغلب المستخدمين من الأجانب والمصريين.

* * *

فى ليلة الأحد 31 أغسطس وأول سبتمبر إحتفل بمولد النبى عليه الصلاة والسلام حسب العادة المألوفة فى ميدان القصر العالى ووافق هذا اليوم (السبت 31 أغسطس) عيد جلوس السلطان فإحتفل به بالمحافظة وبأسكندرية واستدعى الخديوى إلى الآستانة أشهر المطربين المصريين إلى الآستانة للإحتفال بهذا العيد.

فى يوم السبت 7 منه نظرت قضية تعدى بعض رجال عزبة المنتزه فى 29 يوليه الماضى على الخواجه جيب الإنكليزى وحكمت عليهم محكمة أسكندرية بالحبس ثلاثة شهور وكان نظرها فى هذا اليوم فى محكمة الاستئناف بصفة ثانى درجة فأيدت الحكم مع

ما فى التهمة من التهويل وبساطة المادة وفى هذا اليوم نفسه نظرت قضية الرعاع اللذين تعدوا على بعض العساكر الإنكليزية عند عودتهم من المدفن أمام محكمة مصر الإبتدائية بصفة استثنائية فأيدت ما حكم به عليهم وفى هاتين القضيتين روعى الإنكليز أكثر من جانب العدالة.

فى يوم الأربع 11 منه توفى إلى رحمة الله محمد بك زكى القاضى بمحكمة الاستئناف الأهلية عن 42 سنة فقط بعد مرض لم يمهله أكثر من أسبوع فشيعه جميع إخوانه من رجال القضاء بالكساوى السوداء والوسامات الرسمية إلى قرافة الإمام الشافعى وبعد دفنه تلى إسماعيل بك عاصم المحامى مقالة شرح فيها تاريخ الفقيد وإختتمها بقصيدة عزآء.

فى يوم الخميس 12 منه إحتفل بوضع الحجر الأول لجامع السيدة نفيسة الذى شرع فى تجديده بعد أن حرق تماماً فى السنة الماضية.

فى هذا اليوم ورد تلغراف من الآستانة بأن الخديوى بارحها الساعة 9 عربى قاصداً مصر وكان أرسل إلى أسكندرية بعدم إقامة معالم الزينة حسب المعتاد فأخذ الناس يهرعون إلى أسكندرية لاستقباله. تأخر الوابور عن ميعاده فلم يصل الميناء إلا فى صباح يوم الإثنين 16 وكان بإنتظاره على رصيف السراى كثير من الذوات والأعيان أما النظار ومحافظ المدينة فكانوا خرجوا لاستقباله خارج البوغاز وفى يوم الثلاث تحصل المقابلات.

فى 24 منه تعدى بعض الرعاع على ثلاثة بحارة إنكليز فى بورسعيد ونسب لشخص بوليص وطنى أنه ساعدهم على ذلك وأهان يساقجى[98] القنصلاتو فطلبت القنصلاتو إعتذار الحكومة له عن ذلك فأمرت الخارجية وكيل المحافظة (لغياب المحافظ بالأجازة) بالتوجه إلى دار القنصلية بالكسوة الرسمية والإعتذار له فصدع بالأمر وتوجه إليها فى يوم الخميس 26 على ما أظن.

[98] اليساقجى خادم يقوم بإفساح الطريق أمام عربات ذوى الجاه والثراء وكان له زى خاص.

فى اليوم المذكور (الخميس) إحتفل بسكندرية بإفتتاح دار التحف الجديدة بحضور الخديوى. وفى السويس بوضع الحجر الأول من جامع جديد شرع فى بنائه وسمى بالجامع العباسى.

فى يوم السبت 28 منه حضر إلى أسكندرية اللورد كرومر من بلاد الإنكليز ولا ندرى ما فى حقيبته من المصائب لمصر. وفيه سافر من مصر إلى أسكندرية الجنرال دوكر قائد جيش الإحتلال الذى عين فى وظيفة أخرى فعمل له إحتفال عظيم بالمحطة وإصتفت [إصطفت] له العساكر المصرية والإنكليزية وأطلقت له ثلاثة عشر مدفعاً من القلعة.

وفى يوم الأحد 29 منه أولم الخديو وليمة فى رأس التين.

فى يوم الإثنين 7 أكتوبر قرر مجلس النظار إحالة الشيخ الرافعى رئيس المجلس العلمى والمحكمة الشرعية [وتمت] جملة تنقلات وترقيات بسبب ذلك وهذا الشيخ مشهور بالعالمية والتضلع فى مذهب الإمام الأعظم إلا أنه يسمع عنه ما ينافى حسن السمعة وربما كان لهذه الإشاعات صحة. وكذلك تقرر تعيين إنكليزى جديد براتب ألف ومائتين جنيه سنة [سنوياً] يكون عنوان (وظيفته) رئيس ديوان الزراعة[99] ومقره بالمالية مع أنه لم يشكل ديوان للزراعة حتى الآن ولا تعلم إختصاصات هذا الموظف الجديد وستظهر لنا الأيام الغرض من تعيينه وهذا التعيين فاتحة أعمال الإنكليز هذه السنة.

فى يوم الثلاث 8 منه عاد محمد على باشا شقيق الخديوى وولى عهده من أوروبا بعد أن قضى عدة شهور بها ترويحاً للنفس.

فى يوم 14 منه حضر الخديو من أسكندرية بصفة غير رسمية وعاد فى 15 منه.

فى هذا اليوم توفيت كريمة البرنس حسين باشا كامل عم الخديوى المعظم غير متجاوزة الثامنة عشر من عمرها وشيعت جنازتها إلى مدفن العائلة الخديوية بالإمام الشافعى.

---

[99] كانت سلطات الإحتلال حريصة على عدم تورط الحكومة فى توجيه النشاط الإقتصادى أخذاً بمبدأ الحرية الإقتصادية ولذلك لم تستجب إلى نداء المصريين لإقامة إدارة خاصة بالزراعة تتولى التخطيط للإنتاج الزراعى وقد تأخر تأسيس هذه الإدارة حتى 1911 فأنشئت "مصلحة الزراعة" ثم أصبحت نظارة فى نوفمبر 1913، لذلك يستبعد أن يكون تعيين الإنجليزى المشار إليه بالمتن تمهيداً لإقامة هذه المصلحة.

وفيه تأكد حصول بعض وفيات بالكوليره الآسيوية بمدينة دمياط وقى الله القطر غائلته وبلغ عدد الوفيات خمسة أنفار منهم إثنان توفوا هذا اليوم والمصابون عشرة وقد أصدرت الحكومة الأوامر المشددة بمراعاة الأمور الصحية وأخذ الإحتياطات المانعة إنتشار هذا الوبآ.

فى 16 منه إنقلبت مركب معدية أمام إمبابه وكان بها ستون نفساً ولم ينجوا منهم إلا سبعة وغرق الباقون والحامل لهؤلاء الفقراء على ركوب المعديات مع وجود كبرى السكة الحديد أن هذه المصلحة تأخذ مليمين أجرة العبور وأصحاب المعديات مليم واحد فلو جعلت السكة الحديد المرور مجاناً أو بمليم واحد لإمتنع عبور أهل إمبابة بالمعديات وأمنوا من الخطر وقد نددت الجرائد بالظلم وربما عدلت عن ذلك وقللت الأجرة.

18 منه الوبآ خفيف بدمياط والإصابات قليلة ويؤمل عدم إنتشاره إلى جميع أنحاء القطر ولو أنه إنتقل إلى بعض الجهات المجاورة لدمياط مثل المنزلة والمطرية لكن يخشى أن تبقى جراثيمه فى البلاد إلى الصيف الآتى فتنمو وتنتشر والعياذ بالله.

21 منه عادت والدة الجناب الخديوى اليوم من الآستانة.

23 منه لم يزل الوبآ بدمياط وضواحيها إلا أنه خفيف الوطئه.

فى يوم الخميس 31 منه عاد الخديوى من مقر الأسكندرية لقضآ فصل الشتا بالقاهرة فقوبل بمحطة السكة الحديد بالإحتفال المعتاد وأطلقت له المدافع ولم تزين المدينة بناء على رغبة الجناب الخديوى.

لا يزال الوبآ بدمياط وإنتقل إلى بعض البلاد المجاورة إلا أنه لم يزل خفيف الوطئة.

فى يوم السبت 2 نوفمبر حصلت المقابلات الخديوية بسراى عابدين بالملابس العادية.

تأكد أن زوجة الخديوى حامل فى نحو أربعة شهور.

فى 7 منه قرر مجلس النظار ترك القيراطين اللذين كان تقرر تأخير تحصيلهما من أموال سنة 1894 وصدر الأمر العالى بذلك وهى مرحمة على المزارعين عموماً. لم تزل لجان

تعديل الضرائب على قاعدة الإيجار توالى أشغالها بالوجه البحرى للآن وستسافر قريباً إلى المديريات التى فى أقصى الصعيد لقضآ فصل الشتاء فى تعديل ضرائبه وتعود فى أول الصيف للوجه البحرى.

ذكرت الجرائد أن الميزانية العمومية لسنة 1896 القابلة تشتمل زيادة ستين ألف للمعارف لصرفها على بناء مدرسة للمبتديان وترميم بعض المدارس الأخرى وبعض الزيادة فى ميزانية الحقانية لزيادة عدد أعضا وكلا النيابة العمومية التى كثرت أشغالها بسبب إحالة التحقيق الجنائى عليها.

فى يوم الأحد 10 منه قرر المجلس الحسبى الحجر على على باشا شريف الذى كان رئيس مجلس شورى القوانين واستعفى عقب مسئلة الرقيق التى حصلت فى السنة الماضية وذلك لسفاهته وسوء تصرفه حتى بلغت ديونه على ما يقال ثلثماية ألف جنيه وإتخاذه الخليلات مع البغايا إلى غير ذلك مما هو مشهور بين الخاص والعام مع كثرة أولاده.

فى 11 قدم نوبار باشا استعفآه فجأة للخديو فقبله وعين مصطفى باشا فهمى مكانه وأبقى جميع النظار فى مراكزهم وعين عبانى باشا السر تشريفاتى ناظراً للحربية وصدر الأمر فى ملحق للجريدة الرسمية فى يوم الثلاث 12 منه ولم يعلم سبب استعفائه مع تهالكه فى البقاء فى المنصب والمشاع أن الخديوى إتفق مع اللورد على إقالته فقبل كرومر بشرط إرجاع مصطفى باشا فهمى ولما قبل الخديوى أفهموا نوبار بذلك فاستعفى وهذه الرواية أقرب الروايات للصحة والمشاع اليوم أن حسن بك عاصم القاضى الآن بمحكمة الاستئناف [سيعين] بوظيفة سر تشريفاتى وينتظر أجرآ جملة تغييرات فى الوظائف العالية. وكذلك استعفى الشيخ البنا مفتى الحقانية ولم يعلم من سيخلفه وسبب استقالته أن الحقانية أرسلت بعض القضايا للشيخ حسونة شيخ الجامع الأزهر لأخذ رأيه فيها وإعتبر ذلك إهانة له واستقال.

14 منه صدرت الإرادة السنية بتعيين حسن بك عاصم بوظيفة سر تشريفاتى خديوى وينتظر أن ينعم عليه برتبة باشا قريباً ولقد أهاج تعيينه غيظ الذوات الأتراك أو اللذين

يدعون أنهم أتراك وجميع الأقباط الشوام اللذين يريدون الدخول فى وظائف المعيه كأن لم يكفيهم القبض على أغلب المصالح مع قلة عددهم فى البلاد.

فى هذا اليوم قرر مجلس النظار مساحة القطر المصرى مسحاً جيولوجياً لمعرفة طبقاتها علمياً وعين لذلك ضابط مهندس إنكليزى وتقرر أن يتم ذلك فى ثلاث سنوات.

وافق يوم 18 منه أول جماد الثانية سنة 1313 هـ ميلاد الخديوى فجرت التشريعات حسب الجارى وأطلقت المدافع وقت الظهر من القلعة.

ينتظر حدوث تغييرات فى المديرين فى جلسة مجلس النظار التى ستعقد يوم الخميس 21 الجارى.

فى يوم الخميس تقرر بمجلس النظار تعيين الشيخ محمد عبده قاضياً بالاستئناف وتحويل وظيفة الإفتآ على الشيخ حسونة النواوى شيخ الأزهر.

فى يوم 23 منه نشرت الأوامر العالية بذلك وأنعم الخديو بالنشان العثمانى الثانى على أمين باشا سيد أحمد وكيل الحقانية والمجيدى الثانى على إسماعيل باشا صبرى النائب العمومى وتقرر جعل راتبه مايه جنيه شهرياً فى أول يناير سنة 96.

فى يوم الخميس 28 منه إجتمع مجلس النظار وقرر ميزانية سنة 1896 وبها بعض زيادات للمعارف والبوسطة وغيرهما وقرر تعيين قاض من الدرجة الخامسة وبعض تنقلات فى القضاء بسبب تعيين الشيخ عبده قاضياً بالاستئناف.

فى يوم الأحد أول ديسمبر إجتمع مجلس شورى القوانين للنظر فى الميزانية. فقررها ولم يبد عليها ملاحظات جديدة وإكتفى بأن ذكر الحكومة بالملحوظات التى أبداها فى السنتين السابقتين.

فى 3 منه قرر مجلس النظار تعيين إسماعيل باشا صبرى نائباً عموميا بصفة قطعية وتعيين صالح بك ثابت وكيلاً للاستئناف بدله ولغو وظيفة صالح بك وعدم تعيين خلافه فيها.

فى بحر شهر نوفمبر حصلت الإنتخابات بعموم القطر لأعضاء الجمعية العمومية ولم تهتم الأهالى بهذه الإنتخابات لعدم إدراكهم أهميتها ومنح الحكومة حق الإنتخابات لجميع المصريين على السواء ولم تحصر هذا الحق المهم فى من يمكنهم إدراك معناه وأهميته بالنسبة للبلاد.

فى 7 منه نشرت الجريدة الرسمية الأمر العالى القاضى بتعيين إسماعيل باشا صبرى وصالح بك ثابت بالكيفية السابقة وأمر عال آخر بإعتماد الميزانية الجديدة لسنة 1896.

وفيه توفيت فتاة بجهة درب سعادة وظهر أن سبب موتها الكوليره الآسيوية التى أتت إلى العاصمة من الجهات الشرقية ويخشى إمتداد الوبآ.

فى 8، 9 منه لم يصب أحد بالوبآ بالعاصمة وإنقطع من المنصورة بالكلية وكاد يزول من دمياط.

فى يوم 10 منه أشيع اليوم إصابة أخ للبنت التى توفيت يوم 7 وأنه نقل مع جميع من بالمنزل إلى العباسية لفصلهم بالكلية عن السكان منعاً لإنتشار العدوى.

توفى المصاب بالعباسية ولم يصب غيره لليوم (15 ديسمبر) وقد إنقطع الوبآ من دمياط والمنصورة والزقازيق ولم يزل موجوداً ببعض بلاد الدقهلية والغربية القريبة من دمياط.

فى يوم الخميس 12 منه إنعقد مجلس النظار تحت رئاسة الخديوى وقرر تعيين يوسف بك وهبه سكرتير الحقانية القبطى قاضياً بمحكمة الاستئناف المختلطة وبذلك هدم أهم أركان الأقباط بالحقانية مع هدم الركن الأهم بنقل بطرس باشا من وكالتها إلى نظارة المالية من مدة وينتظر أن يعين بدله أحد رجال القضاء المسلمين.

فى هذه الأيام ظهرت جريدة إسمها مصر يحررها جماعة من الأقباط وتطبع فى جمعية التوفيق القبطية وهذه خطوة مهمة فى طريقة تقدم الأقباط إلى الغاية التى يسعون ورآها وهى جمع كلمتهم وتكوين حزب قبطى يطالب بإمتيازات كالأرمن فى تركيا وربما ادعو

فى المستقبل بأحقيتهم فى إدارة البلاد بدعوى أنهم ذريتهم الفراعنة الأصليين وإننا نحن المسلمين دخلآ عليهم[100].

فى 12 منه وردت أخبار للحربية أن الدراويش هاجموا قرية أدندن الواقعة على بعد 30 ميلاً من وادى حلفا ليلة العاشر من هذا الشهر وقتلوا ستة عشر نفساً وجرحوا ستة أفراد وأسروا إمرأة وأربعة أطفال وأن فرقة من الجيش إقتفت أثرهم ولم تلحقهم وهذه من المسائل التى يوجدها الإنكليز من وقت لآخر ليعللوا بها ضرورة وجودهم بمصر.

تقرر ضمن ميزانية سنة 1896 إنشاء أربع مجالس بلدية فى حلوان وسوهاج وكفر الزيات وميت غمر.

فى هذا الأسبوع حضر إلى العاصمة الأسرى اللذين كان أخذهم الدراويش عند مهاجمتهم واحة بريس سنة 1892 أخلى سبيلهم المهدى وزودهم بالمال والجمال ومن يخفرهم إلى الحدود وهم الآن محجوزون بقشلاق عابدين حتى تستعلم منهم الحربية عن أخبار السودان.

فى يوم 13 منه إحتفلت الجمعية الخيرية الإسلامية بليلتها المعتادة بحديقة الأزبكية وتياترو الأوبره الخديوية وقد حضر الخديو وزوجته وأخوه بالتياترو تلك الليلة وقد تقدمت هذه الجمعية وأنشأت أربع مدارس بمصر وأسيوط وطنطا وأسكندرية بها نحو من أربعماية تلميذ وإشترت ماية ستة وعشرين فداناً وشارعة فى شراء نحو ستين فداناً ولا تلبث هذه الجمعية أن تقوى ويعم خيرها ولا يخشى عليها من الإنحلال بهمة حسن بك عاصم السر تشريفاتى الذى كان ولم يزل من أبر المساعدين على سيرها ونموها ومما يضمن سيرها أن نصف إيرادها السنوى قل أو كثر يضاف إلى رأس المال.

[100]يخلط محمد فريد هنا بين الأقباط كقطاع من الشعب المصرى المناهض للإحتلال وبين المطامع السياسية لفريق من الأقباط كان مرفوضاً من جماهير الأقباط أنفسهم وهؤلاء ينتمون إلى بعض العائلات القبطية الثرية التى تراكم رأس المال فى أيديها نتيجة الإشتغال بالتجارة الخارجية ثم تحولوا إلى إمتلاك مساحات واسعة من الأرض الزراعية مع نهاية القرن التاسع عشر واستفادوا من الإمتيازات الأجنبية نتجية إنتمائهم إلى دول أوروبية تولوا مناصبها القنصلية فى مصر، فأصبح لهم وزن كبير فى الحياة الإقتصادية لم يقابله إتساع فى النفوذ السياسى بالقدر الذى يسمح لهم بالمشاركة الإيجابية فى توجه أمور البلاد وهو ما تطلعوا إليه ووجهوا حركتهم من أجل تحقيقه وكانت جريدة مصر إحدى ركائزهم ولكن جماهير الأقباط كانت تضن عليهم بالتأييد حتى كانت فتنة 1910 التى لعب المسلمون دوراً فى إشعالها لا يقل عن الدور الذى لعبه هذا الفريق من الأرستقراطية القبطية.

فى يوم الخميس 19 منه قرر مجلس النظار عدة أمور أهمها لغو محافظة رشيد وإضافتها على مديرية البحيرة ونقل مركز العطف إليها وإحالة أحمد فريد باشا مدير الشرقية وحسن بك حسنى مدير بنى سويف على المعاش و[تمت] جملة ترقيات بسبب ذلك أهمها نقل محمد بك سعيد[101] مدير البحيرة إلى الشرقية وأحمد بك خيرى مدير المنيا إلى البحيرة وعادلى بك يكن[102] مدير الفيوم إلى المنيا وترقية نوحى بك وكيل مديرية الجيزة مديراً للفيوم ونقل مكانه على بك صديق وكيل مديرية القليوبية مكانه وتعيين محمد بك محب وكيل النائب العمومى وكيل للقليوبية وعين حسن بك رضوان وكيل محافظة الحدود مديراً لبنى سويف وأحيل محافظى السويس ودمياط على المعاش وعين بدمياط وكيل محافظة أسكندرية وأحيل بعض وكلآ المديريات على المعاش وتعين محلهم بعض مأمورى المراكز وأخذ مصطفى بك ماهر المستخدم بالحربية وعين وكيلاً بمحافظة الإسماعيلية. هذا ولم يراع فى جميع ذلك مجرد الإصلاح بل الغايات الإنكليزية وآراء مفتش الداخلية فيهم لأن بعض من أحيل على المعاش أكثر كفاءة ممن عين محله والرأى فى جميع هذه التعيينات والتنقلات لمستشار الداخلية المستر غورست والأمر لله. وصدرت الأوامر العالية بذلك ونشرت بالجريدة الرسمية يوم الإثنين 23 منه.

كان يوم الأربع 25 عيد الميلاد عند المسيحيين الغربيين.

فى يوم الخميس إنعقد مجلس النظار ولم يقرر شئياً مهماً.

سنة 1896

كان يوم الأربع التالى أول يناير سنة 1896 ميلادية.

فى يوم الخميس 2 منه إنعقد مجلس النظار وقرر عدة أمور عادية منح رتباً لبعض الموظفين فأنعم برتبة المتمايز على زيور باشا الأفوكاتو العمومى وأحمد بك فايق مدير قنا وحسن واصف مدير الجيزة وبالرتبة الثانية على كثيرين منهم أحمد بك زكى مترجم

[101] أصبح وزيراً للداخلية فى نوفمبر ثم رئيساً للنظار فى (23 فبراير 1910 – 5 أبريل 1914) وتولى رئاسة النظار مرة ثانية فى الفترة (20 مايو 1919 – 20 نوفمبر 1919) بعد استقالة وزارة حسين رشدى باشا وقد عرف محمد سعيد باشا بميله إلى الإنجليز.

[102] هو عادلى يكن باشا الذى أصبح وزيراً للخارجية فى 9 أبريل 1919 ثم رئيساً للوزراء فى 1921 و1926 – 1927 و1929 – 1930 وكان رئيساً لحزب الأحرار الدستوريين.

مجلس النظار ومحمد بك بيرم التونسى سكرتير مستشار الداخلية وبعض رجال النيابة منهم محمد بك راسم وإلياس أفندى عوض وعبد المجيد بك رضوان ومحمد بك شكرى.

فى هذا الأسبوع حصلت وفاة واحدة بالكوليرة فى أسكندرية وإنقطع الوبآ تقريباً من دمياط والزقازيق وأغلب الجهات الموبوئة.

وفى هذا الأسبوع ظهر إختلال عظيم فى الكمارك وإختلاس أموال كثيرة من الأموال الأميرية بها بإتفاق بعض كبار مستخدميها مع التجار وخصوصاً تجار الدخان ويقال أن لمخلع بك الشامى وكيل المصلحة وغيره من كبار الإنكليز يد فى هذه الإختلاسات وأجرى فيها تحقيقاً المسيو روكتس الإنكليزى وكيل المالية بإتحاده مع سابا باشا الشامى مدير البوسطة فظهر لهذه المسائل صحة فقرر مجلس النظار فى جلسة الخميس 2 يناير 96 لجنة عليا لتحقيق هذه الفضائح فيها المسيو مازوك الفرنساوى المفتش بالمالية وجونسون باشا الإنكليزى الموجود بالحقانية والمسيو بيترى الفرنساوى مستشار خديوى بقلم قضايا الحكومة وقد إنقسمت الجرائد فى هذه المسئلة فريقين فالجرائد التى تدافع عن مصالح الإنكليز مثل المقطم تدافع عن الكمارك لأن رئيسها إنكليزى وأغلب رؤساء أقلامها شوام والفريق الآخر وأهمهم المؤيد يظهر فضائحها بدون تحايل بل يقصد إظهار الحقائق.

وافق يوم 8 منه يوم تولية الجناب العالى فعملت التشريفات حسب المعتاد وفيه أقيمت ليلة سرور فى قصر القبة دعى إليها كثير من الأفرنج إحتفالاً بقران نعمة الله هانم شقيقة الخديوى بالأمير محمد باشا جميل طوسون بن فاطمة هانم بنت إسماعيل باشا الخديوى الأسبق وهو إبن المرحوم طوسون باشا بن المرحوم عباس باشا بن المرحوم طوسون باشا بن المرحوم محمد على باشا الكبير.

وفى عصر هذا اليوم حصل استعراض عام بالعباسية حضره الخديوى وكثير من الأهالى والأجانب. وفى يوم الخميس 9 منه سار موكب زفاف نعمة الله هانم من عابدين إلى القبة وأمامها كثير من العساكر السوارى والطوبجية وفى المساء أقيمت ليلة أنس بالقبة دعى إليها ذوات المصريين والتجار وكبار المستخدمين.

فى 6 منه قرر مجلس النظار جملة تنقلات فى المحاكم الأهلية أهمها تعيين عثمان بك مرتضى مكان يوسف بك وهبه وأهمية هذا التعيين أن نظارة الحقانية كانت قبلاً فى قبضة الأقباط بواسطة بطرس باشا الذى كان وكيلاً لها ويوسف بك وهبه الباشكاتب ثم ترقى بطرس باشا إلى النظارة وبقى يوسف بك وهبة حتى نقل إلى محكمة الاستئناف المختلطة ولذلك فجميع الأقباط غير مسرورين من هذا التعيين. وعين محمد بك سعيد رئيس النيابة مكان عثمان بك مرتضى وأعقب ذلك عدة تنقلات وتعيين يوسف بك شوقى رئيس محكمة طنطا قاضياً بالاستئناف وترقى حسن بك جلال رئيس محكمة بنى سويف مكانه ونقل أحمد بك مظهر رئيس محكمة قنا مكانه وترقى محمود بك رشاد وكيل محكمة بنى سويف رئيساً لقنا وتبع ذلك عدة تغييرات فى القضآ.

فى أثناء هذا الشهر حصلت الإنتخابات لمجالس المديريات والجمعية العمومية وطعن فى أغلبها أمام محكمة الاستئناف والمحاكم الإبتدائية على حسب الأحوال وهذا مما يشعر بأن الأهالى إبتدأو يشعرون بأهمية الإنتخابات ولو أن أغلب المطاعن مبنية على أسباب شخصية. وفى يوم الأربع 22 الجارى حكمت محكمة الاستئناف برفض المطاعن التى تقدمت ضد من إنتخب من مديرية المنوفية للجمعية العمومية.

فى يوم السبت 25 الجارى إفتتح بحديقة الأزبكية معرضاً للخضر والأزهار كان إنشاءه بمسعى البرنس حسين باشا عم الجناب الخديوى لتعلقه بالأزهار اللطيفة.

فى 20 من هذا الشهر إحتفل بفتح الخط الحديدى من منوف إلى أشمون جريس بمديرية المنوفية.

فى يوم السبت 25 توفى الأستاذ الكبير الشيخ على الليثى الشاعر.

وفى تاريخه نشرت الجريدة الرسمية أمر عالى بمعاقبة من يتجر بالرقيق أو يشتريه وذلك بعد الإتفاق من الحكومة الإنكليزية بوفاق تاريخه 21 نوفمبر سنة 95 والسبب فى ذلك ما حصل عند محاكمة على باشا شريف ومن معه من القول بأن نصوص القانون القديم لايعاقب الشارى وأهم ما جاء بهذا الدكريتو الجديد أن محاكمة من يخالفه تكون أمام محكمة مخصوصة تؤلف من خمسة من قضاة الاستئناف يكون إثنان من أعضائها

أوروبيين على الأقل (أى الإنكليز) وتشمل دائرة إختصاص هذه المحكمة القطر المصرى وملحقاته ما عدا الأراضى الواقعة جنوبى أصوان وسواحل البحر الأحمر ما عدى مدينة السويس وما كان خارجاً عن هذه الدائرة فيكون الحكم لما يقع فيه من هذه الجرائم من إختصاص المجالس العسكرية مع تطبيق نصوص هذا الأمر الجديد.

ونشرت نظارة الحقانية فى هذا العدد لائحة لمنع تأخير القضايا تأخيراً متواتراً لكن يلاحظ عليها أن ذلك مما يوجب التداخل فى أعمال القضاء الأهلى ويضعف من استقلاله.

وفى 27 منه نشرت الجريدة الرسمية أمراً عالياً بتعديل المادة (12) من الدكريتو الصادر فى 29 أبريل سنة 84 ويجعل اللجنة الاستشارية لسن القوانين مؤلفة من ناظر الحقانية والمستشار القضائى (إنكليزى) وأحد المستشارين الخديويين بقلم القضايا وناظر مدرسة ووكيل النظارة صاحبة المشروع ومستشار الداخلية فيما يختص به ولا نقصد بهذا التعديل إلا زيادة النفوذ الإنكليزى فيها وجعلها تحت سيطرة المستشار القضائى.

وفيه نشر أمر عالى يجمع الجمعية العمومية فى يوم 10 فبراير سنة 96 (26 شعبان سنة 1313) بما أن آخر إجتماع لها فى 6 فبراير سنة 94 والقانون النظامى يقضى بجمعها كل سنتين مرة على الأقل.

سيقيم الخديوى مرقص عام (بللو) فى سراى عابدين يوم الأربع 12 فبراير القادم تقليداً للأفرنج مع أن الرقص من العوائد المستقبحة حتى عند الإفرنج أنفسهم.

فى يوم الخميس 6 فبراير سنة 96 إحتفل بزفاف كريمة مصطفى باشا فهمى رئيس مجلس النظار على سعد بك زغلول القاضى بمحكمة الاستئناف وهو من الشبان اللذين وصلوا إلى هذه الدرجات العليا بجدهم وإجتهادهم فإنه من إحدى العائلات المتوسطة بمديرية البحيرة ثم تعلم بالأزهر ثم إشتغل بالمحاماة وأخيراً تعين بالاستئناف.

وفى يوم الأحد 9 منه إحتفل بزواج نجيب أفندى فهمى بن إسكندر بك فهمى القبطى مأمور إدارة السكة الحديد وقد إنهالت عليه الهدايا من جميع مرؤوسيه بكيفية لم تسبق حتى إضطر لبيع كثير بل مئات من الأغنام والديوك الرومية والسمن وغير ذلك الأمر الذى أطلق الألسنة بإنتقاده فى المجتمعات والجرائد وخصوصاً وأن هذه الهدايا لم تكن فى

الحقيقة إلا رشاوى مستترة وإشتهار أمر الإختلاس وقبول الرشوة عنه أمر معلوم ومشهور فضلاً عن مساعدته الأقباط دون المسلمين.

فى يوم الإثنين 10 منه إجتمعت الجمعية العمومية بسراى نظارتى الأشغال والحربية وإفتتحها الجناب الخديوى بخطاب بسيط قابله عمر باشا لطفى رئيسها بالدعاء للجناب الخديوى ثم إنصرف جنابه فإقترح أحد المندوبين عن مدينة أسكندرية تعديل قانون مجلسها البلدى وإقترح أحد مندوبى الدقهلية بإنشاء بعض الفروع الحديدية فى هذه المديرية وخص بالذكر خطاً من الزقازيق إلى ميت غمر وآخر من ميت غمر إلى بنها فتقرر أن يكتب للحكومة بذلك وكذلك طلب بعضهم أن تخفف الضرائب عن الجهات التى لم تخفف فيها.

فى يوم 11 منه إجتمعت (الجمعية العمومية) ثانياً فطلبت إعمال قانون لتعديل الضرائب وعرضه عليها قبل العمل به وعمل قانون لفك الزمام والسير بمقتضاه يعرض قبل العمل به كذلك وبالإختصار أن لا تعمل أعمال عمومية من الواجب أخذ رأيها فيها قبل أن تعرض عليها حسب ما يخوله لها القانون النظامى ثم تلى عليها دكريتو الإنفضاض فإنفضت قبل أن يبدى أعضائها ما عندهم من الطلبات إذ يقال أنهم كانوا عازمون على سؤال الحكومة على مسئلة إختلاس الجمارك التى إنتهى الأمر [فيها] على لا شئ بما حصل من المساعى كتم خبرها حيث أنها إدارة إنكليزية ولا يليق (على فكرهم) أن يظهر عليها ما يوجب الحط من قدرها.

فى يوم الأربع 12 أقام الخديو حفلة بالو (رقص أفرنكى) فى سراى عابدين حضرها كثير من الأجانب المستخدمين والمستوطنين والسياح وكانت ليلة بهجة وحدث فى أثنائها أن عثمان بك مرتضى سكرتير نظارة الحقانية أفرط من شرب الخمر حتى تقايى فى الحديقة العلوية وتبول فيها على مرأى من كثير فأنزل من الحفلة وغضب الخديو عليه حتى لم يقابله فى ليلة السبت أول رمضان (15 فبراير) وألزم على تقديم استعفائه فقدمه وقبل منه ثم ترآى تعيينه وكيلاً بمحكمة بنى سويف براتب أربعين جنيه فقط وأخيراً عدل عن ذلك وصار تعيينه ثانياً فى نظارة الحقانية بصفة وكيل أقلام بأربعين جنيه وكان يقبض منها خمسة وخمسين وبذلك إنتهت هذه الحادثة التى حزن لها كل محبيه وفرح لها

مبغضوه وسعوا فى ضرره خصوصاً الأقباط لتغيظهم من تعيينه مكان يوسف بك وهبى الذى كان محامياً ومدافعاً عنهم خصوصاً بعد أن نقل بطرس باشا من وكالة الحقانية.

إبتدأ رمضان المعظم 1313 يوم السبت 15 فبراير.

فى يوم 18 فبراير تقرر إحالة خليل باشا مدير أسيوط على المعاش وهو من المتشيعين للإنكليز وترقية أحمد بك حشمت مدير جرجا مديراً لأسيوط وتعيين عمر بك رشدى القاضى بالاستئناف مديراً لجرجا وصدر الأمر العالى بذلك وأشيع أنه تقرر إحالة شاكر باشا ناظر الدائرة السنية على المعاش وتعيين أمين باشا فكرى محافظ أسكندرية مكانه وتعيين إسماعيل باشا صبرى النائب العمومى محافظاً لأسكندرية ولم يتفق للآن على من يكون نائباً عمومياً وكذلك لم تصدر الأوامر العالية بهذه التعيينات.

فى 23 منه صدر أمر عال بتعيين على بك ذو الفقار رئيس محكمة مصر قاضياً بالاستئناف محل عمر بك رشدى وفتحى بك زغلول رئيس محكمة المنصورة رئيساً لمحكمة مصر ومحمد بك السخاوى وكيل محكمة طنطا رئيساً بالمنصورة وهو الذى كان رئيساً بأسيوط ثم نقل منها بناء على دسائس الأقباط وعين مكانه بطنطا بطرس بك يوسف القاضى بمصر مع أنه من اللذين لم يدرسوا القانون ومع وجود من هم أحسن منه من المسلمين المتعلمين.

وفى 25 صدر أمر عال بتعيين أمين باشا فكرى [ناظراً] للدائرة السنية وإسماعيل باشا صبرى مكانه محافظاً بأسكندرية وحمد الله بك أمين رئيس محكمة أسكندرية نائباً عمومياً أما الإنكليز فكانوا يرغبون تعيين زيور بك الأفوكاتو العمومى لميلهم إليه وميله لهم فعارض الخديو ونجح فى معارضته.

وفى 27 عين حسين بك جلال رئيس محكمة طنطا رئيساً بسكندرية وأعقب ذلك عدة ترقيات فى المحاكم. وفيه عين يوسف بك صديق السكرتير بنظارة الخارجية قاضياً بمحكمة المنصورة المختلطة مكان يوسف بك عزيز الذى نقل لمحكمة مصر المختلطة محل محمد بك القوصى المتوفى. وكان الإنكليز معارضين تعيين يوسف بك صديق كذلك لأنه متظاهر بمعاداتهم وضاف [استضاف] المسيو دلونكل فى منزله حين مجيئه لمصر

فى السنة الماضية وينسب له أنه يكاتب أعضاء مجلس نواب فرنسا الساعين فى إخراج الإنكليز.

فى 29 منه نشر المؤيد صورة جواب مرسل من الوطنى الصادق مصطفى أفندى كامل إلى المستر غلادستون زعيم الأحرار السابق فى إنكلترا رداً على الجواب الذى أرسله المستر المذكور إلى مصر فى أواخر يناير وكان رداً على جواب مصطفى كامل إليه. ولقد ذكره مصطفى كامل فى جوابه الأخير بما أتاه فى صالح الأرمن من إعتزاله الأعمال وطلب منه أن يخطب فى صالح مصر كما خطب فى صالح الأرمن خصوصاً وأنه إعترف فى جوابه الأول أن زمن الجلآ أتى منذ سنوات.

فى أواخر هذا الشهر إنفتح معرض صور بالمحروسة عرض به نحو مايتى صورة كلها للإفرنج إلا ستة أو ثمانية لمصور شامى يدعى حداد ولم يعرض فيه المصريون شيئاً إلا بعض أعمال تلامذة المدارس العالية كالمهندسخانة والتوفيقية والعمليات.

فى مساء الجمعة 21 فبراير خطب قسيس فرنساوى إسمه لوازون بالأوبره الخديوية خطبه بوجوب الإتحاد والوئام بين المسلمين والمسيحيين وأظهر أن لا شئ يمنع ذلك فى الديانتين وبين مضار تعدد الزوجات عند المسلمين وأن القرآن لم يبح ذلك بشروط يصعب القيام بها ثم تكلم على بعض عوائد الإفرنج المستقبحة كالرقص وإظهار بعض الأعضاء كالذراعين والرقبة والأكتاف والصدر وبعض الظهر فى إحتفالاتهم وختم خطبته بوجوب تعليم نساء الشرق ومنحهن الحرية حتى يعلو شأنها وهذا القسيس قد ترك الكهنوت وتزوج خلافاً لأصول قومه وجاهر بأن محمداً رسول الله وعيسى وموسى أنبيائه. ثم بعد ذلك خطب فى كنيسة الأقباط وتناول الأسرار المقدسة التى هى عبارة عن شرب قليل من النبيذ يعتقد شاربها أن دم المسيح حل بها وأكل جزء من الخبز يعتقد آكلها أن المسيح حل فيها بجسده ولا تتناول هذه الأسرار إلا بعد الإعتراف علناً بهذا الإعتقاد وقد إعترف القس لوازون علناً بذلك فلذلك إختلف الناس فى إعتقاده ومذهبه وذهب أغلبهم لأنه يريد التفريق لعدم ثباته على رأى واحد.

فى مساء الثلاث 3 مارث خطب مصطفى أفندى كامل بثغر الأسكندرية خطبة وطنية نشرها المؤيد بحروفها فى عدد يوم الأربع التالى وملخصها وجوب الإتحاد فى العمل وتذكير الإنكليز بوعودهم والاستعانة بأوروبا والإحتراس من الدخيل الذى هو أضر من المحتل والولاء للخديو العباس.

وافق يوم الأحد 15 شوال سنة 1313 فإحتفل بالتشريفات حسب المعتاد.

وفى يوم السبت 14 منه أصدر المقطم ملحقاً ذكر فيه أن الحكومة قررت إعادة فتح السودان الذى كان تقرر تركه سنة 1884 تبعاً لمشورة الإنكليز.

وفى يوم الأحد أصدر المؤيد ملحقاً غير إعتيادى ذكر فيه تفصيلات هذه المسئلة وذلك أن الحكومة الإنكليزية أرسلت أوامرها للورد كرومر بعد ظهر يوم الخميس الماضى بوجوب فتح السودان فتداول فى هذا الأمر كثيراً مع قائد جيش الإحتلال وسردار الجيش المصرى وغيرهما من كبار الضباط الإنكليز وبعد أن تقررت بينهم الإجراءات الواجب إتخاذها لتنفيذ هذه الأوامر أخبر كرومر مصطفى باشا فهمى ناظر النظار وطلب منه تبليغ ذلك للجناب الخديوى فبلغوه بعد ظهر يوم الجمعة 13 منه بعد الإحتفال بصلاة الجمعة بجامع عمرو حسب المعتاد سنوياً فى آخر جمعة من شهر رمضان فلم يسعه إلا التصديق على ذلك بعد موافقة النظار وعلى أثر ذلك صدرت الأوامر العسكرية بإرسال 12 أورطة للحدود وجمع أربع أورط من الرديف ولقد كثرت الأقاويل فى هذا القرار المفاجئ وعدم معارضة النظار أو الخديوى والمحقق أن ذلك مبنى على عدة أسباب أهمها أولاً أن الإيطاليين حلفآ الإنكليز قد دحرتهم الجيوش الحبشية فى أوائل هذا الشهر وقتلت منهم نحو عشرة آلاف جندى وأخذت ستين مدفعاً ثم تحرك الدراويش بقصد استخلاص كسله من الإيطاليين بحيث صار مركز إيطاليا حرجاً جداً ولما كانت إنكلترا هى التى ساقت إيطاليا إلى هذه الجهات لزمتها مساعدتها فلم تجد أسهل من مساعدتها بجيوش مصر ونقود مصر لتحويل وجهة الدراويش عنها. ثانياً أن الدول الأوروبية وبالأخص فرنسا قد فتحت المخابرات فى حل المسئلة المصرية فأرادت الإنكليز بفتح هذه الحرب إشغال الدول على طلب الجلآ بدعوى تتميم فتح السودان وتوطيد الأمن به ووإلخ. والقول الثالث أن إنكلترا لما رأت أنه ربما باقى الدول تضطرها للجلآ فأرادت فتح السودان حتى إذا أجليت عن

مصر كان السودان لها بدون أن تصرف فى فتحه درهماً من خزينتها وتضحى جندياً من عساكرها وعلى أى حال فإن المسئلة شديدة جداً على المصريين إذ النتيجة أن جميع الأحوال ضدهم لا لهم ولم يبق أمل إلا فى عدم موافقة صندوق الدين فى صرف ما طلب منه من النقود الإحتياطية وقدر هذا الطلب نصف مليون جنيه لأن عدم موافقته يجعل الحكومة فى حيرة شديدة ربما إضطرت إنكلترا أن تدفع مصاريف الحملة من خزينتها أو تتدخل الدول وهو أمر بعيد جداً وقد أخذت العساكر فى السفر فى ثانى يوم العيد (17) الجارى وقد علمت أن الأورط الموجودة فى الحدود تقدمت للأمام قاصدة دنقلاً.

فى 23 منه نشرت الجرائد خبراً ورد على الحربية يفيد أن المصريين قد إحتلوا نقطة عكاشة التى تبعد عن سرس بمسافة ثمانين ميلاً بدون أن يقابلهم أحد فى الطريق.

لم تزل العساكر ترسل تباعاً وقد جمع كثير من الرديف حتى بلغ الجيش الآن عشرين ألفاً تقريباً.

لغاية يوم تاريخه لم يوافق صندوق الدين على صرف النصف مليون جنيه لعدم موافقة فرنسا والروسيا وتمسك فرنسا بضرورة إتحاد أرآ المندوبين للتصديق وقول إنكلترا أن الأغلبية تكفى لذلك لم يوقف سير الحملة.

فى يوم السبت 21 منه أمر عال بإلغا رسوم المرور على الكبارى فى جميع أنحاء القطر المصرى.

قد تحقق عدم موافقة فرنسا والروسيا على صرف الخمسماية ألف جنيه المطلوبة من الأموال الإحتياطية لكن تقرر صرفها بالأغلبية فى يوم الخميس 26 الجارى بموافقة مندوبى إنكلترا والنمسا وألمانيا وإيطاليا وقد رفع حاملو أوراق الدين من الفرنساويين دعوى على صندوق الدين والحكومة أمام المحاكم المختلطة.

فى يوم الخميس 26 منه إحتفل بالأزهر بوضع الحجر الأول فى عمارة جديدة أمر بأعمالها الخديو عباس الثانى فى الوجهة الغربية من الجامع وحضر الإحتفال ورجال الحكومة.

فى يوم السبت 28 إحتفل بتشييع الكسوة من ميدان القلعة إلى سيدنا الحسين حسب الجارى ولعدم وجود من يسير أمامها من الجنود سار أمامها الحرس الخديوى بسبب سفر جميع الجنود للحدود.

فى يوم الخميس 26 منه كتب الصدر الأعظم يستعلم من الحكومة المصرية عن سبب حملة السودان وعدم اخبار الباب العالى بها فأجابته الحكومة أن السودان ضرورى وكان تركه لمناسبات وقتية ثم شرع الآن فى إعادة فتحه لمناسبة الظروف ولكونه جزء من الحكومة المصرية لم تر لزوماً للاستئذان فى فتحه وأن ذلك بناء على مشورة الإنكليز.

* * *

فى يوم السبت 3 أبريل توفى الشيخ محمد الإمبابى عن خمس وسبعين سنة تقريباً. وهو من فطاحلة العلمآ وتقلد مشيخة الأزهر مدة وله عدة تأليف فى الفقه وإحتفل بتشييع جنازته فى يوم السبت إحتفالاً [عظيماً] وصلى عليه فى الأزهر المنيف.

وافق يوم الإثنين 6 منه شم النسيم فخرج الأهالى إلى الخلوات والرياض للتفسح والنزهة.

8 منه لغاية يوم تاريخه لم تحصل وقائع بين المصريين والدراويش وقد إحتكر الإنكليز الأخبار ولم يصرحوا لمكاتبى الجرائد بمرافقة الحملة ولذلك فلا يصلنا إلا ما يسمحوا بنشره وقد توجه اللورد كرومر أياماً إلى الحربية وأخذ يخابر السردار كتشنر باشا بالتلغراف مباشرة ولم يعلم أحد ما دارت عليه هذه المخابرات.

فى يوم الثلاث 7 الجارى شنق بمدينة طنطا عبد القادر الصباحى لأنه قتل زوجته غدراً.

فى يوم الإثنين 15 منه خطب الشاب الوطنى مصطفى أفندى كامل خطبة شائقة بأسكندرية خطبها باللغة الفرنساوية فى تياتروا زيزينيا وحضرها كثير من أعيان الأجانب على إختلاف أجناسهم وأديانهم وخرجوا شاكرين هذا الشاب على مساعيه الوطنية كللها الله بالنجاح. وبهذه المناسبة نذكر ما حصل لأخيه على أفندى فهمى الملازم الأول من الإضطهاد إنتقاماً من أخيه وذلك أن على أفندى فهمى المذكور كان أحيل على الاستيداع لا لذنب جناه بل لكونه أخو مصطفى كامل وقبل عيد الفطر قدم استقالته للسردار ليبحث

عن خدمة ملكية وعقب ذلك ظهر أمر الحملة المصرية فاسترد استقالته لكن إدعى عليه الإنكليز أنه قدم استعفائه هرباً من الخدمة العسكرية وقت الحرب فأحالوا محاكمته على مجلس عسكرى بعد أن قبل فى الخدمة برتبته وإشتغل فى إحدى الأورط المنشئة حديثاً مدة ثلاثة أيام وحكم عليه المجلس بالتنزيل لدرجة نفر عسكرى وسجنه سنتين بالسجن الحربى وقد أرسل بهذه الحالة التعيسة إلى الحدود فتأمل هذا الظلم وهذا الإضطهاد.

فى يوم الخميس 16 الجارى إجتمع مجلس شورى القوانين وإعترض على الحكومة فى عدم أخذ [رأيه] فى صرف النصف مليون الذى أخذ من الأموال الإحتياطية مع عدم تعرضه لاستحسان الحملة أو استقباحها فأهاج هذا الإحتجاج سخط الإنكليز وجرائدهم.

وفى هذا اليوم [سافر] البرنس عزيز بن المرحوم حسن باشا عم الجناب الخديوى إلى الحدود لينضم إلى الحملة بإختياره.

فى 17 وردت الأخبار من سواكن تفيد حصول موقعة صغيرة بين الجنود المصرية والدراويش بين طوكر وسواكن فقتل من إخواننا المصريين 18 عسكرياً حسب البلاغ الرسمى ومن الدراويش 30 وفر الدراويش بعد ذلك وهؤ[لاء] الشهدآ هم أول من ضحى للغايات السياسية إنجاداً لإيطاليا وقد نجحت هذه السياسة الموجهة ضدنا نحن المصريين فإن الدراويش قد رفعوا الحصار عن كسلا ليحاربونا فلا حول ولا قوة إلا بالله.

فى 16 منه أنعم الخديوى برتبة ميرمران الرفيعة (باشا) على حسن بك عاصم السر تشريفاتى.

فى يوم السبت 25 منه يحتفل بتشييع المحمل حسب العادة.

لغاية هذا اليوم لم تتقدم الحملة إلى الأمام والغالب أنها لا تتقدم إلا فى شهر سبتمبر أيام الفيضان وربما لا تتقدم مطلقاً إذا تغيرت الظروف السياسية خصوصاً وقد تم القصد الأصلى منها وهو عدول الدراويش عن محاصرة كسلا أى مساعدة الإيطاليين.

فى يوم الثلاث 28 أعدم أرمنى كان قتل جاويش تركى جهة الموسكى ولقد كان لإعدامه أهمية لأن جميع الطوائف المسيحية بل واليهود إشتركوا فى طلب العفو عنه لكن لم يقبل

الخديو وقدمت إليه عريضة موقع عليها من نحو ألفين نفس وطلب العفو وقد ظهر فى هذه المسئلة تعصب جميع الطوائف ضد المسلمين إذ صعب عليهم أن يقتل مسيحى لقتله مسلماً فلا حول [ولا قوة إلا بالله].

فى يوم الجمعة أول مايو حصلت موقعة بين عساكر عكاشة والدراويش قتل فيها عسكرى مصرى وجرح ستة وجرح ضابط إنكليزى جرحاً طفيفاً وقتل من الدراويش نحو خمسين وهذا كله حسب البلاغ الرسمى.

فى ليلة الأحد 3 منه توفيت شهرت هانم أول زوجات الخديو إسماعيل باشا وإحتفل بدفنها يوم الأحد وهى والدة فاطمة هانم زوجة المرحوم طوسون الذى تزوج إبنها جميل باشا بإحدى أخوات الخديو عباس الثانى.

فى ذلك اليوم (الأحد) إحتفل الأرمن بإقامة صلاة على روح الجانى الأرمنى الذى أعدم يوم الثلاث الماضى وبعد الصلاة توجهوا فى نحو خمسين عربة إلى المدفن وهناك وضعوا على قبره الزهور وخطبوا بالأرمنية والفرنساوية بما مفاده أنهم لا يعتبرونه آثماً بل شهيداً فى المسئلة الأرمنية.

يسافر الخديو للإقامة بأسكندرية يوم الخميس 7 الجارى ولم تزل الكوليرا بها خفيفة لا تزيد عن أربع إصابات فى اليوم.

فى أول مايو أرسل إمبراطور ألمانيا تلغراف للخديو يتشكر له فيه على مساعدته فى المعرض العام الذى أقيم فى برلين وإرساله بعض التحف وبالأخص سيف محمد على باشا الكبير والموسيقى الخديوية فرد عليه الخديو بكل لطف.

وفى أول مايو قتل ناصر الدين شاه ملك العجم وتولى إبنه مظفر الدين فأرسل إليه الخديو تلغراف تعزية وتهنئة فى 3 منه وأتاه الرد من مظفر الدين فى 8 منه.

14 إزدادت الكوليرا بأسكندرية حتى بلغت الإصابات 35 فى اليوم وحصلت بعض إصابات فى القاهرة لم تتجاوز الثلاثة فى اليوم الواحد.

صمم الإنكليز على إرسال جنود هندية وإنكليزية لسواكن وإرسال حاميتها المصرية إلى الحدود ما عدا أورطة واحدة ويخشى الجميع أن تضمها إلى أملاكها كما فعلت فى زيلع وما جاورها. ولقد استعلم الباب العالى فى هذا الأسبوع من الحكومة المصرية على ذلك فأجابته بمعنى ذلك ولا ندرى ما سيتم.

حصلت المرافعة فى القضية المرفوعة أمام محكمة مصر المختلطة من العضوين الفرنساوى والروسى ضد المالية وباقى أعضاء صندوق [الدين] بخصوص الخمسماية ألف جنيه التى أخذت للحملة وقد إنضم إليها العضو الفرنساوى بالدومين وكثير من حملة القراطيس[103] بفرنسا وإنضم للحكومة المصرية بعض حملة القراطيس من اليهود والأروام بمصر. وتمت المرافعة فى 13 منه وتأجل النطق بالحكم إلى أول يونيو القادم.

عادت الكوليرا فإزدادت فى أسكندرية إلى أن وصل عدد المتوفين فى اليوم خمسة وثلاثين نفساً وأتت مصر وصار يصاب بها كل يوم عدد قليل ثم زادت رويداً إلى أن بلغ عدد المتوفين 47 يوم 23 الجارى ثم أخذ فى التناقص رويداً.

وافق يوم السبت 23 الجارى يوم 10 ذى الحجة سنة 1313 فإحتفل بعيد الأضحى حسب الجارى ولم تحصل تشريفات عمومية بأسكندرية لوجود الوبآ بها.

إرتكب الأطباء فى مصر وخصوصاً فى مصر القديمة التى معظم الوفيات بها فظائع كبيرة عند إتخاذ الإحتياطات الصحية لمنع إنتشار الوبآ وتذمرت الناس منها ومن تشريح جثث أغلب المتوفين حتى تواتر أن بعض الأموات يدفن بدون تغسيل شرعى فكتب الشيخ حسونه خطاباً رسمياً للداخلية يشتكى فيها من ذلك فكذبت الحكومة هذا الأمر رسمياً فى جريدتها وقالت أنه لو حصل شئ مثل ذلك يكون من إهمال الحانوتية مع أن الأمر المحقق أن الحانوتية لا يقدمون على مثل هذا الأمر من أنفسهم. وقد حصل عقب العيد هياج شديد فى مصر القديمة بسبب الإحتياطات وإتلاف أحد الأطبآ الأجانب خبز وقمح أحد الفقرآ بدعوى أنه ملوث بمكروب الوبآ فألقى الحكيم على المتجمهرين حمضاً محرقاً فأصاب وجوه بعضهم فأخذوا الزجاجة منه وألقوا منها على وجهه وضربوه ومن معه من

[103] سندات الدين المصرى.

البوليص بالعصى حتى خيف حصول مقتله لولا تدارك المحافظ الأمر وتوجهه بالقوة اللازمة وقيل أن المتجمهرين كانوا فوق الثمانمائة نفس وقد قبض على بعض رؤوسهم [وقدموا] للمحاكمة وحكم على إثنين منهم فى يوم السبت 30 الجارى بالحبس ستة شهور وعلى بعض الباقين شهرين وبراءة الباقين وحدث فى يوم السبت المذكور هياج بقسم باب الشعرية وضرب المتجمهرون الطبيب وكسروا ذراع أحد مساعديه وحدث ما يقرب [من ذلك] فى عصر يومها بجهة بولاق وبالإختصار فإن البلد فى هياج من إجرآت الصحة التى لم تراع عوائد الأهالى ولم تحترم إحساساتهم خصوصاً أنها تجرى الكشف على النساء المتوفيات بمعرفة أطباء رجال وغير ذلك.

وقد تواتر الكلام بأن الإصابات أقل مما تقول الحكومة وأن القصد من التجسيم هو صرف الأفكار عن مسئلة السودان لاسيما وقد إحتل الإنكليز فى هذه الأيام مدينة سواكن بعساكر هندية وأخلتها الحامية المصرية التى توجهت إلى وادى حلفا ويظن أن الإنكليز سيرفعون عليها العلم الإنكليزى كما فعلوا فى زيلع.

فى يوم الأحد 31 مايو أصيب أحد طلبة رواق الشوام بالأزهر إصابة وبائية ولما بلغ الخبر يوم الإثنين إلى الصحة أرسلت حكيم القسم للكشف عليه قرر بضرورة نقله إلى المستشفى فتوقف الطلبة وأهانوا الحكيم ومعاون البوليس فاستعان المعاون بالقوة وأخبر الحكمدارية فحضر الحكمدار والمحافظ محمد باشا ماهر وغيرهم من رجال الربط وأرادوا الدخول من باب رواق الشوام فضربهم الطلبة بالحجارة وأصابوا المحافظ ووكيله ووكيل الحكمدار وغيرهم إصابات أسالت دمائهم فخرجوا وأرسلوا وكيل المحافظة لنظارة الداخلية لأخبار ناظرها. وفى أثناء غيابه أطلق الحكمدار والعسكر الرصاص من نافذة فتحت بالباب على الطلبة أصاب خمسة منهم مات أحدهم على الفور ونقل الباقون للمستشفى حيث توفى أربعة وبعدها فتح الباب ودخل العسكر وضباطهم إلى الرواق وضبطوا أغلب طلبته وحصل التحقيق بمعرفة النيابة وأثبت إدانة أربعة عشر من الطلبة ضبط منهم إحدى عشر وفر الثلاثة. وفى يوم الخميس إجتمع مجلس النظار بأسكندرية تحت رئاسة الخديو وقرر إحالة هؤلاء الأربعة عشر على المحكمة لمحاكمتهم ونفى ستين

طالباً إلى بلادهم وقفل رواق الشوام مدة سنة ومنح ماهر باشا النيشان العثمانى وكان لهذه الحادثة تأثير شديد خصوصاً منح النيشان للمحافظ فكان [له] أسوأ وقع.

هذا وقد خفت وطأة الكوليره نوعاً فى هذين اليومين وللآن ما زال الأطبآ بين مصدق ومكذب فالبعض يقول أنها ليست الكوليره الآسيوية بل نوع من الكوليره أو من النزلات المعدية الحادة.

فى يوم الأحد 7 يونية تقدمت مقدمة العساكر المصرية من عكاشة ووصلت بلده تدعى القركة على بعد 17 كيلو متر وإحتلتها بعد موقعة هائلة قتل فيها إثنان من أهم قواد الدراويش وفى اليوم الثانى تقدم الجنود إلى سوادره التى تبعد عن قركة ثلاثين كيلومترا واحتلتها أيضا وجعلت سوادرة النقطة الأمامية بدل عكاشة.

فى يوم الإثنين 8 منه صدر حكم محكمة مصر المختلطة فى قضية الدين بأن الصندوق أخطأ فى تقرير إعطاء الخمسماية ألف بالأغلبية دون الإتحاد وحكم على الحكومة برد المبلغ من الفوائد ويظن أن الحكومة تستأنفه.

فى يوم الثلاث صباحاً ولدت للخديو مولودة جديدة ولم تزل ولاية العهد لمحمد على باشا أخيه.

استأنفت الحكومة الحكم وتحدد للقضية أول جلسة فى أكتوبر.

فى الجمعة 12 منه وافق أول محرم سنة 1314 وحصلت التشريفات بسكندرية.

فى الساعة 4 من مساء ذلك اليوم سافرت على الباخرة الفرنساوية (Senegal) إلى مرسيليا لقضاء فصل الأجازة بأوروبا والاستحمام بمياه فيشى طلباً للصحة فوصلت إلى مرسيليا يوم الأربع 18 منه وفى صباح الخميس قصدت مدينة فيشى فدخلتها فى الساعة 9 مساء بعد أن قضيت ساعتين بمدينة ليون طفت فى أثنائها أغلب شوارعها المهمة.

مكثت بمدينة فيشى إلى يوم السبت 18 يولية أى أقمت بها شهراً كاملاً وكان العزم أولاً على الإقامة ثلاثة أسابيع فقط والرحيل منها فى 10 يولية لكن سقطت فى يوم 8 منه من على البسكليت فحصل لى رد شديد فى قدم الرجل اليسرى ألزمنى الفراش أيام وبعدها

قصدت باريس وأقمت بها إلى يوم الأحد 9 أغسطس وكان برجلى عرج أخذ فى التناقص لكنه لم يبرأ تماماً. وفى أثناء إقامتى بنيس قصدت مدينة St. Etiene الواقعة على بعد أربع ساعات وقضيت بها يومين وليلة زرت فى أثنائها مناجم فحم الحجر ونزلت فيها إلى عمق 150 متر تقريباً ومعامل سبك الفولاذ كل ذلك بواسطة حكيم من هذه البلدة تعرفت به فى فيشى. وفى أثناء إقامتى بباريس قصدت مدينة Trouville الواقعة على بحر المانش على بعد أربع ساعات وأقمت بها ليلتين وفى اليوم الثانى من إقامتى توجهت إلى Le Havre بحراً مسافة نصف ساعة وعدت بعد الظهر ولما سافرت باريس قصدت جنيف لزيارة معرضها الوطنى وقضيت بها ليلتين بيومين (10 و11 أغسطس) وفى صباح 12 منه سافرت إلى أكس الحمامات وقضيت بها اليوم المذكور وسافرت منها الساعة 7 مساء فوصلت مرسيليا الساعة 6 صباحاً من يوم الخميس 13 منه وبعد الظهر أبحرت على ظهر السفينة Luiza فوصلت أسكندرية صبيحة الثلاث 18 منه هذا وكان معى فى هذه السياحة أخى وزميلى أحمد أفندى لطفى السيد[104] مساعد النيابة العمومية وكان عزمى عند سفرى أن أزور مدائن ويانه وبرلين وبوده بست عاصمة المجر لزيارة المعرض المقام ببرلين وبود لكن عاقنى من تنفيذ هذا العزم العارض الذى ألم برجلى ومع ذلك لم أقطع العشم من زيارتها وغيرها فى المستقبل.

لم يحصل أثناء سياحتى شئ مهم لسفر رجال الإنكليز اللذين لا ينفذ المشروع الآن إلا برأيهم ولم تتقدم الحملة المصرية إلى الأمام بل الاستعدادات جارية للتقدم عند زيادة النيل وسافر الخديو إلى أوروبا بصفة غير رسمية يوم الإثنين 10 أغسطس فسار إلى تريسته ومنها [إلى] السويس [سويسرا] ففرنسا وعاد يوم الخميس أول أكتوبر. وقد قالت جرائد الإنكليز أنه قابل وزير خارجية فرنسا وغيره من رجال السياسة للسعى فى تخليص مصر من الإحتلال.

تقدمت الحملة المصرية وإحتلت دنقله فى يوم 23 سبتمبر بدون كثير مقاومة ورفع عليها [العلم] المصرى وقد كانت الحكومة تركتها عن غير إضطرار فأعادت فتحها بعد بذل

[104] هو أحمد لطفى السيد – أستاذ الجيل – مؤسس "الجريدة" (1906) وأحد أركان حزب الأمة ثم حزب الأحرار الدستوريين.

النفس والنفيس ولم يعلم للآن إن كانت تتقدم للأمام أو تقدم عند آخر حدود مديرية دنقله والرأى فى ذلك للسياسة الإنكليزية.

فى بحر أغسطس ظهرت بالعاصمة جريدتان بإسم الوقت والمنبر وأخذتا تطعنا فى شخص ملكة الإنكليز بدعوى أن جريدة سورية إسمها المشير والمقدم يطعنان فى شخص جلالة السلطان فطلب الإنكليز رفع الدعوى العمومية على صاحبهما محمد صقر ويوسف كامل حتاته فإنصاعت الحكومة ولم تطلب معاقبة من يطعن فى السلطان وكلفت النيابة بحبس هذين الشخصين فحبسا لكن أفرجت عنهما لأن الحبس كان غير قانونى ثم حكم عليهما بأقصى العقوبة وهى الحبس سنتين وغرامة عشرين جنيه مصرى واستأنفا فتأيد هذا الحكم غيابياً وهرب محمد صقر إلى الآستانة وإمتنعت الدولة عن تسليمه ولم يعلم [مكان] وجود يوسف كامل حتاته للآن ويظن أنه سافر إلى الخارج.

ولم تزل الجرائد تتكلم فى مسئلة توحيد حسابات الأوقاف[105] الواضع لمشروعها المستشار المالى الإنكليزى ذريعة لأخذ فائض الأوقاف وصرفه فى غير وجهه الشرعى ولم يعلم ماذا تم فيها لكن المرجح أن يتم المشروع كما يبغى الإنكليز لعدم مقاومة النظار وتفضيلهم قبض الراتب على الدفاع عن صالح البلاد.

عاد الخديو من أوروبا فى أول أكتوبر. وفى 31 منه قصد مدينة طنطا ليقضى ليلتين بتفتيش سبرباى ويعود إلى العاصمة فى 2 نوفمبر لقضاء فصل الشتا حسب المعتاد.

ولم يحدث فى شهر أكتوبر شئ من الأمور التى تستحق الذكر سوى مسئلة محاكمة صاحب المؤيد لا قصد إضراره شخصياً بل قصد إسقاط هذا الجرنال الإسلامى الذى صار له صوت لا فى مصر فقط [بل] فى العالم الإسلامى أجمع. وذلك أن السردار أرسل تلغرافاً لناظر الحربية فى شهر يونيو يختص بالحملة وصحة الجيش فنشر المؤيد صورته وإتهمت السكة الحديد أحد مستخدميها لكنه لم يعترف لا عن نفسه ولا عن المؤيد وبعد التحقيق أصدر ناظر الحقانية أمره بحفظ القضية بالنسبة للشيخ على يوسف [صاحب]

[105] كانت إدارة الأوقاف تابعة للخديو وليس للحكومة بإعتباره ولى الأمر، ولذلك لعبت الأوقاف دوراً هاماً فى الصراع بين السلطتين: الشرعية (الخديو)، والفعلية (الإنكليز)، حتى إنتهى الأمر بإنتصار الإنجليز، وتحولت الأوقاف إلى نظارة فى 20 نوفمبر 1913.

المؤيد ورفعها على مستخدم التلغراف وبعد أن أرسلت الأوامر لنيابة عابدين الجزئية طلبها جونسون باشا الإنكليزى المفتش بالحقانية وأمر بإجراء تحقيق تكميلى عله يجد أدلة جديدة ضد صاحب المؤيد ولم يعارضه الناظر الذى سبق فأمر بحفظها وبعد التحقيق لم تخرج القضية عن مركزها الأصلى بل أظهرت الأيدى العاملة على إدانة الشيخ على يوسف زوراً وإتضح من التحقيق أن ملحم بك شكور الشامى رئيس قلم المخابرات بالحربية أغرى بعض الشهود على الشهادات ضد الشيخ على ووعدهم بالمكافئة ومع كل ذلك أمرت النظارة أو بالحرى جونسون باشا برفع الدعوى على الشيخ على يوسف بصفته شريكاً وتحدد لنظر الدعوى يوم الأربع القادم 4 نوفمبر والعموم ينتظر الحكم بفروغ الصبر.

ومما حصل فى بحر هذا الشهر سفر مصطفى أفندى كامل من باريس إلى برلين وويانه لمحادثة أرباب الجرائد بها وتفهيمهم حقيقة مركز الإنكليز بمصر وأعمالهم وأن المصريين غير راضين عنهم وقد نشرت الجرائد أقواله وأثرت سياحته هذه تأثيراً حسناً فى هاتين المملكتين وسيعود إلى مصر فى نصف نوفمبر عن طريق الآستانة ساعده الله على نجاح أعماله.

فى بحر أكتوبر إنقطع الوبآ من مصر والقطر بأجمعه والحمد لله.

وفيه توفى الخطيب المصرى والكاتب البليغ عبد الله أفندى نديم بالآستانة حيث أقام بها من عهد خروجه من مصر بمساعى الإنكليز وضغطهم.

* * *

فى 2 نوفمبر عاد الخديو من طنطا حيث أقيمت له زينة لم يسبق لها مثيل. فى يوم السبت 7 منه حصلت التشريفات الخديوية بمناسبة عودة الجناب العالى من أسكندرية ولمناسبة عيد مولده الواقع فى غرة جمادى الثانية الموافق 7 نوفمبر.

فى 9 منه صدرت إرادة سنية بمشروع توحيد الأوقاف الذى وضعته المالية ووافق عليه مجلس النظار وفيه بعض مخالفة للشرع إلا أن القصد منه هو تسهيل الحباسات [الحسابات] ولم يحصل الإنكليز على ما كانوا يسعون ورآه من أخذ ما يزيد عن

مصروفات الأوقاف وصرفه فيما يرغبون كما كان القصد فى الأول بل ذكر فى هذه الإرادة السنية أن ما يزيد (عن مصروفات الأوقاف) يكون مبلغاً إحتياطياً للأوقاف وما يصرف منه لتصليح الجوامع أو الآثار العربية التابعة للأوقاف يكون بأمر عال ولا يبعد أن يعاود الإنكليز الكرة مرة أخرى لإغتيال هذا الإحتياطى كما هو شأنهم فى جميع مشروعاتهم.

إبتدأت المرافعة فى قضية النيابة ضد صاحب المؤيد وتوفيق كيرولس يوم الثلاث 17 نوفمبر سنة 96 وإستمرت أيام الثلاث والأربع والخميس وكان إبراهيم بك الهلباوى مدافعاً عن توفيق كيرولس والسيد أحمد بك الحسينى عن الشيخ على يوسف وعلى أفندى توفيق وكيل النيابة مدعياً عموميا وقد أتى المحاميان فى هذه القضية من ضروب البلاغة وقوة الحجة ما أثر على الحضور وكان الحاضرون كثيرين حتى غصت قاعة الجلسة وحوش المحكمة وإنتشر الباقون فى الشوارع القريبة فى المحكمة وحضر كثيرون من أعيان الأقاليم ونشرت المرافعة حرفياً فى المؤيد الذى طبع مرتان يوم الأربع وفى الختام نطق القاضى محمود بك خيرت بالحكم على توفيق كيرولس بالحبس ثلاثة شهور فى تهمة إفشاء تلغراف الحربية وببراءته فى تهمة إفشاء تلغراف كان أرسل للمقطم من ببا وبراءة الشيخ على يوسف من التهمتين فصفق جميع الحاضرين ممن بالحوش والشوارع وحمل بعضهم الشيخ على يوسف على الأكتف إلى أن أوصلوه إلى عربته ولا تسل عما لحق بالمحتلين وأشياعهم من الخزى على هذا الخزلان وقد حضر ناظر الحربية عبانى باشا بصفة شاهد نفى أعلنه المحامى عن كيرلس وحضر المرافعة كثير من وكلاء النيابة والقضاة وبالجملة كاتب هذه الأحرف فزاد هذا التجمهر الإنكليز [حنقاً] وطلبوا من النائب العمومى يوم الأربع 18 الجارى [نقلى] إلى إحدى المحاكم القبلية فصعد [فصدع] بالأمر وطلب من الحقانية نقلى إلى نيابة بنى سويف وجاء تصديق النظارة فى صباح الخميس 19 منه ولما علمت به صممت على الاستقالة من وظيفتى وعدم قبول هذا النقل المقصود منه إهانتى والتأثير على عواطفى وإحساساتى الوطنية ولما توجهت السبت إلى نيابة الاستئناف بلغت ما تقرر رسمياً فقدمت استعفائى للنائب العمومى وجنابه استحسن إبقائه بطرفه إلى يوم الأحد ربما أعدل عن فكرى مع أن [أنى] أخبرته بتصميمى على ذلك

قطعياً. وفى يوم الأحد توجهت إليه وأخبرته بإصرارى فكتب على ورقة الاستقالة للنظارة وهى جاوبته بالقبول فى اليوم بعينه وبذلك تخلصت من خدمة الحكومة التى لا تقبل إلا كل خاضع لأوامر الإنكليز ميت الإحساس غير شريف العواطف.

حضر الفاضل مصطفى أفندى كامل الوطنى الغيور من الآستانة يوم الأحد 5 الجارى بعد أن أقام بها نحو أسبوعين وأحسن العثمانيون لقياه وأهداه السلطان علبة سجاير من الذهب مرصعة بالألماس وهذا دليل قاطع على إرتياح مولانا الخليفة عن عمله ومساعيه وقد ذكرت عنه الجرائد الألمانية بريانة وبرلين ما يشجع كل وطنى على الإقتدآ بمثله وإتخاذه قدوة حسنة.

أشاع أشياع الإحتلال عن محمود بك خيرت أنه أفشى الحكم قبل صدوره إلى كاتب هذه السطور وهى إشاعة وهو كذب محض وإفتراء وفيه [صلة][106] بتغيظهم من صدور الحكم بالبراءة بخلاف ما كانوا يتمنون. وقد استحسنت جميع الجرائد [استقالتى][107] بعد إنتقام الإنكليز منى.

استأنفت النيابة حكم محمود بك خيرت قاضى عابدين ويخشى العموم أن تحكم محكمة الاستئناف بما يطابق رغائب المحتلين بعد هذه التهديدات والوعيد وما أصابنى من النقل الذى أعقبه الاستعفآ.

فى 13 منه نشرت الجريدة الرسمية أمراً عالياً بإلغاء بيت المال وإنشاء مجالس حسبية فى كل مركز ومديرية ومحافظة وبه جملة أمور يقصد منها تلطيف وتسهيل ما يحصل بعد الوفاة من الإجراءات بخصوص القصر والغائبين وعديمى الأهلية والعقل وأهم ما به استئناف الحجر أمام محكمة استئناف مصر إلى غير ذلك.

أتمت الحكومة ميزانيتها لسنة 1897 وقررها مجلس النظار وستعرض على مجلس الشورى قبل يوم 5 ديسمبر حسب القانون.

* * *

[106] بقعة حبر بالأصل، ويمكن قراءة الكلمة "صفة" أو "صلة" لكن الأخيرة أقرب إلى سياق الكلام.
[107] بقعة حبر بالأصل ولعل الكلمة "استعفائى" أو "استقالتى".

فى يوم الثلاث أول ديسمبر أتت قضية النيابة ضد صاحب المؤيد أمام محكمة الاستئناف وتأخرت إلى 15 منه.

فى يوم الأحد الذى قبله نقل خيرت بك قاضى عابدين إلى المحكمة الكلية بدعوى أن نظام جلسة صاحب المؤيد كانت غير منتظمة وأن مصطفى كامل الوطنى جلس على المحل المخصوص مع وجود غيره كثيرون وهذا النقل إنتقاماً منه على حكمه العادل.

وفى يوم الأربع 2 منه صدر حكم محكمة استئناف أسكندرية المختلطة فى قضية صندوق الدين فأيدت الحكم الإبتدائى فى غالب أجزائه وحكمت على الحكومة برد مبلغ خمسماية ألف جنيه إلى الصندوق وهو ما كان ينتظره العموم فهاجمت جرائد الإنكليز وإدعوا أن هذا الحكم يؤيد الإحتلال ويطيله وذهبت جرائد فرنسا وروسيا إلى عكس ذلك.

فى يوم الخميس بلغ اللورد كرومر الحكومة المصرية بصفة رسمية بأن حكومته مستعدة لدفع ما حكم به بتقديم كل ما يلزم لها من النقود وفيما بعد يتفق على كيفية السداد ومقدار الفائدة. وفى يوم السبت إجتمع مجلس النظار تحت رئاسة الخديو وقرر أن يكتب جواب شكر للحكومة الإنكليزية على عرضها المساعدة المالية عليها وكتب الجواب وأرسل فعلاً لكن لم يعلم للآن إذا كانت الحكومة قبلت هذه السلفة أو لا. وفى يوم الأحد أرسلت الحكومة المبلغ المحكوم به وفوائده إلى صندوق الدين فنفذ الحكم بكافة أجزائه.

فى الأربع الماضى نظرت القضية التأديبية التى رفعتها الحقانية على على أفندى فهمى وكيل النيابة أمام محكمة التأديب العليا المشكلة من وكلاء النظارات والنائب العمومى ورئيس الاستئناف وأحد مستشارى الخديو ومدير الأوقاف تحت رئاسة أحد النظار الذى عينه مجلس النظار وهو بطرس باشا وموضوع الدعوى أن لعلى أفندى شركة فى عزبة بمديرية القليوبية وحصل بينه وبين شركائه نزاع أداه لطرد بعض السكان المزارعين بطرف مشاركيه ولوجود ضغائن قديمة بينه وبين جونسون باشا الإنكليزى أراد إنتهاز هذه الفرصة للإيقاع به لكن لم توافقه اللجنة العليا على مرغوبه بل قررت بأن ما حصل منه لا يحاكم عليه أمام محكمة التأديب لأنه لم يحصل منه أثناء تأديته وظيفته ولما رأت الحكومة (العادلة) أن هذه اللجنة لم تحكم لها وأنها ضمانه لرجال النيابة ضد استبداد

الإنكليز وضعت الحقانية مشروعاً بتشكيل مجلس تأديب لرجال النيابة ما عدا النائب العمومى والأفوكاتو العمومى يكون مشكلاً من الأفوكاتو العمومى وأحد مفتشى المراقبة تحت رئاسة وكيل الحقانية وأحكامه تستأنف أمام آخر تحت رئاسة وكيل الحقانية وعضوية النائب العمومى ومفتش آخر من المراقبة وأحد مستشارى الخديو ويجيز هذا المشروع لناظر الحقانية والنائب العمومى أن يوقف أعضاء [النيابة] وأن ينذرهم عند اللزوم وأن يجازوهم بقطع راتبهم إلى مدة خمسة عشر يوم وقرر مجلس النظار هذا المشروع فى جلسة يوم الإثنين 7 الجارى قبل أن يمضى أسبوع على حكم المحكمة التأديبية العليا.

جاءت قضية النيابة ضد صاحب المؤيد وكيرلس مستخدم التلغراف أمام محكمة الاستئناف العليا يوم أول ديسمبر وكانت الجلسة مؤلفة من على بك ذو الفقار بصفة رئيس ويوسف بك شوقى والمستر كامرون الإنكليزى أعضاء وتأجلت إلى يوم الثلاث 15 الجارى وفى بحر هذه المدة كانت جريدة المقطم تكثر من التهديد والوعيد وتتعقب حكم محكمة عابدين بكل قباحة وسفاهة وكذلك فعلت الجرائد الإنكليزية بمصر ومع كل ذلك فقد حكم فى اليوم المذكور ببراءة كيرلس من الحكم الإبتدائى وتأييد البرآة بالنسبة للشيخ على يوسف وكان الحضور كثيرين فحملوا صاحب المؤيد وزميله على الأعناق إلى باب المحكمة وحصلت بجميع مدن الأرياف مظاهرات عظيمة إنتصاراً للمؤيد وأتت إليه التلغرافات من كل فج وقد حصل أثناء المداولة أن القاضيين الوطنيين كانا من جانب البرآة ضد القاضى الإنكليزى فتهور هذا وكلمهما بغيظ وإتهمهما بأنهما حضرا المحكمة قبل الجلسة بإيعاز من الخديو وإشتد الخلاف حتى إمتنع الإنكليزى عن حضور تلاوة الحكم ولولا حضور بليغ باشا رئيس الاستئناف لظهر الأمر فى يومها لكنه وفق بينهم وإقتنع الإنكليزى بضرورة الإنصياع للأغلبية فخرج وحضر التلاوة رغم أنفه وقد رفع القاضيان الوطنيان شكواهما إلى نظارة الحقانية وبلغت المسئلة مسامع الخديوى فتكلم مع المستر سكوت وتداخل اللورد كرومر فى الأمر وأخيراً ألزموا القاضى الإنكليزى بالإعتذار لزميليه وطلب السماح منهما وهكذا فعل يوم السبت 19 الجارى بحضور بليغ باشا وإنتهى الأمر لكن لم يزل المقطم الكذاب ينذر محكمة الاستئناف بحصول تغيير مهم فى السنة المقبلة

ولا يبعد أن الإنكليز ينتقموا من القضاء الأهلى على عدم إنصياعه لأغراضهم فيجعل الأغلبية فى الجلسات الاستئنافية للعنصر الإنكليزى.

فى يوم السبت أمس قابلت الجناب الخديوى بعابدين فأحسن مقابلتى ولم يظهر لى أنه مستحسن ما أتيته من الاستعفآ.

تواترت الأخبار بقرب الزحف على الخرطوم خصوصاً بعد أن أتت التلغرافات تخبر بأن فرنسا قررت تسيير حملة من جهة الكونغو إلى بحر الغزال ولم يعلم للآن ما تقرر رسمياً.

تأكد الآن أن القاضيين كانا طلبا عقد الجمعية العمومية لمحاكمة القاضى الإنكليزى كامرون على إفشائه سر المداولة وتعديه بالقول على زميليه فإحتار سكوت فى أمره وخشى عاقبة الأمر وأراد الاستعفآ إن لم يسحب القاضيان طلبهما فتداخل بليغ باشا رئيس الاستئناف وناظر الحقانية وألحا على القاضيين بكل شدة حتى سحبا الطلب. وبعد ذلك تواتر أن الإنكليز سيزيدون عدد القضاة منهم فى الاستئناف لتكون لهم الأغلبية لو أرادوا الإنتقام من أى إنسان.

وفى يوم الأحد 20 الجارى قدم [قدمت] لجنة مجلس شورى القوانين المعينة لفحص ميزانية الحكومة عن سنة 1897 تقريرها لهيئة المجلس وكل التقرير إنتقاد وتقريع بغاية الحكمة ولأسباب معقولة جداً وجاء فيه بمناسبة المبلغ المخصص لجيش الإحتلال أن الجيش المصرى صار كفأ لحماية مصر فى الداخل والخارج ولذلك لا يرى المجلس لزوماً لوجود جيش أجنبى فى البلاد ويعتبر هذا القرار بمثابة إحتجاج من الأمة أجمعها ضد الإحتلال وأرسل هذا التقرير للحكومة فردت عليه بجواب كله قباحة وخروج عن حد الآداب حرره المستشار المالى الإنكليزى وقرره النظار وأمضاه مظلوم باشا ناظر المالية. ولقد أثر هذا الرد الوقح تأثيراً سيئاً جداً عند العموم حيث ظهرت فيه الحكومة بمظهر العداوة للأمة المصرية غير مبالية بسخطها مادام الإنكليز راضيين عنها.

فى يوم الإثنين 27 ديسمبر قرر مجلس النظار تعيين ثلاثة نظار قضاة أوروبيين فى المحكمة الاستئنافية كما سبق القول وبذا تم إنتقام الإنكليز من هذه المحكمة لعدم حكمها

ظلماً على صاحب المؤيد الذى كان مقصوداً فى قضية إفشاء التلغرافات لا لشخصه بالذات بل لمبدآئه وغايته.

فى يوم الثلاث 28 تناقش مجلس الشورى فى مشروع تعديل بعض مواد القانون الخاص بتحقيق الجنايات القاضى ذلك التعديل بالتصريح للنيابة بحبس من ترى لزوماً لحبسه من المتهمين فى مواد الجنح والجنايات مهما كانت العقوبة المقضى بمعاقبته بها حتى يتمكن المحتلون من حبس أى إنسان مهما كان بريئاً فلم يوافق عليه كما هو بل عدله بحيث لا يجوز إلا حبس المتهمين بسرقة أو نصب أو تزوير أو جناية وكان المستر سكوت حاضراً الجلسة فوافق على هذا التعديل ليكفر عن هجماته المتوالية على القضاء الأهلى.

سنة 1897

إبتدأت سنة 1897 ميلادية والحكومة على ما رأيت من الإنحطاط والنظار مستسلمون للإنكليز مكتفون بقبض الراتب والأمة تئن تحت وطئة الأجنبى والجرائد الوطنية تدافع بقدر الطاقة ومجلس الشورى يظهر عدم رضاه عن هذه الحالة والحكومة تظهر له الجفآ والعداوة وتغلظ له القول. وحالة أوروبا لا تساعد على مساعدتنا ضد الإحتلال. والحال سائر من ردئ إلى أردأ نسأل الله حسن الختام.

فى يوم 8 منه حصلت التشريفات بمناسبة تذكار جلوس الخديوى.

وفى هذا الأسبوع أنعم بعدة رتب ونياشين بناء على طلب مجلس النظار الذى لم يراع العدل فى طلبها بل كانت طلباته خبط عشوآ وأهمها رتبة باشا ميرمران لأحمد حشمت مدير أسيوط وأحمد خيرى مدير البحيرة وغيرها كثيرة.

فى (11) منه صدر الأمر العالى بتأديب رجال النيابة كما وضع أولاً مستثنياً الرؤساء فقط وبذلك صار أعضاء النيابة أقل استقلالاً من جميع موظفى الحكومة ويظهر هذا الفرق من مراجعة هذا الأمر والأوامر الأخرى المتعلقة بتأديب باقى المستخدمين وما القصد من ذلك إلا قتل العواطف الوطنية التى إمتازت للآن بشريف إحساسها وخالص وطنيتها وإخلاصها للخديو والوطن.

وفى [؟] منه أحيل محمد بك سعيد مدير الشرقية على المعاش وحصل بسبب ذلك عدة تنقلات وأحيل محمد بك زكى وكيل مديرية الدقهلية وكذلك مديرية البحيرة على المعاش وحصلت بهذا السبب عدة تنقلات نظر فيها لموالاة المحتلين لا للأهمية والكفاية.

30 يناير فى النصف الثانى من هذا الشهر حصلت مسألتان مهمتان جداً أولهما استعفآ إدريس بك راغب مدير القليوبية وحرق على سليم الشقى وسبعة من عصبته بالنار بمعرفة رجال الحكومة بالبلينا وتفصيل الأول أنه رفعت دعوى على عمدة المطرية أمام مجلس التأديب بالمديرية لشهادته على مبيع أطيان مرتين ولما ثبت عليه الأمر حكم المجلس بإجماع الأرآ بعزل هذا العمدة من وظيفته وكان ضمن أعضاء المجلس أحد مفتشى الداخلية الإنكليز فإلتجأ هذا العمدة إلى حسن موسى العقاد الشهير بالدسائس والفتن فرافقه إلى اللورد كرومر وأفهماه أن سبب العزل كراهته للخديو وميله للإنكليز وأن الخديو أمر المدير برفته فأبلغ كرومر الأمر إلى المستر غورست مستشار الداخلية فألغت الداخلية حكم مجلس التأديب وطلبت المدير ووبخه غورست بعبارة شديدة كبر عليه إحتمالها فخرج من عنده وشكى الأمر لمصطفى باشا فهمى ولما زاده توبيخاً قدم استعفاه فى الحال يوم الأحد 17 الجارى وذهب إلى منزله فأرسلت الداخلية إليه ترجو منه الرجوع إلى وظيفته ووعدوه برتبة ميرمران باشا إذا عاد فأبت نخوته القبول وأخيراً قبل استعفائه وعين مكانه خليل بك جمال الدين وكيل مديرية أسيوط وأعقب ذلك بعض تنقلات فى الوظائف تقررت جميعها فى جلسة مجلس النظار المنعقد يوم الإثنين 25 الجارى ومما جعل لهذا الاستعفآ أهمية أن الخديو أنعم عليه بالنيشان العثمانى الثالث فى يوم السبت 30 منه ويقال أن الإنكليز طلبوا من الخديو الإنعام بنيشان على هذا العمدة فلم يقبل مطلقاً.

أما الحادثة الثانية فتفصيلها أن مجموعة من الأشقيآ المحكوم عليهم عدة مرات وفارين من وجه الحكومة قبضوا على ملاحظ بوليس مركز أبو شوشة بمديرية جرجا وقتلوه ومثلوا به لأنه قبض على زوجة زعيمهم على سليم وضربها وأهانها لترشد عن محل وجود زوجها فأخذت الحكومة تقتفى أثرهم وضبطت بعضهم ثم علمت أن زعيمهم يختفى فى زراعة بقرب مدينة البلينا فكلفت عمدتها بالقبض عليهم وأمنهم حتى أدخلهم فى مخزن

بعزبته بقرب البلد وأقفل الباب عليهم ثم أخبر البوليس فحضروا وحصروهم فى المخزن وطلبوا منهم التسليم فأبوا وبعد عدة ساعات وضعوا ناراً على سقف العشة فإلتهب وإلتهبت العشة وحرق من فيها وكانوا ثمانية أشخاص علم منهم سبعة على ما تقول الحكومة ولم يعلم الثامن ولما أتى الخبر بالتلغراف إلى الجرائد يوم الأحد 17 الجارى أى صبيحة يوم الحادثة هاجت الوطنية منها وطلبت التحقيق فأرسلت الحكومة لجنة من عبد الله بك صقر رئيس قلم بالداخلية ومحمد بك صفوت من لجنة المراقبة بالحقانية وآخر إنكليزى من هذه اللجنة فسافرت وعادت بعد يومين وقدمت تقريراً لناظر الداخلية بررت فيه عمل البوليس وإعتدائه من باب الدفاع عن أنفسهم ولم تكتف الحكومة بذلك بل منحت العمدة النيشان المجيدى الثالث وعلى أخيه بالرتبة الثانية ورقت معاون البوليس إلى وظيفة وكيل حكمدار وأعطته رتبة صاغقول أغاسى، ورقت الملاحظ إلى وظيفة معاون وأعطته رتبة يوزباشى ولذلك فالرأى العام ساخط على الحكومة التى جاهرت بأنها عدوة الأمة والخديو لا هم لها إلا استرضاء الإنكليز.

وفى أول فبراير إنعقد مجلس التأديب الذى أنشئ لمحاكمة وكلا النيابة للحكم ثانياً على على أفندى فهمى وكيل النيابة مع أن المحكمة التأديبية العليا حكمت ببرائته لكن أراد ذلك جونسون باشا فكان ما أراد ووجد من إخواننا المصريين سامحهم الله آلات صماء لتنفيذ أغراضه وحكم المجلس بعزل على أفندى من وظيفته مع عدم إختصاصه وكان هذا المجلس الصورى مشكل تحت رئاسة أمين باشا سيد أحمد وكيل النظارة وزيور بك الأفوكاتو العمومى وأحد المراقبين الإنكليز وقد استأنف على أفندى الحكم ولابد من تأييده فى الاستئناف مادام جونسون باشا يطارده.

ومن أهم ما حصل فى النصف الأول من هذا الشهر منع الحكومة الأخبار عن الجرائد المعارضة للحكومة وهى المؤيد والجورنال اجبسيان والأهرام والأهالى لإنتقادهم أعمال الحكومة وكان هذا المنع بإيعاز غورست مستشار الداخلية فإنظر إلى أى درجة من الصغار وصلت الحكومة – ووفاة هالتون باشا العضو الإنكليزى بالسكة الحديد وتعيين بدله من مهندسى السكة الحديد بالهند – وإنتشار الطاعون فى الهند وأخذ الإحتياطات اللازمة لمنع دخوله إلى مصر– وصدور دكريتو بردم الخليج الناصرى الذى يمر من

وسط المحروسة والتصريح لشركة الترموای بإنشاء خطين عليه من أول المدينة لآخرها وعليها مصاريف الردم وقد دفعتها للأشغال حسب التقدير الرسمى (3500 جنيه مصرى) وكذلك تصرح لهذه الشركة بإنشاء فرع جديد لغاية الأهرام وفى مقابل ذلك تعهدت الشركة بتوسيع كبرى قصر النيل من طرفها وكلها تسهيلات مفيدة إلا أن الشركة أجنبية – وإحالة قاضيين على محكمة التأديب بالاستئناف وهما أنطون بك مسرة الشامى الذى نسب له إرتكاب تزوير فى محضر جلسة ومحمد بك ضياء ونسب له وجود علاقات بينه وبين أحد العمد وأخذ نقود وعروض منه وتحدد لمحاكمتهما جلسة 22 الجارى.

تتداول الإشاعة بشأن الزحف على السودان فى الصيف الأتى وقد قررت الحكومة الإنكليزية إقراض الحكومة المصرية مبلغ ثمامائة ألف جنيه لسد مصاريف [حملة] دنقلة وما يلزمها للسير إلى الأمام وإعترضت فرنسا وروسيا على ذلك وسأل قنصلاهما بمصر من نظارة الخارجية تفصيل ذلك ولم يعلم ما تم رسمياً بين مصر وإنكلترا بهذا الخصوص إلى الآن وهى مسئلة مهمة ربما دخلت المسئلة المصرية بسببها فى دور جديد.

كتب الشاب الوطنى مصطفى كامل رسالة إلى جرائد ألمانيا بتاريخ 27 يناير الماضى الذى هو تاريخ ولادة الإمبراطور غليوم الثانى يستحث الأمة الألمانية بالأخذ بناصر مصر والإتحاد مع فرنسا وروسيا لتحريرها ونشرت هذه الرسالة فى جرايد ألمانيا يوم 8 الجارى (فبراير) ونشرت ترجمتها فى المؤيد فى 15 منه أكثر الله من أمثال هذا الشاب ووفقنا جميعاً لخدمة البلاد.

مما إضطربت له الأفكار عموماً وأفكار المسلمين خصوصاً إنتشار الثورة فى كريد وتصدى اليونان لمساعدة الثوار علناً وإحتلال العساكر البحرية لبعض الدول مدينة خانيا عاصمة الجزيرة أحسن الله الحال.

"وأهم ما حصل فى النصف الثانى من شهر فبراير حكم محكمة التأديب الاستئنافية الجديدة على على فندى فهمى طريد جونسون باشا بالعزل أى بتأييد الحكم الإبتدائى ولا غرابة فى ذلك حيث أن هذه المحكمة لم تنشأ إلا لرفت هذا الشاب وقد قيل أن المجلس كان منقسماً فى هذه المسئلة ويؤيد ذلك تأخير الحكم بضع أيام والمتواتر أن رئيس

الاستئناف بليغ باشا والنائب العمومى حمد الله بك كانا فى صالح على أفندى وأمين باشا سيد أحمد وأحمد موسى بك مندوب لجنة المراقبة كانا ضده ثم تذبذب مندوب قلم القضايا المسيو برناردى الإيطالى وأخيراً استسلم لمشورة الإنكليز وإنضم لفريق الإدانة فكان ما كان.

وكذلك أحيل محمد بك ضيا القاضى بمحكمة اسكندرية على التأديب لكن أمام محكمة الاستئناف بصفة جمعية عمومية ونسب إليه إرتكاب الرشوة وأحيل أيضاً أنطون بك مسرة الشامى القاضى ببورسعيد ونسب إليه إرتكاب التزوير فى محضر جلسة للوصول إلى تبرئة متهم. وفى 22 فبراير نظرت القضيتان وأجلت قضية مسرة وأجل الحكم فى قضية ضيا إلى ثلاثة أسابيع ولابد أن يتخذ الإنكليز هذه المسئلة ذريعة إلى زيادة عدد القضاة الإنكليز فى جميع المحاكم الأهلية خصوصاً وأن المستر سكوت قال فى تقريره السنوى أن النية معقودة على تعيين قضاة منهم فى جميع المحاكم الإبتدائية.

وفيه إنتخب خلف للمرحوم محمد بك العدل النائب عن أسكندرية والثغور فى مجلس شورى القوانين فوقع الإنتخاب على أحمد بك يحيى فما هو جدير بالذكر أن الأسكندريين إعتنوا كثيراً بمسئلة الإنتخاب مما يدل على نمو الإحساسات الوطنية فى البلاد.

يظهر أن مسئلة القرض الذى تنوى إنكلترا تقديمه لمصر قد إنتهت وأن الحكومة المصرية قبلته بكل ممنونية والفائدة 3 إلا ربع فى المايه وذلك رغماً عن معارضة فرنسا والروسيا والشائع أن المندوبين الفرنساوى والروسى سيرفعان دعوى على الحكومة المصرية أمام المحاكم المختلطة بهذا الشأن.

* * *

يوم الخميس 4 مارث قد إنقضى رمضان اليوم وستجرى المقابلات الرسمية باكر بعابدين بصفة عمومية حسب المعتاد.

فى يوم الجمعة الماضى 26 فبراير توفى على باشا شريف الذى كان رئيساً لمجلس شورى القوانين وإتهم فى مسئلة الرقيق وكان مشهوراً بالتبذير وسوء التدبير والميل إلى إرضآ الشهوات وبذر كثيراً من أمواله واستدان مبالغ طائلة فحجر عليه مدة سنتين تقريباً

بناء على مساعى أولاده وكانت ديونه ثلثماية وأربعين ألف جنيه فسدد القيم عليه وهو ثابت باشا زيادة عن النصف بمبيع بعض الأطيان ولم يبق عليه عند موته إلا 180 ألفاً على ما يقال وترك ثلاثة عشر ألف فدان ومات عن ثمانى أولاد ذكور وبنت واحدة وأربع زوجات منهن واحدة أصلها مغنية وسيئة السير جداً وهى من جوارى المرحوم محمد باشا سيد أحمد.

أهم ما حصل فى النصف الأول من شهر مارث تعيين المستر دنلوب الإنكليزى المفتش بوزارة المعارف سكرتيراً عاماً لها بمقتضى أمر عال نشر فى يوم الإثنين 8 منه وبذلك سقط نفوذ أرتين باشا الأرمنى وأهمله الإنكليز بعد أن استعملوه عدة سنوات فى إخلال نظام المدارس وجعل التعليم والتربية من آلات نشر النفوذ الإنكليزى وكانت باكورة أعماله أن قدم مشروعاً بتعديل التعليم التجهيزى تعديلاً مضراً جداً فجعل سنى التعليم ثلاثة بدل خمسة وجعل تعليم الرياضيات باللغة الأجنبية (الفرنساوى أو الإنكليزى) بحيث صارت اللغة العربية هى اللغة الأجنبية للمدارس المصرية ولا ينتظر غير ذلك من أمة محتلة صالحها فى نشر لغتها ولابد مع الوقت من جعل تكلم اللغة الإنكليزية إجبارياً ولا خلاصاً من سوء هذه التربية إلا فى هجر مدارس الحكومة وإنشاء مدارس أهلية لتعليم أولادنا وتربيتهم التربية الوطنية الحقة.

وفى 8 شوال الموافق 1 مارث جمع رياض باشا فى منزله جمعية من الذوات والأعيان لعمل إكتتاب لمساعدة العساكر الشآهانية[108]فأقبل العموم عليه بكل همة وتبرع الذوات والأعيان بمبالغ طائلة وشكلت بمصر عدة لجان فى جميع الأنحاء وبلاد الأرياف بجمع الإعانة وتبرع الخديوى بألفين وخمسماية جنيه وكذلك جميع البرنسات والذوات ومن الغريب أن تشكلت لجان من أرباب الطوائف الصغيرة مثل العربجية والمنجدين والحلاقين والأغاوات ومن دونهم وفى يوم الجمعة الذى بعده قررت اللجنة المركزية وضع صناديق فى الجوامع والمحلات العمومية ليضع بها الفقرآ ومن يريد عدم التظاهر ما يسمعه دفعه ولو كان زهيداً أما الحكومة ورجالها والنظار فلم يدفعوا شيئاً وأظهر الإنكليز تغيظهم

[108]وهى حملة إكتتاب لمساعدة الدولة العثمانية فى حرب كريت ضد اليونان.

وأصدرت الداخلية منشوراً بعدم تداخل رجال الإدارة والعمد بإكراه الأهالى ومع كل هذه المساعى فالإكتتاب سائر بكل إجتهاد ولابد أن يبلغ عشرات الآلاف.

فى يوم الإثنين 9 أبريل إنعقد مجلس النظار تحت رئاسة جناب الخديوى وقد صادق على ما طلبه إنكليز المعارف من تنقيص التعليم فى المدارس الثانوية من خمسة سنوات إلا ثلاثة فقط وتنقيص مواد التعليم إلى درجة يخرج معها التلميذ لا يحسن أى علم ولابد أن يكون الخديوى تألم كثيراً من تقرير هذه المشروعات لكن ما الحيلة وما العمل والنظار خائنون لا هم لهم إلا مرضاة الإنكليز ولو كان فى ذلك خراب البلاد.

استمر إهتمام العموم بالإكتتاب فزاد المتحصل فى آخر مارث عن خمسة وعشرين ألف جنيه مصرى وجميع العمد مقبلون على الدفع بكل إرتياح ولم يتأخر إلا المستخدمون خوفاً من إنتقام الإنكليز ومع ذلك فقد دفع بعضهم بإسمهم ودفع آخرون بدون ذكر أسماءهم ودفع بعض الأقباط واليهود ولم يزل الدفع مستمراً.

أما الحالة فى كريد فما هى عليه أى أن الدولة إحتلت الجزيرة وتضايق اليونان حتى يخرجوا منها أما اليونان فمصرون على الحرب والبقآ وكثيراً ما حصلت مناوشات بين جنودهم وبين جنود الدولة وسيشرع قريباً فى حصر موانى اليونان.

وقد حكمت محكمة التأديب العليا بمحكمة الاستئناف برفت محمد بك ضيا القاضى بمحكمة أسكندرية لأمور تخل بشرف القضآ وبعد أسبوع برأت أنطون مسره الشامى قاضى بورسعيد المتهم بتزوير محضر الجلسة توصلاً لبرآة متهم ويقال أن اللورد كرومر كان من أكبر الساعين فى تبرئته.

فى يوم الخميس أول أبريل إحتفل بوضع الحجر الأول فى البناء الذى سيقوم بقرب قصر النيل ليكون متحفاً للآثار المصرية القديمة وحضره الخديوى والنظار وغيرهم وخطب ناظر الأشغال فخرى باشا الفرنساوى وأجابه الخديوى بهذه اللغة ولم يخطبا بالعربى مع عدم لياقة هذا الأمر منهما.

فى يوم السبت 3 منه صدر أمر عال مخالف لجميع المبادئ القانونية ويختص بمديرية دنقله وهو أن كل من له ملك فى هذه المديرية يلزمه تقديم ما لديه من الأوراق والحجج

لمدة سنتين أى قبل يناير سنة 1899 للمحافظ أو من ينوب مقامه وهو يحكم فيها نهائياً حكماً لا يقبل الطعن أمام المحاكم ولا غيرها وإن لم يقدم أوراق فى هذه المدة يسقط حقه فى ملكيتها وتصير ملكاً لواضع اليد عليها وبذلك صار التصرف فى جميع أطيان ونخيل هذه المديرية فى قبضة رجال المحافظة يعطونها لمن يشاءوا وستكون هذه الأراضى بعد قليل ملكاً للغير من الأروام والشوام اللذين يمكنهم وضع يدهم على جميع الأطيان المتروكة وتصير ملكاً لهم بعد سنتين فقط خصوصاً لو حابوه رجال المحافظة فلا حول ولا قوة إلا بالله.

30 أبريل – أهم ما حصل فى هذا الشهر من الحوادث الداخلية الإحتفال بسفر المحمل فى 19 منه وإحتفال بشم النسيم "فى يوم الإثنين فى 26 منه وإفتتاح جامع أولاد عنان بالقرب من محطة السكة الحديد يوم الجمعة 23 منه بعد أن جدد بنائه على نفقة المرحوم حسن باشا حلمى وكيل مجلس شورى القوانين الذى دفع قبل موته لديوان الأوقاف أربعة آلاف جنيه لهذه الغاية الشريفة كذلك إحتفل بإفتتاح جامع السيدة نفيسة يوم الجمعة 30 أبريل بعد أن جدد بعد تدميره بالحريق من نحو ثلاث سنوات وإصدار الحكومة عدة أوامر عالية تختص بإعتبار الشهادات الدراسية الثانوية والعالية (المصرية وحدها) عند التوظف فى الحكومة وكلها موجهة نحو التضييق على من يسافر إلى أوروبا من المصريين كذلك وضعت الحقانية مشروعاً جديداً للمحاكم الشرعية وهو معروض الآن على مجلس الشورى ولأخذ رأيه فيه وما عدى ذلك فكل ما حصل من الأمور العادية.

فاتنا أن نذكر إهتمام شيخ الجامع الأزهر وأعضاء مجلس إدارته بتنظيم التعليم فى هذا الجامع وإدخال بعض العلوم العصرية فيه فقرروا تدريس الجغرافية والحساب الآن ومع الوقت تدخل فيه العلوم الطبيعية والتاريخية وغيرها وفعلاً إبتدئ تدريس الجغرافية والحساب بمعرفة بعض خوجات المدارس اللذين إنتخبهم مجلس الجامع لهذه الغاية.

أما فى الخارج فإشتدت الأزمة فى بلاد اليونان وجمعت جيوشها على الحدود وأخذت بعض عصابات الأشقيآ تتعدى الحدود وأخيراً لما أعيت الحيلة دولتنا العلية قررت يوم السبت 17 أبريل بإشهار الحرب على اليونان وأخبرت الدول بذلك مبينة الأسباب التى دعتها لذلك واستدعت قنصلها من أثينة وأخرجت سفير اليونان من الآستانة وزحفت

الجنود تحت قيادة المشير أدهم باشا بكل سرعة وإقدام وثبات فلم يمض أسبوع ونصف حتى إحتل العثمانيون جميع المضايق الموصلة لليونان وإحتلوا كذلك مدائن ترنوفو ولاريسا التى كانت مركزاً لجيوشهم وثغر فولو وأخيراً إحتلوا يوم الأربع 28 الجارى مدينة تريكالا وبذلك إحتلت مديريتين من أهم مديريات اليونان وأخصبها وقد فر الأعداء إلى مدينة فرسالوس وينتظر إنتصار المسلمين على اليونان بها وإحتلالها بعد يومين أو ثلاثة فحالة اليونان فى غاية الإرتباك والدول متفقة على عدم التداخل ما لم تعترف اليونان بخطئها وتسحب عساكرها من كريد وتنصاع لأوامر الدول والفضل فى كل ذلك سياسياً لإمبراطور ألمانيا وإمبراطور الروسيا الذى نصح الصرب والبلغار بملازمة السكون.

أما فى مصر فقد قطعت العلاقة مع قنصل اليونان تبعاً لأوامر الدولة العلية فتأيدت بذلك تابعيتنا لها أمام العالم أجمع مع أن الإنكليز سعوا كثيراً فى عرقلة هذه المسئلة وإهتمام الناس بأخبار الحرب عظيم جداً والتلغرافات الرسمية ترد تباعاً للغازى مختار باشا ولما حصل إحتلال لاريسا ورد تلغراف رسمى بذلك إلى الخديوى وأرسل بالتهانى تلغرافياً للجناب السلطانى وورد الرد منه بإمضائه الشريفة وبالإختصار بهذه الحرب قوى العالم الإسلامى أجمع وقويت شوكة دولتنا العلية أما الإكتتاب بالإعانة العسكرية فمستمر وبلغ لغاية اليوم نحو خمسين ألف جنيه وكذلك جارى الإكتتاب لجمعية الهلال الأحمر المشكلة من مدة حرب الروسيا لمساعدة الجرحى وتخفيف آلامهم.

15 مايو سنة 1897 – فى النصف الأول من هذا الشهر حدثت عدة مسائل مهمة منها ما يدل على زيادة الإحساسات الوطنية عند المصريين وبالأخص الغير مستخدمين بالحكومة ومنها ما يدل على إنحطاط هذه العواطف فى الموظفين. أما الأولى فمنها تشكيل لجنة لجمع مبلغ لتقديم هدية نفيسة لأدهم باشا قائد الجيوش التركية فى الحرب اليونانية ورئيسها الوطنى الدكتور محمود لبيب محرم وقد إبتدأت فى أعمالها وجمعت مبلغ المبالغ وقد ذهب هذا الفاضل إلى أسكندرية لعرض مشروعه على الجانب الخديوى. ومنها إرسال تلغراف إلى الحضرة السلطانية من هذا الفاضل وبعض الوطنيين يهنئونه بالنصر على الأعداء وتلغراف آخر إلى إمبراطور ألمانيا يشكرونه على خطته فى هذه الحرب

ويستلفتون أنظارهم للمسئلة المصرية ولقد أثر إرسال هذا التلغراف الآخر تأثيراً حسناً وأخذ كثيرون فى السعى لإرسال غيره وربما نجحت مقاصدهم وكذلك الوطنى الفاضل مصطفى كامل فى يوم الأربع 10 الحجة أى يوم عيد الأضحى أرسل تلغرافاً مطولاً إلى جلالة السلطان بهذا المعنى ويطلب منه أن يعلق خروج العساكر الشاهانية من بلاد اليونان على خروج الإنكليز من مصر ولقد كان هذا الفاضل السابق إلى هذه الحركة فإنه جمع المصريين النازلين بباريس فى أواخر الشهر الماضى فى وليمة وبعد أن ألقوا عدة خطب وطنية أرسل بالنيابة عنهم رسالة تلغرافية للسلطان وأخرى للإمبراطور بهذا المعنى.

أما ما حصل مما يدل على إنحطاط العواطف فى المستخدمين فهو أن جمعية محكمة الاستئناف العمومية إجتمعت لترتيب جلساتها فقررت تشكيل دائرة جنح تحت رئاسة إنكليزى ومصرى وأخرى مدنية بهذا الترتيب مع أن الأغلبية فى الجمعية العمومية للمصريين لكن جبن بعضهم فوافق الإنكليز وتأخر البعض الآخر عن حضور الجلسة فتوفرت الأغلبية للإنكليز ونفذ مشروعهم. وثانياً تقاعس النظار وباقى رجال الإدارة عن الإكتتاب فى الإعانة العسكرية وحضهم العمد سراً وجهراً على عدم الإكتتاب والأغرب من ذلك عدم إقدامهم على الدفع فى جمعية الهلال الأحمر المشكلة لمداواة الجرحى فى ساحة القتال.

لم يحدث فى هذين الأسبوعين شئ مهم فى الأمور الداخلية. سافر الخديوى إلى أسكندرية لقضآ فصل الصيف يوم السبت 18 الجارى ووافق يوم الأربع 12 منه عيد الأضحى فحصلت المقابلات فى الأسكندرية وفى يوم 14 سافرت والدة الخديوى للآستانة لقضاء مدة الصيف حسب عادتها وتقرر بين القناصل الخارجية أن حماية اليونان أثناء هذه الحرب تناط بفرنسا وروسيا وإنكلترا حتى لا تنفرد إنكلترا بهذا العمل.

شاع وتحقق أن الأقباط ألفوا وفداً من بعض أكابرهم وأرسلوه إلى كرومر وغورست وغيره من رجال الإنكليز وإلى النظار يطلبون أن يعين منهم مديرون ومحافظون وأن يحتفل الخديوى بإفتتاح كنائسهم وفى أعيادهم وأن تعطى لهم الوظائف بنسبة واحدة إلى أربعة مع أن عددهم لا يزيد عن نسبة واحد إلى خمسة عشر إلى غير ذلك من المطالب

ويظهر أن ذلك لم يحصل إلا بدسيسة إنكليزية للتفريق بينهم وبين المسلمين وفصلت جريدة الأهالى هذه المطالب والظاهر أن الإنكليز لم يوافقوا عليها (ظاهراً طبعاً) وكان لهذه المسئلة تأثير سئ لدى المسلمين سيعود على الأقباط ضرراً بليغ فى المعاملات والوظائف الخصوصية[109].

أهم ما حصل فى الأسبوع الثانى من شهر مايو أسر اليونان لباخرة كان أرسلها الخديوى إلى جزيرة طشيوز عليها ماية غفير ومائتى بندقية وبضعة آلاف خرطوش لخفارة هذه الجزيرة بدعوى أنها مرسلة لمساعدة الدولة العلية ولم يتم فى أمرها شئ للآن وقد إتخذت جرائد الإحتلال هذه المسئلة زريعة للطعن على الجناب الخديو ورجال معيته.

تعرض المقطم وجريدة المشير على الطعن على إمبراطور ألمانيا لمساعدته الدولة العلية فى هذه الحرب، وطلبت الوكالة الألمانية محاكمتها، وبعد مناقشات طويلة أمرت الحكومة برفع الدعوى العمومية على جريدة المشير وأعلن صاحبها لجلسة السبت 29 مايو ثم تأخرت أسبوعين فإنكمش المقطم وأخذ يتنصل مما كتبه ويعتذر حتى تسامحه ألمانيا هذه الدفعة.

قد أرسل جماعة أخرى من المصريين بتلغراف تهنئة للسلطان وآخر بالشكر لإمبراطور ألمانيا فى 22 مايو وعليهما سبعة عشر إمضا ويؤمل استمرار هذه الحركة حتى تعلم أوروبا أن مصر غير قابلة هذا الإحتلال وتود التخلص منه.

أمر جناب الخديوى بتعيين كاتب هذه الأسطر بوظيفة وكيل مستشار لقلم قضايا الأوقاف ولما علم الإنكليز بذلك إعترضوا على هذا التعيين وأرسل كرومر إلى مصطفى باشا فهمى بالأسكندرية يحتج على ذلك مدعياً أن تعيينى مع إشتهارى بمعاداة المحتلين ومجاهرتى بأرائى الحرة يعد تشجيعاً لى على هذه الخطة ولغيرى على سلوك هذا الطريق فأوقف التعيين للآن ولم أدرى ماذا تم بعد ذلك.

---

[109]ألف هذا الوفد حفنة من شباب بعض العائلات القبطية واسعة الثراء بزعامة أخنوخ فانوس، ولم تلق هذه الحركة أى استجابة من جماهير الأقباط وعارضها بطرس باشا غالى بشدة ولذلك لم يلق الإنجليز لها بالاً. وظلت هذه الفئة من دعاة الطائفية تفتقر إلى تأييد جماهير الأقباط حتى كان مصرع بطرس غالى فى 1910 فإنتهزت الفرصة بتعبئة الجماهير= =القبطية لمساندة مطالبها الطائفية ولكن الوحدة الوطنية بين عنصرى الأمة المصرية تحققت خلال حوادث ثورة 1919 حيث وقف المصريون جميعاً – مسلمين وأقباط – فى وجه الإحتلال مطالبين بالاستقلال.

حصلت فى شهر يونيو عدة مسائل مهمة منها أن الوطنى مصطفى كامل ألقى خطبة فى أسكندرية حضرها زيادة عن ألفين نفس من جميع جهات القطر وكان لها تأثير حسن فى مصر وأوروبا وإعترف بفضله أعدائه قبل أصدقائه وكانت الخطبة فى 8 منه ومما يؤيد ميل الناس إليه وعلى نمو الإحساسات الوطنية بين الأهالى أنه أعلن عن عزمه تأليف كتاب فى تاريخ حرب الترك واليونان الأخيرة فوردت إليه الطلبات من كل جهة حتى بلغ عدد المشتركين فى نحو أسبوعين زيادة عن خمسمائة وكلهم دفعوا قيمة الإشتراك مقدماً ثم سافر حضرته إلى الآستانة فى يوم الجمعة 26 منه ومنها إلى المجر فالنمسا فألمانيا ففرنسا وسيعود إلى وطنه العزيز فى آخر نوفمبر القابل.

فى 12 منه حكمت محكمة الأزبكية الجزئية على صاحب المشير بالحبس سنة وغرامة عشرين جنيه لطعنه على جلالة السلطان المعظم وجلالة إمبراطور ألمانيا فاستأنف الحكم ثم استأنفته النيابة وأهملت فى ورقة الإعلان مسئلة الطعن على السلطان بناء على تعليمات وأوامر الإنكليز اللذين لا يرغبون فى أن يحاكم شخص فى مصر المحتلة بجنودهم على سبه فى حق سلطان مصر الشرعى وخليفة المسلمين أجمع وقد كان محدد لنظرها بالاستئناف يوم الإثنين 28 منه ثم أجلت أسبوعين وستكون الجلسة مركبة من مسلم واحد ومسيحيين أحدهما إنكليزى وهم محمد بك مجدى رئيساً وحنا بك نصر الله والمستر هلتون أعضاء.

وفى هذا الشهر صدرت لائحة المحاكم الشرعية الجديدة ويقول العارفون أن لا شئ يناقض الشرع وقد أجازت الحكم الغيابى ومنعت نظر دعاوى الوقف أو التغيير أو الإدخال والإخراج ما لم يكن بكتاب مسجل وكذلك الزوجية والطلاق بعد موت المورث إلا إذا كان بكتابة رسمية وفى ذلك منع لقضايا التزوير العديدة.

إنتهى القسم الأول من مذكرات محمد فريد